

دولة الكويت



الأمانة العامّة للأوقاف

الأحكام القضائية والفتاوى الشرعية في الأوقاف الكويتية

اشراف عام

أ. جاسم محمد بوغيث

مدير ادارة الشئون الشرعية والقانونية

تجميع المادة العلمية

عادل حسن حسن

عيسى صوفان القدومي

حازم علي ماهر

متابعة

عطا الله محمود عبداللطيف

٢٠١٥م

الطبعة الأولى: 1437هـ - 2015م

جميع الحقوق محفوظة للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

ص.ب: 482 الصفاة: 13005 هاتف: 1804777 - فاكس: 22532670 / 22532681

www.awqaf.org

رقم الإيداع: 1040 / 2015

ردمك: 978-99966-38-56-5

رسالة الأمانة العامة للأوقاف هي نشر الثقافة الوقفية، لذلك فكل إصداراتها غير مخصصة للبيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾

سورة النساء - الآية (٥٨)



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت



سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

المحتويات

الموضـوع	الصفحة
مقدمة الأمانة	١٥
مقدمة الإدارة	١٧
الأحكام القضائية	١٩
المبدأ الأول: إشـراك الأمانة في النظارة مع الناظر المعين من قبل الواقف، أو مع من تراه المحكمة مناسباً:	٢١
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠١٣/٤٠٤) الأحـوال الشـخصية الثانيـة.	٢٣
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠١٢/٢٤٧٤) الأحـوال الشـخصية الخامسـة.	٢٥
الحكم الاسـتئنافي رقم (٢١٥٧ و٢٠٠٩/٢١٨٦) الأحوال الشـخصية الخامسـة.	٢٧
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠٠٢/٢٢٥٠) الأحـوال الشـخصية الأولـى.	٢٩
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (١٩٩٧/١٥٦٩) الأحـوال الشـخصية الأولـى.	٣١
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠١٢/٥٣٠) الأحـوال الشـخصية الأولـى.	٣٣
الحكم الاستئنافي رقم (٤٨٠ و٢٠١٣/٥١٩) الأحوال الشخصية جعفري السابعة.	٣٧
الحكم الاسـتئنافي رقـم (١٩٣ و٢٠١٠/٢١٧) الأحوال الشـخصية السادسـة.	٤٣
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٣٦٧ و٢٠١٢/٢٤١٨) الأحـوال الشـخصية الأولى.	٤٧
الحكم الاسـتئنافي رقم (٢٩٩ و٢٠٠٩/٣٠٤) أحوال شخصية جعفري التاسعة .	٥١
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠١٢/٢٥١) أحـوال شـخصية جعفري التاسـعة.	٥٦
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠١٠/٥٤٠) أحـوال شـخصية جعفري التاسـعة.	٦٠
الحكـم الاسـتئنافي رقـم (٢٠٠٥/٢٦٢٩) الأحـوال الشـخصية التاسـعة.	٦٣
المبـدأ الثاني: عزل الناظـر وتثبيت الأمانـة ناظراً منفرداً، انفـراد الأمانة بالنظارة.	٧١
الحكـم الاسـتئنافي رقـم ٢٠١٢/٩٧٧ الأحـوال الشـخصية الرابعـة.	٧٣
الحكـم الاسـتئنافي رقـم ٢٠٠٩/١٦٥ الأحـوال الشـخصية الثالثـة.	٧٦
الحكـم الاسـتئنافي رقـم ٢٠٠٨/٢٢٨١ الأحـوال الشـخصية الرابعـة.	٧٩
الحكـم الاسـتئنافي رقـم ٢٠٠٥/٢٥٣٤ الأحـوال الشـخصية الأولـى.	٨١
الحكـم الاسـتئنافي رقـم ٢٠٠١/٨٤٦ الأحـوال الشـخصية الأولـى.	٨٢

الحكم الاستئنافي رقم ١٢٣٥ و١٢٥٤ و١٢٧٧/١٩٩٨ الأحوال الشخصية الثالثة.	٨٤
الحكم الاستئنافي رقم ١٠٥ و١١٩/١٩٩٠ الأحوال الشخصية الأولى.	٨٩
الحكم الاستئنافي رقم ٤٢٠/٢٠١٣ الأحوال الشخصية الثالثة.	٩٦
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٤٥/٢٠٠٥ الأحوال الشخصية الثانية.	١٠٠
الحكم الاستئنافي رقم ١٥٧٦ و١٦١٣/٢٠٠٧ الأحوال الشخصية السادسة.	١٠٢
الحكم الاستئنافي رقم ٧٤١/٢٠٠٥ الأحوال الشخصية العاشرة.	١٠٦
الحكم الاستئنافي رقم ٥٩٤ و٦٥٠ و٦٦٤/٢٠٠٦ الأحوال الشخصية الخامسة.	١١٠
الحكم الاستئنافي رقم ١١٦٤/٢٠٠٧ الأحوال الشخصية الرابعة.	١١٨
الحكم الاستئنافي رقم ٣١٥ و٣١٦/٢٠٠٨ الأحوال الشخصية الأولى.	١٢٠
الحكم الاستئنافي رقم ١٦٢٢/٢٠١١ الأحوال الشخصية الأولى.	١٢٢
الحكم الاستئنافي رقم ١٦٧٨/٢٠٠٧ الأحوال الشخصية الثالثة.	١٢٥
الحكم الاستئنافي رقم ١٢٢٧/١٩٩٤ الأحوال الشخصية الثانية.	١٢٧
الحكم الاستئنافي رقم ١٣٤٨/٢٠٠٦ الأحوال الشخصية الخامسة.	١٣٣
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٧١ و٢١١٥/٢٠٠٥ الأحوال الشخصية الخامسة.	١٣٦
الحكم الاستئنافي رقم ٣٥ و٥٤ و٦٢/٢٠١١ الأحوال الشخصية الثانية.	١٣٩
المبدأ الثالث: إثبات الوقف وقصره على ثلث عناصر التركة	١٤٧
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٢٥ و٢٠٣٦ و٢٠٣٨/٢٠١٢ الأحوال الشخصية الثالثة.	١٤٩
الحكم الاستئنافي رقم ٨٩٤/٢٠١١ أحوال شخصية جعفري التاسعة.	١٥٤
المبدأ الرابع: حل وإنهاء الوقف	١٥٧
الحكم الاستئنافي رقم ٢٦٧/٢٠٠٦ الأحوال الشخصية الرابعة.	١٥٩
الحكم الاستئنافي رقم ٧٨٢/٢٠١١ الأحوال الشخصية الرابعة.	١٦٢
الحكم الاستئنافي رقم ١/٢٠٠٦ الأحوال الشخصية الرابعة.	١٦٨
الحكم الاستئنافي رقم ٦٢٣/٢٠١٠ أحوال شخصية جعفري التاسعة.	١٧٠
المبدأ الخامس: فرز وتجنيب حصة الثلث الخيري والإذن للأمانة العامة للأوقاف - بصفتها الوصي المعين ببيع الثلث، وإستلام قيمتها لإستثماره في أوجه الخيرات الموصي بها	١٧٣
الحكم الاستئنافي رقم ١٦/٢٠٠٨ الأحوال الشخصية الرابعة.	١٧٥
المبدأ السادس: إسترجاع الأوقاف التي بيد الغير	١٧٧
الحكم الاستئنافي رقم ٤٧٣/٢٠٠٧ الأحوال الشخصية السادسة.	١٧٩

الحكم الاستئنافي رقم ٤٧٠ و٢٠٠٦/٤٩٣ الأحوال الشخصية الرابعة.	١٨٢
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٠٧/١٥١٠ مدني الخامسة.	١٨٦
المبدأ السابع: في الوقف الخيري تكون كلمة (على) دالة على أن ما بعدها ناظراً لا موقوف عليه	١٩١
الحكم أول درجة رقم ٢٠٠٧/١٨٧٦ الأحوال الشخصية الثامنة.	١٩٣
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠١٠/٥٥٢ الأحوال الشخصية الثانية.	١٩٥
المبدأ الثامن: استبدال أعيان الأوقاف : للناظر الإذن ببيع عقار الوقف، وقبض الثمن على ذمة شراء عين أخري توقف بدلا منه، يكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه	١٩٩
الحكم رقم ٢٠٦٠/٢٠٢ الصادة عن المحكمة الشرعية	٢٠١
الحكم أول درجة رقم ١٩٦١/١٢٠٤ الأحوال الشخصية الأولى.	٢٠١
الحكم أول درجة رقم ١٩٦١/١٢٤٧ الأحوال الشخصية الأولى.	٢٠٣
المبدأ التاسع: فقد شروط النظارة، مما يوجب عزل الناظر	٢٠٥
الحكم أول درجة رقم ٢٠٠٦/٩٢٩ أحول شخصية جعفري الأولى.	٢٠٧
المبدأ العاشر: تعيين الأرشد من أولاد الناظر لا يكون إلا بعد خلو منصب الناظر منعاً لإزدواجية التولية على الوقف	٢١١
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠١١/٥٤٣ أحوال شخصية الجعفري السابعة.	٢١٣
المبدأ الحادي عشر: وجوب تدخل النيابة العامة للأحوال الشخصية في دعاوي الأوقاف والوصاية	٢١٧
الحكم الاستئنافي رقم ١٨٩٣، ١٩٣١، ٢٠٠٩/٢٢٧٢ الأحوال الشخصية الأولى.	٢١٩
المبدأ الثاني عشر: لمحكمة الموضوع سلطة تعيين ناظر الوقف والتحقق من صلاحيته وأمانته ومدى قدرته على إدارة المال الموقوف وفقاً لإرادة الوقف	٢٢٧
الحكم الاستئنافي رقم ١٧، ٢٠٠٩/٦٦ الأحوال الشخصية الثالثة.	٢٢٩
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٠٥/٣٨٨ الأحوال الشخصية السادسة.	٢٣٦
الحكم الاستئنافي رقم ٢٠١٢/١٣٨٤ الأحوال الشخصية الخامسة.	٢٤١
الفتاوى الشرعية	٢٤٥
مقاصد الوقف وأحكامه	٢٤٧
تفسير شروط الواقف والتزامها	٢٥٥

ولاية الوقف وتصرف النظار	٢٦٥
صرف ريع الوقف	٢٧٣
استثمار الأصول الوقفية	٢٨٩
حفظ الأموال الوقفية وحمايتها	٢٩٩
إنشاء المشاريع الوقفية وحسن رعايتها	٣١١
فتاوى عامة ومتنوعة في الوقف	٣٢١
الملاحق	٣٢٧
النظام الداخلي للجنة الشرعية المشكلة بقرار مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه الثالث والعشرون المنعقد في ٢١ رمضان ١٤٢٠ هـ الموافق: ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ م	٣٢٩
نظام الرقابة الشرعية على الأعمال المتعلقة بالوقف	٣٣٥
ضوابط الصرف من ريع عموم الخيرات	٣٤١
لائحة قواعد صرف ريع الأوقاف	٣٤٥
لائحة ضوابط استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف	٣٥١

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل البركات، وبمعونته تنجز المهمات...

والصلاة والسلام على النبي ، سيدنا محمد، الذي بذكره نسعد، وعما سواه نعرض ونزهد.

فها هي أعلام السعادة تلوح، وبشارات الخير تتوالى، وإشارات النجاح والقبول تتبدى.

ومنذ نشأتها والأمانة العامة للأوقاف وهي تحمل على كاهلها مسؤولية الدعوة للوقف والقيام بكل ما يتعلق بشئونه بما في ذلك إدارة أمواله واستثمارها، وصرف ريعها في حدود شروط الواقف وبما يحقق المقاصد الشرعية للوقف.

فإن إدارة الشئون الشرعية والقانونية بالأمانة العامة للأوقاف ودورها الحيوي في متابعة الأوقاف. وحرصا منها على إبراز هذا الدور الكبير ورغبة في توثيق هذه الأحكام لتكون مرجعا للباحثين والقانونيين والمختصين، اصدرت هذه النماذج وهي بعض الاحكام المتعلقة بالأوقاف الخيرية الصادرة لصالح الأمانة العامة للأوقاف وكذلك تم تجميع الفتاوئ الشرعيه الصادره عن اللجنه الشرعيه المتعلقة بالوقف.

وثمة فائدة أخرى لإصدار مجموعة الأحكام وهي تقديم مرجعية للعاملين الجدد في هذا المجال، فضلا عن نقل التجربة للإخوة القانونيين العاملين في البلاد العربية والإسلامية التي تشهد ولادة ادارات جديدة للأوقاف وهذا أقل الواجب الذي نقدمه سائغا للقانونيين الكرام في دولة الكويت باعتبارها الدولة المنسقة لملف الوقف في العالم الاسلامي بموجب قرارات المؤتمر الاسلامي المنعقد في العاصمة الاندونيسية «جاكرتا».

((وربي تقبل منا عملنا هذا وجزاهم الله خيرا من قامو بانجازه ومتابعته))

الأمين العام بالإنابه

رائد خالد الخرافي

مقدمة الإدارة

الحمد لله والشكر على نعمته وبما قدرنا عليه يسعدنا ويشرفنا أخي القارئ الكريم أن نقدم بين يديك ثاني انجازات إدارة الشؤون الشرعية والقانونية فبحمد الله بعد أن تم إصدار كتابنا الأول وهو «نماذج الأحكام القضائية في الأوقاف الخيرية» وبعد الصدى الطيب الذي تلقيناه وهو ما شجعنا على شحذ الهمم والاجتهاد لتوسيع وإبراز الجهد القانوني حيث حرصنا أن يشمل في هذا الكتاب جل الأحكام الصادرة والمتعلقة بالأوقاف وحرصاً على توسيع الاستفادة فقد تم إضافة جهد قائم ومقدر قامت به اللجنة الشرعية بالأمانة العامة للأوقاف حيث تعرض عليها أعمال الأمانة العامة للأوقاف وهو الذي جاري العمل وفق مرسوم انشاءها المادة (١٠) فقرة (٢) وحيث حرصنا أن يشمل كتابنا هذا الجانب الشرعي بالإضافة إلى الجانب القانوني فإننا نتقدم بهذا الجهد المتواضع والاجتهاد البسيط منا ومن القائمين على هذا الكتاب سواء في الأعداد والبحث في المادة العلمية وكذلك في التدقيق والمتابعة حتى يصل بين يدي الباحث والمتطلع إلى هذه المعلومات القيمة والتي تثري كل باحث سواء له رغبة وتعمق في الوقف أو الاستفادة في مجال عمله.

راجين أن يحوز عملنا على رضا الله تعالى ويجزي الله كل من عمل به وفي ميزان أعماله.

أ. جاسم محمد بوغيث

مدير إدارة الشئون الشرعية والقانونية

الأحكام القضائية

المبدأ الأول

إشراك الأمانة في النظارة مع الناظر المعين من قبل الواقف، (أو مع من تراه المحكمة مناسباً):

- تطبيقاً لحكم كل من: الفقرة الثانية من المادة السادسة من الأمر السامي الصادر عام / ١٩٥١ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف، والمادة رقم (٣ / ٢ / ج / د) من المرسوم رقم (١٩٩٣/٢٥٧) بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

وعددها ١٤ حكماً نهائياً:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٣/٤٠٤).
٢	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٢/٢٤٧٤).
٣	الحكم الاستئنافي رقم (٢١٥٧ و٢١٨٦/٢٠٠٩).
٤	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٢/٢٢٥٠).
٥	الحكم الاستئنافي رقم (١٩٩٧/١٥٦٩).
٦	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٢/٥٣٠).
٧	الحكم الاستئنافي رقم (٤٨٠ و٢٠١٣/٥١٩).
٨	الحكم الاستئنافي رقم (١٩٣ و٢١٧/٢٠١٠).
٩	الحكم الاستئنافي رقم (٢٣٦٧ و٢٤١٨/٢٠١٢).
١٠	الحكم الاستئنافي رقم (٢٩٩ و٣٠٤/٢٠٠٩).
١١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٢/٢٥١).
١٢	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٠/٥٤٠).
١٣	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٥/٢٦٢٩).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثانية

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/١٠/٣ م برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح رشيد الركدان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ ناصر خليفة الجاسم والمستشار محمد أحمد علي

وحضور السيد / عبدالله مسفر الشمري أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته

ضد:

١ - (.....)

٢ - (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٣/٤٠٤ أحوال/٢.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً:

حيث إن وقائع الدعوى ومستنداتها المقدمة فيها سبق وأن أحاط بها الحكم المستأنف والمحكمة تحيل اليه في شأنها جميعا منعا للتكرار إلا أنها توجز الوقائع وبالقدر اللازم لحمل قضاء هذا الحكم ان المستأنف ضدهما أقاموا الدعوى رقم ٢٠١٢/١٧١٠ بصحيفة أودعت إدارة كتاب محكمة أول درجة وطلبا فيها الحكم بتعيينهما ناظرين لوقف المرحومة (.....) ليدبرا شؤونه طبقاً لشروط الواقفة وإلزام المدعى عليه المصروفات والأتعاب على قول انه بتاريخ ٢٣ من صفر وقفت المرحومة (.....) جدة والد المدعين الموضح بحجية الوقف وقفاً خيرياً (.....) ووالديها وجعلت النظر عليه (.....) ومن بعده للصالح من أولاده وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/١ اشترت وزارة الأوقاف بالنيابة عن وقف (.....) بنايتين أخرتين بالسالمية وقد توفيت الواقفة وتولى النظر على الوقف (.....) المشروط له بالنظر ثم من بعده ابنه (.....) وقد توفي الاخير فأقام ابنه (.....) دعوى لتعيينه ناظرا وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٤ قضي في الدعوى رقم ٣٩ بتعيين (.....) ناظرا على الوقف بدلاً من وزارة الأوقاف ثم توفي (.....)، ثم تعين من بعده شقيقه (.....) ناظراً على الوقف مشتركا مع وزارة الأوقاف بموجب الحكم رقم ١٩٦٦/٣٢٨ وظل كذلك حتى توفي في ١٩٧٠/٦/١ ثم عين (.....) بالدعوى رقم ١٩٧٧/١٣٩٦ ناظراً على الوقف محل الدعوى بالاشتراك مع وزارة الأوقاف ثم توفي الأخير في ٢٠١١/١١/٩ ولما كان المدعين من ذرية (.....) فيكون من حقهم إقامة هذه الدعوى الأمر الذي حدا بهم إلى إقامة الدعوى الماثلة.

وإذ تداولت الدعوى أمام محكمة أول درجة وفيها حضر المدعيان محام وحضرت محامية الحكومة وقدم وكيل المدعيان حافظة مستندات وقدم محامي الحكومة مذكرتين سبق أن أحاط الحكم المستأنف بهم والمحكمة تحيل إليه في هذا الشأن.

وبجلسة ٢٠١٢/١٢/٣ حكمت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المدعيان أساس مطالبتهما الواردة في صحيفة الدعوى.

ونفاذا لذلك استمعت المحكمة لشهادة شاهدي المدعيان وذلك على النحو الوارد في الحكم المستأنف.

ثم قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى نيابة الأحوال الشخصية لتبدي رأيها في الموضوع وقد وردت مذكرة النيابة مشفوعة برأيها والذي انتهت فيه بتعيين المدعيان ناظرين مشتركين مع الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحومة (.....) الثابت بالحكمين (١٩٦٦/٣٢٨ و١٩٧٧/١٣٩٦) ورفض ماعدا ذلك من طلبات.

وبجلسة ٢٠١٣/١/٢٨ حكمت المحكمة بتعيين المدعيان ناظرين مشتركين مع الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحومة (.....) الثابت بالحكمين رقمي (١٩٦٦/٣٢٨ و١٩٧٧/١٣٩٦) وألزمت المدعيان بالمصروفات.

وشيدت هذا القضاء على نص المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف وذلك بتنفيذ شرط الواقفة في تعيين الناظر.

وحيث إن المستأنف بصفته لم يرتض ذلك القضاء فطعن عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب المحكمة في ٢٠١٣/٢/١٩ طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء:

أصلياً: عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة.

احتياطياً: رفض الدعوى وتثبيت النظارة للأمانة العامة للأوقاف.

وأسس هذا الاستئناف على الأسباب التالية:

أولاً: القصور في التسبيب إذ إن الحكم رقم ١٩٧٧/٣٩٦ الذي عقد النظارة للمرحومة (.....) بالاشتراك مع الأمانة (.....) يعطي الحق في الإيصاء لشخص آخر من بعده.

ثانياً: الفساد في الاستدلال إذ إن الحكم المستأنف أخطأ في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة.

ثالثاً: مخالفة القانون والخطأ في تطبيق أحكامه.

وإذ تداولت محكمة الاستئناف على النحو المبين بمحاضر الجلسات وفيها حضرت محامية الحكومة عن المستأنف بصفته وحضر المستأنف ضدهما بمحام.

والمحكمة قررت إرسال الاستئناف الى نيابة الأحوال الشخصية لتبدي رأيها.

وقد وردت مذكرة النيابة مشفوعة برأيها وهو رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ثم قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف قد استوفى أوضاعه المقررة قانوناً فمن ثم يكون مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف وفي ضوء ما رفع عنه فإن المحكمة ترى ان الحكم المستأنف قد أصاب فيما انتهي إليه من القضاء بتعيين المستأنف ضدهما ناظرين مشتركين مع الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحومة (.....) ورفض الدفع المبدى من المستأنف بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وذلك لأسباب صحيحة لها أصلها الثابت في الأوراق ومنها الرد الكافي على أسباب الاستئناف وتكفي لحمل قضاء هذا الحكم وتتخذها هذه المحكمة أسباباً مكملة لحكمها إذ إن المستأنف بصفته لم يقدم جديد يمكن أن يغير من قناعة المحكمة ومن ثم يتعين

رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصروفات فإن المحكمة تعفي المستأنف بصفته من المصروفات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإعفاء المستأنف بصفته من المصروفات.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الخامسة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٩/٣٠ م

برئاسة الأستاذ المستشار / محمد ارحمه وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار / عبدالفتاح عسله والمستشار عبدالمنعم العجيري

وحضور السيد / يوسف علي الهولي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- الأمانة العامة للأوقاف

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٢/٢٤٧٤ أحوال شخصية ومواريث / ٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة:

أقام المستأنف استئنافه الماثل بصحيفة قيدت بإدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ طعناً على الحكم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ برفض الدعوى رقم ٢٠١١/٣٧٤٠ أحوال شخصية/ ١٩ وذلك ابتغاء القضاء.

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم أصلياً:

١- ببطلان الوصية لعدم إجازتها من الورثة (المستأنف) لكون الوصية لوارث (المستأنف ضدها الأولى).

٢- وبعدم نفاذها لكون الوصية لوارث ولم يتم إجازتها.

٣ – واحتياطياً بإسناد تنفيذ الوصية إلى الأمانة العامة للأوقاف (المستأنف ضده الثاني بصفته) ليتولى إنفاقها على أوجه الخيرات والميراث الموصى بها.

٤- إلزام المستأنف ضدها الأولى بتقديم ما يثبت تنفيذها الوصية وأوجه الإنفاق وقيمته ومصارفه.

٥- وبإحالة الاستئناف إلى التحقيق ليثبت بطرق الإثبات عدم تنفيذها الوصية ورفضها الانفاق على أوجه الخيرات والاحتفاظ بقيمتها تحت يدها.

ثالثاً: إلزام المستأنف ضدها الأولى بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

على سند من القول انه بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٤ أوصى والده المرحوم (.....) لامرأة أب المستأنف

بثلث تركته من بعد وفاته لتنفقه في وجوه الخيرات والمبرات وعمل الإحسان وإذا احتاجت إلى شيء من مال هذا الثلث فلها الحق في أن تأكل منه بالمعروف وقد أقامها وصية عليه ولها أن تقيم غيرها ممن تثق بأمانته.

وإذ توفي إلى رحمة الله تعالى انحصر إرثه في المستأنف ضدها الأولى (.....) وفي ابنه المستأنف (.....) ووصية خيرية بالثلث سالفة البيان، حيث استحق سبعة أسهم واستحقت سهما واستحقت الوصية الخيرية أربعة أسهم من مجموع السهام البالغ اثني عشر سهماً فأقام دعواه أمام محكمة أول درجة بالطلبات المشار إليها آنفاً (ببطلان الوصية وبعدم سريانها ونفاذها).

فقدمت النيابة رأيها بمذكرة مؤرخة ٢٠١٢/٤/١٦ خلصت فيها إلى طلب الحكم برفض الدعوى لما ثبت أن موضوع الوصية هو ثلث خيري حبسه الموصي حبساً مؤبداً لا يباع ولا يشتري ينفق في وجوه الخيرات وأنها إذ تحتاج فتأكل منه بالمعروف لا يخرجه عن مصارفه وليست وصية لوارث فتحتاج لإجازة الورثة إعمالاً للمادة ٢٤٧ من قانون الأحوال الشخصية رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤.

وإذ قام الطاعن بتعديل طلباته أمام محكمة أول درجة بجلسة ٢٠١٢/٥/٢٨ بطلب تعيين الأمانة العامة للأوقاف المطعون ضده الثاني بصفته بدلاً من المطعون ضدها الأولى ناظراً على الثلث الخيري سالف البيان بحسبانه وقفاً قدمت النيابة العامة مذكرة بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣ برفض دعواه تنفيذاً لإرادة الموصي في تعيين أرملته (.....) ناظرة على هذا الوقف، ومن ثم فلا وجه لإفراد أمانة الأوقاف أو إشراكها في تلك النظارة، حيث لم يثبت بالأوراق إخلال المطعون ضدها الأولى بواجبات النظارة.

لكن محكمة أول درجة في قضائها الطعين الصادر بجلسة ٢٠١٢/١٠/١٥ خلصت إلى الحكم برفض الدعوى تأسيساً على ما ذهب إليه النيابة من كون الوصية بالثلث الخيري وقفاً من كل الوجوه ولم يثبت في حق الناظرة إخلال لتسند النظارة إلى الأمانة العامة للأوقاف.

وإذ نظر الاستئناف على النحو الثابت بالأوراق قدمت النيابة مذكرة بالرأي خلصت فيها إلى طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف فقصر المستأنف استئنافه على طلب إسناد تنفيذ الوصية بالثلث الخيري إلى الأمانة العامة للأوقاف لتكون هي الناظرة عليه لإدارته والإنفاق منه على أوجه الخيرات.

فانضم المستأنف عليه بصفته إلى المستأنف طالباً الحكم أصلياً بتعيينه وصياً منفرداً على الثلث الخيري واحتياطياً: تعيينه ناظراً مشتركاً مع المستأنف ضدها الأولى.

وقد دعم المستأنف استئنافه بحافظة طويت على ما يفيد أن الثلث الخيري قيمته مبلغ ١١٧٣٣٣,٣٣٣د.ك ألف ومائة وسبعة عشر وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ديناراً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين فلساً في العقار (المنزل) المخلف عن المورث ومبلغ ١٦٦د.ك مائة وستة وستين ديناراً من ناتج بيع السيارة والطراد المخلف عن المورث وعدد ١١٣٩,٦٦ سهماً في شركة المخازن والأوراق المالية وبنك الكويت والشرق الأوسط وشركة الأسواق المخلفة عن المورث.

وقد خلت الأوراق من دليل صادر عن المستأنف ضدها (الناظرة) يفيد أوجه إدارتها لأموال الثلث الخيري المورث ولا أوجه مصارفه.

مما ترى معه هذه المحكمة – وقد استوفي الشكل – القضاء بإلغاء الحكم المستأنف نزولاً على أحكام المادة السادسة من الأمر السامي حال اشتراط الواقف النظارة لأحد أن تشرك الأمانة

العامــة للأوقاف في النظــارة منضمة إلى الناظر المعــين من الواقف مادامــت المصلحة تقتضي ذلك على النحو الوارد بعد بالمنطوق.

وحيث إنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانيــاً: وفي الموضــوع بإلغاء الحكم المســتأنف والقضــاء بتعيــين الأمــين العــام للأمانــة العامة للأوقاف بصفته ناظراً مشــتركاً ومنضماً للســيدة (.....) علــى الثلث الخيري موضــوع الوصية رقم ١٩٩٦/٦٦ المؤرخة ١٩٩٦/٥/١٤ بدائرة التوثيقات الشرعية بحســبانها وقفاً من كافة الوجوه لإدارته واســتثماره فــي مصــارف الخيــرات والميراث بما يســتوجب على المستأنف عليها الأولى تقديم كافة المســتندات الدالة على ما قبضته من أموال الثلث الخيري وأوجــه مصارفه منذ نظارتها عليه وحتى صدور هذا الحكم بين يدي المستأنف ضده الثاني بصفته وصولاً بهما إلى إدارة الوقف قانوناً.

ثالثاً: إلزام المستأنف ضدها الأولى بالمصروفات ومبلــغ مائــة دينــار أتعــاب محامــاة عــن درجتي التقاضي.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الخامسة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٣ رجب ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٦/١٥ م

برئاسة الأستاذ المستشار / محمد أرحمه وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشــار / حســين الفقعان (وكيــل المحكمة)

والمستشار / عبدالفتاح محمود

وحضور السيد / محمد عبدالله الشمري أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

والمقيدان بالجدول برقمي: ٢١٥٧ و٢٠٠٩/٢١٨٦ أحوال شخصية / ٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة.

أولاً: الاســتئناف الأصلــي رقــم ٢٠٠٩/٢١٥٧ أحوال / ٥.

استصدر المطعون ضده الأول (.....) حكماً في

الدعـوى رقم ٢٠٠٧/٢١٧٦ أحوال شـخصية / ٧ بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢ قضى:

١- بتعيـين المدعي أصلياً ناظراً لوقف المرحوم (.....) على العقار الكائن بمنطقة السالمية قسيمة رقم (.....) من المخطط رقم (.....) قطعة (.....) خلفاً عن شقيقه المتوفى (.....).

٢- بإثبات نظارة الأمانة العامة للأوقاف، ناظراً مشتركاً مع المدعي في الوقف سالف الذكر.

على مـا حصله الحكم المذكور في أسـبابه من توافـر الأمانـة فـي المدعـي لتولي نظـارة الوقف وملاءمة اشراك الهيئة العامة للأوقاف مع المدعي لتحقق المصلحة في ذلك.

لكن هذا الحكم لم يحظ بقبول المدعين فرعياً، فأقاما طعنهما الماثل ابتغاء القضاء:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضـى به في الدعـوى الأصلية.. وإفـراد الأمانة العامة للأوقاف بالنظارة على الوقف.

ثالثاً: إلزام المستأنف عليهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

وحاصل أسـباب الاسـتئناف مخالفـة القانون والخطـأ فـي تطبيقـه وتأويلـه، والقصـور فـي التسبيب والفساد في الاستدلال، ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع، ذلك أن المسـتأنف عليـه الأول (.....) غير أمين على التفصيل الوارد بصحيفـة الطعن، ومـن ثم يتوجب إفـراد الأمانة العامـة للأوقـاف بالنظارة محافظـة على الوقف وريعه ومصارفه.

ثانيـاً: الاسـتئناف المقابـل رقـم ٢٠٠٩/٢١٨٦ أحوال / ٥.

هـذا الاسـتئاف أقامه المسـتأنف عليـه الأول (.....) بتاريـخ ٢٠٠٩/١١/١٠ طعنـاً على الحكم سالف الذكر ابتغاء القضاء.

١- بقبول الاستئناف شكلاً.

٢- وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء مـا جاء بالبنـد الثاني منه - وهو رفض إشـراك الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الوقف.

٣- إلزام المسـتأنف ضده الرابـع بالمصروفات عن درجتي التقاضي.

وحاصل أسباب الاستئناف أن الوقف ذري وليس وقفـاً خيرياً، طبقاً لحجة الوقف، وأن المسـتحقين لريعه هم ذرية الواقف، ومادامت محكمة أول درجة حصلـت واقامة الناظر، فلا وجه لإشـراك الأمانة العامة للأوقاف في النظارة على الوقف، ولا سـند له من القانون مما يصيب الحكم بالتناقض.

وقـدم المسـتأنف ضـده بصفتـه (فـي كلا الاستئنافين) الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف، مذكرة مقدمة لجلسة ٢٠١٠/٥/٤ طلب فيها رفض الاسـتئناف الأخير، وتأييد الحكم المستأنف فيما قضـى به، وإلزام المسـتأنف المصروفـات، وأتعاب المحامـاة عن درجتـي التقاضي. وذلـك لأن المادة السادسة من أحكام الأمر السامي الخاص بأحكام الوقـف قـد نصت علـى أن: الأوقـاف الخيرية أو الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقـف النظـارة عليها لشـخص أو جهـة معينة، تكـون النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة - وإن اشـترط الواقف النظارة لأحد، فتشـترك الدائرة فـي النظارة منضمة إلى الناظر المعين من الوقف، إن كانت المصلحة تقضي بذلك.

ومـن ثم فـإن محكمة أول درجة قـد اتبعت ما نص عليه قانوناً إذ قضت بإشـراك الأمانة العامة فـي النظارة علـى الوقـف إذ رأت تحقق المصلحة في ذلك.

وقدمـت النيابة العامة مذكرة خلصت فيها بأن لا وجه للتدخل في الاستئنافين، إعمالاً لنص المادة ٣٣٨ من قانون الأحوال الشـخصية، إذ أن الوقف

محل النزاع وقف ذري وليس وقفاً خيرياً.

ومن حيث إن الاستئنافين الأصلي والمقابل، قد استوفيا أوضاعهما الشكلية المقررة ومن ثم فهما مقبولان شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع، فالحكم المستأنف فيما انتهى إليه من إسناد النظارة إلى (المستأنف عليه الأول أصلياً، مستأنف تقابلا) باشتراك الأمانة العامة للأوقاف في تلك النظارة، فهو قضاء سديد أقيم على أسباب سديدة واستخلاص سائغ لواقعات التداعي وترى هذه المحكمة تأييده لاعتبارين (الأول) موضوعي، وهو مستفاد من مطاعن وتحفظات على أمانة المستأنف عليه محل تخاصم وتنازع مطروح على ساحات المحاكم – لم تقطع فيها بأحكام باتة – مما يحسن معه حفاظاً على الوقف وريعه ومصارفه أن تكون الأمانة العامة للأوقاف شريكاً له في النظارة وهي جهة محايدة أمينة على ما يعهد إليها من أمور تتعلق بالوقف أياً كان نوعه.

والثاني قانوني وهو مستفاد من نص المادة السادسة من الأمر السامي، الذي أعطى الحق للقاضي إشراك الأمانة العامة للأوقاف مع الناظر المعين للواقف – أياً كان نوع الوقف ذرياً أو خيرياً – إن كانت المصلحة تقضي بذلك.

وحيث إنه وترتيباً على ما تقدم، فإن المحكمة تقضي برفض الاستئنافين، وتأييد الحكم المستأنف وإذ خسر المستأنفان استئنافيهما فتلزم كل بمصروفات استئنافه وتحمل أتعاب محاميه.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: في الاستئنافين الأصلي والمقابل بقبولهما شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع برفضهما، وبتأييد الحكم المستأنف رقم ٢٧١٦ لسنة ٢٠٠٧ أحوال شخصية / ٧ بكافة أجزائه.

ثالثاً: إلزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه وأتعاب محاميه.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٧ محرم ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٠٠٣/٣/٣٠ م

برئاسة الأستاذ المستشار / راشد يعقوب الشراح

وعضوية الأستاذين

المستشار/ عبدالحي عجوه والمستشار / كامل العميري

وحضور السيد / مختار سعيد أمين سر الجلسة.

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

الممثل القانوني للأمانة العامة للأوقاف بصفته

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٢/٢٢٥٠ أحوال/ ١.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة:

وحيث إن واقعات هذا الاستئناف كما استخلصته المحكمة في سائر الأوراق وفي الحكم المستأنف توجز في أن المستأنف ضده الأول أقام على المستأنف بصفته وباقي المستأنف عليهم الدعوى رقم ٢٠٠١/٨٣٨ وصاياً ومواريث/٢٤ طلب في ختامها الحكم بتعيينه ناظر على وقف المرحوم (.....) يدير شؤونه ويتولاه وفق شروطه ويتحمل المصاريف وذلك على سند من أن المرحوم (.....) أوقف بيتاً على ذريته وذرية ذريتهم وإذا انقطعوا فعلى إمام مسجد السوق وقد توفي الواقف بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٧ وآلت النظارة من بعده إلى (.....) بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٦/١٠٧٥ أحوال مواريث بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٣ ثم توفي (.....) بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٧ وترك من بعده أولاده المستأنف عليهم وأن مات وكيلاً لوالده حال حياته في إدارته شؤون الوقف المذكور وأنه تتوفر فيه شروط النظارة وأن جميع المستحقين في الوقف موافقون على تعيينه ناظراً للوقف ليقوم بإدارته وتنفذ شرط الواقف.

وحيث إن محكمة أول درجة بعد أن نظرت الدعوى والتي مثل فيها المدعي بوكيل عنه والأمانة العامة للأوقاف يمثل عنها والذي قدم مذكرة انتهى فيها إلى طلب رفض الدعوى واحتياطياً اشراك الأمانة في النظارة على الوقف، وقدمت النيابة مذكرة ارتأت فيها الا وجه لتدخلها في الدعوى.

وبجلسة ٢٠٠٢/٩/٢٢ قضت محكمة أول درجة بتعيين المستأنف عليه الأول ناظراً على وقف المرحوم (.....) ليدير شؤونه ويتولاه وفق شروط الواقف وألزمته المصروفات.

وحيث إن هذا القضاء لم يلق قبولاً لدى المستأنف بصفته فاستأنفه بصحيفة اودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٢ وأعلنت قانوناً للمستأنف عليهم طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكافة مشتملاته والقضاء أصلياً: برفض الدعوى واحتياطياً: الحكم بإثبات نظارة الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحوم (.....) ومن باب الاحتياط الكلي: الحكم بإشراك الأمانة العامة للأوقاف في النظارة على الوقف مع المستأنف ضده الأول في حالة تعيينه ناظراً على الوقف وفي جميع الأحوال إلزام المستأنف ضده الأول، المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. وذلك على ما ذهب إليه من مخالفة الحكم المستأنف للأمر السامي الصادر بتاريخ ٥ أبريل لسنة ١٩٥١ والذي أورد أنه في الأوقاف الخيرية إذا لم يشترط الواقف النظارة عليها لشخص أو جهة معينة تكون النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة وأن عبارات حجة الوقف قد خلت من تعيين الواقف لناظر على وقفه وأن هذا الوقف ماله خيري محض.

وحيث إن الاستئناف قد نظر بالجلسات على النحو المبين بالمحاضر وفيها مثل محامي عن المستأنف بصفته والمستأنف ضده الأول بوكيل عنه وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ارتأت فيها ألا وجه لتدخلها.. وقررت المحكمة أن يصدر الحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف قد استوفى أوضاعه القانونية ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه في موضوع الاستئناف فإن المحكمة تشير ابتداء الى انه ثابت في حجة الوقف المؤرخة ١٢ ربيع الأول ١٣٢٥ هـ إذ المفهوم في عباراتها أن

الواقف (.....) أوقف البيت المبين الحدود والمعالم بورقة الوقف على ذريته عند انقطاعهم على امام مسجد السوق وهو يدل دلالة واضحة أن هذا الوقف وقف ذري يؤول عند انقطاع الذرية إلى وقف خيري على المسجد المشار إليه وهو تستخلصه المحكمة في مجموع عبارات هذا المحرر وإذ كانت حجة الوقف قد خلت من شرط الواقف لنظارة البيت على شخص معين أوجهه معينة وكان الوقف المذكور هو وقفاً ذرياً يؤول الى وقف خيري وقد تقدم المدعي وهو من ذرية الواقف بطلب تعيينه ناظراً عليه بدلاً من والده المتوفى الناظر السابق على الوقف بالحكم رقم ١٩٧٦/١٠٧٥ وكانت المستأنفة بصفتها تطلب النظارة لها منضمة إلى الناظر المذكور ولها أي الأمانة مصلحة في ذلك وترى هذه المحكمة تعيينها ناظراً منضماً وإذ قضى الحكم المستأنف تعيين المستأنف عليه الأول ناظراً على الوقف وحده دون إشراك الأمانة العامة للأوقاف في النظارة فإنه يكون قد أصاب في شقه الأول ويتعين تعديله في شقه الثاني يتعين جهة الأمانة العامة ناظراً منضماً للمستأنف عليه الأول في نظارته على الوقف سالف الذكر وهو ما تقضي به المحكمة.

وحيث إنه عن المصاريف فيلزم بها المستأنف عليهم بالمناسب منها عملاً بالمادتين ١٢٠ و١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي موضوع الاستئناف:

١- بتعديل الحكم المستأنف بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منضماً للناظر المعين (.....) وذلك في وقف المرحوم (.....).

٢- وبتأييده فيما عدا ذلك.

ثالثاً: وإلزام المستأنف عليهم بالمناسب من المصاريف.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٨ شوال ١٤١٩ هـ الموافق ١٩٩٩/١/٢٥

برئاسة الأستاذ المستشار/ راشد يعقوب الشراح

وعضوية الأستاذين المستشارين / مصطفى شومان وجواد العبدالله

وحضور السيد / مختار سعيد سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي:

في الاستئناف المرفوع من:

وكيل وزارة الأوقاف بصفته وأمين عام الأمانة العامة للوقف بصفته

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ١٩٩٧/١٥٦٩ أحوال ١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما استبان من مطالعة أوراق الدعوى وما قدم فيها من مستندات في أن المستأنف ضده الأول قد أقام الدعوى رقم ١٩٩٦/٦٨٤٢ أحوال شخصية وقال شرحاً له إنه بتاريخ ١٥ شعبان ١٣٩٤ هـ اتفق أبناء (.....)(.....) على أن يكون (.....) ناظراً على وقف مسجد أولاد (.....) والمحدد أوصافه وحدوده بالوثيقة رقم ٢٩٠٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٦ والثابت بها حجة الوقف والذي تم تخصيص موقع آخر بديلاً عنه بمنطقة صباح السالم السكن الاستثماري على الكثافة قطعة (.....) ومساحتها ٢٥٠٠٠ م٢ الموقع الغربي وذلك للاستملاك الدولة له لموقف سيارات وذلك على ان يفعل ما يراه مناسباً بالوقف للآن وفي المستقبل وله الحق في تعيين متولي شرعي من بعده وبتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٠ عين ناظر الوقف (.....) ناظراً للوقف على أن يتولاه من بعده (.....) المستأنف ضده الأول عندما يكون عمره فوق الثلاثين سنة يكون الأخير هو المتولي الشرعي للمسجد وله الحق في كل ما يراه مناسباً من جميع الأشياء، وقد بلغ المستأنف ضده الأول أكثر من ثلاثين سنة ويتمتع بكامل الأهلية وحسن التصرف والسمعة الطيبة وطلب تعيينه ناظراً ووليا على مسجد أولاد (.....) الواقع بمنطقة صباح السالم السكن الاستثماري عالي الكثافة قطعة (.....) الموقع الغربي مع التزامه المصروفات وذلك في مواجهة المستأنف الأول وقدم تأييداً لدعواه عدة مستندات عرض لها تفصيلاً الحكم للمستأنف فتحيل إليه في هذا الصدد.

وحيث إن المستأنف الثاني قدم مذكرة بدفاعه أورد فيها أن دعوى المستأنف ضده الأول فاقدة الأساس القانوني وطلب الحكم أصلياً بعدم اختصاص للمحكمة بنظر الدعوى وإحالة الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية كلي/٧ لعدم اختصاص دائرة أحوال جعفري/١ واحتياطياً للحكم برفض الدعوى مع إلزام المستأنف ضده الأول المصروفات والأتعاب.

وحيث إن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٩٩٧/٧/٧ بتعيين المستأنف ضده الأول ناظراً ووليا على مسجد (.....) الواقع بمنطقة صباح السالم – السكن الاستثماري عالي الكثافة قطعة (.....) الموقع الغربي وذلك في مواجهة المستأنف الأول وإلزام المستأنف ضده الأول المصروفات.

وحيث إن المستأنفين لم يرتضيا الحكم المذكور فطعنا عليه بالاستئناف بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ١٩٩٧/٧/٢٩ وطلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوع الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع إلزام المستأنف ضده الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي تأسيساً على أن الحكم المستأنف قد أخطأ في تفسير بنود الاتفاق الذي تم بين وزارة الأوقاف وبين وكيل ورثة (.....) إذ ليس في هذا الاتفاق ما يشير إلى الاعتراف من جانب وزارة الأوقاف بحق الطرف الثاني في التولي والنظارة على المسجد خصوصا وأن المسجد لا يختص بفئة دون فئة من المسلمين ومن ثم فلا يجوز أن يتولى النظارة عليه أو إدارته شخص من طائفة معينة بعد الاعتراف مسجداً عاماً لجميع المسلمين وحيث إن المستأنفين قدما مذكرة شارحة لاستئنافها فيها أنه خصماً في الدعوى يحق له الطعن على الحكم المستأنف بالاستئناف ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعين الالتفات عنه.

وحيث إن الاستئناف حائز لأوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.

وحيث إن موضوع الدعوى الماثلة يختص بوقف خيري، فيكون من بين الأحوال التي يجب فيها تدخل النيابة العامة، وإذ صدر الحكم المستأنف دون تدخل النيابة العامة فإنه يكون من المتعين

القضاء ببطلان الحكم وهو أمر تقضي به المحكمة ولو من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام إعمالاً لنص المادتين ٣٣٧ و٣٣٨ من القانون رقم ١٩٨٤/٥١ وحيث إن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها في موضوع الدعوي بالفصل فيه فإنه يكون على هذه المحكمة أن تعرض له وتفصل فيه من جديد.

وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى وما قدم فيها من مستندات أن الوقف موضوع الدعوى هو وقف خيري وقد أنشئ بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٤ بالمقوع ثم استملك عقار الوقف للحكومة، وأقيم مسجد ناحية ضاحية صباح السالم من مال البدل الناتج عن استملاك الموقع السابق لعقار الوقف الأمر الذي يتبين منه أن المسجد الأخير هو امتداد للوقف السابق، ومن ثم فإن أحكام الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف تكون هي الواجبة التطبيق على موضوع الدعوى، ودون أحكام المذهب الجعفري، ذلك أن أحكام هذا الأمر السامي جاءت عامة بحيث تنطبق على جميع الكويتيين دون نظر إلى مذهب، وإذ نصت المادة السادسة من الأمر المذكور أن الأوقاف الخيرية أو الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقف النظارة عليها لشخص أو جهة معينة تكون النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة وإن اشترط الواقف النظارة لأحد فتشترك الدائرة في النظارة منضمة إلى الناظر المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقضي بذلك، ولم تحدد المادة المذكورة ميعاداً معيناً يتعين على الواقف اختيار الناظر خلاله، ولم تستلزم أن يكون ذلك وقت إنشاء الوقف، وإذ كان الواقفون قد عينوا (.....) ناظراً على الوقف وخولوه تعيين ناظر للوقف من بعده فعين ابنه (.....) ناظراً للوقف على أن يتولاه من بعده المستأنف ضده الأول (.....) عند بلوغه الثلاثين من عمره وإذ تجاوز المذكور هذه السن وإذ ثبت من أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة أنه صالح للنظارة للوقف ومستوف لشروطها شرعاً الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة إجابة المستأنف ضده الأول الى طلبه وتعيينه ناظراً على الوقف في موقعه الجديد الواقع بضاحية صباح السالم على أن تشترط الأمانة العامة للأوقاف في النظارة منضمة إلى المستأنف ضده الأول وذلك إعمالاً للسلطة المخولة لها بمقتضى الأمر السامي سالف الذكر.

وحيث إنه عن المصروفات فإن المستأنف ضده الأول قد التزم بها في صحيفة دعواه.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف وفي موضوع الدعوى رقم ١٩٩٦/٦٨٤٢ أحوال شخصية بتعيين المدعي (.....) ناظراً على مسجد (.....) الواقع بمنطقة صباح السالم – السكن الاستثماري عالي الكثافة الموقع الغربي على أن تشترك الأمانة العامة للأوقاف في النظارة منضمة إليه وألزمت المستأنف ضده الأول (.....) بالمصاريف عن الدرجتين.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٢/١٦ م

برئاسة الأستاذ المستشار / محمد أرحمه وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ عبدالفتاح عسله والمستشار/ عبدالمنعم العجيري

وحضور السيد / يوسف علي الهولي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- ورثة المرحوم (.....)

وهم: (.....)،(.....)،(.....)،(.....)،(.....)،(.....)،(.....)،(.....)،(.....).

٥- ورثة المرحوم (.....)

وهم: (.....)،(.....)،(.....)،(.....)،(.....).

٦- (.....)

٧- وكيل وزارة الأوقاف بصفته.

٨- أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٢/٥٣٠ أحوال شخصية / ١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة: تتحصل واقعات التداعي في أن المستأنف عليهم الثلاثة الأول استصدروا بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١ حكماً في الدعوي رقم ٢٠١٠/٣٢٤٠ أحوال شخصية ٩ قضي:

أولاً: بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الوقف بالاشتراك مع الأوصياء.

ثانياً: بتعيين المدعين الثلاثة (.....) أبناء المرحوم (.....) ابن (.....) نظاراً على وقف أبيهم مع سائر إخوتهم المدعى عليهم (.....).

حيث أوصى المورث بثلث أمواله وأقامه عليه (.....) بن (.....) على أن يشتري بقيمة الثلث عقاراً يؤجره ويعمره من ريعه وما زاد من هذا الريع يعمل حجة واحدة للموصي، وأضحية في كل سنة تكون له ولوالديه ويعطي منه كل سنة أخته (.....) والباقي من الريع ينفقه في وجوه الخيرات والمبرات وعمل الإحسان، وإذا احتاج أحد من ذريته إلى شيء من خيرات هذا الثلث فللوصي أن ينفق عليهم منه.

وإذا بلغ أحد أولاد الموصي سن الرشد وأصبح كفؤاً للقيام بتنفيذ تلك الوصية، يصير هو الموصي بدلاً من المدعو (.....) بن (.....) ويشترك معه من أولاده ذكوراً وإناثاً مجتمعين في النظارة على إدارة ذلك الثلث.

وحيث إنه إذا توفي المورث المرحوم (.....) انحصر إرثه في أولاده القصر (.....) كما انحصر إرثه في أولاده البلغ (.....) من زوجة أخرى.

والوصية بالثلث سالفة الذكر.

وإذا بلغ أولاده (.....) وحكم لهم في القضية رقم ١٩٦٦/٢٩٨ بتاريخ ١٩٩٦/٤/٧ بإقامتهم أوصياء على الثلث بدلاً من الوصي المعين من قبل الموصي (.....) بن (.....).

وإذ بلغ أولاد الموصي القصر (.....) أقاموا دعواهم سالفة الذكر في صدر هذا الحكم للقضاء بتعيينهم أوصياء على الثلث مجتمعين ومشتركين مع سائر إخوتهم البلغ، تنفيذاً لوصية مورثهم المرحوم (.....) بن (.....).

وحيث إنه إذ تداولت الدعوى طلب محامي الحكومة إسناد النظارة على الثلث الخيري

محـل التداعي للأمانـة العامة للأوقـاف لإدارته واستثماره بما يحقق المقاصد الشرعية مع استلام أصوله عملاً بنص المادة ٢/٣ جـ من المرسـوم رقم ١٩٩٣/٢٥٧:

واحتياطيـاً الحكـم بإسـناد النظارة المشـتركة للأمانة العامة للأوقاف.

فخلصـت المحكمة إلى قضائها السـابق، حيث ألمحـت إلى وجود خلافات بـين الأوصياء فنصبت الأمانـة العامـة للأوقاف لتكون النظارة مشـتركة فيما بينهم.

ومـن حيـث إن هذا الحكـم لم يلق قبـولاً فقد طعن عليـه (.....) أحـد الأوصيـاء والنظار على الثلث الخيري فقد طعن عليه بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ طعنـاً علـى الحكم سـالف الذكر الصـادر بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ وذلـك ابتغـاء القضـاء. أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانيـاً: وفي الموضـوع بإلغاء الحكم المسـتأنف لبطلانه وباعتباره كأن لم يكن.

ثالثـاً: إلـزام المسـتأنف عليهـم الثلاثـة الأول بالمصروفـات ومقابل أتعاب المحامـاة عن درجتي التقاضي.

وحاصل أسباب الطعن بطلان الحكم المستأنف، إذ كان قـد توفي المدعى عليـه الثالث (.....) ولم يحكم بانقطاع سـير الخصومـة، أو يقوم المدعون بتصحيـح شـكل الدعوى، باختصـام ورثته إعمالاً لنص المادتين ٩٢، ٩٣ من قانون المرافعات.

دون أن يضمن صحيفة الطعن نعياً متعلقاً بإقامة المطعون ضدهم الثلاثة الأول أوصياء ونظاراً على الثلـث الخيـري أو تنصيب المطعون ضـده الثامن بصفته (مدير عـام الهيئة العامة للأوقاف) ناظراً مشتركاً على الثلث الخيري.

ثانياً: الاستئناف الفرعي:

ومن حيث إن الحكم سـالف الذكر لم يلق قبولاً من المسـتأنف عليه الثامن بصفته (الأمانة العامة للأوقاف فقد أقام استئنافاً فرعياً بموجب مذكرة لجلسة ٢٠١٢/٩/١٨ بطلب القضاء).

أولاً: في موضوع الاستئناف الأصلي:

أصليـاً: بتأييد الحكـم المسـتأنف فيما قضي به مـن تعيين الأمانة العامة للأوقـاف ناظراً على الوقف بالاشتراك مع الأوصياء.

واحتياطيـاً: الحكـم بإسـناد النظـارة المنفردة للأمانة العامة للأوقاف عملاً بنص المادة السادسة من الأمر السامي بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف، مع تسـلمها أصول الوقف لإدارته واسـتثماره بما يحقق مقاصده الشـرعية اسـتناداً إلى نص المادة الثالثة من المرسـوم بقانون رقم ٢٥٧ لسـنة ١٩٩٣ بشأن إنشاء أمانة عامة للأوقاف.

ثانياً: في موضوع الاستئناف الفرعي:

الحكم بتسـليم الأمانـة العامة للأوقاف أصول الوقـف لإدارتها واسـتثمارها بمـا يحقق المقاصد الشرعية.

ثالثـاً: إلـزام المسـتأنف عليهـم بالمصروفـات ومقابل أتعاب المحاماة.

وحاصـل أسـباب الطعن صحة مـا خلص إليه الحكم المستأنف من الناحية الإجرائية والموضوعية لتقصيـر الأوصياء في إدارة الثلـث الخيري بعدم منحهم حساباً مستقلاً عن ذمتهم الخاصة.

يودع فيه أموال الثلث الخيري والريع المتحصل منه، وبيـان أوجه مصارفه من جهة وعدم قدرتهم على إدارته واستثماره فيما يحقق المقاصد الشرعية من جهـة أخرى بما تملكه الأمانة العامة للأوقاف مـن قـدرات وخبرات ماليـة وإداريـة محترفة مع المحافظة على أصول الوقف.

وكانـت النيابة قدمـت مذكرة بالـرأي خلصت فيها إلى ما انتهي إليه الحكم المستأنف من قضاء على ما قد سلف الإشارة إليه آنفاً.

ومن حيث إن الاستئناف الأصلي والفرعي قد استوفيا أوضاعهما الشكلية المقررة، ومن ثم فهما مقبولان شكلاً.

وحيث إنه عن الدفع المبدي ببطلان الحكم المستأنف إعمالاً لنص المادتين ٩٢ ، ٩٣ من قانون المرافعات ومفادهما أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع سير الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع، ولا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع قبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق التي رسمها القانون، وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى وهو ما تحقق بوفاة المدعى عليه (.....) بن (.....) أثناء نظر الدعوى ولم يتم اختصام ورثته، حيث صدر الحكم الطعين.

وهذا الدفع مردود لأمرين:

الأول: بما تقرر أن وفاة احد اطراف الخصومة بعد أن تكون الدعوى تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع – على ما نصت عليه المادة ٩٤ من قانون المرافعات – من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وقد تحقق موجب صدور الحكم المستأنف.

الثاني: ولما تقرر أنه إذا توفي أحد الخصوم سواء كان المدعي أو المدعى عليه أثناء سير الخصومة، وكان الحق الذي يثور بشأنه النزاع قابلاً للانتقال إلى الورثة – ولم يكن قابلاً للانتقال للورثة حيث تنقضي الحقوق ولا تنقطع – فإنه يحدث انقطاع لسير الخصومة إلى حين معاودة سيرها في مواجهة الخلف العام.

ولما كان موضوع الدعوى متعلقاً بتعيين أوصياء على ثلث خيري، وباعتباره وقفاً في حكم ملك الله تعالى، لأنه على جهات المبرات والخيرات التي لا تنقطع ونصت القواعد الشرعية على أن الأموال الموقوفة تبقى على حالها أبداً.

وعلى هذا لم يكن موضوع الدعوى حقاً قابلاً للانتقال إلى الخلف العام للواقف الموصي بالثلث الخيري حيث لم تتضمن الحجة المنشئة له غير يتعين الأرشد من أبناء لا غير دون ان تتصرف عبارته إلى ذرياتهم من بعد.

ومن ثم فلا على محكمة أول درجة أن قضت منها بالحكم الطعين دون ان تلتفت الى وفاة احد الاوصياء وهو المرحوم (.....) دون اختصام ورثته لكون الحق غير قابل للانتقال إلى الورثة. ولا شأن لهم في النظارة.

ومن حيث إن الحكم المستأنف حصل سديداً إدارة الموصي في تعيين أبنائه البلغ في النظارة على الثلث الخيري الذي يعد وقفاً من جميع الوجوه، إذ كانت مصارفه في أوجه الخيرات والمبرات وعمل الإحسان، فيكون قضاء جديراً بالتأييد.

وإذ حصل تشاجرهم فأقام معهم المدير العام للأمانة العامة للأوقاف ناظراً، حتى تصير النظارة مشتركة فيما بينهم فهو قضاء سديد له سنده قانوناً بما نص عليه بالمادة السادسة من الأمر السامي والقانون رقم ١٩٩٣/٢٥٧ بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

مع قضاء هذه المحكمة تمكينها بقيام الأمانة العامة للوقف من النهوض بعملها إلزام الأوصياء جميعاً من تسليمها أصول الوقف وأمواله السائلة والثابتة وكافة المستندات المتعلقة بموارده ومصارفه.

وحيث إنه عن المصروفات فتلزم بها سائر المستأنف عليهم والمستأنف أصلياً، شاملة أتعاب المحاماة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: في الاستئناف الأصلي

والفرعي بقبولهما شكلاً.

ثانياً: بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهي إليه من تعيين المستأنف ضدهم (.....) أبناء الموصي المرحوم (.....) نظاراً على وقفه الخيري مع سائر إخوته.

وبتعيين الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الوقف الخيري بالاشتراك مع سائر الأوصياء وإلزامهم جميعاً بتسليم أصول الوقف وأمواله والمستندات المتعلقة بموارده ومصارفه.

ثالثاً: إلزامهم المصروفات ومبلغ عشرين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية السابعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٤ جمادي الأولى ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٣/٢٥ م

برئاسة الأستاذ المستشار / جواد جاسم العبدالله وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد عبدالعزيز الخالد والمستشار أيمن حلمي عبدالله

وحضور السيد عبدالله حسين البلوشي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

والمقيدون بالجدول برقمي: ٤٨٠، ٢٠١٣/٥١٩ أحوال جعفرية / ٧.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً:

حيث يخلص وجيز واقعة التداعي في أن المستأنفين في الاستئناف رقم ٢٠١٣/٤٨٠ أحوال مستأنف جعفري/ ٧ سبق وأن أقاموا الدعوى المستأنفة رقم ٢٠١١/٤٥٢ أحوال جعفري / ٣، وذلك بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ وأعلنت قانوناً طلبوا في ختامها الحكم بعزل المدعى عليه الأول (.....) من وصاية الثلث الخيري للموصي (.....) وتعيين المدعي الرابع (.....) بدلا عنه، وإلزامه بالمصاريف والأتعاب. وذلك على سند من عدم أمانة المدعى عليه المذكور حيث صدر بحقه الحكم ٢٠٠٩/٣٥٢٢ جنح، ٢٠٠٩/١٦ الرقعي وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٧ وقضي فيها بتغريمه مائة دينار كويتي عن تهمة البلاغ الكاذب وقد تأيد هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠١٠/٣٣٩ جنح مستأنف، كذا فقد ثبت بالحكم رقم ٢٠٠٥/٤٣١٧ تجاري كلي / ٢٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٦ والمؤيد بالاستئناف رقم ٢٠١٠/١٦٢ تجاري / ٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ بإلزامه بأن يؤدي مبلغ ٣٢٠٩٤٨,٥٠٠ د.ك وقد تسلم جزء من هذا المبلغ لشراء سيارة باسم شركة (.....) إلا أنه سجل السيارة باسمه الشخصي، وقد ألزمه الحكم برد قيمة هذه السيارة ضمن المبلغ المقضي به، مما يكون معه قد افتقد لشرط الأمانة الواجب توافره في الناظر على الوقف.

وحيث تم تصحيح شكل الدعوى بإدخال أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته، وذلك بموجب صحيفة أعلنت إليه قدمت بجلسة ٢٠١٢/١/١٠ م.

وحيث إنه وبجلسة ٢٠١٢/٥/١ حضر المدعى عليه السادس بوكيل عنه وقدم صورة عن الحكم رقم ٢٠١١/٨١٢ أحوال جعفري/ ٣، واستئنافه ٢٠١١/٦٦٣ أحوال جعفري / ٧، كما قدم مذكرة دفع فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم السالف والذي قضى برفض دعوى عزل المدعى عليه الأول ضمن مجموعة أخرى من الأوصياء.

وحيث إنه وبجلسة ٢٠١٢/١٠/٩ حضر وكيلاً عن المدعى عليه الأول والثاني والرابع والخامس وقدم حافظة مستندات وطلب على وجه الحافظة الحكم بإشراك الأمانة العامة للأوقاف في الوصاية على الثلث الخيري.

وحيث قدمت النيابة العامة عدة مذكرات في الدعوى انتهت في المذكرة الأخيرة منها والمؤرخة ٢٠١٢/١٢/١٩ إلى: أولاً: رفض الدفع بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل فيها. ثانياً: عزل المدعى عليه الأول من الوصاية. ثالثاً: تعيين المدعى عليه الرابع (.....) وصياً بدلاً من الوصي المعزول. رابعاً: إشراك الأمانة العامة للأوقاف في الوصاية على الثلث الخيري إلى جانب الأوصياء المختارين.

وحيث إنه وبجلسة ٢٠١٣/٢/٥ حضر (.....) وتدخل هجومياً في النزاع في مواجهة الخصوم الحاضرين بالجلسة، وقدم صحيفة تدخل طلب في ختامها أولاً: قبول تدخله هجومياً في الدعوى، ثانياً: تعيينه وصياً منضماً بدلاً من الوصي المطلوب عزله، وانضم الحاضر عن المدعى عليهم الأول والثاني والرابع والخامس إلى الخصم المتدخل في طلباته، والمحكمة أجلت الخصم المتدخل لإعلان المدعى عليه الثالث (.....) بتدخله، وذلك لجلستي ٢٠١٣/٢/١٩، ٢٠١٣/٣/١٩ فلم ينفذ.

وحيث صدر الحكم المستأنف بجلسة ٢٠١٣/٤/٩ فنحيل إليه فيما حصله من وقائع هذا النزاع منعاً للتكرار ونجتزئ منه أنه قضى في منطوقه:

أولاً: بعزل المدعى عليه الأول (.....) من الوصاية على الثلث الخيري محل الوصية الصادر بها الحكم ١٩٧٦/٥١١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦م.

ثانيـاً: إشـراك الأمانـة العامـة للأوقـاف في الوصايـة على الثلـث الخيري محـل الدعوى إلى جانـب الأوصياء المختارين، وألزمت المدعى عليهم بالمصاريـف والأتعـاب ورفضـت ما عـدا ذلك من طلبات.

وحيث لـم يلق هذا الحكم قبـولاً لدى المدعين فطعنوا عليه بالاسـتئناف رقم ٢٠١٣/٤٨٠ أحوال مسـتأنف جعفري/ ٧ بموجب صحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٣/٥/١ وأعلنت قانوناً طلبوا في ختامها الحكم: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المسـتأنف فيما قضى به من رفـض تعيين (.....) وصيـاً منضماً لباقي الأوصياء على الثلث الخيري للمرحـوم (.....) والقضاء مجـدداً بتعيينه وصياً منضمـاً لباقي الأوصيـاء بعد التحقـق من توافر شروط الوصاية فيه. ثالثاً: تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك، إلزام المستأنف ضدهم بالمصاريف والأتعـاب الفعلية عـن الدرجتين. وذلك اسـتناداً للأسـباب حاصلها أولاً: مخالفة الحكم المستأنف للقانـون وتناقضه حيث رفض تعيين (.....) وصياً علـى ثلث الخيرات بمقولـة أن الوصي المعزول قد عين ولـده (.....) وصياً من بعده بموجب الوصية رقـم ١١ المؤرخـة ٢٠٠٩/١٢/١١، حين أن الحكم لـم يقبل أصلاً تدخـل (.....) خصماً في الدعوى لعدم إعلان تدخله لكافة الخصوم، إذ كيف يرتكن الحكم لمضمون وموضوع طلب المتدخل رغم رفضه للتدخل شـكلاً، كذا فإن الخصـم المتدخل المذكور هـو ابـن الوصي المعـزول (.....) الـذي ثبت لدى المحكمـة عدم أمانتـه فكيف يعين ولـده من بعده وصيـاً مما يسـمح بتدخله فـي إدارة الوقف رغم عزلـه من خـلال ولده الموصى لـه بالتعيين والذي لن تسـيره إلا رغبة الانتقام لوالده المعزول وعرقلة أعمال الوقف. ثانياً: بطلان الوصية رقم ٢٠٠٩/١١ الصادرة بتعيين الخصم المتدخل (.....) وصياً بعد والـده المدعـى عليـه الأول، وذلـك لصدورها من وصـي معزول ثبتت عدم أمانته وغلت يده شـرعاً عن إصدار مثل هذه الوصية فهي قد صدرت ممن لا حـق له إلى من لا يسـتحق، كذا فإن الوصية لم يتحقق شرطها وهو وفاة الموصي (.....) أو تنازله عـن الوصايـة، بل على العكس قضـي بعزله لعدم الأمانـة. ثالثاً: إن المسـتأنف الرابع (.....) تتوافر فيه شـروط الأمانـة والصلاحية المطلوبة شـرعاً للتعيـين، وقد خلـت الأوراق مما يمكن أن ينال من تلك الصلاحية.

وحيث قدم المستأنفون سنداً لطعنهم ١- صورة مـن الحكم رقـم ٢٠٠٩/٧١٩٦ تجـاري كلي / ٢٠ والقاضي بإلزام المسـتأنف ضـده الأول وآخر برد مبلغ ١٢١٩٧٢٠,٠٥٠د.ك إلى شركة (.....) نتيجة خطـأ المسـتأنف ضده المذكور في إدارة الشـركة. ٢- صورة شـهادة جامعة الكويت بما يفيد حصول السـيد (.....) علـى درجة الإجـازة الجامعية في الهندسـة المدنيـة، ومجموعـة مسـتندات أخـرى أحاطت المحكمة بمضمونها.

وحيـث لم يلق هـذا الحكم قبولاً لـدى المدعى عليه الثاني (.....)، ومن الخصم المتدخل هجومياً (.....) فطعنا عليه بالاسـتئناف رقم ٢٠١٣/٥١٩ أحـوال مسـتأنف جعفـري / ٧ بموجـب صحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٩ وأعلنت قانوناً طلباً في ختامها الحكم أولاً بقبول الاستئناف شكلاً. وثانياً: وفي الموضوع أصلياً: بإلغاء الحكم المسـتأنف فيما قضى به من عـزل المدعى عليـه الأول (.....) والقضاء مجدداً برفـض الدعـوى. احتياطيـاً: تنصيب المسـتأنف الثانـي (.....) وصيـاً منضمـاً لباقـي الأوصيـاء فـي إدارة الثلـث الخيري لوقف المرحـوم (.....)، وإلزام المسـتأنف ضدهم الأربعة الأول بالمصاريف

والأتعاب الفعلية. وذلك استناداً للأسباب حاصلها أولاً: أن الحكم رقم ٢٠٠٥/٤٢١٧ تجاري كلي / ٢٤، واستئنافه ٢٠١٠/١٦٢ تجاري / ٣ لا يفقد الوصي (.....) شرط العدالة خاصة وأن ذلك الحكم يتعلق بتصفية الحساب بين الشركاء وفقاً لمسحوباتهم من الشركة، وأن استناد الحكم المستأنف لهذا الحكم في غير محله. ٢- ان الحكم الجنائي الصادر بإدانة الوصي (.....) لا يقدح في عدالة المستأنف الأول، وأن الوصي المذكور لا يعدو كونه قد استعمل حقه في اللجوء إلى القضاء في محاولة الحصول على حقوقه، وليس من أجل تحريك شكوى كيدية، فليس بينه وبين المجني عليه في تلك الجنحة ثمة ما يدعو إلى الكيد أو الضغينة. ٣- لم تقبل محكمة أول درجة تدخل المستأنف الثاني في النزاع على سند من عدم إعلان المدعى عليه الثالث (.....) حين ان التخلف عن الإعلان لا يرجع إلا لاختلاط في فهم قرار المحكمة وليس عن تقاعس أو عمد، وقد تقدم بطلب لفتح باب المرافعة بعد حجز الدعوى للحكم إلا أن المحكمة التفتت عن ذلك دون وجه حق، كذا فإن المدعى عليه الأول (.....) قد أبدى بمذكرته المقدمة للمحكمة بجلسة ٢٠١٣/٢/٥ طلباً بتعيين الخصم المتدخل (.....) وصياً خلفاً له وفقاً للوصية رقم ٢٠٠٩/١١، ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه وأن التفات الحكم المستأنف عن هذا الطلب يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ومخالفة الثابت بالأوراق.

وحيث قدم المستأنفان في الاستئناف رقم ٢٠١٣/٥١٩ أحوال مستأنف جعفري / ٧ صحيفة بتصحيح الخطأ المادي الوارد في صحيفة الاستئناف في اسم المستأنف الأول من (.....).

وحيث قدم المستأنفان في الاستئناف المذكور سنداً لطعنها: ١- صورة إقرار موثق يتضمن إقرار كل من (.....) بما يفيد أمانة المستأنف الثاني (.....). ٢- صورة عن الوصية الموثقة ٢٠٠٩/١١. ٣- شهادة من جامعة الكويت بما يفيد حصول المستأنف الثاني على بكالوريوس الهندسة والبترول. ومجموعة مستندات أخرى أحاطت المحكمة بمضمونها.

وحيث قدم المستأنف ضده السادس ١- صورة عن الحكم ٢٠١٢/٢٥١ أحوال جعفري / ٩ والقاضي بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منضماً للأوصياء. ٢- صورة عن الحكم ٢٠١١/٦٦٣ أحوال جعفري / ٧ والقاضي برفض عزل كل من (.....) أولاد (.....) من الوصاية على الثلث الخيري. ٣- كما قدم صورة عن صحيفة الطعن بالتمييز المقام عن هذا الحكم وطلب وقف الاستئناف تعليقاً لحين الفصل في الطعن المذكور.

وحيث قررت المحكمة ضم الاستئنافين للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد.

وحيث قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت في ختامها إحالة الاستئنافين للتحقيق لإثبات توافر الشروط اللازمة للوصاية في كل من (.....) و(.....).

وحيث قدم المستأنفون في الاستئناف ٢٠١٣/٤٨٠ مذكرتين طلبا في ختامهما ١- إحالة الاستئناف للتحقيق لإثبات توافر شروط الوصاية في المستأنف (.....). ٢- رفض طلب النيابة بإحالة الاستئناف للتحقيق لإثبات توافر شروط الوصاية في المستأنف ضده (.....). ٣- رفض الاستئناف ٢٠١٣/٥١٩.

وحيث قدم المستأنفان في الاستئناف رقم ٢٠١٣/٥١٩ مذكرة بدفاعهما صمما في ختامها على طلباتهما الواردة بصحيفة الاستئناف المقام منهما، والحكم برفض الاستئناف ٢٠١٣/٤٨٠

أو القضاء بعدم قبوله وإلزام رافعيه بالمصاريف والأتعاب الفعلية.

وحيث قدمت الأمانة العامة للأوقاف مذكرة طلبت في ختامها تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إشراك الأمانة العامة للأوقاف في الوصاية على وقف (.....) وتفويض الرأي فيما عدا ذلك.

وحيث إنه وبجلسة ٢٠١٤/٣/١٧ حضر المستأنفون في الاستئناف ٢٠١٣/٤٨٠ بوكيل عنهم، كما حضر المستأنف ضدهم في ذلك الاستئناف أول والسادس والسابع كل بوكيل عنه، كما حضر نائب الدولة عن المستأنف ضده الأخير، وقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم.

وحيث إن الاستئنافين قد استوفي كل منهما كافة أوضاعه الشكلية والقانونية ومن ثم تقضي المحكمة بقبولهما شكلاً.

وحيث إنه وعن موضوع الاستئناف رقم ٢٠١٣/٥١٩ أحوال مستأنف جعفري / ٧ فإنه ولما كان المقرر في قضاء محكمة التمييز أن الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف الصادر في أبريل ١٩٥١ ينطبق على جميع الأوقاف الخيرية والأهلية بصرف النظر عن المذهب الديني للواقف، وقد خلت نصوصه جميعاً مما يقصر تطبيقه على اتباع المذاهب السنية دون المذهب الجعفري، وأن ما خلا منه هذا القانون من أحكام فإنما يرجع فيه إلى أحكام مذهب الإمام مالك. (الطعن ١٩٩٨/١٠ احوال شخصية جلسة ١٩٩٨/١١/٢١).

وحيث إنه من المقرر وفقاً لمذهب الإمام مالك فإنه يشترط فيمن يكون ناظراً على الوقف أن تتوافر فيه شروط ثلاثة هي: ١- العدالة: وهي عدم الفسق واجتناب الكبائر. ٢- الرشد: فلا يكون صغيراً ولا سفيهاً، لأن غير الرشيد لا يتولى مال نفسه فكيف بمال غيره. ٣- الكفاية: وهي الخبرة والمهارة في إدارة مال الوقف وتصريفه على أفضل الوجوه (مدونة الفقه المالكي وأدلته د.الصادق العرياني ج٤، ص٢٣٣).

وحيث إنه وعن طلب المستأنفين في هذا الاستئناف القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عزل المستأنف الأول على سند من القول إن الدعوى ٢٠٠٥/٤٣١٧ تجاري كلي / ٢٤، لا تعدو كونها دعوى حساب بين الشركاء وفقاً لمسحوباتهم من الشركة، فإن هذا النعي يخالف حقيقة الواقع الثابت من الحكم المذكور والذي أثبت صرف مبلغ ١٦٩٢٨,٥٠٠ د.ك من أموال شركة (.....) أثناء فترة إدارة المستأنف الأول لها، وقد استخدم هذا المبلغ في شراء سيارة باسمه الشخصي وليس باسم الشركة، وقد قضى الحكم بإلزامه برد هذا المبلغ وقد أصبح هذا القضاء نهائياً، وهو ما يدل في حده الأدنى على مثل ونموذج من عدم كفاءة المستأنف المذكور في أعمال الإدارة بصفة عامة، بل ويمس أيضاً وبلا مراء جانب الأمانة في المستأنف المذكور.

وحيث إنه وعما ينعاه المستأنفان في هذا الاستئناف من أن حكم الإدانة الصادر في جنحة البلاغ الكاذب رقم ٢٠٠٩/١٦ الرقعي لا يدل على توافر نية الكيد والمضارة بالمجني عليه وأن المستأنف لم يكن يرمي من بلاغه إلا الحصول على حقوقه، فإن ذلك مردود عليه بأن جريمة البلاغ الكاذب لا تقوم إلا مع توافر القصد الجنائي الخاص لدى مرتكبها وقوامه الإضرار والكيد بالمبلغ ضده، ومن ثم وإذ قضي بإدانة المستأنف الأول بحكم جنائي نهائي وبات – هو عنوان للحقيقة – لارتكابه تلك الجريمة، فإنه لا يكون لهذا المستأنف أن يدافع بما يخالف تلك الحقيقة الثابتة قضاء ولا بعدم توافر القصد الجنائي لديه.

وحيث كان ما تقدم فإنه يكون قد وقر في يقين هـذه المحكمة مـن خلال كل ما تقـدم عدم عدالة المستأنف الأول وانتفاء صفة الأمانة والكفاءة فيه، وهو ما يتعين معه القضاء بعزله، وإذ انتهى الحكم المسـتأنف صحيحـاً في أسـبابه ونتيجته إلى تلك النتيجة فإن المحكمة تقضي بتأييده في هذا الشق محمولاً على أسبابه.

وحيـث إنـه وعن طلـب المسـتأنفين فـي هذا الاسـتئناف الحكم بتعيين المسـتأنف الثاني وصياً منضمـاً مـع باقي الورثـة في النظـارة على وقف المرحـوم (.....) فإنـه ولما كان المقـرر طبقاً لنص المـادة ٨٧ مـن قانـون المرافعـات فإنه يكـون لكل ذي مصلحـة أن يتدخـل في الدعـوى بالإجراءات المعتـادة لرفـع الدعوى قبل يوم الجلسـة أو بطلب يقدم شـفاهة في الجلسـة في حضـور الخصوم، ولمـا كان المسـتأنف الثاني قد تدخـل في الدعوى أمـام محكمـة أول درجـة في مواجهـة الخصوم، وقـد أمهلتـه المحكمـة لجلسـتي ٢٠١٣/٢/١٩، ٢٠١٣/٣/١٩ لإعـلان تدخله للمدعى عليه الثالث إلا أنـه لـم يفعـل، فقضـت المحكمة ضمنـاً بعدم قبـول هـذا التدخل شـكلاً، مما مؤداه اسـتبعاده واسـتبعاد طلباته شـكلاً من الخصومـة، ومن ثم فليس للمسـتأنف المذكور ولا لغيره من المستأنفين أن يتمسـك أمـام هذه المحكمة بطلـب تعيين هذا المسـتأنف المذكـور وصياً على الوقـف بعد الحكم الصحيـح الصادر باسـتبعاده من الخصومة وعدم قبول تدخله فيها شكلاً.

وحيـث إنـه وعـن موضـوع الاسـتئناف رقـم ٢٠١٣/٤٨٠، وعـن طلـب المسـتأنفين فيـه تعيين المسـتأنف الرابع وصياً على وقف المرحوم (.....) بـدلاً عن الوصـي المعـزول (.....) فإنـه ولما كان مـن المقرر طبقاً لنـص المادة السادسـة من الأمر السـامي الصادر في عام ١٩٥١ الخاص بالأوقاف أن (الأوقـاف الخيرية أو الأوقـاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشـترط الواقف النظارة عليها لشـخص أو جهة معينة تكـون النظارة فيها لدائرة الأوقاف العامة وإن اشترط الواقف النظارة لأحد فتشـترك الدائرة في النظـارة منضمة إلى الناظر المعـين من الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك، لمـا كان ما تقـدم وكان الثابـت أن الموصي (.....) قـد حدد فـي صدر الوصية الصادرة عنه أسـماء الأوصيـاء الذين يعينهـم لإدارة الثلث الخيري، ثم وفي البند الرابع عشر من الوصية قد وضع نظاماً لخلافـة هؤلاء الأوصياء بأن جعل لكل واحد منهم أن يوصـي بمـن يخلفه فـي النظارة مـن بعده من أهـل الصلاح والأمانة، ومن ثم فإنـه يكون متعيناً علـى هذه المحكمة أن تحترم إرادة الموصي المذكور في القواعد التي وضعها لخلافة هؤلاء الأوصياء، ممـا مؤداه أنه لا يصح الخـروج عليها إلا بموجب أو ضـرورة شـرعية أو قانونية، لمـا كان ذلك وكان المسـتأنف الرابـع (.....) لم يوص لـه من أي من النظـار الحاليين علـى الوقف بأن يكـون خلفاً له من بعده، فإن هذه المحكمة تلتفت عن طلب تعيينه وتقضي برفضه لخـروج ذلك عن القواعد المقررة مـن قبل الواقف لطريقة النظـارة والخلافة فيها، وهـو خروج على الأقل في هـذا النزاع، لا يجد له موجباً أو ضرورة يقتضيها الواقع أو يقرها الشرع والقانـون، ومـن ثـم فـإن المحكمة تقضـي بتأييد الحكـم المسـتأنف فيمـا قضي به مـن رفض هذا الطلب ليس محمولاً على أسـبابه ولكن لما سـلف من أسباب، بعد استبعاد الأسباب التي ارتكن إليها الحكم المستأنف في هذا الشق.

وحيـث إنـه وعمـا ينعـاه المسـتأنفون في هذا الاسـتئناف مـن خطـأ الحكـم المسـتأنف حـين قضـى برفض تعيين المسـتأنف (.....) وصياً على الوقف وذلك اسـتناداً من الحكم إلى الوصية رقم

٢٠٠٩/١١ الصادرة من الوصي المعزول (.....) وما يتمسكون به من بطلان هذه الوصية، فإنه ولما كانت هذه المحكمة قد عدلت عن تلك الأسباب التي ارتكن إليها الحكم المستأنف وساقت أسباباً جديدة ومغايرة على ما سلف، فإن لا يكون هناك موجباً للرد على تلك المطاعن الموجهة لأسباب الحكم، وذلك بعد العدول عنها إلى أسباب أخرى جديدة ومغايرة.

وحيث إنه عن المصاريف والأتعاب فإن المحكمة تلزم كل طرف بمصاريف طعنه عملاً بالمواد ١١٩، ١١٩ مكرر، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم ا لمستأنف وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية السادسة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/١٠/١٩ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين علي الفقعان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد مبارك المنديل والمستشار/ عزت محمد إسماعيل

وحضور السيد / محمد هايف الضفيري أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- مدير عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

مدير عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

والمقيدين بالجدول برقمي: ١٩٣، ٢١٧/٢٠١٠ أحوال/ ٦.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً:

وحيث إن الوقائع وأسانيد الخصوم وحججهم سبق أن تكفل بسردها الحكم المستأنف بما يكفي للإحالة إليه بشأنها، وتوجزها المحكمة في أن المستأنف بالاستئناف الأصلي كان قد أقام الدعوى رقم ٢٠٠٩/٦٨٤ أحوال شخصية ضد المستأنف عليه الثاني بصفته طلب فيها وحسبما استقرت عليه طلباته الختامية – الحكم بتعيينه ناظراً على وقف المرحومة (.....) زوجة المرحوم (.....) منفرداً أو بالاشتراك مع الأمانة العامة للأوقاف ليتولى إدارته ورعايته على سند من القول إن من ذرية المرحوم (.....) وأن جدة جده المرحوم (.....) زوجة المرحوم (.....) قد أوقفت حال حياتها العقار المملوك لها والكائن بمنطقة

القبلة على ابن ابنها (.....) (جده) ومن بعده على ذريته الذكور دون الإناث على أن يعمل لها عشيات وضحايا، وقد تم نزع ملكية هذا العقار للمنفعة العامة من قبل الدولة وتم شراء بدل هذا العقار عقارين بمنطقة النقرة خلف شارع (.....)، وقد تولى والده النظارة على هذا الوقف حتى وفاته سنة ١٩٧٣ وخلفه في النظارة من بعده عمه (.....) والذي توفي في شهر فبراير ٢٠٠٩ وأصبح الوقف دون ناظر يتولى إدارته ورعايته وصرف ريعه ولما كان من ذرية المرحوم (.....) أكبرهم سناً وعلماً وأنه من مواليد ١٩٣٩ وكفء لأن يتولى إدارة هذا الوقف مما يحق له طلب الحكم بما تقدم، وأقام المستأنف عليه الأول بالاستئناف الأصلي الدعوى رقم ٢٠٠٩/١٨٦١ أحوال شخصية ضد المستأنف عليه الثاني بصفته طلب فيها الحكم بتعيينه ناظراً على وقف المرحومة (.....) زوجة المرحوم (.....) خلفاً لوالده ناظر الوقف السابق المتوفى في فبراير ٢٠٠٩ لتولي إدارته والإنفاق منه على وجوه البر والخيرات.

على سند من القول إنه من أحفاد الواقفة (.....) والتي كانت قد أوقفت حال حياتها العقار المملوك لها بمنطقة القبلة على ابن ابنها (.....) وعلى ذريته من بعده الذكور دون الإناث على أن يعمل لها عشيات وضحايا، وتم نزع ملكية هذا العقار من قبل الدولة وتم شراء عقارين بمنطقة النقرة خلف شارع ابن خلدون بدلاً منه، وقد تولى والده النظارة على هذا الوقف منذ عام ١٩٧٣ وحتى وفاته في فبراير ٢٠٠٩، ولما كان من أحفاد الواقفة وابن ناظر الوقف السابق وكان يقوم بتصريف جميع الأمور المتعلقة بإدارة الوقف خلال الثلاثة سنوات الماضية لمرض والده ويؤيده الغالبية العظمى من المستفيدين من العائلة مما يحق له طلب الحكم بما تقدم، وبموجب صحيفة تدخل المدعي في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٦٨٤ تدخلاً هجومياً في الدعوى رقم ٢٠٠٩/١٨٦١ أحوال شخصية طلب فيها وقف هذه الدعوى لحين الفصل في دعواه رقم ٢٠١٠/٦٨٤ وقف تعليق تمهيداً للقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، والمحكمة أمرت بضم الدعويين للارتباط، وقدم الطرفان مستندات ودفاع ألم بها الحكم المستأنف وأحاطت بها المحكمة، وقدمت نيابة الأحوال الشخصية مذكرتين بالرأي الأول بجلسة ٢٠٠٩/٦/١٥ والثانية بجلسة ٢٠٠٩/١/٢ وأحالت محكمة أول درجة الدعويين إلى التحقيق ليثبت كل من المدعيين أن الأصلح لنظارة الوقف وعدم صلاحية الآخر واستمعت إلى أقوال شهود الطرفين.

وبتاريخ ٢٠١٠/١/٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع المبدى من الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، وفي موضوع الدعويين بتعيين (.....) ناظراً مشاركاً مع الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحومة (.....) الثابت بالحجة المؤرخة ١٣ شوال ١٣٠٣ هجرية وألزمت المدعي أصلياً بمصاريف الدعويين وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات، لم يلق هذا القضاء قبولاً من المدعي في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٦٨٤ ومن المدعى عليه بصفته فيها، فطعن الأول بالاستئناف الأصلي رقم ٢٠١٠/١٩٣ بموجب صحيفة أودعت بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨ طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بتعيينه ناظراً على الوقف منفرداً أو بالاشتراك مع الأمانة العامة للأوقاف ليتولى إدارته ورعاية شؤونه واحتياطياً إحالة الاستئناف إلى التحقيق ليثبت أن الأصلح والأجدر لتولي النظارة وعدم صلاحية المستأنف ضده، وعلى

سبيل الاحتياط الكلي ندب إدارة الخبراء لإثبات أن الوقف يحتاج لتعمير وتجديد لمرور أكثر من ٦٠ سنة على بنائه ولإثبات عدم صلاحية المستأنف عليه الأول لتولي النظارة حيث إنه أثناء تولي والده النظارة ومن بعده هو بالإنابة عن والده لمرضه لم يقم بتجديد وإعمار الوقف والذي هو مقدم على صرف ريعه لمستحقيه وأقام استئنافه على أسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المستأنف أخطأ خطأ جسيما بعرض وقائع مجهولة وغير واضحة وتم تبديل المدعي بالمدعى عليه والمدعى عليه بالمدعي بالمخالفة لنص المادة ١١٦/ب مرافعات، وأن المستأنف عليه الأول لم يحضر بجلسة ٢٠٠٩/١١/١٦ وطلب شطب الدعوي إلا أن حكم أول درجة التفتت عن ذلك بما يوجب بطلان الحكم المستأنف، وأن الأمر السامي الخاص بتنظيم الأوقاف حدد شروط الناظر وواجباته وقد خالف الحكم المستأنف ضده الأحكام بإسناده النظارة إلى المستأنف عليه الأول لأنه أكبر شخص في ذرية الواقفة وأن مواليد ١٩٣٩ بينما المستأنف عليه الأول من مواليد ١٩٥٩ وأنه كان يشغل منصب قاضي سابق وحالياً متفرغ لمهنة المحاماة وهو أكفأ بحكم علمه ودراسته من المستأنف عليه الأول الذي يعمل مهندس بالخطوط الجوية الكويتية ويسافر كثيراً في دورات خارج البلاد وأنه لم يقم بتجديد وإعمار الوقف رغم اعترافه بإدارته لمدة ثلاث سنوات أثناء مرض والده الناظر السابق وأن إعمار الوقف مقدم على صرف غلته إلى مستحقيها، وأن أقوال شهود المستأنف عليه الأول تخالف الثابت بالمستندات الدالة على أنه الأكفأ لدرجته العلمية في الشريعة والقانون وتوليه منصب القضاء سابقاً والمحاماة حالياً بينما جاءت أقوال شهوده مطابقة للمستندات، وطعن الثاني بالاستئناف المقابل رقم ٢٠١٠/٢١٧ أحوال شخصية بموجب صحيفة أودعت بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢ طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع أصلياً بتثبيت تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على وقف المرحوم (.....) واحتياطياً تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشتركاً مع من تراه المحكمة وإلزام المستأنف عليها بالمصروفات والأتعاب.

وأقام استئنافه على ما أورده من أسباب حاصلها أنه بعد وفاة الناظر السابق تكون الأمانة العامة للأوقاف هي المنوط بها القيام بالنظارة على الوقف منفردة دون غيرها وأن حيازة الناظر السابق لعقاري الوقف قد حرم هذا الوقف من خطط التطوير وإعادة البناء وأنه في حالة حيازة الأمانة للعقارين سوف تشملها بالتطوير بما يزيد من غلة الوقف.

وحيث إن الاستئنافين نظرا معاً على النحو المبين بمحاضر الجلسات وفيها مثل المستأنف بالاستئناف الأصلي بشخصه ومثل المستأنف بالاستئناف المقابل والمستأنف عليه الثاني بوكيليهما. والمحكمة قررت ضم الاستئناف رقم ٢٠١٠/٢١٧ للاستئناف رقم ٢٠١٠/١٩٣ للارتباط وليصدر فيها حكماً واحداً، وقدم المستأنف بالاستئناف الأصلي مستندات أهمها.

١- تقرير هندسي مؤرخ ٢٠١٠/٥/١٢ صادر عن المهندس (.....) يتضمن معاينته لعقاري الوقف وتبين له أنهما قديمتان وغير صالحين للسكن وتحتاج إلى هدم وإعادة بناء ولا يصلح ترميمهما حفاظاً على أرواح المستأجرين وكذلك فائدة للمالك من زيادة مردوده المالي نظراً لموقعهما بمنطقة استثمارية.

٢- صور من صحف استئناف وصحيفتي دعوى وتدخل أحاطت بهما المحكمة.

٣- صورة من مذكرة النيابة في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٦٨٤ أحوال شخصية.

وقدم مذكرتين شارحتين صمم فيها على طلباته.

وقدم الحاضر عن المستأنف عليه الأول بالاستئناف الأصلي (المستأنف عليه الثاني بالاستئناف المقابل صورة من صحيفة الدعوى رقم ٢٠٠٩/٢٢٢٣ المقامة منه ضد مدير عام الأوقاف بطلب الحكم بإلزامه بصفة مستعجلة بتسليم ريع وقف المرحومة (.....) وإدارة الوقف له لحين الفصل في الدعوى رقم ٢٠٠٩/١٨٦١ أحوال شخصية، وقدم مذكرتين ضمنهما الرد على أسباب الاستئنافين وطلب في ختامهما اعتبار الاستئنافين الأصلي والمقابل كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفتهما خلال الموعد المحدد بالمادة ١٣٧ مرافعات، واحتياطياً رفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف، وقدمت نيابة الأحوال الشخصية مذكرة بالرأي، والمحكمة قررت حجز الاستئنافين للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئنافين الأصلي والمقابل أقيما في الميعاد وحازا أوضاعهما القانونية ومن ثم فهما مقبولان شكلاً.

وحيث إنه عن الدفع المبدي من المستأنف عليه باعتبار الاستئنافين كأن لم يكن لعدم تكليفه بالحضور خلال ثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مرافعات فهو مردود بما هو مقرر من أن توقيع هذا الجزاء يوجب أن يكون التراخي في الإعلان راجعاً إلى فعل المستأنف والثابت بالأوراق أنه عند انتقال مندوب الإعلان بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ لإعلان المستأنف عليه بالموطن المختار بمكتب محاميه تبين له أن مكتب المحامي قد انتقل إلى جهة غير معلومة ومن ثم لا يكون التراخي في الإعلان راجعاً إلى فعل المستأنف مما يتعين معه رفض الدفع دون حاجة إلى النص على ذلك بالمنطوق.

وحيث إنه عن الموضوع فإن الحكم المستأنف في محله للأسباب الصحيحة التي أقيم عليها وتأخذ بها هذه المحكمة أسباباً لها وتضيف أعمالها ورداً على ما ورد بأسباب الاستئنافين:

١- أن ما أورده المستأنف بالاستئناف الأصلي من أن الحكم المستأنف خالف نص المادة ١١٦/ب مرافعات بعرض وقائع مجهولة وغير واضحة وتبديل المدعي بالمدعى عليه والمدعى عليه بالمدعي فهو مردود بما هو مقرر من أن البطلان لا يترتب على أي نقص أو خطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم بل يقتصر على ما كان منه جسيماً بحيث يشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة والثابت بالأوراق أن الحكم المستأنف قد أورد أسماء الخصوم فيه دون تشكيك في حقيقتهم وفي اتصالهم بالخصومة.

٢- أن عدم استجابة محكمة أول درجة لطلب المستأنف شطب الدعوى رقم ٢٠٠٩/١٨٦١ لعدم حضور المدعي فيها هو في محله ولا يمثل أية مخالفة مادامت رأت أن الدعوى صالحة للفصل فيها عملاً بنص المادة ١/٥٩ مرافعات.

٣- من المستقر عليه أن يحق للمحكمة رفض طلب الإحالة إلى التحقيق أو ندب خبير مادامت قد رأت في الأوراق والأدلة المطروحة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها.

٤- جرى نص المادة السادسة من الأمر السامي بشأن الأوقاف على أن (الأوقاف الخيرية والأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقف النظارة عليها لشخص أو جهة معينة تكون النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة، وان اشترط النظارة لأحد فتشترك الدائرة في النظارة منضمة إلى الناظر المعين من الواقف أن كان المصلحة تقتضي ذلك)، ولما كان الثابت من حجة الوقف أن الواقفة

اشــترطت النظارة على ذريتهــا من الذكور ومن ثم يكون الطلب الأصلي للمســتأنف بصفته بالانفراد بالنظارة مفتقراً إلى ســنده الصحيح من الواقع أو القانون، لما كان ما تقدم فإن الاستئنافين يكونا على غير أساس ويتعين القضاء برفضهما موضوعا.

وحيث إنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فتلــزم كل مســتأنف بمصروفات اســتئنافه عملا بنــص المادتــين ١/١١٩، ١٤٧ مرافعــات مع إعفاء المستأنف بالاستئناف المقابل من المصروفات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبــول الاســتئنافين الأصلــي والمقابــل شكلاً.

ثانيــاً: وفــي الموضوع برفضهمــا وتأييد الحكم المســتأنف وألزمــت كل مســتأنف بمصروفــات اســتئنافه وعشــرة دنانيــر مقابل أتعــاب المحاماة مــع إعفــاء المســتأنف بالاســتئناف المقابــل مــن المصروفات.

ملحوظة:

نطقت بهذا الحكم الهيئة المشكلة بصدره.

أما الهيئة التي ســمعت المرافعة واشــتركت في المداولة ووقعت على مســودة الحكم فهي المشــكلة كالآتي:

الســيد المستشــار/ خالد مبارك المنديل رئيس الجلسة

وعضوية الســادة المستشــارين/ عــزت محمد إسماعيل ومحمد عجلان الشمري



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/١/٢٧ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمد ارحمه وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشــار/ عبدالفتــاح عســله والمستشــار/ عبدالمنعم العجيري

وحضور الســيد/ يوسف علي الهولي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- مدير إدارة التوثيقات الشرعية بصفته.

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- مدير إدارة التوثيقات الشرعية بصفته.

والمقيدان بالجدول برقمي: ٢٣٦٧، ٢٠١٢/٢٤١٨ أحوال/ ١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة:

بموجب صحيفة قيدت بإدارة كتاب محكمة أول درجة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢١ أقام المطعون ضده الأول (.....) الدعوى رقم ٢٠١٢/١٩٩٣ أحوال شخصية/ ٦ بطلب الحكم بعزل المدعي عليهما الأول والثاني (.....) من مجلس امناء الوقف بناء على ما تم اتخاذه من قبل الجمعية العمومية تجاه المذكورين وبأحقية المدعي بوصفه رئيس أمناء وقف (.....) في تعديل حجة الوقف، وإدخال عضوين آخرين مكانهما - ذلك في مواجهة المدعى عليه الثالث صفته مدير إدارة التوثيقات الشرعية - وإلزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

على سند من القول إنه بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٧ لدى إدارة التوثيقات الشرعية تحت رقم ٩٩ حضر كل من (.....) وأوقفا مبلغ ١٠٧٠٠٠د.ك مائة وسبعة آلاف دينار لبناء (.....) ويشمل هذا المبلغ الموقوف عوائده وقفاً لا يجوز المساس به أو توريثه أو التصرف به إلا وفق شروطه، وفتح حساب خاص باسم (.....) وصلاحية التوقيع على حساب الوقف منوط بالرئيس وأمين الصندوق مجتمعين وأنه قد تعين (.....) رئيس مجلس الأمناء على الوقف و(.....) أميناً للصندوق.

ونيط بمجلس الأمناء جميعاً بإدارة الوقف.

وبتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٩ لدى إدارة التوثيقات الشرعية تحت رقم ١٠٢ حضر أمناء الوقف الخمسة (.....) وطلبوا وقف وحبس مبلغ مائة وسبعة آلاف دينار لبناء (.....) ونص في الفقرة التاسعة على أنه في حال خروج عضو أو أكثر من مجلس الأمناء يقوم المجلس باختيار غيرهم ويحلون كأمناء للوقف أي نظار عليه وتضمنت الفقرة العاشرة من حجة الوقف بأن ماله متحصل من التبرعات ولا تلك الواقفون منه شيئاً.

لكن المدعي (.....) ادعى ان المدعى عليه الأول (.....) أمين صندوق الوقف أودع في حسابه الشخصي ما قبضه من تبرعات ولم يودعها بحساب الوقف لدى بيت التمويل الكويتي دون الرجوع إليه، كما أن المدعى عليه الثاني (.....) زعم أنه استقال شفاهة وقام بعزله بتاريخ.

فقام المدعي بدوره بعزله بتاريخ ٢٠١٢/٣/٦ حيث دعي كل منهما في سبيل ذلك الى عقد جمعية عمومية، ثم رفع دعواه سالفة الذكر ليحكم له بمطلوبه.

ثم إن المدعى عليهما الأول والثاني (.....) أحد أمناء الوقف بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧ أقاموا الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٥١٠ أحوال شخصية/ ٦ ابتغاء القضاء بعزل المدعى عليه الأول (.....) من رئاسة مجلس ادارة الوقف المسجل تحت رقم ٢٠١٢/١٠٢ بالتوثيقات الشرعية، وبتعيين (.....) رئيساً لمجلس أمناء الوقف - لسبق اختياره بأغلبية أعضاء الجمعية العمومية بالأغلبية، حكماً في مواجهة المدعى عليه الثالث بصفته، مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة الفعلية.

أو سبق للمذكور بتاريخ ٢٠١١/٥/١٢ أن تقدم باستقالته شفوياً إبان انعقاد مجلس الأمناء، وامتنع عن القيام بمهام عمله وفق ما نص عليه بالمادة الرابعة من حجة الوقف - وهو صلاحية التوقيع على حساب الوقف للرئيس وأمين الصندوق مجتمعين، ومما أدى امتناعه إلى الأضرار بمصلحة

الوقف وتعطيله عـن تحقيق الغرض الذي قام من أجله.

وتنفيـذاً لما نص عليه بالمادة التاسـعة من حجة الوقـف على أنه في حـال خروج عضو أو أكثر من مجلـس الأمناء يقـوم المجلس باختيـار العضو أو الأعضاء المكملين ويسجلون كأمناء وقف.

فـرأت محكمـة أول درجـة خلـو الأوراق مـن دليـل على عـدم صلاحية أي مـن المطلوب عزله، فقضت بجلسـة ٢٠١٢/١٠/٨ إلـى الحكم برفض الدعويين.

ومن حيث إن هذا الحكم لم يلق قبول المدعين، فأقـام المحكـوم عليهـم فـي الدعـوى الأخيـرة الاسـتئناف رقم ٢٠١٢/٢٣٦٧ أحوال/ ٥ بصحيفة قيـدت بإدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ طعنـاً علـى الحكم سـالف الذكر الصـادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ وذلك ابتغاء القضاء:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانيـاً: وفـي الموضوع بإلغاء الحكم المسـتأنف، والقضـاء بعزل المسـتأنف عليـه الأول (.....) من رئاسة المجلس وجعله عضوا بمجلس امناء الوقف المسـجل برقم ١٠٢ بتاريـخ ٢٠١٢/١٢/٢٩ بإدارة التوثيقات الشرعية وتعيين (.....) المستأنف الأول رئيسـاً لمجلس أمنـاء الوقف لاختيـاره بالأغلبية، حكماً في مواجهة المستأنف عليه الثالث بصفته.

ثالثاً: إلزام المسـتأنف عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

وحاصل أسـباب الطعـن مخالفة الواقع وحجة الوقـف علـى مـا ورد بيانـه بنـص المـادة الرابعة والتاسـعة، حيث ان المسـتأنف عليه الأول استقال شـفاهة من رئاسة مجلس امناء الوقف وامتنع عن النهـوض بمهام عمله، وبما اضـر بمصالح الوقف الذي أوجب اجتماع توقيعه وتوقيع امين الصندوق وصح من ثم تنصيب المستأنف الأول رئيساً.

ومـن حيث إن المدعـي في الدعـوى الأولى لم يرتـض الحكـم فقد طعـن عليه بالاسـتئناف رقم ٢٠١٢/٢٤١٨ أحـوال/ ٥ بصحيفـة قيدت بتاريخ ٢٠١٢/١١/٤ طعنـاً علـى الحكم الصـادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ وذلك ابتغاء القضاء:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانيـاً: بإلغـاء الحكـم المسـتأنف، الحكـم لـه بطلباتـه، وتأييده فيما قضى به من رفض الدعوي رقم ٢٠١٢/٢٥١٠ أحوال / ٦.

ثالثـاً: إلزام المسـتأنف ضدهمـا الأول والثاني بالمصروفـات عن درجتـي التقاضي ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية، وذلك في مواجهة المستأنف ضده الثالث بصفته.

وحاصل أسـباب الطعن مخالفة الواقع وللثابت بـالأوراق إذ خالـف المسـتأنف عليـه الأول أمـين الصندوق شرائط حجة الوقف بإيداع أموال الوقف في حسابه الشخصي، وإنفاقها لا حسيب أو رقيب في غير ما خصص له، وأن المسـتأنف عليه الثاني سلبه صفته كرئيس لأمناء الوقف حيث تولى إعداد تقريـر مالي وإداري مزعوم/ ٢٠١١ ووقعه كرئيس بدلاً منه يزعم استقالته من الرئاسة.

ودعم نعيه بما أبلغ به المسـتأنف قبل المستأنف عليهما من اتهام تحرر عنه الجنحة رقم ٢٠١٢/٣١ مخفر شرطة الرحاب.

وإذ قررت المحكمة ضم الاسـتئنافين للارتباط تقدم المستأنف عليهما بالاستئناف الأخير بحافظة مستندات مما طويت عليه:

١- صورة من الحكم رقم ٢٠١٢/٥٨٥١ جنح – ٢٠١٢/٣١ الرحاب الصادر بجلسـة ٢٠١٣/١/١٦ ببراءة المسـتأنف عليـه (.....) أمين الصندوق من تهمة خيانة الأمانة باسـتيلاء علـى اموال الوقف، وبراءة المستأنف عليهما (.....) من تهمة مساعدة الأول في الاستيلاء على أموال الوقف.

٢- صورة الحكم رقم ٢٠١٣/١٨٠٨ جنح مستأنفة الصادر رقم ٢٠١٣/٤/٨ بتأييد حكم البراءة سالف الذكر.

وكان كل من المستأنف (.....) قدم صورة محضر اجتماع مؤرخ ٢٠١٢/٣/٦ بعزل (.....) من رئاسة أمناء وقف (.....) وعزل أمين الصندوق (.....) وعضو الأمناء (.....) وبعدم صحة ما اتخذ بشأن عزل (.....) وقبله قدم المستأنف (.....) محضر اجتماع مؤرخ ٢٠١١/١٢/٢٧ باعتماد استقالة (.....) الشفوية من رئاسة أمناء الوقف، واختيار الأول رئيساً لمجلس امناء الوقف بدلاً منه.

وحيث إنه وإذ استطلعت هذه المحكمة نيابة الأحوال الشخصية في موضوع النزاع قدمت مذكرة برأيها لجلسة ٢٠١٣/١١/١٢ رأت أن لا وجه لتدخلها، بحسبان أن الوقف ذري ليس للخيرات فيه نصيب، ولا يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣٣٨ من قانون الأحوال الشخصية.

وحيث إن الاستئنافين استوفيا أوضاعهما الشكلية المقررة، ومن ثم فهما مقبولان شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع فترى هذه المحكمة صحة ما ذهب إليه الحكم المستأنف في افتقاد الدعويين رقمي ٢٠١٢/١١٩٣، ٢٠١٢/٢٥١٠ أحوال شخصية/ ٦ إزاء زعم المدعي في الأولى مخالفة المدعى عليهما شروط حجة الوقف من استيلائهما على أموال الوقف بما يوجب عزلهما من مجلس أمناء الوقف ويدعم هذا النظر الحكم النهائي الصادر ببراءتهما من ذلك الاتهام بما يعني توافر شروط النظارة على الوقف فيهما والناظر (.....).

وإزاء زعم المدعين في الدعوى الأخرى من استقالة المدعى عليه الأول (.....) من رئاسة مجلس الامناء وانتفاء مضارته للوقف، بما يعني بقاء شروط النظارة فيه ورفض عزله أو استبداله.

وجماع ما تقدم اعتماد وصحة حجة الوقف رقم ٢٠١٢/١٠٢ بإدارة التوثيقات الشرعية بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٩ حيث أوقف مجلس الأمناء الخمسة (.....) مبلغ مائة وسبعة آلاف دينار لبناء (.....) حيث نصب (.....) رئيسا للمجلس و(.....) أميناً للصندوق والثلاثة الآخرون أعضاء به.

ولم يثبت لدى هذه المحكمة مثل محكمة أول درجة تخلف أي شرط من شروط النظارة فهم من عدالة ظاهرة بإلزام المأمورات واجتناب المحظورات الشرعية، من كفاية وهو قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه فإذا لم تتوافر العدالة والكفاية نزع الحاكم الوقف منه حتى وإن كان الواقف هو الناظر.

ومادام لم يثبت موجبات سلب النظارة عن أي من الأمناء الخمسة فلا موجب لعزل أو استبدال أي منهم بما يعني بقاؤهم جميعاً نظاراً.

وحيث إنه إزاء ما شجر بينهم من أنزعة ترى المحكمة ولمصلحة الوقف، ونزولاً على ما نصت عليه المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بالأوقاف اشتراك الأمانة العامة للأوقاف منضمة إلى مجلس امناء وقف (.....) إذ جرى نصها على أن (إذا اشترط الواقف النظارة لآخر فتشترك (الدائرة) في النظارة منضمة إلى النظارة المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقضي بذلك).

ولا سيما أن النظام الأساسي (.....) المقدم بين يدي هذه المحكمة تضمن ما يكفل تحقيق الخير والبر لكافة الناس وليس قصراً على أبناء (.....).

وإذ خسر كل مستأنف استئنافه فتلزم المحكمة بمصروفاته شاملة أتعاب المحاماة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف والقضاء بإشراك الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منضماً لمجلس أمناء وقف (.....) الصادر بشأنه حجية الوقف رقم ٢٠١٢/١٠٢.

ثالثاً: إلزام كل مستأنف بمصروفات استئنافه شاملة أتعاب المحاماة الفعلية.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية التاسعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٥ صفر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/١/١٩ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين عبدالكريم رمضان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ طلال عبدالله الهدلق والمستشار/ شريف أحمد الدياسطي

وحضور السيد/ عبدالله دعيج القلاف أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

ضد:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

والمقيدين بالجدول برقمي: ٢٩٩، ٢٠٠٩/٣٠٤، أحوال جعفري/ ٩.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً.

حيث إن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم تخلص في أن المستأنف ضدهم الخمسة الأول في الاستئنافين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٠٠٥ أحوال جعفري/ ٥ ضد المستأنف في الاستئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ والمستأنف بصفته في الاستئناف رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩ بطلب الحكم أولاً: عزل المدعى عليه الأول من النظارة على وقف المرحوم (.....) ثانيا: تعيينهم مجتمعين نظاراً على وقف جدهم المرحوم المذكور الموصوف بالوقفية الأصلية المؤرخة في ٨ شعبان عام ١٣٢٥ هجرية الموافق ١٩٠٧/٩/١٥ مع

إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة. وذلك على سند من القول إنه بالتاريخ سالف الذكر أوقف جدهم المرحوم (.....) الحسينية الكائنة في الكويت والمبينة الحدود والمعالم بحجية الوقف وحدد الواقف الغرض من الوقف بصلب الحجية وجعل النظارة على العين الموقوفة له في أيام حياته وبعد مماته (.....) ولده وبعده للأقرب فالأقرب من أقاربه وقد تولى الواقف النظارة على الوقف وخلفه في ذلك ابنه (.....) حتى انتقل إلى جوار ربه بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩ وأضاف المدعون شرحاً لدعواهم أنهم فوجئوا بالمدعى عليه الأول يضع يده على الوقف ويقوم بالنظارة عليه دون علم أو رغبة منهم مستنداً في ذلك على الحكم الصادر في الدعوي رقم ١ لسنة ٢٠٠٢ أحوال جعفري / ٧ بعد أن زعم على خلاف الحقيقة والواقع أن أحفاد وورثة الواقف موافقون ويرشحونه ناظراً على الوقف، وأنه ولما كان المدعى عليه المذكور ومنذ تعيينه ناظراً على الوقف بموجب الحكم سالف الذكر وهو لا يقوم بالواجبات التي تفرضها عليه حجية الوقف ولم ينفذ رغبة الواقف المنصوص عليها بالوقفية، كما أنه يقوم بتصرفات من شأنها إهدار مال الواقف فضلاً عن امتناعه عن التعاون معهم وعدم تقديم كشوف حساب تفيد إيرادات ومصروفات الوقف وأوجه التصرف فيه، وأنه ولما كان المدعون وهم في نفس درجة المدعى عليه الأول من النسل بالنسبة للواقف وتتوافر فيهم الشروط التي يتطلبها الشرع والقانون فيمن يعين ناظراً من بلوغ وعقل وقدرة على إدارة أموال الوقف وكانوا وهم جماعة أفضل من المدعى عليه الأول منفرداً في تولي أمور النظارة على الوقف بما يحقق مقصود الواقف فقد أقاموا دعواهم ابتغاء الحكم ضد المدعى عليه الأول وفي مواجهة المدعى عليه الثاني بصفته.

وحيث إنه وأثناء تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمة أول درجة قام المدعى عليه الثاني بصفته بتوجيه دعوى فرعية قبل المدين والمدعى عليه الأول طالباً الحكم أصلياً بتعيين الأمانة العامة للأوقاف التي يمثلها ناظرة على الوقف موضوع الدعوى واحتياطياً بتعيين الأمانة المذكورة ناظراً مشتركاً مع من تراه المحكمة مناسباً مع إلزام المدعى عليهم في الدعوى الفرعية بالمصروفات وأتعاب المحاماة كما دفع المدعى عليه الثاني بصفته في الدعوي الأصلية بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة.

وحيث إنه بجلسة ٢٠٠٩/٣/٢٦ قضت محكمة أول درجة أولاً – في الدعوى الأصلية بعزل المدعى عليه الأول من النظارة على وقف المرحوم (.....) وبتعيين المدعين الثاني والثالث والرابع مجتمعين نظاراً على وقف المرحوم المذكور الثابت بالحجية موضوع التداعي وألزمت المدعى عليه الأول بأن يؤدوا لهم ثلاثمائة دينار كويتي مقابل أتعاب المحاماة الفعلية وألزمته المصروفات ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

ثانياً: في الدعوى الفرعية برفضها وأعفت المدعي بصفته من المصروفات وقد أسست حكمها في الدعوي الأصلية بعزل المدعي عليه الأول على أن الثابت بالأوراق أن المدعى عليه الأول وهو أحد أحفاد الواقف والذي عين ناظراً على وقف جده بموجب الحكم الصادر في الدعوى ١ لسنة ٢٠٠٢ أحوال جعفري/ ٧ قد قام بتسليم عقار الوقف للأمانة العامة للأوقاف بموجب محضر ورد به تفويضها في إدارة الوقف وصرف ريعه على المصارف المنصوص عليها بحجية الوقف ويكون بذلك قد تنازل عن النظارة على الوقف إلى الأمانة العامة المذكورة وهي جهة لم يرد النص عليها من الواقف في حجية الوقف ومخالفا بذلك

شرط الواقف أن تكون النظارة للصالح من ولده ثم للأقرب فالأقرب كما يدل ذلك على عدم تفرغه وعدم قدرته على مباشرة أعمال النظارة وكان الأجدر به عدم تقدمه للقضاء بطلب تعيينه ناظراً على الوقف. كما أسست محكمة أول درجة حكمها في الدعوي الأصلية بتعيين المدعين الثاني والثالث والرابع هم الأقرب إلى الواقف من المدعيين الأول والخامس حيث إن الثلاثة الأول هم أبناء ابن الواقف والآخرين هما أبناء ابنة الواقف ومن ثم فإنه يتعين تعيين الثلاثة الأول تحقيقاً لإرادة الواقف من تعيين الأقرب فالأقرب للنظارة على الوقف كما أن المحكمة لا ترى سبباً لتعيين الأمانة العامة للأوقاف بالإشراك مع أحفاد الواقف كون أن تلك الجهة لم ترد في حجية الوقف كما أن الوقف ليس من الاتساع يلزم معه تعيين الأمانة العامة للأوقاف بالاشتراك مع غيرها إضافة إلى أن المدعين الثاني والثالث والرابع أقاموا البينة بشهادة الشهود على كفاءتهم وأمانتهم ومعرفتهم بأحكام الوقف.. الى آخر ما جاء بأسباب هذا الحكم وأسست محكمة أول درجة حكمها برفض الدعوى الفرعية على سند ما انتهت إليه في قضائها في الدعوى الأصلية.

وحيث إن هذا القضاء لم يلق قبولاً لدى المدعى عليه الأول فطعن عليه بالاستئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ أحوال شخصية جعفرية/٩ وذلك بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠٠٩/٤/٢٢ وأعلنت قانوناً بطلب الحكم أولاً بقبول الاستئناف شكلاً ثانياً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً برفض الدعويين الأصلية والفرعية وإلزام المستأنف ضدهم من الأول حتى الخامس بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وذلك لأسباب حاصلها أولاً: مخالفة الحكم المستأنف للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله إذ البادي من الأوراق أن المستأنف أميناً ولم يثبت على الإطلاق عدم أمانته أو عدم قدرته على نظارة الوقف وقام بأعمال النظارة على الوجه الأكمل وأنه لم يفرط في الوقف ولم يقم بتسليمه إلا عندما قام المستأنف ضدهم الخمسة الأول بالتشكيك في ذمته وفي عدم صلاحيته للوقف. ثانياً: الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب إذ إن الحكم قضى بعزل المستأنف وقام بتعيين ثلاثة من المستأنف ضدهم بدلاً منه رغم عدم حاجة الوقف إلى ثلاثة نظار، رغم أنه لم يسلم عقار الوقف إلى الأمانة العامة للأوقاف إلا بعد وجود نزاع من قبل أبناء عمومته واتهامهم له بعدم الأمانة.

وحيث إن هذا القضاء لم يلق قبولاً أيضاً لدى المدعى عليه الثاني بصفته (المدعي في الدعوى الأصلية) فطعن عليه بالاستئناف رقم ٢٠٠٩/٢٩٩ أحوال جعفرية/ ٩ وذلك بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠٠٩/٤/٢١ وأعلنت قانوناً بطلب الحكم أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً: أصلياً برفض الدعوى الأصلية وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظرة على الوقف موضوع الدعوى وحدها. واحتياطياً بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشتركاً مع من تراه مناسباً مع إلزام المستأنف ضدهم من الأول إلى الخامس بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي وذلك لأسباب حاصلها أولاً – مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لرفض محكمة أول درجة تعيين الأمانة العامة للأوقاف منفردة بالنظارة أو بالاشتراك مع المستأنف ضدهم الذين تم تعيينهم نظاراً على الوقف على الرغم من إمكانياتها وخبراتها ودرايتها بشؤون الأوقاف دون هوى أو شطط والتي تمكنها من الحفاظ على أموال

الواقف وأعيانه.

وحيث قررت المحكمة ضم الاستئناف الأخير للاستئناف الأول للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد.

وحيث إن الاستئنافين تداولا بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها وفيها حضر وكيل عن المستأنف في الاستئناف الأول رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ أحوال شخصية جعفرية/٩ وقدم ثلاث مذكرات صمم في ختامها كل منهم على الطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف، كما حضر وكيل من المستأنف بصفته في الاستئناف الثاني رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩ أحوال شخصية جعفرية / ٩ وقدم أربع مذكرات دفع فيها بعدم قبول الدعوى الأصلية لرفعها من غير ذي صفة وصمم على الطلبات في الدعوى الفرعية. كما حضر وكيل عن المستأنف ضدهم الخمسة الأول في الاستئنافين وقدم سبق مذكرات بدفاعهم التمس في ختامهم رفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها في الاستئنافين انتهت فيها إلى أنها ترى قبول الاستئنافين شكلاً وفي موضوع الاستئناف الأول رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ برفضه وفي موضوع الاستئناف الثاني رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩ بإلغاء الحكم الصادر في الدعوي الفرعية فيما قضى به برفض تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منضماً للمستأنف ضدهم المحكوم لها بالنظارة وتأييده فيما عدا ذلك.

وحيث قررت المحكمة حجز الاستئنافين للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئنافين أقيما في الميعاد واستوفيا اوضاعهما الشكلية المقررة قانوناً فهما مقبولين شكلاً.

وحيث إنه عن الدفع المبدى من المستأنف بصفته في الاستئناف الثاني رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٠٩ بعدم قبول الدعوى الأصلية لرفعها من غير ذي صفة فمردود عليه بأنه قد سبق للمستأنف المذكور أن أبدى هذا الدفع أمام محكمة أول درجة التي تكفلت بالرد عليه وفق صحيح القانون وانتهت إلى القضاء برفضه ضمن أسباب حكمها، وإذ تؤيد هذه المحكمة حكم محكمة أول درجة برفض هذا الدفع فإنها تحيل إلى أسباب ذلك الحكم في الرد عليه منعاً للتكرار.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ فلما كان النص في المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف على أن «الأوقاف الخيرية أو الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقف النظارة عليها لشخص أو جهة معينة تكون النظارة عليه الدائرة الأوقاف العامة وإن اشترط الواقف النظارة لأحد فتشترط الدائرة في النظارة منضمة إلى الناظر المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك»، مما مفاده علي ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للأمر المشار إليه أن النظارة على الوقف الخيري صارت منذ صدوره لدائرة الأوقاف إذا لم يشترط الواقف النظارة لشخص أو جهة أخرى، أما إذا كان الواقف قد اشترط النظارة لأحد، فإن الأمانة العامة للأوقاف التي حلت محل دائرة الأوقاف تشترك معه في النظارة إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك، وتقديراً إذا كانت المصلحة تتطلب اشتراك تلك الأمانة العامة للأوقاف مع من عينه الواقف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع، إلا أن ذلك مشروط بأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق. لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الواقف المرحوم (.....) اشترط في حجة الوقف موضوع التداعي أن تكون النظارة لنفسه في أيام حياته وبعد مماته فللصالح

مـن ولـده وبعـده للأقـرب فالأقـرب وأن الواقـف تولـى النظارة علـى الوقف وخلفه ابنـه (.....) في ذلـك ابنـه الذي انتقل إلى رحمـة الله تعالى بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩ وأن المسـتأنف في الاسـتئناف الأول رقـم ٣٠٤ لسـنة ٢٠٠٩ وهـو أحـد أحفـاد الواقف المرحـوم (.....) قـد تم تعيينـه ناظـراً على الوقف موضوع التداعي بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١ لسـنة ٢٠٠٢ أحوال جعفري / ٧ اعتباراً من ٢٠٠٣/٤/٧ وحتـى تاريـخ تسـليمه أعيـان الواقف للأمانة العامة للأوقاف بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٢ وكانت الأوراق قـد خلت مما ينال من صلاحية المسـتأنف المذكـور لنظارة الوقف من بلـوغ وعقل وأمانة إذ لم يثبت اسـتئثاره بإيراد الوقف لنفسـه أو استغله في مصالحه الخاصـة أو أنه خالف الغرض من الوقف الـوارد بصلـب الحجة ولم يثبت في حق المسـتأنف سـوى قيامه بتسليم الوقف للأمانة العامة للأوقاف بتاريـخ ٢٠٠٥/٧/١٢ والـذي لا تراه هـذه المحكمة دليـلاً علـى تنازله عن النظارة علـى الوقف لصالح الأمانـة المذكورة كمـا ذهبت إلى ذلـك محكمة أول درجة وتأخذ هذه المحكمة بما ذهب إليه المسـتأنف فـي صحيفة اسـتئنافه رداً على ما تقـدم بأنه كان مضطراً لذلك إزاء قيام المسـتأنف ضدهم الخمسة الأول بالتشـكيك فـي ذمتـه وفـي عـدم صلاحيته للوقـف، ومن ثم فإن قضاء محكمة أول درجة بعزل المسـتأنف من النظارة على الوقف موضوع التداعي وتعيـين المسـتأنف ضـده الثانـي والثالـث والرابع مجتمعـين نظاراً على الوقف قد جاء في غير محله ولا يصادف صحيـح الواقع والقانون، ويضحى معه الاستئناف الماثل قد أقيم على سند صحيح بما يتعين معه القضاء في موضوع الاسـتئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ بإلغاء الحكم المسـتأنف الصادر في الدعوى الأصلية والقضاء مجدداً برفض تلك الدعوى.

وحيث إنه عن مصاريف هذا الاستئناف شاملة أتعـاب المحاماة فـإن المحكمة تلزم بها المسـتأنف ضدهم الخمسـة الأول عمـلاً بنص المادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات وذلك عن درجتي التقاضي.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩ فلمـا كانـت المحكمـة قد انتهت فـي قضائها السـابق في الاسـتئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ بإلغاء الحكم المسـتأنف والقضاء برفـض الدعوى الأصلية ومفاد هذا القضاء استمرار المستأنف في الاستئناف رقـم ٣٠٤ لسـنة ٢٠٠٤ في نظارة الوقـف ولما كانت هـذه المحكمـة تـرى أن المصلحـة تقتضي اشـتراك الأمانة العامة للأوقاف مع المسـتأنف ضده السادس «المسـتأنف في الاسـتئناف رقم ٣٠٤ لسـنة ٢٠٠٩» فـي النظارة بما لها من خبـرة وإمكانات متطورة في إدارة الأوقاف تسـاعد المسـتأنف ضـده المذكور في إدارتـه للوقف بما يتعين معه والحـال كذلك القضاء في موضوع الاسـتئناف رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩ بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً في الدعوى الفرعية باشتراك الأمانة العامة للأوقاف منضمة للمستأنف ضده السـادس (المستأنف في الاسـتئناف رقم ٣٠٤ لسـنة ٢٠٠٩) فـي نظـارة الوقف موضـوع التداعي وذلك على النحو الذي سيرد بمنطوق هذا الحكم.

وحيـث إنه عن مصاريف هذا الاسـتئناف فإن المحكمة تلزم بها المسـتأنف ضدهم الخمسة الأول عمـلاً بنـص المـواد ١١٩، ١٢٠، ١٤٧ مـن قانـون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئنافين شكلاً.

ثانياً: وفي موضوع الاسـتئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ أحوال شـخصية جعفرية / ٩ بإلغاء الحكم المسـتأنف الصادر في الدعـوى الأصلية والقضاء مجدداً برفض الدعوى وألزمت المسـتأنف ضدهم الخمسـة الأول بالمصاريـف ومبلـغ عشـرة دنانير

مقابل اتعاب المحاماة وذلك عن درجتي التقاضي.

ثالثاً: وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠٠٩ أحوال شخصية جعفرية / ٩ بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوي الفرعية والقضاء مجدداً باشتراك الأمانة العامة للأوقاف مع المستأنف ضده السادس (المستأنف في الاستئناف رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩ في نظارة وقف المرحوم (.....) موضوع التداعي وألزمت المستأنف ضدهم الخمسة الأول بالمصاريف ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة وذلك عن درجتي التقاضي.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية التاسعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢ جمادي الأولى ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٣/١٤ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين عبدالكريم الرمضان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ طلال عبدالله الهدلق والمستشار/ شريف أحمد الدياسطي

وحضور السيد/ عبدالله دعيج القلاف أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٢/٢٥١ أحوال جعفرية/ ٩.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة

حيث إن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم تخلص في أن المستأنف بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٢٠١١/٧٧٣ أحوال جعفري/ ٣ ضد المستأنف عليهم الثلاثة الأول بطلب الحكم بتعيين الأمانة العامة للأوقاف وصياً منضماً إلى الأوصياء المعينين على إدارة الثلث الخيري للمرحوم (.....) وتنفيذ بنود الوصية على سند من القول أن جده (.....) قام بعمل وصية خيرية (الثلث الخيري) وقام بتعيين الأوصياء من أحد عشر وصياً يقومون بإخراج ثلث التركة، وقد نصت الوصية على حق كل من الأوصياء في الإيصاء لمن يشاء من بعده، على أن يكون الوصي المنصوب من أسرة (.....) وقد قام المرحوم (.....) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ بتعيين المدعي من بعده لتنفيذ وصية المرحوم (.....) وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٨ انتقل

إلــى رحمة الله تعالى المرحوم (.....) وبدأ المدعي في مباشرة مهامه كوصي من ضمن الأوصياء على الثلث الخيري المذكور، إلا أنه فوجئ بوجود الكثير مــن العراقيل بســبب وجود خلافات ومشــاحنات متشعبة ومعقدة بين الأوصياء، وقد امتلأت أروقة المحاكم بالقضايا المتبادلة بين الأوصياء على الثلث الخيــري، الأمر الذي يعيق تنفيــذ الوصية ويربك اداء الثلث الخيري ويبطئ مســيرته وأنه ولما كانت مصلحــة الوقــف تقتضــي تعيــين الأمانــة العامة للأوقــاف وصيــاً منضماً للأوصيــاء وذلك لتنفيذ رغبة الواقف بتنفيذ الوصية، وكان المدعى عليهما الثانــي والثالث يديــران الثلث الخيــري بقرار من باقــي الأوصياء فقد أقام دعواه بالطلبات ســالفة البيان.

وحيث إنه أثناء تداول الدعوى بالجلســات أمام محكمة أول درجة قام المدعي بإدخال خصوم جدد في الدعوى هم باقي الأوصياء على الثلث الخيري (المستأنف ضدهم من الرابع إلى الأخير).

وحيــث قامــت محكمــة أول درجــة بأخذ رأي النيابــة العامة التي أودعت مذكــرة برأيها مؤرخة ٢٠١١/١/٢٢ إلى أنها ترى إجابة المدعي إلى طلبه بتعيــين الأمانة العامة للأوقــاف ناظراً على الثلث الخيــري موضــوع التداعــي منضمة إلــى النظار المعينين اســتناداً إلى نفس الأســباب التي ســاقها المدعي في دعواه.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٢/٢/١٤ قضت محكمة أول درجــة برفــض الدعــوى وألزمــت المدعــي بالمصروفات وعشــرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة تأسيســاً علــى أن الوصية في البند الرابع عشــر فيهــا وإن جعلت للأوصياء حق الإيصاء لمن يشــاء مــن بعــده مــن أصــل الصــلاح والتقــوى إلا أنها اشــترطت أن يكون الوصي من (.....) ومن ثم فلا يجوز تعيين الأمانة العامة للأوقاف وصياً منضماً للأوصيــاء المعينين مــن (.....) لأن ذلــك يخالف شــروط الوصية وإرادة الموصي.. إلى آخر ما جاء بأسباب ذلك الحكم.

وحيــث إن هذا القضاء لم يلق قبولاً لدى المدعي فطعــن عليــه بالاســتئناف الماثل بموجــب صحيفة أودعــت إدارة كتاب هــذه المحكمة في ٢٠١٢/٣/١٤ وأعلنت قانوناً بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بالطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى المستأنفة مــع إلزام المســتأنف ضدهــم بالمصروفــات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية عــن درجتي التقاضي وذلك لأسباب حاصلها مخالفة الحكم المستأنف لنصوص الأمر الســامي الصادر في أبريل ســنة ١٩٥١ بشأن تطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف والذي ينطبق علــى الأوقــاف الخيرية وينص على اشــتراك دائرة الأوقاف منضمة فــي النظارة على أوقاف الخيرات إلــى الناظــر المعين مــن الواقف إن كانــت المصلحة تقتضــي ذلــك.. ومخالفة الحكم المســتأنف للثابت بالأوراق بوجود خلافات عديدة وأنزعة قضائية بين الأوصيــاء حول إدارة أمــوال الثلث الخيري موضوع التداعي تستلزم تولي الأمانة العامة للأوقاف نظارة الوقف منضمة إلى الأوصياء.

وحيــث إن الاســتئناف تداول بالجلســات على النحــو الثابت بمحاضرها وبجلســة ٢٠١٢/٤/١٨ قدم محامي الدولة الحاضر عن المستأنف ضدها الأولى (الأمانة العامــة للأوقاف) مذكرة بدفاعها التمس في ختامها القضاء بإلغاء الحكم المستأنف والقضــاء مجدداً أصلياً بإســناد النظــارة المنفردة للأمانــة العامة للأوقاف على ثلث المرحوم (.....) مع تســليمها كافــة أعيان الثلث الخيــري لإدارته. واحتياطياً: إسناد النظارة المشتركة للأمانة العامة للأوقــاف مــع باقي الأوصيــاء مع تســليمها كافة عناصــر الثلث الخيري تطبيقــاً لنص المادة الثالثة

من المرسوم رقم ١٩٩٣/٢٥٧ مع إلزام المستأنف المصروفات. كما قدمت النيابة العامة بجلسة ٢٠١٢/٩/٢٦ مذكرة برأيها في الاستئناف الماثل تمسكت خلالها برأيها السابق إبداؤه أمام محكمة أول درجة في مذكرتها المؤرخة ٢٠١١/١١/٢٢.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٢/١٢/٥ قدم وكيل المدعي مذكرة بدفاعه صمم فيها على الطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف كما قدم وكيل المستأنف ضدهم الرابع والخامس والسادس حافظة مستندات طويت على صور عدد من المستندات التي يستدلون بها على عدم أمانة المستأنف والمستأنف ضدهما الثاني والثالث كأوصياء على أموال الثلث الخير موضوع التداعي. وقد اطلعت عليها المحكمة وألمت بما جاء فيها كما قدم الوكيل المذكور مذكرة بدفاعهم التمس في ختامها بعدم قبول الاستئناف أو رفضه وتأييد الحكم المستأنف وفي جميع الأحوال إلزام المستأنف المصروفات وأتعاب المحاماة الفعلية عن درجتي التقاضي.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٣/٢/٦ قدم وكيل المستأنف حافظة مستندات طويت على صورة من صحيفة الدعوى رقم ٢٠١٢/١٨٣٠ مدني كلي/ ٤ المؤجلة بجلسة ٢٠١٣/٢/٢٠ اطلعت عليها المحكمة وصورة من الحكم التمهيدي الصادر في الجنحة رقم ٢٠١٠/٤٨٩٦ جنح ٢٠١٠/١٤ الصالحية بجلسة ٢٠١٢/٦/١٠ اطلعت عليها المحكمة وألمت بما جاء فيه. كما قدم وكيل المستأنف مذكرة بدفاعه صمم في ختامها على الطلبات.

وحيث قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف أقيم في الميعاد واستوفى كافة أوضاعه الشكلية المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

وحيث عن موضوع الاستئناف فلما كان النص في المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف على أن الأوقاف الخيرية أو الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقف النظارة عليها لشخص أو جهة معينة تكون النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة وإن اشترط الواقف النظارة لأحد مشترك الدائرة في النظارة منضمة الى الناظر المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك. مما مفاده على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للأمر المشار إليه أن النظارة على الوقف الخيري صارت منذ صدوره لدائرة الأوقاف إذا لم يشترط الواقف النظارة لشخص أو جهة أخرى، أما إذا كان الواقف قد اشترط النظارة لأحد، فإن الأمانة العامة للأوقاف التي حلت محل دائرة الأوقاف تشترط معه في النظارة إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك، وتقدير ما إذا كانت المصلحة تتطلب إشراك تلك الأمانة العامة للأوقاف مع من عينه الواقف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق.

وحيث إن الثابت بالأوراق أن الوصي المرحوم (.....) قام بعمل وصية خيرية في ثلث أمواله للخيرات وكان التكييف القانوني لتلك الوصية وحسبما هو مقرر في قضاء محكمة التمييز أنه متى كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم، أو على وجه من وجوه البر، وكانت الوصية مؤبدة أو مطلقة واستحق الموصي لهم المنفعة على وجه التأييد، صار التصرف من بعد وفاة الموصي وقفاً، فإذا مات مصراً على وصيته طبقت عليها أحكام الوقف من جميع الوجوه، حتى وإن كانت عبارات المتوفى قد جاءت في صيغة الوصية، لأن الموصي أخرجها مخرج الوقف (طعن ٢٠٠٧/١٣٨ أحوال شخصية ٢٠٠٨/٢/٢١ والطعنان ٤٦، ٢٠٠٢/٥١ مدني

٢٠٠٧/٥/٢٨ وإذ كانت الشروط السابق سردها تتوافر في وصية المرحوم (.....) فإن تلك الأموال الموصى بها إنما تعامل معاملة الوقف من كافة الوجوه ومن ثم يطبق عليها نص المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شريعة خاصة بالوقف السالف الإشارة إليها خاصة وقد خلت نصوص الأمر السامي جميعها مما يقصر تطبيقه على اتباع المذهب السني دون المذهب الجعفري.

لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الموصي المرحوم (.....) قام بتعيين أحد عشر وصياً لتنفيذ الوصية التي نص فيها على حق كل من الأوصياء من الإيصاء لمن يشاء من بعده، على أن يكون الوصي المنصوب من أسرة (.....) وأن المستأنف هو أحد الأوصياء بعد أن قام والده المرحوم (.....) (أحد الأوصياء الأصليين) بتعيينه من بعده لتنفيذ الوصية وبدأ في مباشرة مهامه كوصي من ضمن الأوصياء، وكان المستأنف قد أقام دعواه بطلب تعيين الأمانة العامة للأوقاف وصياً منضماً للأوصياء المعينين على إدارة الثلث الخيري استناداً إلى ما لمسه عند مباشرة مهامه كوصي بوجود عراقيل تمنع إدارة الثلث الخيري على الوجه الأكمل وتعيق تنفيذ الوصية نظراً للخلافات والمشاحنات المتشعبة والمعقدة بين الأوصياء، وامتلاء أروقة المحاكم بالقضايا المتبادلة بين الأوصياء على الثلث الخيري التي اربكت أداء الأوصياء وأبطأت مسيرتهم في الإدارة.. وكانت هذه المحكمة تساير المستأنف فيما ذهب إليه في هذا الخصوص أخذاً مما هو ثابت من أوراق الدعوى المستأنفة ومن أوراق هذا الاستئناف بوجود خلافات عديدة بين الأوصياء على إدارة الثلث الخيري موضوع التداعي والتي تتمثل في القضايا المتبادلة بينهما وفي الاتهامات بعدم الأمانة التي يكيلها كل منهم للآخر وفي محاولات البعض عزل الآخرين من الوصاية وتعيين آخرين بدلاً منهم، ومن ثم فإن هذه المحكمة ترى أن مصلحة الوصية (الوقف) تقتضي إشراك الأمانة العامة للأوقاف مع الأوصياء المعينين لإدارة الثلث الخيري بما لها من خبرة وإمكانات متطورة في إدارة الأوقاف تساعد الأوصياء المعينين في تجاوز خلافاتهم وتحثهم على تلافي الأخطاء التي وقعوا فيها بكثرة هذه الخلافات والتي انعكست سلباً على أسلوب إدارتهم. وإذ لم يأخذ الحكم المستأنف بوجهة النظر هذه وقضى برفض الدعوى فإنه يكون قد خالف صحيح الواقع والقانون بما يتعين معه والحال كذلك القضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منضماً للأوصياء المعينين على إدارة اموال الثلث الخيري موضوع التداعي وذلك على النحو الذي سيرد بمنطوق هذا الحكم.

وحيث إنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فإن المحكمة تلزم بها المستأنف ضدهم عدا الأول بصفته عملاً بنص المادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع، بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منضماً للأوصياء المعينين على أموال الثلث الخيري لتركة المرحوم (.....) موضوع التداعي وألزمت المستأنف ضدهم عدا الأول بصفته بالمصاريف ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية التاسعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٢ محرم ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١١/١٢/٧

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين عبدالكريم رمضان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ طلال عبدالله الهدلق والمستشار/ شريف أحمد الدياسطي

وحضور السيد/ عبدالله حسين البلوشي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

١٠- الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وصية على قصر

١٢- مدير عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٠/٥٤٠ أحوال جعفري/ ٩.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً.

من حيث إن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم سبق وأن أحاط بها على نحو مفصل يغني عن إعادة ترديدها الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٩٨ أحوال شخصية جعفرية/ ٦ بجلسة ٢٠١٠/٥/٢٣ والذي قضى أولاً: بعزل المدعى عليه (.....) من نظارة الوقف الثابت بالحجة رقم ١٩٩٠/٣٦. ثانياً: تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على وقف المرحوم (.....) وألزمت المدعين والمدعى عليه مناصفة بينهما بالمصروفات وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة. ومن ثم تحيل إليه هذه المحكمة في بيانها منعاً للتكرار وتوجزها بالقدر اللازم لحمل هذا القضاء أن المستأنف ضدهم أولاً كانوا قد أقاموا الدعوى سالفة الذكر ضد المستأنف والمستأنف عليهم ثانياً بطلب الحكم بعزل المدعى عليه الأول من نظارة الوقف وتعيين المدعي الأول باعتباره أكبر المدعين ومشهود له بالسمعة والكفاءة مع الإلزام بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل. وذلك على سند من القول إنه بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩ أوقف المرحوم (.....) مورث المدعين العقار الواقع في منطقة (.....) الموضح بصحيفة الدعوى والمسجل باسمه في إدارة التسجيل العقاري وذلك على وجه البر

والخيـر إلا أن المدعى عليه المذكور اسـتغل البناية لصالحـه ولـم يمسـك دفاتـر محاسـبية ولم يقم بإنفاق إيراد تلك البناية في وجوه الخير واسـتأثر بإيراده لنفسـه ولم ينفقها فـي مصارفها المحددة ولم يقدم المساعدة للأسر الفقيرة.

وحيـث إن الدعـوى تداولـت بالجلسـات أمام محكمة أول درجة علـى النحو الثابت بمحاضرها وفيها تم إدخال كل من الهيئة العامة لشؤن القصر و(.....) والأمانـة العامـة للأوقـاف (المسـتأنف ضدهم ثالثاً ورابعاً وخامساً) خصوماً في الدعوى كما تم تعديل الطلبات في الدعوى إلى طلب الحكم بعزل المدعى عليه من نظارة الوقف وتعيين المدعي الرابع (.....) ناظـراً على الوقف بدلاً من المدعى عليه وإلزام الأخير بتسـليم الناظـر الجديد كافة أموال الوقف ومستنداته كما قدم محامي الحكومة الحاضر عن الأمانة العامة للأوقاف مذكرة خلص فيها إلى طلب قبول تدخل الأمانة العامة للأوقاف انضماميـاً للمدعين في طلب عزل الناظر الحالي وهجوميـاً بطلب تعيـين الأمانة العامـة للأوقاف ناظراً على وقف المرحوم (.....).

وحيث قامت محكمة أول درجة بندب خبير في الدعوى انتهى فيه إلى أن إجمالي ريع عقار الوقف بعد اسـتبعاد مصروفات الصيانـة والإيجار وذلك عن الفتـرة من بدايـة النظارة فـي ١٩٩٢/٩/١١ وفـي ٢٠٠٦/١٠/٢٩ (تاريـخ المعاينـة) هـو مبلـغ ٣٩٦,٢٩١,٦٦٧ د.ك وأن المدعـى عليـه الأول (الناظر) لم يلتزم بإمساك دفاتر محاسبية لإثبات إيراد العقار ومصروفاته وأوجه الإنفاق ومقداره... إلى آخر ما جاء بأسباب ذلك الحكم.

وحيـث إن هـذا القضـاء لـم يلـق قبـولاً لدى المدعـى عليه الأول فطعن عليه بالاسـتئناف الماثل بموجـب صحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة فـي ٢٠١٠/٦/٢١ وأعلنـت قانونـاً بطلـب الحكم أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: وفي الموضوع بإلغـاء الحكـم المسـتأنف والقضـاء مجـدداً: ١- الحكـم باعتبار الدعوى كأن لـم تكن لعدم تجديد الدعوى من الشـطب وإعلانها خلال تسـعين يوماً من تاريخ الشـطب. ٢- عدم قبول الدعوي لرفعها من غيـر ذي صفة. ٣- رفـض الدعوى لافتقارها إلى سندها من الحق والقانون واحتياطياً - إعادة الدعـوى للخبراء... وعلى سـبيل الاحتياط الكلي تعديل الحكم المسـتأنف وجعل النظارة للمستأنف بالاشتراك مع الأمانة العامة للأوقاف. وفي جميع الحالات إلزام المستأنف ضدهم المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. وذلك لأسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون والفسـاد في الاسـتدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق.

وحيـث إن الاسـتئناف تداول بالجلسـات على النحـو الثابت بمحاضرها وفيهـا حضر وكيل عن المستأنف قدم حافظة مستندات طويت على صورة وقـف العقار موضوع التداعي. كما حضر محامي الحكومة عن الأمانة العامة للأوقاف وقدم مذكرة التمس في ختامها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المسـتأنف وحيث قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف أقيم في الميعاد واستوفى كافة أوضاعه الشكلية المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

وحيـث إنه عن الدفعين المبديين من المسـتأنف باعتبـار الدعوى كأن لم تكن وبعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة فقد سـبق للمسـتأنف أن أبدى هذين الدفعين أمام محكمة أول درجة التي تكفلت بالـرد عليهمـا وفق صحيـح القانـون وانتهت إلى القضاء برفضهما ضمن أسباب حكمها.

وإذ تؤيـد هذه المحكمة حكم محكمة أول درجة برفض هذين الدفعين فإنها تحيل إلى أسباب ذلك الحكم في الرد عليهما منعاً للتكرار.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فلما كان النص في المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف على أن الأوقاف الخيرية أو الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقف النظارة عليها لشخص أو جهة معينة تكون النظارة عليها لدائرة الأوقاف العامة وإن اشترط الواقف النظارة لأحد فتشترك الدائرة في النظارة منضمة إلى الناظر المعين من الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك، مما مفاده على ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للأمر المشار إليه أن النظارة على الوقف الخيري صارت منذ صدوره لدائرة الأوقاف إذا لم يشترط الواقف النظارة لشخص أو جهة أخرى، أما إذا كان الواقف قد اشترط النظارة لأحد، فإن الأمانة العامة للأوقاف التي حلت محل دائرة الأوقاف تشترك معه في النظارة إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك، وتقدير ما إذا كانت المصلحة تتطلب إشراك تلك الأمانة العامة للأوقاف مع من عينه الواقف من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع، إلا أن ذلك مشروط بأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق.

لما كان ذلك وكان الثابت من حجة الوقف رقم ٩٠/٣٦ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩ أن العين الموقوفة للخيرات فيها نصيب اشترط فيها الواقف المرحوم (.....) النظارة لابنه (.....) (المستأنف) وكانت الأوراق قد خلت مما ينال من صلاحية المستأنف لنظارة الوقف المذكور من بلوغ وعقل وأمانة حيث انتهى الخبير في تقريره المودع بملف الدعوي المستأنفة أنه لم يثبت أن الناظر قد استأثر بالإيراد لنفسه أو استغله في مصالحه الخاصة أو أنه لم يساعد الأسر الفقيرة. ولم يثبت في حق المستأنف – وحسبما انتهى إليه التقرير المشار إليه – سوى عدم التزامه بإمساك دفاتر محاسبية لإثبات إيراد العقار ومصروفاته وأوجه الإنفاق ومقداره وهو أمر لا تراه هذه المحكمة كافياً لأن يقضي بعزله من نظارة الوقف وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على الوقف المذكور وترى هذه المحكمة أن المصلحة تقتضي استمرار المستأنف في نظارة الوقف وإشراك الأمانة العامة للأوقاف معه في النظارة بما لها من خبرة وإمكانات متطورة في إدارة الأوقاف تساعد المستأنف في إدارته للوقف وتحثه على تلافي الأخطاء التي وقع فيها بعدم إمساكه للدفاتر المحاسبية بما يتعين معه والحال كذلك القضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بإشراك الأمانة العامة للأوقاف منضمة للمستأنف في نظارة الوقف موضوع التداعي وذلك على النحو الذي سيرد بمنطوق الحكم.

وحيث إنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فإن المحكمة تلزم بها المستأنف عملاً بنص المواد ١١٩، ١٢٠، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بإشراك الأمانة العامة للأوقاف منضمة للمستأنف (.....) في نظارة الوقف رقم ٩٠/٣٦ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٩ موضوع التداعي وألزمت المستأنف بالمصاريف ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية التاسعة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٤ رجب ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٩

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمود صفوت عبدالجواد

وعضوية الأستاذين

المستشار/ حسين محمد حسين والمستشار/ خالد المعيلي

وحضور السيد/ عبدالمحسن القريني أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

الأمانة العامة للأوقاف

ضد

(.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٥/٢٦٢٩ أحوال / ٩.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً.

حيث إن الوقائع قد أحاط بها في تفصيل الحكم الصادر من هذه المحكمة بهيئة مغايرة بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٦ والذي قضى أولاً: قبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: في الموضوع ١- بطلان الحكم المستأنف. ٢- برفض الدفع المبدى من المستأنف بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة. ٣- استجواب المستأنف ضده عن مصير العربون البالغ قدره مليون دينار منذ ان تسلمه الناظر السابق للوقف على أن يقدم صورة من العقد الابتدائي المبرم مع مشتري عقار الوقف وحددت للاستجواب جلسة مرافعة ٢٠٠٦/٥/٧. ٤- تكليف إدارة الكتاب بضم ملف الدعوى رقم ٢٠٠٤/٣٥٩٧ أحوال كلي بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ والمرفق بها تقرير الخبير الهندسي رقم خ هـ/ ٥٦٦١ ك / ٢٠٠٤ بخصوص عين الوقف محل النزاع وذلك إلى ما قبل جلسة المرافعة تلك مرجئة الفصل في المصروفات واعتبرت النطق بهذا الحكم إعلاناً للخصوم الأمر الذي تحيل معه بصدد بيانها إلى ما جاء عنها بأسباب ذلك الحكم متخذة منه جزءاً مكملاً لهذه الأسباب تلافياً للتكرار وتكتفي بالإشارة لها في إيجاز يقتضيه المقام وهي ان المستأنف ضده كان قد أقام دعواه الرقيمة ٢٠٠٥/٥٧٠٣ أحوال ضد المستأنف بصفته بصحيفة أودعت إدارة كتاب محكمة أول درجة في ٢٠٠٥/٧/٢٦ بطلب الحكم ١- إقامته ناظراً على وقف والده خلفاً لشقيقه المرحوم (.....) وذلك لإدارة شؤونه والمحافظة عليه وتوزيع غلته على المستحقين. ٢- الإذن له باستكمال مسيرة سلفه ببيع العقار موضوع الوثيقة رقم ٦٣٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ والكائن بمنطقة الشرق والبالغ مساحتها ١٠٠٠ متر مربع والموضح المعالم بالطلب والوثيقة والحكم رقم ٢٠٠٥/٣٥٧٩ لقاء ثمن إجمالي قدره ٣ ملايين دينار (ثلاثة ملايين دينار كويتي) واتخاذ كل ما يلزم لإتمام هذا البيع ثم الشراء بثمن هذا العقار عقاراً آخر أو أكثر يوقف

بدلاً منه حكمه كحكمه وشرطه كشرطه وذلك بما يحقق مصلحة الوقف ومصارفه وتجديد أعيانه وتعظيم ثمرته ونماء مردوده وبقائه طويلاً مع منحه الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن على سند من أنه بمجب القرار رقم ٦٤/٩٥٠ الصادر من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الكلية بتاريخ ١٩٦٤/١١/١ تم إقامة المغفور له (.....) ناظر على وقف والده المرحوم (.....) المبين بحجية الوقف المؤرخة ٧ من شوال ١٣٥٥ هجرية وفي تاريخ سابق حا لحياته أوصى والده المرحوم (.....) أنه متى نزل به حدث الموت أن يكون البيت الكبير الكائن في بومباي المسمى مزكام والبيت الكائن بالبحرين وقفاً بعد موته من ثلثه تصرف غلات البيتين في وجوه الخيرات والمبرات مما يعود نفعه علي الوقف دنيا وآخرة من إطعام جائع وكسوة عارٍ من يتيم ومسكين وأرملة وتعمير بيوت الله تعالى وكلما يرى وجه من وجوه الخيرات والمبرات على النحو الوارد بالوصية الشرعية (حجة الوقف) المسجلة لدى المحكمة الكلية تحت رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٧ شوال ١٣٥٥ هجرية. وبتاريخ ١٩٥٨/٢/١١ وبموجب القرار رقم ٥٥١ الصادر من المحكمة الشرعية الكبرى بالكويت تمت الموافقة على بيع العقار الكائن في البحرين بمبلغ ٣٠٠ ألف دينار كويتي على أن يتم شراء عين أخرى بقيمته في الكويت توقف بدلاً منه وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨ وبموجب الوثيقة رقم ٥٣٩٨ اشترت وزارة الأوقاف الكويتية عن وقف المرحوم (.....) من (.....) العقار الكائن في واجهات شارع احمد الجابر ومبارك الكبير نظير مبلغ ٢٢٥ ألف دينار كويتي وقد تم سداد هذا الثمن من قيمة ثمن بيع العقار الموقوف بالبحرين وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ وبالوثيقة المعنونة (عقد بيع وإثبات وقف) المسجلة تحت رقم ٦٣٤٣ اشترى ناظر الوقف (.....) من (.....) (بائعاً) العقار الواقع في المنطقة السكنية الثالثة (داخل المدينة) والموصوف بالقسيمة ٢٦ من المخطط ت م / ١١/ ١٥-٦ وهو عبارة عن بناية مؤلفة من طابق أرضي وطابقين علويين وساحة سماوية وغرفة ومنافعهما مستقلة في الساحة والبالغة مساحتها ألف متر وقد تم هذا الشراء نظير ثمن مقداره مبلغ ٨٠٠ ألف دينار كويتي دفع منه مبلغ ٧٥٠ د.ك من رصيد بيع وقف البحرين ومبلغ ٥٠ ألف دينار كويتي من إيرادات الوقف.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١ انتقل إلى رحمة الله تعالى المغفور له (.....) الناظر السابق للوقف ولم يعد لهذا الوقف ناظراً يدير شؤونه ويتولى مهامه ولما كانت عقارات الوقف تحتاج من يديرها ويرعاها ويقوم على شؤونها فإنه بعد استخارة الله تعالى واستئناساً بموافقة بعض الورثة المستحقين لجزء من ريع هذا الوقف ومنهم أبناء المرحوم الناظر السابق فإنه – وهو الوحيد الباقي في أبناء الواقف – وقد توافرت فيه شروط الأمانة والنزاهة والكفاءة يتقدم لهذا الطلب للقضاء له بتعيينه ناظراً للوقف خلفاً لشقيقه مع الإذن له ببيع العقار الموضح بالوثيقة رقم ٦٣٤٣ وشراء عقار بدلاً منه وعلى النحو المبين بطلبه الثاني بالصحيفة المشار إليه سلفاً نظراً لأن هذا العقار مقام منذ نصف قرن وأصبح متهالكاً وآيل للسقوط وقلّ دخله ونقص إيراده وحالته تنذر بالهدم بما يهدد بضياع ثمرة الوقف ويصبح خراباً ولما كان ناظر الوقف السابق المرحوم (.....) قد رأى انه أضحى التصرف في العقار بالبيع ضرورياً حتى يمكن استبداله بغيره وشراء بدلاً منه عقارين أو ثلاثة تدر أضعافاً مضاعفة من دخله الحالي وقد بلغت قيمة العقار بسعر السوق مبلغ ٣ ملايين دينار كويتي وحرر مع المشتري (.....) عقداً ابتدائياً على يد الدلال بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ وقد

تسلم من المشتري مبلغ ١ مليون دينار كويتي بموجب الشيك رقم ٢٥٤٦٧٣ المسحوب على بنك (.....) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ كعربون على أن يسدد الباقي من المشتري إلى البائع وقدره مبلغ ٢ مليون دينار كويتي عند التوقيع على عقد البيع النهائي في إدارة التسجيل العقاري وقد أقام الناظر السابق الدعوى رقم ٢٠٠٥/٣٥٩٧ أحوال كلي انتهى فيها إلى طلب الإذن له ببيع العقار المشار إليه وبتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ قضي فيها بالإذن له (الناظر السابق) ببيع العقار موضوع الوثيقة رقم ٦٣٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ والكائن بمنطقة الشرق قسيمة (.....) والمبين الحدود بالصحيفة والوثيقة وتقرير الخبير المملوك لوقف المرحوم (.....) وذلك بمبلغ ٣ ملايين دينار كويتي واتخاذ ما يلزم لإتمام هذا البيع والشراء بثمنه عقار أو أكثر يوقف بدلاً منه حكمه كحكمه وشروطه كشروطه بما يحقق مصلحة الوقف ومصالحه إلا أن الناظر السابق قد وافته المنية بعد هذا الحكم مباشرة وقبل تنفيذه فأقام هذه الدعوي للحكم له بطلباته وبالمرافعة حضر عن المدعي محاميه وحضر عن المدعى عليها – الأمانة العامة للوقف – (المستأنف بصفته) محام وقدم الحاضر عن المدعي حافظة المستندات التي أحاط بها الحكم المستأنف وإليه تحيل المحكمة بشأنها وفيها صور من حجة الوقف رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٧ شوال ١٣٥٥ هـ صادرة عن قاضي محكمة الأحوال الشخصية بالمحكمة الكلية تضمنت أن إقراراً شرعياً أنه أوصى وعهد عهداً شرعياً أنه متى نزل به حدث الموت الذي لابد منه أن يكون البيت الكبير الكائن في بومباي المسمى مزكام والبيت الكائن بالبحرين والمشترى من (.....) كانوا وقفاً بعد موته من ثلثه تصرف غلات البيتين المذكورين في وجوه الخيرات والمبرات مما يعود نفعه على الموقف دنيا وآخرة من طعام جائع وكسوة عارٍ من يتيم وفقير ومسكين وأرملة وتعمير بيوت اللّٰه تعالى وكلما يرى وجه من وجوه المبرات وأمر الموقف أن يقوم بالصدقة عليه من واردات هذا الوقف على أقاربه وأرحامه المحتاجين ومتى لا سمح اللّٰه افتقر من ذريته فهو الأحق بالإنفاق عليه منها يعطى كفاية سنة فسنة.. ويتولى هذا الوقف عن (.....) و(.....) يصرف من حاصلاته في مصارفه المذكورة ومن بعدهما الصالح من أولاد الموقف ثم الصالح من أولاد أولاده ثم الصالح من المسلمين والأمر من بعد انقراض هذين الناظرين وقفه الصالح من أولاد الموقف شورى بين المسلمين يقيمون من يرونه صالحاً للقيام بشؤون هذا الوقف ومن الوثيقة رقم ٥٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨ والوثيقة رقم ٦٣٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ ومن العقد الابتدائي المحرر على يد الدلال بين الناظر السابق وبين (.....) المشتري لعين الوقف – بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ ومن تقرير الخبير المودع ملف الدعوى رقم ٢٠٠٥/٣٥٩٧ بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣ ومن الحكم الصادر في هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ ومن شهادة وفاة ناظر الوقف السابق المرحوم (.....) بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ وهذه المستندات مطابقة لما جاء عنها آنفاً ومن إقرار صادر من بعض مستحقي الوقف من ورثة الواقف ومنهم ولدى الناظر السابق وهما (.....) بالموافقة على تعيين المدعي ناظراً للوقف على بيع العقار الموقوف محل الوثيقة رقم ٦٣٤٣ وذلك لإبداله بغيره وقدم الحاضر عن المدعى عليه بصفته مذكرة دفع فيها بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة واحتياطياً رفض الدعوى كما اشتملت على طلب عارض بتعيين الأمانة العامة ناظراً منفرداً على الوقف موضوع الدعوى واحتياطياً تعيينها ناظراً مشتركاً على الوقف. كما قدم الحاضر عن المدعي مذكرة صمم فيها على

دعواه طالباً رفض الدفع والطلب العارض المبديين من المدعى عليه بصفته. وقضت محكمة أول درجة بجلسة ٢٠٠٥/٨/٣١ في الدعوي الفرعية برفضها وفـي الدعوى الأصلية بتعيـين المدعي ناظراً على وقـف والده المرحوم (.....) خلفاً لشـقيقه (.....) لإدارتـه والإذن لـه ببيـع العقار المبـين بالصحيفة وعقـد إثبات البيع والوقف المـؤرخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ والبالغ مساحته ألف متر مربع بمبلغ ثلاثة ملايين دينـار كويتي واتخاذ كل ما يلـزم لإتمام هذا البيع ثم شـراء عقار آخر أو أكثر بهذا الثمن يوقف بدلاً منه تسـري عليه ذات أحكامه وشروطه بما يحقق مصلحـة الوقـف ومصارفه المبينـة بحجة الوقف الشـرعية وللمدعـي الحق في اتخـاذ كل ما يلزم لذلـك من إجراءات وألزمـت المدعى عليه بصفته المصروفات وعشـرة دنانير مقابـل أتعاب المحاماة على سـند من توافر الشروط التي يتطلبها الشرع والقانـون فـي المدعي لتعيينـه ناظـراً على وقف والده وهو ما يتضمن رفض الطلب العارض المبدى مـن المدعى عليـه بصفتـه بتعيينه ناظـراً للوقف بالاشـتراك مع المدعـي وأن الاشـتراك في إدارة الوقـف يؤدي إلى تضارب القرارات التي تقتضيها إدارة الوقف ومـن الموافقة على التصريح للمدعي ناظراً للوقف ببيع العقار محل الدعوى وأن السعر المحدد للبيـع يتجاوز تقدير الخبيـر لقيمة العقار وأن مـا يـدره العقار من دخل شـهري مبلغ ١٩٦٠ د.ك لا يتناسب وقيمة العقار.

وهـو ما جاء محـل طعن المدعـى عليه بصفته بالاسـتئناف الماثل بطلب الحكم بقبول الاستئناف شـكلاً وفـي الموضـوع إلغـاء الحكـم المسـتأنف والقضاء مجدداً أصلياً ببطلان الحكم المسـتأنف لعـدم اختصام النيابة العامـة خصماً في الدعوى وتعيينها (الأمانة العامـة للأوقاف) ناظراً منفرداً على الوقف موضوع الدعوى والإذن لها بالتصرف فـي العقـار بيعاً وشـراء بالثمـن الذي تـراه وفقاً لأسعار السوق واحتياطياً: ١- عدم قبول الدعوى. ٢- رفـض الدعـوى وعلى سـبيل الاحتياط الكلي تعيينها ناظراً مشـتركاً على الوقف تأسيسـاً على بطلان الحكم المستأنف لعدم إدخال النيابة العامة خصماً في الدعوى ومن خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون إذ تمكن بعدم قبول الدعوى لرفعها مـن غير ذي صفة لأن الواقف لم يحدد ولياً معيناً علـى الوقف من بعد كلاً مـن (.....) و(.....) مما تـؤدي معه النظـارة إليها وتكون دعـواه رفعت من غيـر ذي صفة وبما يتعين إلغاء الحكم المسـتأنف إذ قضى بتعيين المستأنف ضده ناظراً على الوقف والقضاء مجدداً بتعيينها ناظر على الوقف لوجود جهـاز كفء لديها للقيام بـإدارة الوقف والمحافظة عليـه وفقاً لما جاء بحجة الوقف - وقدمت النيابة العامـة مذكـرة بتاريـخ ٢٠٠٦/٣/١١ طلبت فيها إلغاء الحكم المستأنف لعدم اختصامها في الدعوى وإبـداء الرأي فيها وفـي موضوع الدعوى الأصلية بإجابة المدعي لطلباته بصحيفة دعواه في الدعوى الفرعيـة برفضها ومن ثم أصـدرت هذه المحكمة حكمها السـابق ونفاذاً لهذا الحكـم مثل الطرفان بمحاميـين عنهمـا كما تم ضم ملـف الدعوى رقم ٢٠٠٤/٣٥٩٧ أحـوال وثبت مـن الاطلاع عليها أن ناظر الوقف السابق (.....) أقامها بطلب الحكم له ببيـع عقار الوقف وقضى فيها بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ بـالإذن له ببيـع هذا العقار بمبلـغ ٣ ملايين دينار كويتي واتخـاذ ما يلزم لإتمام هذا البيع والشـراء بثمنه عقار أو أكثر يوقف بدلاً منه.

ومرفـق بالملـف أصـل تقرير الخبير رقـم خ هـ/ ٥٦١٦ك/ ٢٠٠٤ وثبـت مـن الاطلاع عليـه أن عقار الوقـف عبارة عن بناية سـكنية قديمـة مكونة ثلاثة أدوار مسـاحته ١٠٠٠م٢ مسـتغلة للإيجار كمسـكن ويدر دخل شهري مبلغ ١٩٦٠ د.ك وقرر خبير الدراية

القيمة السوقية للعقار بمبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ د.ك.

وقدم الحاضر عن المستأنف عليه حافظة مستندات طويت على صور من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٠٠٤/٩/٦ والمبرم بين شقيقه ناظر الوقف السابق (.....) وبين مشتري عقار الوقف (.....) لقاء ثمن قدره ٣ ملايين دينار كويتي سدد منه المشتري مبلغ مليون دينار كويتي للبائع بموجب الشيك رقم ٢٥٤٦٧٣ مسحوب على بنك برقان المركز الرئيسي بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٥ ومن الشيك رقم ٢٥٤٦٧٣ بياناته مطابقة لما جاء عنه وصادر من المشتري لأمر بائع العقار ناظر الوقف السابق ومن كشف حساب صادر من بنك (.....) المركز الرئيسي بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ عن حساب ناظر الوقف السابق (.....) لدى هذا البنك ثابت به أنه تم إيداع قيمة الشيك المذكور آنفاً في هذا الحساب بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٦ ومن إقرار خطي صادر عن ناظر الوقف السابق بتاريخ ١٩٩١/١/١١ يقر ويعترف فيه أن النقود المسجلة برصيده وباسمه في بنك الكويت والشرق الأوسط وبنك الخليج تعود ملكيتها كلها إلى وقف والده (.....) ومن كتاب مرسل إلى مدير عام الهيئة العامة لشؤون الوقف موقع عليه من (.....) نيابة عن ورثة (.....) للتأكيد على عدم توزيع أرصدة حسابات البنكين المذكورين على الورثة لأنها تخص وقف جدهم (.....) ومن كتاب صادر من شركة (.....) تضمن أن القيمة التقديرية لعقار الوقف مبلغ ٢٧٥٠٠٠٠د.ك (مليونان وسبعمائة وخمسون ألف دينار كويتي) وصممت الحاضر عن المستأنف بصفته على الاستئناف وطلب الحاضر عن المستأنف ضده رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ومن ثم أمرت المحكمة بحجز الاستئناف للحكم فيه بجلسة ٢٠٠٦/٧/٩ ثم أمرت بمد أجل النطق به لجلسة اليوم لاستكمال المداولة.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف وفي نطاق ما رفع عنه ومن أن طلبات المستأنف بصفته هي في جوهرها بطلب الحكم أصلياً بتعيين الأمانة العامة للوقف ناظراً منفرداً على الوقف وعلى سبيل الاحتياط الكلي تعيينها ناظراً مشتركاً على الوقف وفي ضوء المقرر أن الوقف عند جمهور الفقهاء الذين أجازوه ومنهم مذهب الإمام مالك – المذهب واجب التطبيق – هو حبس العين وتسييل ثمرتها أو حبس العين للتصدق بمنفعتها أو وضع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء ريعها وجعله لجهة من جهات البر ابتداء وانتهاء أو كما قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (إنه قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها وصرف المنفعة) فقوام هذا الوقف في هذه التعريفات المتقاربة حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل بالميراث والمنفعة تنفق لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفتين ويحتاج الموقوف إلى من يقوم برعايته ويحافظ عليه بإصلاح ما يتهدم منه أو العمل على كافة ما فيه بقاؤه صالحاً نامياً ثم يقوم باستغلاله بكل طرق الاستغلال المشروعة من إيقاف الغلات في وجوهها وتوزيعها على مستحقيها وكل ذلك لا يكون إلا بولاية قائمة عليه تتصرف فيه بالمصلحة وتحفظ أمواله بالأمانة وتوزيعها على أصحابها بالعدالة والإمام مالك رضي الله عنه جعل الولاية على الموقوف لمن يشترط الواقف له الولاية ولقد جاء في مواهب الجليل ج٦ ص٤١ (... قال ابن عرفة والنظر في الحبس لمن جعل إليه محبسه.. يجعله لمن يثق به في دينه) كما استقر فقهاء الشريعة الغراء ومنهم المالكية أن شروط الواقفين التي لا تخل بأصل الوقف ولا تنافي حكمه ولا تخالف الشرع وتسمى بالشروط الصحيحة ومنها شرط تعيين من تثبت له الولاية على الوقف وهو

المسمى المتولي أو الناظر هو شرط معتبر في نظر الشـرع فيصح اشتراطه ويجب العمل بمقتضاه إذ اشـترط لأن من يقرأ كتب الفقـه المالكي المختلفة كمواهـب الجليـل ج٦/ ٣٣ وحاشـية الدسـوقي والشـرح الكبيـر والشـرح الصغيـر مع حاشـيته الصـاوي ٣٠٥/٢ والبهجـة شـرح التحفة ٢٢٩/٢ والفواكـه الدواني ٣٢٥/٢ يجد ان حكم الشـروط الصحيحـة وجـوب العمل بها ولـزوم رعايتها وهو مـا يوافق أيضـاً إرادة الشـارع الكويتي بما أوجبه فـي المادة السادسـة من الأمـر السـامي بتطبيق أحكام شـرعيه خاصة بالأوقاف الصادر بتاريخ ٥ أبريـل سـنة ١٩٥١ الذي يحكم النـزاع من وجوب الاعتداد بإدارة الواقف إذا عين على الوقف ناظراً من قبله علـي الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب لمـا كان ذلك وكان الثابت من حجة الوقف موضوع الدعـوى أنه وقف ذري للخيـرات فيه نصيب وأن الواقـف اشـترط النظارة لـ (.....) و(.....) ومن بعدهمـا الصالـح من أولاده ثـم الصالح من أولاد أولاده وكان قـد تم تعيين (.....) ناظراً على وقف والده الواقف بموجب القرار رقم ٩٥٠ الصادر من دائرة الأحوال الشـخصية بالمحكمـة الكلية بتاريخ ١٩٦٤/١١/١ وبعـد وفاتـه لرحمـة الله بتاريـخ ٢٠٠٥/٤/١١ أقـام المسـتأنف ضده دعـواه الماثلة لتعيينـه ناظـراً علي الوقف بصفتـه الابن الوحيد الباقـي للواقـف وقد خلت الأوراق مـن أن مطعن ينال مـن قدرته على القيام بأعبـاء نظارة الوقف ومـن ثم يكـون طلبه موفور الثبـوت موافقاً لإرادة الواقـف ويكـون الحكم المسـتأنف صحيحـاً فيما انتهـي إليه مـن قضاء بتعيينه ناظـراً على الوقف وجـاء موافق أيضاً لمقتضى الشـرع والقانون على النحو آنف البيان وبما يوجب الالتفات عن منازعة المسـتأنف بصفته في هذا الخصـوص وفي ضوء الثابـت من تقريـر المعاينة رقم خ هـ/ ٥٦١٦ك / ٢٠٠٤ في الدعوي رقـم ٢٠٠٤/٣٥٩٧ أحوال كلي التي كان قد أقامها الناظر السابق المرحوم (.....) محل اطمئنان محكمـة الدرجة الأولى موضع ثقة هذه المحكمة أنه قدر القيمة السوقية لعقار الوقف محل الدعوى بمبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ د.ك وأنه تعاقد علـى بيعـه بمبلـغ ٣٠٠٠,٠٠٠ د.ك تقاضى منها مبلـغ ١٠٠٠٠٠٠ د.ك أودعه في الحسـاب البنكي الخـاص بالوقف وكان هـذا الثمن يزيد عن الثمن المقدر من قبل الخبير ومن ثم يكون الحكم المستأنف صحيحاً فيما انتهي إليه من الإذن للمستأنف عليه مـن بيع عقار الوقف المذكور بهذا الثمن ثم شـراء عقـار آخر أو أكثر به يوقف بدلاً منه تسـري عليه ذات أحكامه وشـروطه بما يحقق مصلحة الوقف ومصارفـه المبينـة بحجـة الوقـف الشـرعية بما تقضـي معـه المحكمة برفـض الاسـتئناف وتأييد الحكم ا لمسـتأنف في كل ما تقدم لهذه الأسـباب المكملة لأسبابه أما بشأن الطلب الاحتياطي الكلي للمسـتأنف بصفتـه بتعيين الأمانـة العامة للوقف ناظـراً مشـتركاً علـى الوقف فالمقرر بنـص المادة السادسـة من الأمر السـامي سـالف الإشارة إليه (... وإن اشـترط الواقف النظارة لأحد فتشـترك الأمانـة العامـة للأوقـاف التي حلت محـل دائرة الأوقاف العامة المشـار إليهـا بالأمر، منضمة إلى الناظر المعين عن الواقف إن كانت المصلحة تقضي بذلك) وكان الثابت بالاستئناف كثرة أموال الوقف – سـيما وأن العقـار المبيع بلغ ثمنـه ثلاثة ملايين دينـار كويتـي – بمـا تحتـاج معه لأجهـزة الأمانة العامة للأوقاف وخبرتها لمشاركة الناظر المستأنف ضـده لإدارتهما وتكـون مصلحة الوقـف تقتضي تعيينها ناظراً مشـتركاً على الوقف ويضحى طلب المسـتأنف بصفتـه فـي هـذا الخصـوص موفور الثبـوت وإذ خالـف الحكم المسـتأنف ذلك تقضي المحكمـة بإلغائه فـي هذا الشـق والقضاء بتعيين

الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشتركاً منضمة إلى الناظر المستأنف ضده في إدارة الوقف مع إعفاء المستأنف بصفته من المصاريف عملاً بالمادتين ١، ٣ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦١ بإعفاء الحكومة من الرسوم القضائية وغيرها.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: قبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: في الموضوع إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشتركاً على الوقف موضوع الدعوى المستأنفة والقضاء بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشتركاً على وقف المرحوم (.....) منضماً إلى الناظر المستأنف ضده في إدارته مع رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وأعفت المستأنف بصفته من المصاريف.

المبدأ الثاني

عزل الناظر وتثبيت الأمانة ناظراً منفرداً، انفراد الأمانة بالنظارة.

تطبيقاً لحكم كل من: الفقرة الأولى من المادة السادسة من الأمر السامي الصادر عام ١٩٥١ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف، والمادة الثانية والمادة (٣/٢/ج/د) من المرسوم رقم ١٩٩٣/٢٥٧ بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

وعددها ٢٣ حكماً نهائياً:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٢/٩٧٧).
٢	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٩/١٦٥).
٣	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٨/٢٢٨١).
٤	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٥/٢٥٣٤).
٥	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠١/٨٤٦).
٦	الحكم الاستئنافي رقم (١٢٣٥، ١٢٥٤، ١٢٧٧/١٩٩٨).
٧	الحكم الاستئنافي رقم (١٠٥، ١١٩/١٩٩٠).
٨	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٣/٤٢٠).
٩	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٥/٢٠٤٥).
١٠	الحكم الاستئنافي رقم (١٥٧٦، ٢٠٠٧/١٦١٣).
١١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٥/٧٤١).
١٢	الحكم الاستئنافي رقم (٥٩٤، ٦٥٠، ٢٠٠٦/٦٦٤).
١٣	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٧/١١٦٤).
١٤	الحكم الاستئنافي رقم (٣١٥، ٢٠٠٨/٣١٦).
١٥	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١١/١٦٢٢).
١٦	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٧/١٦٧٨).
١٧	الحكم الاستئنافي رقم (١٩٩٤/١٢٢٧).
١٨	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٦/١٣٤٨).
١٩	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٧١، ٢٠٠٥/٢١١٥).
٢٠	الحكم الاستئنافي رقم (٣٥، ٥٤، ٢٠١١/٦٢).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٩/٢٦ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح عبدالله الحمادي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ محمد أحمد علي والمستشار/ شريف أحمد الدياسطي

وحضور السيد/ فارس فيصل بوحيد أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

١٠- (.....)

١١- (.....)

١٢- (.....)

١٣- النيابة العامة للأحوال الشخصية

١٤- الأمانة العامة للأوقاف

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٢/٩٧٧ أحوال شخصية/ ٤.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً:

ومن حيث إن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم تخلص في أن المستأنف ضدهم من الأول وحتى الثاني عشر كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٤٧٨ لسنة ٢٠٠٦ أحوال شخصية/ ١٢ ضد المستأنفين والنيابة العامة للأحوال الشخصية (المستأنف ضدها ثانياً) وذلك بطلب أولاً: بتفسير إرادة الموصي (جد لأب المدعين) في الوصية الموثقة برقم ٣١ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢١ والثابتة بموجب الإعلام الرسمي الموثق برقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٨م ٢٦ شعبان ١٣٨٧ لدى المحكمة الكلية – دائرة الأحوال الشخصية – على أنها وصية خيرية شرعت للإنفاق في وجوه الخيرات والمبرات وعمل الإحسان وفي كل فعل خيري يعود نفعه على الموصي بعد موته متضمناً الاتفاق على أحد الأوصياء أو أخواتهم الإناث بالمعروف مع تقييد ذلك بشرط توافر الحاجة والعوز والفقر. ثانياً: إثبات عدم تملك المدعى عليهما الأول والثاني ومن سيرزقان من الأولاد للثلث المعين بالوصية المذكورة. ثالثاً: عزل المدعى عليهما الأول من تنفيذ الوصية ورفع صفة الموصى له منها وتعيين أية جهة رسمية بالدولة تتولى تنفيذ الوصية مثار

التداعـي علـى الوجـه الـذي أراده الموصي (جد المدعين) وما تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وتسـلم أموالها وإدارتها وحصرها وتنفيذها رفعاً لدواعـي الإحراج والموانع الأدبية بين ذوي الأرحام مع إلزامهمـا المصروفات ومقابـل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل.

وذلـك علـى سـند مـن القـول إنـه بتاريـخ ١٩٦٧/١١/٢١ وبموجب الوصية السـالف الإشارة إليهـا أوصى المرحوم (.....) (جد المدعين لأبيهم) ثلث تركته لإنفاقه بالمعروف بشـرط توافر الحاجة والعـوز والفقـر وذلك على يد أبنائـه (.....) والد المدعـين ومورثهم الذي توفي عـام ٢٠٠١، (.....) الـذي توفي عام ١٩٨٦، و(.....) و(.....) (المدعى عليهمـا الأول والثانـي) وهما ما يـزالان على قيد الحيـاة ومنوط بهما تنفيذ الوصية المذكورة وأنهما على الرغم من تمتعهم بقدرة مالية وسعة ويسار.. فقد أشـاعا للكافة من الورثة المستحقين للميراث ومنهـم المدعـين أن الثلث المعين بموجـب الوصية سند التداعي إنما يخصهما وحدهما وأنه مضاف لملكيتهما، كما أنهما يقوما بالتصرف بالريع العائد منه تصرف المالك في أمواله الشخصية وذلك على خلاف الشرع والقانون الأمر الذي اضطر المدعين لرفع دعواهم بالطلبات سالفة البين.

وحيث إنه وأثناء تداول الدعوى بالجلسات أمام محكمـة أول درجة قـام المدعون بإدخـال الأمانة العامة للأوقـاف خصماً في الدعوى وطلبوا إلزام المدعـى عليهمـا الأول والثاني بتسـليمهما أموال الوقف وتقديم كشف حساب عن فترة ولايتهما.

وحيـث إنه بجلسـة ٢٠١٢/٣/١٩ – وبعد أخذ رأي النيابـة العامة – أصـدرت محكمة أول درجة حكمهـا أولاً: بعـزل المدعى عليهمـا الأول والثاني مـن النظـارة على وقـف المتوفـى (.....) بموجب الوصية الموثقـة برقم ٣١ والمؤرخة ١٩٦٧/١١/٢١ ثانياً: تعيين الأمانة العامة للأوقاف بصفتها ناظراً منفرداً على وقف المتوفى سالف الذكر. ثالثاً: إلزام المدعى عليهما الأول والثاني بتسليم أموال الوقف للأمانة العامة للأوقاف وتقديم كشف حساب عن فترة ولايتهما وإلزامهما بالمناسـب من المصروفات ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك وذلك تأسيسـاً على أن الوصية موضوع التداعـي خيريـة وتعتبر وقفاً خيريـاً يطبق عليها أحـكام الوقـف وأن المدعى عليهمـا الأول والثاني فقدا شرطاً من شـروط النظارة على الوقف وهو شـرط الكفـاءة والقدرة على تدبيـر أمور الوصية وعجزا عن تقديم المستندات والكشوف التي تثبت حسـن إدارتهما ونظارتهما على الوقف مما يوجب عزلهمـا وتعيـين الأمانـة العامة للأوقـاف ناظراً على الوقف بدلاً منهما مع إلزامهما بتسليم اموال الوقف للأمانة المذكورة.. إلى آخر ما جاء بأسباب ذلك الحكم.

وحيث إن هذا القضاء لم يلق قبولاً لدى المدعى عليهمـا الأول والثانـي فطعنـا عليه بالاسـتئناف الماثـل بموجب صحيفـة أودعـت إدارة كتاب هذه المحكمة فـي ٢٠١٢/٤/١٨ وأعلنـت قانوناً بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المسـتأنف والقضاء أصلياً برفض الدعوى واحتياطيـاً بإعادة الدعـوى لإدارة الخبراء لتندب لجنة ثلاثية من خبرائها المختصين ليس من بينهم الخبير المنتدب سـابقاً فـي الدعوى لبيان عما إذا كان هناك تقصير من المستأنفين في إدارة النظارة مـن عدمه والتصريح بإدخال (مدير الإدارة العامة للتنفيذ بصفته كي يقدم ما تحت يده من مستندات تخص ملف التنفيذ رقم ١٠٢٣ لسـنة ٩٦) الخاص بالعقارين محل النظارة مع إلزام المستأنف ضدهم أولاً: بالمصروفات ومقابـل أتعاب المحاماة الفعلية وذلك لأسـباب حاصلها مخالفـة القانون والخطأ

في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب لعدم توافر ثمة قصور أو تقاعس من جانبهما ينال من مكانتهما وحقهما في إدارة الوقف ومخالفة تقارير الخبرة المودعة ورأي النيابة العامة لصحيح الواقع والقانون.

وحيث إن الاستئناف تداول بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها وفيها حضر وكيل المستأنفين قدم حافظة مستندات طويت على صور عدد من المستندات التي استدل بها المستأنفين على حسن إدارتهما للوقف اطلعت عليها المحكمة وألمت بما جاء فيها.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٣/٨/١٥ قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها انتهت فيه إلى قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه بجلسة الموافقة الأخيرة حضر وكيل المستأنفين وصمم على الطلبات كما حضر وكيل من المستأنف ضدهم من الأول حتى الثاني عشر بطلب رفضه الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف كما حضر في المحكمة عن المستأنف ضدهما الثالث عشر والرابع عشر بصفتهما وقدم مذكرة بدفاع الأمانة العامة للأوقاف التي في ختامها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف أقيم في الميعاد واستوفى كافة أوضاعه الشكلية المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإن هذه المحكمة تشير بداءة إلى أنها تلتفت من طلب المستأنفين بإعادة الأوراق إلى إدارة الخبراء لندب لجنة ثلاثية لإعادة مباشرة المأمورية لأنها غير الأوراق والمستندات وتقارير الخبرة المودعة في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع الاستئناف.

وحيث إن الحكم ا لمستأنف قد جاء في محله وصادق صحيح الواقع والقانون وذلك لأسبابه السائغة والصحيحة التي أقام عليها قضاءه والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعول عليها وتعتبرها أسباباً مكملة لأسباب حكمها هذا خاصة وأن المستأنفين لم يقدما في أوراق هذا الاستئناف ما ينال من ذلك الحكم ومن ثم يضحى الاستئناف الماثل قد أقيم على غير سند صحيح من الواقع والقانون جديراً بأن يقضي برفضه وبتأييد الحكم المستأنف لأسباب ولما ورد بأسباب هذا الحكم.

وحيث إنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فإن المحكمة تلزم بها المستأنفين عملاً بنص المادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصاريف ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.

ملحوظة:

نطقت بهذا الحكم الهيئة المشكلة بصدره.

أما الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة ووقعت على مسودة الحكم فهي المشكلة كالآتي:

السيد المستشار/ صالح عبدالله الحمادي رئيس الجلسة

وعضوية السادة المستشارين/ محمد ارشد الشمسي وشريف الدياسطي.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثالثة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٣ جمادي الأولى ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/١٨ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ عبدالعزيز عبدالله الفضل

وعضوية الأستاذين

المستشار/ زيدان أبوعمره زيدان والمستشار/ أيمن أحمد التمار

وحضور السيد/ حسن حاجيه حسن أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- الممثل القانوني للأمانة العامة للأوقاف بصفته.

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- مدير إدارة التنفيذ بصفته

٨- (.....)

والمقيد بالجدول برقم ٢٠٠٩/١٦٥ أحوال شخصية/ ٣.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً.

حيث تتحصل الوقائع وعلى ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق في أن المستأنف أقام الدعوى رقم ٢٠٠٨/١٨٦٠ أحوال شخصية / ٧ بموجب صحيفة أودعها إدارة كتاب المحكمة الكلية بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٢ طلب في ختامها الحكم أولاً: عزل الأمانة العامة للأوقاف من النظارة على ثلث خير المرحوم (.....) وتعيين المدعي لتولي أعمال النظارة وإدارتها وتنميتها وإنفاقها في مصارفها وفق ما أراد الموصي ومقتضي الشرع والقانون، وثانياً: إلزام الأمانة العامة للأوقاف بتسليم أموال ثلث الخيرات التي استلمتها من لجنة الوصاية السابقة تنفيذاً للحكم رقم ٢٠٠٣/١٢٧٠ أحوال شخصية/ ٢، ثالثاً: إلزام لجنة الوصاية السابقة والتي كانت مكونة من المدعى عليهم من الثاني حتى السادس بتسليم المدعي جميع الأوراق والسجلات والمستندات والإيرادات المملوكة لثلث خيرات المرحوم (.....) والتي لم تسلمها للأمانة العامة للأوقاف، رابعاً: إلزام المدعى عليه الأول بصفته في حالة اعتراضه على الدعوى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وقال شرحاً لدعواه إنه بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٨ صدر حكم في الدعوي رقم ٢٠٠٣/١٢٧٠ أحوال شخصية/ ٢ قضى بعزل اللجنة المشكلة من (.....) و(.....) و(.....) و(.....) و(.....) المستأنف عليهم من الثاني وحتى السادس – عن الوصاية على ثلث خيرات المرحوم (.....) وتعيين الأمانة العامة للأوقاف وتقديم بيان حسابي مدعم

بالمستندات عن مصروفات وإيرادات الوصية منذ استلام اللجنة المذكورة بتسليم أموال الوصية وحتى تسليمها، وقد تأيد ذلك القضاء بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٠٠٥/٣٨٨ بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣٠ وطعن عليه بالتمييز بالطعنين رقم ٨٨، ٩١ وبتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ قضى بقبول الطعنين شكلاً ورفضهما موضوعاً وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ أدخل الوصي الأخير في أعلام الوصية (.....) ابن أخيه المدعي – المستأنف – كوصي على ثلث الخيرات وصدرت الوصية الرسمية رقم ٩٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ من قاضي التوثيقات الشرعية بهذا المعنى ولما كان المدعي يتميز بالأمانة والقدرة على إدارة اعمال الوصية وأجمع أفراد الأسرة على اختياره كوصي فرد على ثلث الخيرات وهو الأمر الذي أقام معه دعواه المستأنف حكمها بالاستئناف الماثل بتعيينه وصي على ثلث الخيرات بعد عزل الأمانة العامة للأوقاف.

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تدخلت هجومياً في الدعوى وطلبت الحكم ببطلان الوصية رقم ٩٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ لصدورها من غير ذي صفة ولمخالفتها للحكم القضائي رقم ٢٠٠٣/١٢٧٠ أحوال الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/١/٨ والمؤيد بحكم الاستئناف رقم ٢٠٠٥/٣٨٨ أحوال الصادر في ٢٠٠٦/١/٣٠ وحكم التمييز في الطعنين ٨٨، ٢٠٠٦/٩١ أحوال الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥.

وحيث إن الحكم المستأنف قد أحاط بالمستندات المقدمة من أطراف النزاع وأحاط بأوجه دفعهم ودفاعهم ومن ثم تحيل إليه المحكمة منعاً للتكرار وأهم ما أرفق صور الأحكام سالفة الذكر.

وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٥ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية. وفي موضوع التدخل الهجومي: ببطلان الوصية رقم ٩٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٢ واعتبارها كأن لم تكن على سند من أن الأمانة العامة للأوقاف قد تم تعيينها علي الثلث الخيري موضوع الدعوى بعد عزل لجنة الوصاية على ذلك الثلث ومن ضمنهم (.....) وذلك بموجب حكم نهائي وبات ومن ثم لا تكون للمذكور صفة في الإيصاء على الثلث باعتباره معزولاً من الوصاية وتكون الوصية باطلة لصدورها من غير ذي صف وهو ذات ما انتهت إليه النيابة العامة بمذكرتها المقدمة أمام محكمة أول درجة.

وحيث لم يرتض المستأنف ذلك القضاء فطعن عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة أودعت إدارة كتاب محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ طلب ختامها قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً للمستأنف بطلباته المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى وإلزام المستأنف ضده الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي وبعد قبول تدخل (.....) في الدعوى أو رفضه وإلزامها مصروفات الطلب، وذلك على سند من أسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الوصية رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ ثبت فيها ان الموصي قد جعل النظارة على ثلثه الخيري في ذريته وهم أولاده الذكور فبدأ بالأكبر (.....) ثم من بعده أخيه (.....) ثم من بعده أخيه (.....) وللأخير أن يختار الوصي من بعده ممن يثق بأمانته بمعنى أن إدارة الوصاية على الثلث مما يحق له المطالبة بتعيينه وصياً على ذلك الثلث، وأن الحكم القاضي بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الثلث الخيري قضى بتعيينها بعد أن عزل اللجنة المشكلة للوصاية على الثلث وفقاً لعقد الصلح المبرم بين أطراف النزاع والموثق برقم

٣٧٢١ جلد / ٦ والثابت بموجب الحكم الصادر في الاستئناف ٦٨، ٧٧، ٩٧، ٩٨/ ١٩٩٨ وعقد الصلح المذكور لم يتطرق من قريب أو بعيد إلي إلغاء اختيار الموصي الأصلي أو تعديل للإعلام الرسمي بالوصية الموثقة برقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ بما يكون هذا الإعلام قائماً ومنتجاً لكافة آثاره الواقعية والقانونية فالقضاء بعزل اللجنة التي عينت لإدارة الثلث لا يشمل تعديل إعلام الوصية ويكون الحكم المستأنف حينما قرر أن الحكم الصادر في الدعوى ٢٠٠٣/١٢٧٠ عزل (.....) أخطأ في تطبيق القانون وأصابه الفساد في الاستدلال ويتعين الغاؤه.

ولدى نظر الاستئناف أمام المحكمة حضر المستأنف بمحام عنه صمم على الطلبات كما حضر محامي الحكومة عن المستأنف ضدهما الأول والسابع بصفتهما وحضرت المستأنف ضدها الثامنة بمحام عنها.

والمحكمة قررت التأجيل لجلسة ٢٠٠٩/٤/٢٧ لرأي النيابة والتي أودعت مذكرة برأيها بطلب قبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وطلبت الحاضرة عن الحكومة رفض الدعوى والمحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم مع مذكرات بالإيداع خلال أسبوع لم يقدم خلال الأجل منها شيء.

وحيث إن الاستئناف قد أقيم في الميعاد مستوفياً لكافة أوضاعه الشكلية المقررة قانوناً ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع فلما كان الحكم المستأنف قد جاء صحيحاً إذ رفض الدعوى الأصلية وفي موضوع التدخل ببطلان الوصية رقم ٩٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٢ فإنه يكون قد صادف صحيح الواقع والقانون طبقاً لما دون له من أسباب والتي تتخذها المحكمة أسباباً مكملة لقضائها وتضيف دعماً لتلك الأسباب ورداً على ما يثيره المستأنف بأسباب استئنافه بقوله (إن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٣/١٢٧٠ لم يعزل (.....) وإنما عزل اللجنة المشكلة لإدارة الثلث ومن ضمنها المذكور وأن حكم العزل (.....) لا يشمل الوصية رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ وما تضمنته من أن للمذكور (.....) أن يوصي من بعده لمن يثق بأمانته من أن الثابت بالأوراق أن تلك اللجنة قد تم تشكيلها بناء على عقد اتفاق بين أطراف النزاع الماثل وآخرين وسببها اختلافهم ونزاعهم حول إدارة أموال الثلث الخيري وفقاً لإدارة الموصي وقد ارتضى (.....) الذي أوصى للمستأنف بالنظارة وفقاً لعقد الصلح المذكور ان تكون إدارة أموال الثلث بمعرفة اللجنة وهو من ضمنهم ومن ثم يكون القضاء الصادر بتعيين الأمانة العامة كناظر على الثلث المذكور وعزل اللجنة هو عزل لجميع أعضائها عن نظارة وإدارة الثلث الخيري ومن ضمنهم (.....) ومن ثم تكون النظارة على الثلث المذكور – وهو الثلث محل الوصية رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٩ ثابتة للأمانة العامة للأوقاف بموجب الحكم القضائي النهائي والبات وهي صاحبة الصفة في النظارة على الثلث وإدارة أمواله والتصرف فيها وفقاً لإدارة الموصي الأمر الذي يكون معه الاستئناف قد أقيم على غير سند صحيح من الواقع والقانون جدير بالرفض.

وحيث إنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المستأنف عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع: برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات وعشرين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١ رجب ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٢٤ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح عبدالله الحمادي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد مبارك الوهيب (وكيل المحكمة)

والمستشار د./ ناصر عبدالله الطفلان

وحضور السيد/ احمد حسين الكندري امين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- ورثة المرحوم (.....) وهم: (.....)

١٠- (.....)

١١- (.....)

١٢- (.....)

١٣- (.....)

١٤- (.....)

١٥- (.....)

١٦- (.....)

١٧- (.....)

١٨- (.....)

١٩- الممثل القانوني للأمانة العامة للأوقاف بصفته.

٢٠- ورثة المرحوم (.....)

٢١- (.....)

٢٢- (.....)

٢٣- (.....)

٢٤- (.....)

٢٥- (.....)

٢٦- (.....)

٢٧- (.....)

٢٨- (.....)

٢٩- (.....)

٣٠- (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٨/٢٢٨١ أحوال شخصية/ ٤.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة:

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تخلص في أن المستأنف أقام الدعوى رقم ٢٠٠٨/٢٣٥ أحوال شخصية ضد المستأنف ضدهم طالباً: ١- أصلياً بتعيينه وصياً على ثلث تركة المتوفى (.....) تطبيقاً للوصية الشرعية رقم ٤٢ المؤرخة ١٩٧٨/٤/١٨. ٢- واحتياطياً تعيينه وصياً وناظراً على ثلث تركة

المتوفى المذكور سلفاً وتنضم معه الأمانة العامة للأوقاف وتشترك معه في إدارة هذه الأموال واستثمارها في تنمية المجتمع والخيرات مع إلزام المستأنف ضدهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

على سند من القول إن والده (.....) توفاه الله وانحصر إرثه الشرعي في أبنائه المذكورين في حصر الوراثة رقم ١١٣٥ المؤرخ في ١٩٨٢/١٠/١٦ ووصية بالثلث على يد ابنه (.....) والذي ظل وصياً على ثلث التركة حتى توفي بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٨ ولما كانت الوصية قد جاءت تقرر وتوصي للمرحوم (.....) بأن يوصي من بعده على الثلث من التركة للصالح الرشيد من إخوانه ولما كانت المنية قد وافت الوصي قبل أن يعين من بعده من الموصي له من إخوانه الأمر الذي حدا المستأنف أن يقيم دعواه الماثلة.

وأثناء تداول الدعوى أمام محكمة أول درجة قدم المستأنف مستندات عرض لها الحكم المستأنف تفصيلاً والمحكمة تحيل إليه بصددها ومحام الحكومة قدم مذكرة دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وادعى فرعياً بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على ثلث المرحوم (.....).

وحيث إنه بعد سماع شاهدي المستأنف وورود رأي النيابة بمذكرة.

وبجلسة ٢٠٠٨/١١/١٧ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على ثلث المرحوم (.....) بموجب وصيته رقم ٤٢ بتاريخ ٧٨/٤/١٨ وذلك لإنفاقه في أوجه الخيرات المبينة بها وألزمت المستأنف بمصاريف الدعويين.

مؤسسة قضاءها على أن الموصي قد نص في وصيته الإذن للوصي ابنه (.....) أن يوصي من بعده على الثلث المشار إليه من هذه الوصية للصالح الرشيد من إخوانه وأنه لما كان الثابت أن الوصي (.....) قد توفي دون أن يوصي بالنظارة لأحد من بعده الأمر الذي تؤول معه النظارة للأمانة العامة للأوقاف وفقاً لما نصت عليه المادة السادسة من الأمر السامي تحقيقاً للمصلحة العامة وتحقيق للهدف من تحرير الوصية.

لم يرتض المستأنف هذا القضاء فطعن عليه بالاستئناف الماثل بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ بطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته في صحيفة افتتاح دعواه ناعياً على الحكم المستأنف بمخالفة القانون عندما التفت عن أقوال شاهديه الذين شهدا بأمانته فضلاً عما شابه من تناقض حينما انحرفت عن مدلول الشهادة لتطبق المادة السادسة من الأمر السامي مما يعيب الحكم المستأنف ويستوجب إلغائه.

وحيث إنه وأثناء نظر الاستئناف حضر وكيل المستأنف مصمماً على طلباته كما قدم الحاضر عن الحكومة مذكرة طلب فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث وردت مذكرة النيابة مشفوعة برأيها.

وحيث قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الإستئناف قد أقيم في الميعاد المقرر له قانوناً ممن يملكه وعن حكم قابل له فإنه يكون مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع فترى المحكمة صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف وذلك لأسبابه السائغة التي استند إليها ولها أصلها الثابت في الأوراق وتتخذها هذه المحكمة أسباباً مكملة لأسباب قضائها ولا ينال من ذلك ما نعاه المستأنف من التفات المحكمة عن أقوال شهوده طالما أنه من المقرر أن تقدير أقوال الشهود في الدعوى تدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ومن ثم فلا تثريب عليها إن هي التفتت عن أقوال الشهود متى

ما وجدت في الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها وإذ كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد التزم صحيح القانون في هذا الصدد فإن النعي يكون وارداً على غير أساس من الواقع والقانون بما يتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فيتعين إلزام المستأنف بها عملاً بنص المادتين ١/١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف – وألزمت المستأنف بالمصروفات وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٦/٣٠ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ عبدالحي عجوه

وعضوية الأستاذين

المستشار/ يوسف المعيلي والمستشار/ كامل العميري

وحضور السيد/ مختار سعيد أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

ضد

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٥/٢٥٣٤ أحوال/١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنفين كانا قد أقاما الدعوى رقم ٢٠٠٤/٤٥٦ أحوال ضد المستأنف عليه بصفته بطلب الحكم بعزل المستأنف عليه من الاشتراك معهما في النظارة على وقف (.....) الخيري وجعل النظارة على الوقف المذكور لهما منفردين على سند من القول إن اشتراك المستأنف عليه بصفته معهما يعرقل عملهما وأن الموقوف لا يحتاج إلى خبرة فنية ودراسية خاصة، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قدما المستأنفان المستندات المبينة بالحكم المستأنف وإليه تحيل المحكمة في هذا الشأن، والحاضر عن المستأنف عليه بصفته دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالطعن بالتمييز رقم ٢٠٠٣/١٧٦ أحوال وتقدمت نيابة الأحوال بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وبجلسة ٢٠٠٥/٨/١٣ قضت محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الطعن بالتمييز رقم ٢٠٠٣/١٧٦ لم يرتض المستأنفان هذا قضاء طعنا عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة أودعت إدارة الكتاب في ٢٠٠٥/٩/١٢ موقعة من محامي معلنة طلبا فيها بقبول الاستئناف

شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بطلباتهما الواردة بصحيفة الدعوى لأسباب حاصلهـا أن الأحـكام الصادرة فـي قضايا الأحوال الشـخصية ذات حجيـة مؤقتـة وأن الحكم الصادر من محكمة التمييز لا يحول من نظر الدعوى المانعة فضلاً عن سـبب الدعوى الماثلة يختلف عن الدعوى المفعول فيهما وأن اشتراك المستأنف عليه في النظار يخالف شرط الواقف.

وحيث إن الاسـتئناف نظر أمـام المحكمة على النحـو المبـين بمحاضـر الجلسـات وفيهـا قـدم الحاضـر عن المسـتأنفين مذكرة صمـم فيها على الطلبات والحاضر عن المستأنف عليه بصفته طلب رفض الاستئناف وقدمت نيابة الأحوال الشخصية مذكـرة طلبت فيهـا رفض الاسـتئناف، والمحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.

وحيـث إنه عن الموضوع فترى المحكمة صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف من قضاء وذلك لأسبابه السـائغة التي اسـتند إليها وتتخذها هذه المحكمة أسـباباً لهـا وتجد فيهـا الرد الكافي على أسـباب الاستئناف لاسـيما وأن المستأنفين لم يأتيا بجديد قد يغير وجه الـرأي في الدعوى الأمر الذي يتعين معه رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصاريف الاستئنافية فتلزم المحكمة المستأنفين بها عملاً بالمادتين ١١٩ و١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي موضوع الاسـتئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

ثالثاً: ألزمت المستأنفين المصاريف الاستئنافية وعشرة دنانير أتعاباً للمحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسـة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠٢/٣/١٠م

برئاسـة الأسـتاذ المستشـار/ راشـد يعقـوب الشراح

وعضويـة الأسـتاذين المستشـارين/ مصطفى شومان وعبدالحي عجوة

وحضـور السـيد/ مختـار سـعيد سـكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١- (.....) عن نفسها وبصفتها وكيلة عن

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

١٠- (.....)

١١- (.....)

١٢- (.....)

١٣- (.....)

ضد

١- مدير عام الهيئة العامة للوقف الخيري بصفته

٢- مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته وصياً على القاصرة (.....) ابنة المرحوم (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠١/٨٤٦ أحوال شخصية/ ١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً:

وحيث إن حاصل الوقائع يخلص في أن المستأنفين أقاموا ضد المستأنف عليهما الدعوى رقم ٢٠٠٠/٣٨٤٢ أحوال / ٧، في ١٩٩٩/٣/٢ ابتغاء الحكم: باعتبار الوحيدة محل التداعي الصادرة من المرحومة (.....) وصية ليست وقفاً، أو وقفاً أهلياً آل إلى ميراث، وتعيين المدعية الأولى (.....) وصية منفذة للوصية سالفة الذكر، وإلزام المدعى عليها الأولى أمانة الأوقاف بتسليمها أعيان الوصية وهي البيت الموضح الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بمنطقة (.....) ومحاسبتها عن أعمالها - على سند من القول: ان المدعى عليها الأولى قامت في ١٩٦٠/٢/٣١ بموجب العقد المسجل برقم ٢٧٦٦ بشراء البيت سالف الذكر وقفاً بدل الوقف الذي أوصت به (.....) ابنها (.....) من بعدها وعلى أمها (.....) من أضحية وأحكام وبر، وفي الصالح من ذريته، وإذ توفي الوصي (.....) في ٦٧/١/٢٣ وورثته هم المدعون من ٥ - ١٤ فضلاً عن القاصرة (.....) بوصاية المدعى عليه بصفته، وأن وصية (.....) ليست وقفاً وليست وقفاً خيرياً وإنما هي وقف أهلي إن لم تكن وصية، حسبما تضمنته عباراتها ولدى نظر الدعوى: حضر كل من الطرفين بوكيل وممثل عنه، وقدم كل منهما دفاعه كما قدمت النيابة مذكرتين ارتأت في الأخيرة منهما عزل (.....) من النظارة عن الوقف الخيري المخلف عن (.....) وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظرة على هذا الوقف، كما ورد تقرير الخبراء رقم ح هـ ٢٠٠٠/١٦٤٨ عن العقار محل التداعي، وذلك على النحو الذي أورده الحكم المستأنف وتحيل المحكمة عليه في هذا الصدد ما تضمنه أن أعيان الوقف الخيري المخلف عن المرحومة (.....) بيت بالدسمة مشترى من الأوقاف عام ١٩٦٠ بالوثيقة ٦٠/٣٧٦٦ لصالح الوقف وهو تحت يد أقاربها دون سند قانوني، وأن الوقف كان على يد ابنها (.....) لأضحية وإطعام وبر - وقضت محكمة أول درجة في ٢٠٠١/٣/٢٥ بعزل المدعية الأولى (.....) عن نظارة وقف (.....) وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الوقف المبين بالعقد المسجل رقم ٣٧٦٦ في ٦٠/٨/٩ لإدارته واستثماره وتنفيذ شروط الواقفة، وألزمت المدعين المصاريف، ورفضت ماعدا ذلك من طلبات - لم يرتض المحكوم ضدهم هذا القضاء - فاستأنفوه بصحيفة موقعة من محام قيدوها بإدارة الكتاب في ٢٠٠١/٤/١٧ بطلب إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بطلباتهم أمام محكمة أول درجة، لأسباب لا تخرج في مضمونها عما سبق أن قدموه أمام تلك المحكمة، ولدى نظر الاستئناف: حضر المستأنفون بمحام، وحضر ممثل المستأنف ضدهما بصفتهما، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها مؤرخة ٢٠٠١/١١/١٢ بطلب رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وقدم الحاضر عن المستأنفين مذكرة رداً على رأي النيابة مصمماً على الطلبات، وقدم ممثل المستأنف ضدهما مذكرة انتهي فيها إلى طلب

رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وتقرر حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف رفع في الميعاد وحاز أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه في موضوع الاستئناف: فقد أصاب الحكم المستأنف فيما قضى به، لأسباب صحيحة شرعاً وقانوناً وواقعاً، أصلها الثابت بالأوراق، وتكفي لحمل ما انتهي إليه، وتأخذ بها المحكمة أساساً لحكمها، ولم يأت المستأنفون بجديد ينال أو يغير من هذا القضاء، ومن ثم يكون الاستئناف على غير سند صحيح قانوناً ما يتعين الرفض موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف، وهو ما تقضي به المحكمة.

وحيث إنه عن المصاريف الاستئنافية شاملة مقابل أتعاب المحاماة: فيلزم بها المستأنفون وقد خسروا طعنهم عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي موضوع الاستئناف: برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

ثالثاً: وإلزام المستأنفين المصاريف الاستئنائية وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

ملحوظة: نطق بهذا الحكم الهيئة المشكلة بصدره أما الأستاذ: علي المطيرات المستشار الذي حضر جلسة المداولة وقع مسودة الحكم.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثالثة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٠ محرم ١٤٢٠ هـ الموافق ١٩٩٩/٤/٢٦ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ فاروق علي الدين

وعضوية الأستاذين المستشارين/ إبراهيم الملا – عبيد مجول العجمي

وحضور السيد / طلعت محمد سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨ - (.....)

٩- (.....)

ضد

١- (.....)

٢- الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف

والمقيد بالجدول برقم: ١٩٩٨/١٢٣٥ أحوال٣.

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

١٠- الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف

١١- الهيئة العامة لشؤون القصر

والمقيد بالجدول برقم: ٩٨/١٢٥٤ أحوال/ ٣.

وفي الاستئناف الثالث المرفوع من:

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

١٠- (.....)

١١- مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ١٩٩٨/١٢٧٧ أحوال/٣.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً.

وحيث إن الوقائع قد أحاط بها الحكم المطعون عليه الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٤ من محكمة أول درجة في الدعوى رقم ١٩٩٥/٧٠٤٤ أحوال بما ورد بشأنها بأسبابه المكملة لهذه الأسباب والتي تتحصل في أن مدعي تلك الدعوى (مستأنف الاستئناف الأول الأصلي رقم ١٩٩٨/١٢٣٥ أحوال والمستأنف عليهم التسعة الأول بالاستئنافين الثاني والثالث المقابلين رقمي ١٢٥٤، ١٢٧٧/ ١٩٩٨ أحوال وبوصفهم والمدعى عليه الأول (المستأنف عليه الأول بالاستئناف الأصلي ومستأنف الاستئناف الثاني المقابل والمستأنف عليه العاشر بالاستئناف الثالث المقابل في ذات الوقت) ورثة المرحوم (.....) المتوفى إلى رحمة الله في ١٩٧٧/٥/٢٨ على النحو الثابت بحصر الوراثة رقم ٤٣٤ المؤرخ ١٩٩٧/٦/٦ قد أقاموا دعواهم ضد المدعى عليه الأول السالف والأمين العام للأمانة العامة للأوقاف وبوصفه الممثل القانوني لها طبقاً لمرسوم إنشائها رقم ١٩٩٣/٢٥٧ المستأنف عليه الثاني بالاستئناف الأصلي والعاشر بالاستئناف الثاني المقابل ومستأنف الاستئناف الثالث المقابل بصحيفة أودعت إدارة كتاب تلك المحكمة وأعلنت للمدعى عليهما قانوناً على قول منهم بأنه بموجب الوصية الرسمية الموثقة بإدارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل برقم ٧٤ بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٣ الصادرة من مورثهم السالف والتي أوصى فيها بثلث أمواله بعد وفاته لإنفاقه في وجوه الخيرات والميراث وعمل الإحسان وفي كل فعل خيري يعود عليه بالنفع بعد مماته على أن تكون الوصاية عليه لابنه الأكبر المدعى عليه الأول وعلى أن يتولى الوصاية أيضاً وبعد وفاته على القصر من أبنائه – تولي الأخير للوصايتين فعلاً ومع تنازله اللاحق للهيئة العامة لشؤون القصر عن الوصاية على القصر من إخوته

لعـدم قدرتـه عليهـا وأنـه نظرا لإخـلال الوصي المذكور في إدارته لشـؤون وصيـة المورث الخيرية وقـد تعـددت أعبائها وللتصرف فـي غالب رفعها في أموره الشـخصية وإنفاقه القليل من ريعها في مصارفها الشـرعية ودون أية كشـوف حساب عن ريعهـا الكبير فقد طلبـوا في ختامها الحكم بعزله من تلك الوصاية وتعيين المدعى عليه الثاني بصفته لإدارة تلـك الوصية وتنميـة مواردها وصرفها في أوجهها الشـرعية مع تقديم كشف حساب لهم عن ذلك كل ثلاثة أشـهر وذلك على سـند مما قدموه حـال المرافعة من صور حصـر وراثة مورثهم ومن وصيته الخيرية وإقرار من الأمانة العامة للأوقاف بقبول نظارتها على أعيان تلك الوصية ومستندات صادرة من جمع من الجهات الخيرية بدولة الكويت بعدم تبرع الوصي لهم بأي من مال الوصية وبعدم إجرائـه لأية إصلاحات بمسـجد قد أقامه المورث حال حياته ومع منازعة من الوصي السـالف على قـول منه بأمانته وعلى أصل عام وبإدارته للوصية في أوجهها الشـرعية وفـي أن المدعي قد أقيمت كيداً ورداً علـى دعوى كان قد أقامها ضد المدعي الأول لمطالبته بنصيب الوصية في مصنع بالشويخ مـن أعيـان التركة مع مـا أقاموه ضـده أيضاً من دعوى مسـتعجلة بطلب فرض الحراسة القضائية على أعيـان الوصية (قدم صورة صحيفتيهما رقم ١٩٩٥/٨٦٨ مدنـي كلي، ١٩٩٥/٥٨٧٩ مسـتعجل علـى التوالي قضي في ثانيهمـا بالرفض ابتدائياً وقضي باستئنافها رقم ١٩٩٦/٦٦ مستعجل بإلغاء الحكم المطعون عليه ويقرض الحراسـة القضائية علـى أعيان تلك الوصية مع تعيـين المدعي الثاني (.....) حارسـاً على نحو ما كشفت عنه مستندات المدعـين رداً علـى ذلـك الدفاع) وإذ تـداول نظر الدعـوى أدخـل المدعـون وبتكليـف مـن المحكمة وبنـاء على طلب مـن النيابة العامـة الهيئة العامة لشـؤون القصر (المسـتأنف عليها الحادية عشـرة بالاسـتئنافين الثاني والثالث المقابلين) خصماً في الدعـوى بصحيفة أعلنت لها قانوناً بذات طلباتهم وأصـدرت المحكمة وبتاريـخ ١٩٩٦/٣/٢٤ حكمها التمهيـدي في الدعـوى لندب إدارة خبـراء وزارة العـدل خبيـراً بها لتنـدب بدورها أحـد خبرائها لبيان عناصر الوصية الخيرية الصادرة من مورث الخصوم الأصليين وريعها منذ وفاة الموصي وأوجه الصرف التي قام بها الوصي من واقع ما لديه من مستندات دالة على تنفيذ الوصية حتى الآن – وإذ باشـر خبير الدعوى المنتدب مأموريته أودع ملفها تقريـره النهائـي رقـم خ.م/١٦٣٠/ك/٩٦ والذي انتهي منه وبعد بيان عناصر الوصية بتقرير سابق إلى أنه نظراً لعدم تقديم الوصي لكافة المستندات المثبتـة لريع أعيان الوصية وقت وفاة الموصي فقد تم تقديرهـا ومنـذ الوفـاة وحتى تحريـر التقرير بمبلغ ٥٦٦٧٨٥,٧٩٤ ديناراً وأنه نظراً لعدم وجود حسـاب جاري لريع الوصية بأي بنك ولعدم تقديم الوصـي لأيـة دفاتر أو سـجلات خاصـة بها فقد تعذر بيـان إجمالي ما أنفقه من ريعها في أوجهها مع الإشـارة إلى مـا قدمه الوصي من مسـتندات عـن حـالات صرف فرديـة ومسـاعدة لأخوين له بمبلغ ٤٥ ألف دينار لشـراء مسـكن لهما اعترضا عليها باقـي المدعين لخروجها عن غايات الوصية – وبمـا لا يمكن معه تحديد المتوفر إن كان من ريع الوصيـة لعـدم توافر المسـتندات الدالة على كافة أوجـه الصرف المدعي بها – وحيث صمم المدعون علـى طلباتهـم والتـي انضمت لها الأمانـة العامة للأوقـاف مع طلـب من النيابة العامـة وبمذكرتها الختاميـة المؤرخة ٩٨/٢/٢٣ تعيـين الهيئة العامة لشؤون القصر خصماً منضماً مع الوصي في إدارة ثلـث الخيرات بمـا يتفق وإرادة الموصي وبجلسـة ١٩٩٨/٥/٢٤ اصـدرت محكمـة الدرجـة الأولـى

حكمهـا في الدعوى بتعيـين الأمانة العامة للوقف ناظـرا مع المدعى عليـه الأول (الوصي المختار من الموصـي) لإدارة الوصيـة المؤرخـة ١٩٦٠/٢/١٣ لإدارتهـا وتنميتهـا وصـرف ريعها علـى الخيرات والميـراث وعمـل الإحسـان وفـي كل فعـل خيري يعود نفعه على الموصي مع تقديم كشـف حسـاب للمدعيـين كل ثلاثة اشـهر مع إلـزام المدعى عليه الأول بالمصاريف وخمسـة دنانيـر أتعاباً للمحاماة ورفضـت ما عدا ذلك من الطلبات على سـند من أن تقريـر الخبرة وأن أثبت إهمالاً في حق الوصي إلا أنـه لم يثبت اسـتيلائه لشـخصه علـى ريعها أو صـرف بعضـه في أموره الشـخصية بما يتعين معه إجابة المدعين لبعض طلباتهم بشـأن مشاركة الأمانـة العامـة للأوقـاف فـي إدارة الوصية دون الهيئة العامة لشـؤون القصر وباعتبار أن الوصية بصورتهـا المماثلة تعد فـي حقيقتها وقفاً وتخضع فـي أحكامهـا بالتالي إلـى أحكام الأمر السـامي الصـادر فـي ١٩٥١/٤/٥ بالأحـكام الشـرعية الخاصة بالأوقاف.

وإذ لـم يرتـض المدعـون ذلك القضـاء طعنوا عليه بالاستئناف الأول الأصلي رقم ١٩٩٨/١٢٣٥ أحـوال بصحيفة موقعة من محاكـم أودعت إدارة كتـاب هـذه المحكمـة فـي ١٩٩٨/٦/٢٠ وأعلنت للمسـتأنف ضدهمـا قانوناً بطلب الحكـم بقبول الاسـتئناف شـكلاً وفـي الموضوع بتعديـل الحكم المسـتأنف والقضاء مجدداً بعزل المسـتأنف عليه الأول مـن وصايتـه علـى ثلـث الخيـرات وتعيين المسـتأنف عليه الثاني بصفته منفرداً ناظراً عليها مع إلزام المستأنف عليه الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي تأسيسـاً على خطأ ذلـك الحكم ومخالفتـه للثابت بـالأوراق وصحيح القانون فضلاً عن فسـاده في الاستدلال وقصوره في التسبيب وقد رفض عزل المستأنف عليه الأول مـن الوصايـة على ثلث الخيرات رغـم ثبوت عدم أمانته عليه وعدم توافر الشـرائط الشـرعية فيه لقولهـا بمـا يتعين معـه إجابتهم إلـى طلبهم ذلك وتعيـين الأمانـة العامة منفـردة ناظـرة على تلك الوصية.

وإذ لـم يرتض المدعـى عليه الأول الوصي ذلك القضاء أيضاً طعن عليه بالاستئناف الثاني المقابل رقم ١٩٩٨/١٢٥٤ أحوال بصحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ١٩٩٨/٦/٢٢ وأعلنـت للمسـتأنف عليهـم قانونـاً بطلب الحكم بقبـول الاسـتئناف شـكلاً وفـي الموضـوع بإلغاء الحكـم المسـتأنف وبرفـض الدعوى أصليـاً ومن باب الاحتياط الكلي بتعيين الهيئة العامة لشـؤون القصر لمعونته في إدارة الوصية تأسيساً على خطأ ذلك الحكم في تطبيق القانون وقد خالف المشهور فـي المذهب المالكي والذي لم يشـترط على ناظر الوقف المشهود بأمانته (وهو المتوافر فيه) الإشهاد علـى الصرف وأن أقصى ما ورد بشـأنه بالمذاهب الأخـرى هـو توجيه اليمين له علـى ما صرفه من ريع الوقف فضلاً عن فسـاده في الاسـتدلال وقد أثبـت أمام الخبرة صرفه لمبلغ ١٧٥١٣٢ ديناراً من ريع الوصية بأوجهها الشـرعية مع عدم احتفاظه بمسـتندات لتصرفاتـه الأخـرى وبمـا يتعين معه استمراره منفرداً في الوصاية على ذلك الثلث.

وإذا لـم ترتـض الأمانة العامـة للأوقاف ذلك القضاء أيضاً طعنت عليه بإدارة الفتوى والتشـريع طبقاً للمادة ٨ من المرسـوم الأميري بتنظيمها رقم ١٩٦٠/١٢ أودعـت إدارة كتـاب هـذه المحكمة في ١٩٩٨/٦/٢٣ وأعلنـت للمسـتأنف عليهـم قانوناً بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبتعيينها منفردة في إدارة الوصية المؤرخة ١٩٦٠/١٢/١٣ مع إلزام المستأنف عليه العاشر (الوصي الحالي) بالمصروفات ومقابل

أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي وذلك في مواجهة باقي المستأنف عليهم تأسيساً على خطأ ذلك الحكم وقصوره في التسبيب وتناقض حيثياته وقد رفض طلبها والمدعين انفرادها بإدارة الوصية مع ما ثبت من إهمال الوصي الحالي وقضت ورغم ذلك باستمراره اشتراكه في تلك الإدارة.

وإذ تداول نظر الاستئنافات بجلسات المرافعة ضمت المحكمة ثانيهما وثالثهما للأول للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد ومثل كافة الأطراف بوكلاء وصحح مستأنفي الاستئنافين المقابلين شكلهما بتصحيح اسم المستأنف عليها التاسعة إلى (.....) (على نحو ما ورد بالدعوى والاستئناف الأول) وقد كان قد ورد بهما خطأ على أنه (.....) وقدم الحاضر عن المستأنفين الأصليين حافظة طويت على صورة صحيفة الدعوى رقم ١٩٩٨/٧٣١ مدني كلي المقامة من الأمانة العامة للأوقاف ضد الوصي الحالي وعلى سند من الحكم المطعون عليه بمطالبته بمبالغ قبضها من إدارة التنفيذ على ذمة الوصية دون وجه حق – وصمم كل طرف على طلباته باستئنافه وقدمت النيابة العامة مذكرة مؤرخة ١٩٩٩/١/٤ التزمت فيه رأيها أمام محكمة أول درجة مع الإشارة بها إلى أن وصية المورث لا تعد وقفاً وعلى خلاف ما استقر عليه قضاء بالتمييز بشأن مثيل لها أوردته بها – وأن ما يحكمها بالتالي هو أحكام الوصية بالمذهب المالكي والقانون رقم ١٩٨٣/٦٧ في شأن إنشاء الهيئة العامة لشؤون القصر ومن ثم أمرت المحكمة بحجزهم للحكم فيهم بجلسة اليوم مع التصريح للأطراف بتقديم مذكرات بالإيداع في موعد غايته ١٩٩٩/٤/١٤ حيث قدمت الأمانة العامة للأوقاف فقط مذكرة رددت فيها دفاعها وطلباتها باستئنافها الثالث المقابل.

وتقضي المحكمة بداية بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلاً وقد أقيمت في الميعاد مستوفية لمقوماتها القانونية.

وحيث إنه عن الموضوع فترى المحكمة في ضوء المقرر قضاء وما تأخذ به هذه المحكمة من أن العبرة في تكييف العقود والمحررات هي بحقيقة ما عناه منها من أنشأها والمقرر في مذهب الإمام مالك من أن الوصية للجهات ولمن لا يخصون جائزة سواء كان الموصي له معين أو غير معين وسواء كان الموصى به عيناً أو منفعة فإذا كانت المنافع لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم أو لجهة بر لا تنقطع كما لو أوصى بغلة الموصى به للمحتاجين أو المساكين أو المساجد أو الملاجئ أو على الخيرات ففي هذه الحالة يثبت استحقاق الموصى لهم على التأبيد وتعتبر الوصية وقفاً وتأخذ حكمه لأن تأبيد الانتفاع جعل العين موقوفة ليمكن تحقيق هذا التأبيد (وهو ما توافر بالوصية الصادرة من المرحوم (.....) في ١٩٦٠/٢/١٣ على نحو ما كشفت عبارتها السالف بيانها) وما يتعين معه إعمال أحكام الأمر السامي الصادر في ١٩٥١/٤/٥ بشأن بعض أحكام الشرعية الخاصة بالأوقاف على موضوع النزاع دون أحكام قانون الأحوال الشخصية الكويتي رقم ١٩٨٤/٥١ والصادر بعد إنشاء تلك الوصية وإن كان قد أخذ بمادته رقم ٢٦٢ بالحكم السالف وعبر عنه صراحة بمذكرته الإيضاحية تعليقاً عليها، ومن أنه وإن كانت المادة السادسة من أحكام الأمر السامي السالف جعلت النظارة في الأوقاف الخيرية وهو ما ينصرف إلى ثلث الخيرات الموصى به من المورث السابق، لمن حدده واشترطه الواقف مع جواز اشراك الأمانة العامة للوقف والتي حلت محل إدارة الأوقاف المشار إليها بالأمر، معه في تلك النظارة إن كانت المصلحة تقضي بذلك. وهو ما ذهب إليه القضاء المطعون عليه، إلا أنه من المقرر أنه إن تخلفت عن

ناظر الوقف أحد شرائط استحقاقه للنظارة ومنها ولا شك عدله وأمانته على إدارة أعيان الوقف بما يحقق غايته التي قصدها من إقامة يذهب بها ولا شك إهماله في ذلك وهو ما توافر في حق الناظر الحالي (الوصي الحالي) بصورة جسيمة وقد أغفل وبإقراره حصر وضبط ريع أعيانه وغالب مصارفه منذ توليه القوامة على وصية أبيه وحتى وضع أعيانها تحت الحراسة القضائية بحكم قضائي نهائي مع كبر قيمتها وجاءت بعض مصارفه (منح بعض الورثة أموالاً منها لشراء مسكن) خارج دائرة مصارف الوصية الشرعية وللورثة نصيب مفروض في تركة المورث دون أن يثبت عدم وفائه بحاجتهم، وهو ما ظاهره تقرير خبير الدعوى موضع الثقة والاطمئنان ولأسبابه المكملة لهذه الأسباب ويلقي بذاته بظلال كثيفة من الشكوك حوله تنال ولا شك من أمانته وبما يستوجب عزله وانفراد الأمانة العامة للأوقاف بإدارة تلك الوصية وتقضي معه المحكمة في الموضوع بتعديل الحكم المطعون عليه لتوافق مع ذلك وعلى النحو الوارد بالمنطوق مع إلزام المستأنف عليه الأول بالاستئناف الأصلي وبمصروفات الاستئنافات كافة وعن درجتي التقاضي شاملة أتعاب المحاماة لخسرانه لها والدعوى عملاً بالمادتين ١/١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات أرقام ١٢٣٥، ١٢٥٤، ١٩٩٨/١٢٧٧

أحوال شكلاً وفي موضوعهما بتعديل الحكم المستأنف ليكون على النحو التالي: بعزل المستأنف عليه الأول بالاستئناف الأول من وصايته على ثلث الخيرات بوصية المرحوم (.....) المؤرخة ١٩٦٠/٢/١٣ وبتعيين الأمانة العامة على الأوقاف منفردة وبدلاً منه لإدارة تلك الوصية وتنمية ريعها وصرفه في مصارفه الشرعية المحددة بها وألزمت المستأنف عليها المذكور بمصروفات كافة الاستئنافات وعن درجتي التقاضي وعشرين ديناراً أتعاباً للمحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: أحوال شخصية أولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ: الاثنين ٢٨ شوال ١٤١٣ هـ الموافق ١٩٩٣/٥/٢٢م

برئاسة الأستاذ المستشار/ راشد يعقوب الشراح

وعضوية الأستاذين المستشارين/ مصطفى كامل شومان ونبيل محمد سليمان

وحضور السيد/ مختار سعيد سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....) و(.....) و(.....) بصفته وكيلاً عن ورثة المرحوم (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- السيد/ وكيل وزارة الأوقاف بصفته والمقيد بالجدول برقم: ٩٠/١٠٥

والاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

بصفته وكيلاً عن ورثة المرحوم (.....)

٤- وكيل وزارة الأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٩٠/١١٩

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.. وحيث إن الاستئنافين حائران لأوضاعهما القانونية فهما مقبولان شكلاً.

وحيث إن الوقائع تتحصل حسبما استبان من مطالعة أوراق الدعوى وما قدم فيها من مستندات في أن المستأنفين (.....) و(.....) وورثة (.....) أقاموا الدعوى رقم ١٧٤٩ لسنة ١٩٨٩ أحوال شخصية عاصمة ٧ وقالوا شرحاً لها إن والدتهم المتوفاة (.....) قد أوصت بثلثها من جميع مخلفاتها على يد ولديها المستأنف ضدهما (.....) و(.....) بموجب الإعلام الرسمي رقم ٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٨ وأن مال الوصية يتمثل في نصيبها بالعقار الكائن بمنطقة أبرق خيطان والموصوف بالوثيقة رقم (.....) ويدر دخلاً شهرياً قدره ٣٥١ ديناراً والرصيد المودع ببيت التمويل الكويتي والعائد من ثمن العقارات الأخرى التي تم بيعها أو استهلاكها، وقد قام المستأنف ضدهما (.....) و(.....) بالتصرف في الوصية على غير رغبة الموصية وذلك بالانفاق في غير وجوه الخير والبر والإحسان وفي مصالحهم الخاصة وطلبوا الحكم بعزل المستأنف ضدهما المذكورين من الوصاية على ثلث والدتهم وتعيين (.....) و(.....) الجيران وصيين على الثلث الخيري على أن يكون لهما حق توكيل غيرهما في فروع الوصية ممن يثقان بديانته وأمانته مع إعطاء حق الرقابة لوكيل وزارة الأوقاف بصفته (المستأنف ضده الثالث) على أن يقدما تقريراً سنوياً حول أعمالهم وإدارتهم وتصرفاتهم مع إلزام المستأنف ضدهما (.....) و(.....) متضامنين بإرجاع رأس مال الوصية من المبالغ المودعة ببيت التمويل الكويتي باسم (.....) والتي سحبت دون وجه حق وتسليمها للأوصياء الجدد وإلزامهما كذلك متضامنين بدفع ريع مبالغ رأس مال الوصية من الأرباح التي وزعها بيت التمويل الكويتي على حساب التوفير منذ ١٩٨٥ وحتى تمام سداد رأسمال الوصية وإرجاعه.

وحيث إن المستأنف ضده الأول (.....) قرر أمام محكمة أول درجة أن كل أموال الثلث الخيري كانت مودعة ببيت التمويل الكويتي وعندما علموا أن المستأنفين يريدون إلغاء الوصية وتقسيم المبالغ على الورثة جميعاً قام والموصي الآخر بسحب المبالغ المودعة بيت التمويل وأنفقوها على أوجه الخير من بناء المساجد، وهو أمر لا يتطلب إثباته لأنه فعل خيري يعود نفعه على الموصية بعد موتها.

وحيث إن الحاضر عن المستأنف ضدهما (.....) و(.....) قدما مذكرة بدفاعهما قررا فيهما أن المستأنفين أقاموا الدعوى رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٨ أحوال شخصية مواريث بطلب بطلان وصية مورثتهم قضى فيها بالرفض، في حين دافعهما عن صدور الوصية ولم يطلبوا إلغائها، وقاما بفتح حساب خاص بثلث المورثة، وأن (.....) لا تمانع في أن تتولى الوصاية على الثلث بدلاً منهما، وأن المستأنفين وقد ادعوا باستيلاء المستأنف ضدهما على أموال الثلث فعليهم إثبات ذلك، وطلبا في ختام المذكرة رفض الدعوى وتحميل رافعها المصاريف والأتعاب.

وحيث إن الحاضر عن وزارة الأوقاف قدم كتاباً صادراً عن تلك الوزارة توافق فيه على تعيينها وصية على الثلث الخيري وتطلب رفض تعيين غيرها وصياً عليه لمعارضته للمنهج الشرعي الذي يتطلب من الوصي أن يتولى إدارة الثلث الخيري ورعاية مصالحه والمحافظة عليه وتنمية موارده دون تفويض غيره في إدارته فضلاً عن أنه قد صدر حكم في الدعوى رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٩ مستعجل/ ٣ بفرض الحراسة على المال المودع لدى بيت التمويل الكويتي لحساب الثلث الخيري، وعلى ما يخصه من ثمن بيع العقار الكائن في الفنطاس الذي اشتراه (.....) بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٨٤/١/٢٤ وكذلك البيت الذي اشتراه (.....) بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٩/٥/١٣ وتعيين وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حارساً عليها.

وحيث إن الخصوم في الدعوى قدموا عدة مستندات عرض لها تفصيلاً الحكم المستأنف فتحيل إليه في هذا الصدد.

وحيث إن محكمة أول درجة قررت التحري من بيت التمويل الكويتي عن حركة حساب الثلث وورد كشف الحساب وثابت به أنه رصيده الحالي في ١٩٨٩/١١/٢٠ مبلغ ٥٤٨,٧٦٧ ديناراً، وأن المستأنف (.....) و(.....) هما القائمان بالسحب منذ افتتاح الحساب وأن حركة السحب تركزت خلال الفترة من ١٩٨٣/١٢/١٠ حتى ١٩٨٥/١/١٥.

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها انتهت فيها إلى الرأي:

١ - بعزل المستأنف ضدهما (.....) و(.....) من الوصاية على ثلث مال (.....) الموصى به للخيرات.

٢ - تعيين وكيل وزارة الأوقاف بصفته وصياً على ذلك الثلث لاستلامه وإدارته والإنفاق منه في وجوه الخير والبر وعمل الإحسان حسب شروط الموصية.

٣ - بإلزام المستأنف ضدهما (.....) و(.....) برد ما تحت يدهما من أموال الثلث الخيري وتسليمها لوكيل وزارة الأوقاف بصفته مع تقديم حساب مفصل عن مدة وصايتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم بعزلهما ورفض ماعدا ذلك من طلبات.

وحيث إن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٩٩٠/١/٢ أولاً: في موضوع الدعوى الأصلية:

١ - بعزل المستأنف ضدهما (.....) و(.....) من الوصاية على ثلث مال (.....) الموصى به للخيرات.

٢ - تعيين وكيل وزارة الأوقاف بصفته وصياً على ذلك الثلث لاستلامه وإدارته والإنفاق منه في وجوه الخير والبر وعمل الإحسان حسب شروط الموصية.

ثانياً: في الطلب العارض بقبوله شكلاً وفي موضوعه بإلزام المستأنف ضدهما (.....) و(.....) برد ما تحت يدهما من أموال الثلث الخيري وتسليمها للمستأنف ضده الثالث بصفته (وكيل وزارة الأوقاف) مع تقديم حساب مفصل عن مدة وصايتهما خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم بعزلهما وألزمتهما المصاريف وعشرين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة مناصفة بينهما ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات.

تأسيساً على ما يأتي:

١ - أنه ثبت من كشف أصول وخصوم حركة حساب الثلث الخيري لدى بيت التمويل الكويتي خلال الفترة من ١٩٨٣/١٢/١٠ حتى ١٩٨٥/١/١٥ أن جملة المبالغ التي أودعت بالحساب هي ٢٩٧٩٦٧,٥٤٨ ديناراً كويتياً شاملة الأرباح المستحقة وقد قام المستأنف ضدهما (.....)

و(.....) سواء مجتمعين أو منفردين مخالفين بذلك الأصل الشرعي والقانوني لعمل الأوصياء المتعددين بسحب مبلغ ٢٩٧٢٠ ديناراً ولم يبق برصيد الثلث سوى مبلغ ٥٤٨ , ٧٦٧ ديناراً كويتياً فقط، ولم ينفقا من هذا المال لعمل أو فعل خيري سوى خمسمائة دينار كويتياً تم تحويله للجنة (.....) على هدي ما هو ثابت بكشف الحساب، ولم يقدما أية مستندات لبيان أوجه إنفاق مال الوصية واكتفيا بالقول سواء أمام المحكمة أو بمذكراتها أنهما قاما ببناء العديد من المساجد دون دليل يساند دفاعهما، وأن تعليلهما إنفاق هذه الأموال بالخشية من صدور حكم في الدعوى التي أقامها المستأنفون (.....) و(.....) وورثة (.....) ببطلان الوصية وما يترتب عليه من توزيع مال الثلث على الورثة هو دفاع فاسد إذ إن هذه الدعوى أقيمت في ١٩٨٨/١/٢٦ في حين ان اموال الثلث تم سحبها خلال الفترة من ١٩٨٣/١٢/١٠حتى ١٩٨٥/١/١٥ أي قبل إقامة دعوى البطلان، فهما بهذه التصرفات لم يعملا على نماء الوصية والصرف من علتها في مصاريفها التي قصدت إليها الموصية بل إلى تبديد مالها وأضحى في بقائهما خطراً على ما بقي من أموال الثلث الخيري ومن ثم فإن طلب عزلهما يكون على سند من الواقع وصحيح القانون ويتعين إجابة المستأنفين إليه.

٢ - أنه بالنسبة لطلب تعيين كل من (.....) و(.....) وصيين على الثلث الخيري بإشراف وكيل وزارة الأوقاف بصفته فإن الثابت بأوراق الدعوى أن المستأنفين ومن رشحوهما للوصاية (.....) و(.....) لم يتخذوا ثمة إجراءات للمحافظة على أموال الثلث محل النزاع بل أقاموا الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٨ بطلب بطلان الوصية بعد أن كانوا قد أقروا بصدورها عن الموصية في الدعوى رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٨٣ والتي قضى فيها بتصفية تركة مورثهم مع تجنيب نصيب الثلث الموصى به للخيرات، وإذ أقاموا الدعوى الماثلة بعزل كل من (.....) و(.....) إنما كان ذلك لخسارتهم دعوى البطلان مما ينبئ عن عدم حرصهم على مصلحة الوصية وتنفيذ شروط الموصية فضلاً عن أن وكيل وزارة الأوقاف بصفته لم يمانع في إسناد الوصاية إلى الوزارة وقد عين حارساً على المال المودع لدى بيت التمويل الكويتي لحساب الثلث الخيري بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٦١ لسنة ١٩٨٩ مستعجل، بالإضافة إلى أن وزارة الأوقاف بحكم كونها جهة حكومية خصها القانون بالإشراف على جميع سبل الخير والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر العام ولديها من الإمكانات والأجهزة المتخصصة المتوافرة على كافة الضمانات تعتبر أقدر من غيرها على القيام بمهام الوصاية على ثلث الخيرات محل النزاع الأمر الذي ترى معه المحكمة رفض تعيين كل من (.....) و(.....) وصيين على الثلث، وتعيين وكيل وزارة الأوقاف بصفته وصياً على هذا الثلث.

٣ - أنه بالنسبة لطلب إلزام كل من (.....) و(.....) برد ما تحت يدهما من أموال الثلث الخيري وما استحق عنه من أرباح لدى بيت التمويل الكويتي فإنه يتعين إجابته إعمالاً لنص المادة ١٤٥ مدني، والمادة ٣/٣٧ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن إنشاء الهيئة العامة لشؤون القصر. وحيث إن المستأنفين (.....) و(.....) وورثة (.....) لم يرتضوا الحكم المذكور فطعنوا عليه بالاستئناف بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ١٩٩٠/١/٢٩ وقيد برقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٠ طلبوا في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف في شقه المتعلق برفض الطلب العارض بتعيين (.....) و(.....) وحدهما أو بالمشاركة

للمستأنف ضده الثالث (وكيل وزارة الأوقاف) في إدارة اموال الوصية وتحصيلها والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة تأسيساً على أن التحري عن أساليب (.....) و(.....) في تهريب أموال الوصية وطرق سلبها واستنفاذها لا تتوافر لوزارة الأوقاف لتقيدها باللوائح والقواعد الروتينية التي ستعرقل إجراءات البحث والتحري واستقصاء حقيقة الأمر والنهوض بمتابعة المذكورين لرد ما سلباه من الثلث الموصى به، وعلى هذا الأساس فإن تعيين (.....) و(.....) وصيين على الثلث أو مشاركتهما على أقل تقدير مع وزارة الأوقاف يكون أكثر نفعاً ومصلحة للوصية ورد حقوقها المغتصبة، وأن محكمة أول درجة قد أخطأت في تطبيق القانون إذا استندت إلى نص المادة ١١٩ مدني في رفضها طلب المستأنفين تعيين (.....) وصيين على الثلث الخيري رغم عدم تعلق هذه المادة بموضوع الدعوى والواردة بشأن الولاية على مال الصغير – ثم طعن المستأنف ضدهما (.....) و(.....) الحكم المستأنف بالاستئناف بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ١٩٩٠/١/٣١ وقيد الاستئناف برقم ١١٩ لسنة ١٩٩٠ طلبا في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى وإلزام المستأنفين (.....) و(.....) وورثة (.....) بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين تأسيساً أن الأصل هو براءة الذمة والظاهرة هو حسن النية وأن الثابت بالأوراق أن الموصية آنست في المستأنفين (.....) و(.....) الأمانة والنزاهة فلا يجوز عزلهما عن الوصاية استناداً إلى أقوال مرسلة من المستأنفين (.....) و(.....) وورثة (.....) لم يقدموا دليلاً على ما ادعوه، فضلاً أن المستأنفين (.....) و(.....) غير ملزمين بالجهر والإفصاح عن أوجه الخير التي قاموا بالصرف عليها خاصة وأن في ذلك إحراجاً لكل من تلقى المساعدة من أموال التوصية وأن الخير كل الخير هو في التصدق بالصدقة وإخفائها، وأنهما كافحا دفاعاً عن بقاء وصية والدتهم في مواجهة المستأنفين (.....) و(.....) وورثة (.....) وأن محكمة أول درجة قد أخطأت في تطبيقها المواد ١١١، ١٢٠، ١١٩، ١٤٥ مدني على واقعة النزاع التي تتحدث عن الأهلية وناقصي الأهلية والقصر ومعدومي الإرادة والمحجور عليهم.

وحيث إن الحاضر عن وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قدم مذكرة أورى فيها أن الحكم المستأنف جدير بالتأييد لصدوره سليماً متفقاً مع أحكام القانون وقد استقر الفقه والقضاء على تولي وزارة الأوقاف على الوقف الخيري طبقاً للمادة السادسة من الأمر السامي الصادر في ٥ أبريل سنة ١٩٥١ وانتهى في مذكرته إلى تفويض الرأي للمحكمة مع إلزام المستأنفين (.....) و(.....) وورثة (.....) بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي وقدم حافظة مستندات انطوت على صورة كتاب موجه من وكيل وزارة الأوقاف إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع يطلب فيه رفض العدوى وإلزام المستأنفين بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

وحيث إن الحاضر عن المستأنفين (.....) و(.....) ورثة (.....) قدم مذكرة بدفاعهم رددوا فيها ما أثبتوه في صحيفة استئنافها وطلبوا الحكم أولاً: بإلغاء الحكم المستأنف في بنده ثانياً وتعيين (.....) و(.....) بمفردهما أو بالمشاركة مع وكيل وزارة الأوقاف بصفته في إدارة أموال الوصية وتقضي حقائق أوجه صرفها وردها.

ثانياً: برفض الاستئناف رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٠ وإلزام رافعيه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وحيث إن الحاضر عن المستأنف ضدهما

(.....) و(.....) مذكرة بدفاعهما رددا فيها ما سطراه بصحيفة استئنافهما وطلبا الحكم:

أولاً: في الاستئناف رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٠ برفضه وتأييد الحكم المستأنف.

ثانياً: في الاستئناف رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٠ بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى وإلزام رافعها المصاريف والأتعاب من الدرجتين.

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها طلبت فيها الحكم بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه بالرجوع إلى نصوص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية يتبين أنه انتظمت احكام الوصية القدم الثاني منه ببابيه وذلك من المادة ٢١٣ حتى المادة ٢٨٧ وقد خلت هذه الأحكام عن بيان للشروط الواجب توافرها في الوصي والسلطات المخولة له والواجبات الملقاة على عاتقه، الأمر الذي يتعين معه أعمال حكم المادة ٣٤٣ من القانون المذكور لتحديد هذه المسائل وقد نصت على أنه كل ما لم يرد له حكم في هذا القانون يرجع فيه إلى المشهور في مذهب الإمام مالك فإن لم يوجد المشهور طبق غيره، فإن لم يوجد حكم أصلاً طبقت المبادئ العامة في المذهب وإعمالاً لهذه المادة وبالرجوع إلى مذهب الإمام مالك يستبين أنه يشترط في الوصي أن يكون مسلماً ومكلفاً وقادراً على القيام بما أوصى عليه، وأن يكون حسن التصرف والنظر، أميناً وهو ما يقتضي بالضرورة أن تكون يده أمينة على المال الذي تعهد الموصية به آلية لإنفاقه في الوجوه التي تحددها له وبالكيفية التي تفصح عنها في وصيتها، كما أنه من المستقر عليه قضاء أن تقدير قدرة الوصي على القيام بإدارة الوصية من عدمها، وأمانته عن عدمها يخضع لسلطان محكمة الموضوع وتقديرها طالما أنها أسست قضائها على أسباب سائغة، فإذا رأت عزل الوصي، كان لها أن تعين من تقتضي المصلحة قيامه على إدارة الوصية وتحقيق أغراضها وأهدافها، وبالرجوع إلى نصوص المواد ١١٠ وما بعدها من القانون المدني والتي استرشدت محكمة أول درجة بها في استخلاص المبادئ العامة الواجب تطبيقها على واقعة الدعوى الماثلة يستبين أنها لا تخرج عن المبادئ المعمول بها في مذهب الإمام مالك على النحو السالف بيانه، وعلى ما استقرت عليه أحكام القضاء بشأن الوصية، إذ استلزمت المادة ١١١ مدني في الوصي أن يكون كفؤاً أي قادراً على القيام بما أوصى عليه وأن يكون عدلاً ويراد بالعدالة الأمانة، فإذا تخلف شرط من هذه الشروط كان للمحكمة أن تعزل الوصي المعين من قبل الوصية وتذهب آخر مكانة تتوافر فيه شروط الوصي المقررة، بما تقتضيه حسبما بينت المادة ١١٤ مدني، ووجب على الوصي المعزول رد ما يكون في يده من أموال ترجع للوصية وتقديم حساب دقيق عن المدة التي باشر فيها وصايته وهو ما بينته المادة ١٤٥ مدني والمادة ١٧ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن إنشاء الهيئة العامة لشؤون القصر، وإذ أعملت محكمة أول درجة هذه المبادئ العامة وما استقرت عليه أحكام القضاء، فإنه لا تكون قد خرجت عما هو معمول به من مبادئ مماثلة في مذهب الإمام مالك سواء أكان ذلك بشأن الوصاية على مال الصغير أو الوصية على الخيرات، ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثاره المستأنفون من مطاعن على الحكم المستأنف في هذا الخصوص، وإذ أصابت محكمة أول درجة في قضائها بعزل كل من (.....) و(.....) من الوصاية على ثلث الخيرات لأسباب سائغة مؤداها أن الوصيين المذكورين عمداً إلى تبديد مال الوصية والاستيلاء عليه، وإذ أعملت محكمة أول درجة تطبيق هذه المبادئ المقررة على وقائع الدعوى

الماثلة تطبيقاً سليماً موافقاً وخلصت صائبة إلى أن الوصيين (.....) و(.....) قد عمداً إلى تبديد أموال الوصية والاستيلاء عليها دون أن يصرفاها في تحقيق المقاصد التي حددتها الوصية في وصيتها وهي الإنفاق في وجوه الخيرات والمبرات وعمل الإحسان وفي كل فعل خيري يعود نفعه على الموصية بعد موتها، وركنت محكمة أول درجة في ذلك إلى أسباب سائغة تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها ولها أصلها الثابت بالأوراق، وتتفق مع العقل والمنطق، فإن محكمة أول درجة تكون قد أصابت في قضائها بعزل الوصيين المذكورين، ولا تعول المحكمة على ما أثاره أمامها المذكوران من دفاع في هذا الصدد، ذلك أنهما باعتبارهما أمينين على الوصية بما تقتضيه هذه الأمانة من مسؤوليات وواجبات كان يتعين عليهما أن يقدما الدليل على أنهما انفقا أموال الوصية فيما ادعياه من بناء المساجد ولا تعول المحكمة في هذا المجال على ما تعللا به في عزوفهما عن تقديم الدليل على إنفاق مال الوصية في وجوهه من حرصهما على إخفاء الصدقة لما في ذلك الخير كل الخير، ذلك أن الخير كل الخير في الإشهار عن الإنفاق على إقامة بيوت الله لما في ذلك من تشجيع الآخرين في المساهمة في بنائها، وذلك امتثالاً لأمر الشارع الحكيم فقد قال في كتابه الكريم في سورة البقرة الآية ٢٧٠ (إن تبدوا الصدقات فنعما هي...).

وظاهر من تفسير هذه الآية على ما ورد في كتب التفاسير المعتبرة أن إظهار التصدق في بناء المساجد هو أفضل من إخفائه، وأنه لا فضيلة في إخفاء هذا التبرع، ويؤكد عدم صدق هذا التعليل أن الثابت من مطالعة الكشف المقدم من بيت التمويل الكويتي عن حركة حساب ثلث الخيرات أن الوصيين حرصا على ذكر سبب سحب مبلغ خمسمائة دينار في ١٩٨٤/١١/١٩ بأنه لصالح لجنة (.....)، وأن الوصيين قد سحبا في يوم واحد وهو يوم ١٩٨٥/١/١٤ مبلغ مائتين وسبعين ألف دينار لصالحهما، كما سحب الوصي (.....) مبلغ خمسة عشر ألف دينار يوم ١٩٨٥/١/١٥ دون أن يبينا سبباً للسحب رغم ضخامة المبالغ التي تم سحبها إذا قورنت بالمبلغ الذي سحب يوم ١٩٨٤/١١/١٩ وكذلك أصابت محكمة أول درجة في قضائها بتعيين وكيل وزير الأوقاف بصفته وصياً على ثلث الخيرات للأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتتخذها أسباباً لحكمها.

وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم ولأسباب الحكم المستأنف التي لا يتعارض معه فإن الاستئنافين يكونان على غير أساس متعين القضاء برفضهما موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصروفات فإنه يتعين إلزام كل مستأنف مصاريف استئنافه شاملة أتعاب المحاماة إعمالاً لنص المادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف مصاريف استئنافه ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثالثة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٢/٢٤م

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين علي الفقعان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ علي محمد السبيعي والمستشار/ أشرف مصطفى عزيز

وحضور السيد/ أحمد علي العنزي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٣/٤٢٠ أحوال شخصية/ ٣.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً:

من حيث إن واقعات النزاع أن أحاط بها تفصيلاً الحكم الصادر عن الدائرة المدنية الثامنة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦ بالمحكمة الكلية وكذا الحكمين الصادرين عن محكمة أول درجة بجلستي ٢٠١٠/٥/١٩ و٢٠١٣/١/٢٣ بما لا محل معه لإعادة ترديدها وإن كانت تخلص بالقدر اللازم لربط أواحد النزاع في أن امستأنف اختصم المستأنف ضدها الأولى ومورثه المستأنف ضدهما (.....) في الدعوى ٢٠٠٥/٤٨٠ مدني كلي/ ٨ بطلب الحكم بندب إدارة خبراء وزارة العدل لتحديد عناصر تركة مورثهم المرحوم (.....) وثلث الخيرات المخلف عنه وكذا ما آل إليه ثلث الخيرات الخاص بجدهم المرحوم (.....) والذي كان تحت يد شقيقه المرحوم (.....) وإجراء عملية فرز وتجنيب حصته كمدعي وكذا بيان قيمة العقار الكائن بمدينة الرياض محل ثلث الخيرات ومدى مجاوزته لقدر الثلث من عدمه وذلك على سند من أنه بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٧ توفي شقيقه (.....) وانحصر إرثه فيه كمدعي وشقيقته (المدعى عليها الأولى) وزوجته (المدعى عليها الثانية) ووصية بعقار بمدينة الرياض السعودية على يد زوجته المذكورة وأنه لما كان المتوفى قد أوصى حال حياته بثلث تركته على يده باعتباره شقيقه، للخيرات بالإعلام الرسمي ٣٢ المؤرخ ١٩٨٥/٤/١١ كما أوصى على يد زوجته بالإعلام ١٤٥٦ المؤرخ ١٩٩٩/٧/٣ بعقار غير مقيم مملوك له بمدينة الرياض السعودية للخيرات فضلاً عن حيازته حال حياته لخزائن حديدية احتفظ بداخلها بودائع ومستندات ووكالات عقارية ومبالغ نقدية كبيرة مما يخص تركة والدهما المرحوم (.....) وكذا وصايا بثلث

للوالد المذكور بالإضافة إلى بسط شقيقه مورث المدعى عليهما يده على تركة والدهم سالف الذكر مما حدا به إلى إقامة الدعوى معتصماً بحكم المادتين ٨٣٠ و٨٣٦ من القانون المدني ولدى نظر الدعوى بجلسة ٢٠٠٥/١١/٧ أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى إدارة خبراء وزارة العدل لحصر عناصر تركة المرحوم (.....) أنصبة الورثة وتجنيب حصة المدعي وتحقيق ما من شأنه الفصل فيها وفقاً لطلبات المدعي وقد أودعت إدارة الخبراء تقريرها رقم خ م/٣٩٣٠ك/ ٢٠٠٥ انتهت فيه إلى أن عناصر تركة المرحوم (.....) هي عقارين تخارج المدعي عن أولهما بالعقد المسجل برقم ٥٣٤١ لسنة ٢٠٠٤ وباع وباقي الورثة الثاني إلى بيت التمويل الكويتي بالعقد المسجل برقم ٢٢١٧ لسنة ٢٠٠٥ وقبض مستحقه في الثمن وكذا عدد ٤ سيارات تخارج المدعي عن اثنين منهما وقبض مستحقه في ثمنهما والسيارتين الباقيتين يقدر ثمنهما بمبلغ ٢٥٠ ديناراً يستحق المدعي منهما ١٢٥ ديناراً ولازالتا مملوكتين باسم المورث ومبلغ نقدي لدى بيت التمويل الكويتي تم تسليم المدعي نصيبه الشرعي منه، كما انتهى الخبير المنتدب إلى أن المورث لم يترك أية وصايا خيري سوى وصية على يد زوجته (المدعى عليها الثانية) وبجلسة ٢٠٠٦/١١/٢٠ أعادت محكمة أول درجة الأوراق إلى إدارة الخبراء للوقوف على ما إذا كانت الوصية الخيرية الصادرة من المورث للمدعي قد ألغيت من عدمه ومعاينة العقار الواقع بمدينة الرياض وتقدير قيمته وبيان ما إذا كانت تجاوز ثلث التركة وكذا قيمة الأعمال الخيرية المنفذة بموجب الوصية الخيرية الأب (.....) على يد ابنه (شقيق المدعي)، وإذ أودع الخبير المنتدب تقريره منتهياً فيه إلى أن الوصية الصادرة من مورث الخصوم (.....) لشقيقه المدعي قد تم إبطالها وأن قيمة عقار مدينة الرياض لا تتجاوز ثلث قيمة تركة المرحوم (.....) وأن قيمة الأعمال الخيرية للوصية الصادرة من الأب (.....) تقدر بمبلغ ٢٤٤,٢١٨,٠٠٠ ديناراً من سنة ١٩٨٩ حتى سنة ٢٠٠٧ وإذ قدمت المدعى عليهما طلباً عارضاً بالحكم بإلزام المدعي أن يؤدي لهما تعويضاً جابراً لإساءته استعمال حق التقاضي فقد قضت الدائرة المدنية الثامنة بمحكمة أول درجة بجلسة ٢٠٠٩/٦/١٦ برفض الدعويين الأصلية والفرعية استناداً إلى ما انتهت إليه إدارة الخبراء المختصة من عدم صحة ادعاءات المدعي وفساد أسانيده، وقد طعنت المدعى عليهما على الحكم المذكور بالاستئناف ٢١٩٧ لسنة ٢٠٠٩ بطلب الحكم بطلباتهما المقضي برفضها بالتعويض وزيادة أتعاب المحاماة الفعلية، كما طعن المدعي على الحكم الابتدائي بالاستئناف ٢٢١٧ لسنة ٢٠٠٩ بطلب الحكم بندب إدارة الخبراء لتحديد عناصر تركة شقيقه المرحوم (.....) وثلث الخيرات الخاص به ومعاينة عقار مدينة الرياض تمهيداً لفرز وتجنيب حصته في باقي الثلث وبتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٩ قضت المحكمة في الاستئناف ٢١٩٧ لسنة ٢٠٠٩ برفضه وفي موضوع الاستئناف ٢٠٠٩/٢٢١٧ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من رفضه طلب فرز وتجنيب الثلث الخيري لوصية الأب (.....) وريعها وتثبيت ملكية المستأنف لها والحكم بعدم اختصاص القضاء المدني بالمحكمة الكلية نوعياً بنظر الدعوى عن هذا الشق وإحالته إلى دائرة الأحوال الشخصية المختصة وكذا فيما قضى به من رفضه بتثبيت ملكية المستأنف للسيارتين المبينتين بالحكم والقضاء مجدداً بتثبيت ملكيته لهما بقدر نصيبه الشرعي فيهما، وإذ انتظمت الدعوى أمام دائرة الأحوال الشخصية المختصة نفاذاً للقضاء الاستئنافي السالف وذلك برقم

٣٤٨٧ لسنة ٢٠٠٩ أحوال/ ٢٢ ولدى تداول الدعوى بالجلسات قدمت النيابة العامة بجلسة ٢٠١٢/٣/٧ مذكرة طلبت في ختامها إدخال أمانة الأوقاف خصماً في الدعوى والتي دفعت الدعوى بجلسة ٢٠١٢/٨/٨ بعدم القبول لرفعها من غير ذي صفة كما أقامت دعوى فرعية بتعيينها منفردة ناظراً على ثلث المرحوم وبجلسة ٢٠١٢/٩/٣ قدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي انتهت فيها إلى طلب الحكم برفض الدعوى وتثبيت الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على ثلث المرحوم (.....) وتكليفها بموالاة ما آل إليه ذلك الثلث، وبجلسة ٢٠١٣/١/٢٣ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى الأصلية لانعدام صفة المدعي والمدعى عليهما وفي الدعوى الفرعية بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على أوقاف المتوفى (.....) وأقامت المحكمة قضائها على سند من ثبوت دفع المدعى عليهما وأمانة الأوقاف للدعوى بعدم القبول لانتفاء مصلحة المدعي فيها وانتفاء صفة المدعي والمدعى عليهما وكذا ثبوت كون الطلبات الختامية للمدعي وفقاً لما أورده بمذكرة دفاعه المقدمة للمحكة بجلسة ٢٠١١/١٢/٢٨ تنحصر في تحديد ما آلية ثلث والده المرحوم (.....) وفرز وتجنيب حصته كمدعي فيه أو تعيينه وصياً خيرياً عليه لإدارته، حال كون الثابت بالأوراق وفاة الشقيق المرحوم دون أن يثبت تعيينه لوصي على ثلث والده من بعده بما تنتفي معه العلاقة القانونية فيما بين المدعي والثلث الخيري للأب أو للناظر المتوفى (مورث الخصوم) وكذا انتفاء الصفة للمدعى عليهما بشأن الثلث كما أقامت المحكمة قضاءها بتثبيت الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على ثلث المرحوم (.....) على سند من أحكام المادة السادسة من الأمر السامي الصادر سنة ١٩٥١ والمادة ٣ من المرسوم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

ومن حيث إن المحكوم ضده لم يرتض الحكم المذكور فقد طعن عليه بالاستئناف الماثل بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والحكم في الدعوى الأصلية بقبولها والحكم بإلزام المستأنف عليهما بتسليم أموال الثلث الخيري للمرحوم (.....) للمستأنف ليقوم بإدارته وفي الدعوى الفرعية بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشتركا مع المستأنف على الوقف المذكور وإلزام المستأنف عليهما بتسليم أموال الثلث للأمانة العامة للأوقاف وضمن المستأنف الصحيفة أسباباً لاستئنافه حاصلها خطأ الحكم في تطبيق القانون لثبوت وجود مشروعات وأموال وعقارات تحتاج لمن يديرها وإذا كان الحكم قد نصب أمانة الأوقاف لتلك المهمة فمن من ستتسلم أموال الثلث الخيري التي اختلطت بتركة شقيقه المتوفى وآلت إلى المستأنف ضدهما الأولى والثانية وظلت تحت يدهما حتى اليوم وينكران ذلك وهو ما تتوافر معه له الصفة والمصلحة من طلباته في الدعوى الأمر الذي يدل على خطأ الحكم المطعون عليه في قضائه بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفته والمستأنف ضدهما سالفي الذكر، ولدى نظر الاستئناف بجلسة ٢٠١٣/٥/١٩ قدمت المستأنف ضدهما حافظة مستندا اطلعت عليها المحكمة ومذكرة بدفاعهما تضمنت استئنافاً فرعياً طلبا فيها الحكم بتعديل أتعاب المحاماة الفعلية المقضي بها وزيادتها مع حفظ حصتها في التعويض عن كيدية الدعوى الأصلية كما طلبتا رفض الاستئناف الأصلي لبطلان صحيفته لخلوها من الأسباب وتجهيلها بالمخالفة لمقتضى المادة ١/١٣٧ من قانون المرافعات كما قدمت المستأنف ضدها الثالثة بذات الجلسة مذكرة بدفاعها انتهت فيها إلى طلب الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف،

كما قدمت المستأنفتان فرعياً بجلسة ٢٠١٣/١٠/٦ ثلاث حوافظ بالمستندات اطلعت عليهم المحكمة أيضاً وأحاطت بمحتواهن وبتلك الجلسة قدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي القانوني في النزاع طلبت في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى والقضاء مجدداً برفضها والتأييد فيما عدا ذلك وبجلسة ٢٠١٣/١٠/٢٧ قدمت المستأنفتان فرعياً مذكرة بدفاعهما صمما في ختامها على طلباتهما بالحكم أصلياً ببطلان صحيفة الاستئناف لخلوها من الأسباب واحتياطياً رفض الاستئناف الأصلي وتأييد الحكم المستأنف وفي الاستئناف الفرعي بتعديل الحكم المستأنف وزيادة المقضي به كأتعاب محاماة فعلية كما قدمتا حافظة مستندات اطلعت عليها المحكمة وإذ توفيت المستأنف ضدها الثانية (.....) قدم ورثتها المختصين في الدعوى بصحيفة معلنة في ٢٠١٤/١/١٣ بجلسة ٢٠١٣/١٢/١ حافظتي مستندات طويتا على صورة حصر وراثة المذكورة، كما قدمت أمانة الأوقاف مذكرة بدفاعها طلبت فيها الحكم بعدم قبول الاستئناف الأصلي لرفعه من غير ذي صفة ورفضه موضوعاً وفي الاستئناف الفرعي إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض تسليم وإدارة الوقف للأوقاف وتأييده فيما عدا ذلك، وبجلسة ٢٠١٣/١٢/٢٣ قدم المستأنفين حافظة مستندات اطلعت عليها المحكمة التي قررت بجلسة ٢٠١٤/٢٠١ إصدار الحكم بجلسة ٢٠١٤/٢/١٧ وفيها قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم لإتمام المداولة.

ومن حيث إن الاستئنافين حاز أوضاعهما المقررة قانوناً فهما مقبولان شكلاً.

ومن حيث إنه عن الموضوع وعن النعي على الحكم المطعون عليه خطأه فيما قضي به من عدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعي والمدعى عليهما فإنه لما كان المقرر شرعاً وقانوناً أن الوصية الخيرية والتي تعد وقفاً إذا مات الموصي مصراً عليها وكانت المنفعة لغير محصورين أو على وجوه البر تحبس على ذمة ملك الله تعالى ولا تعد من ضمن عناصر تركة الموصي ولا تجري عليها أحكام الميراث من انتقال المال الموروث إلى ملك الوارث حيث يستقل الوقف بعناصره عن شخص الواقف المتوفى وورثته ولا يتسلط عليه سوى الناظر لإدارته وتحقيق غرض الواقف وفائدة الموقوف عليهم من أصحاب الحاجة ممن تمت تسميتهم بحجة الوقف فإذا ما خرج الناظر عن مقتضيات النظارة كان لكل ذي مصلحة طلب استبداله أو عزله (حسبه) بحكم كون المال الموقوف محبوس أبداً على حكم ملك الله، فإن انقطعت النظارة بوفاة الواقف أو الناظر تولت الأمانة العامة للأوقاف بقوة القانون النظارة إعمالاً لمقتضى المادة السادسة من المرسوم الصادر سنة ١٩٥١ بالأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف والمادة ٣/ج من المرسوم بقانون ١٩٩٣/٢٥٧ بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

متى كان ذلك وكان المستأنف ينعي على الحكم المطعون عليه قضاءه بعدم قبول دعواه الأصلية لانعدام الصفة فيه وفي المستأنف ضدهما وكان الثابت أن المستأنف ضدهما لا يتوليان النظارة على الوقف الصادر عن المرحوم (.....) ولم يسبق للناظر على الوقف المذكور (.....) مورث الخصوم أن أوصى بتنصيب أيهما ناظراً من بعده على وقف والده بعد وفاته فإن الدعوى والحال كذلك تكون قد رفعت على غير ذي صفة ومن ثم غير مقبولة لانتفاء صفة المدعى عليهما فيها وإذ انتهي الحكم المطعون عليه إلى تلك النتيجة يكون قد أصاب فهم صحيح القانون ويكون النعي عليه بما جاء بصحيفة الاستئناف بهذا الخصوص غير سديد

في حدود النطاق المتقدم.

ومن حيث إنه عن النعي على الحكم المطعون عليه بما جاء بمذكرة الاستئناف الفرعي المقدم من الأمانة العامة للأوقاف المقدمة بجلسة ٢٠١٣/١٢/١ من خطأ رفض الحكم باستثمار أعيان الوقف الذي قضى بتعيينها ناظراً عليه، فإنه في محله ذلك أن إدارة الوقف وغرض الواقف منها هو إنمائه باستثماره الذي لا يتأتى إلا باستلام الناظر لأعيانه الأمر الذي تقضي معه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بهذا الخصوص والتصريح للهيئة المستأنفة فرعياً استلام أعيان الوقف من كل ذي يد عليه سواء من ورثة الواقف المرحوم (.....) أو الغير واستثمارها فيما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم وبما يتحقق عرض الواقف.

ومن حيث إنه عن النعي على الحكم الطعين بما ورد بمذكرة الاستئناف الفرعي المقام من المستأنف ضدهم الأولى وورثة الثانية والمقدمة للمحكمة بجلسة ٢٠١٣/٥/١٩ بضآلة المقضي به كأتعاب محاماة فعلية والتعويض عن كيدية الدعوى الأصلية فإنه لما كان الحكم المستأنف قد تكفل بالرد على الطلبين المذكورين بأسبابه فإن هذه المحكمة تقضي بتأييده فيما انتهى إليه من رفضهما لسلامة الأسباب التي استند إليها والتي تتخذ منها المحكمة سنداً لما ستنتهي إليه من تأييده بشأنها لاتفاقها وصحيح القانون.

ومن حيث إنه عن المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة فإن المحكمة تقضي بإلزام المستأنف بمصروفات استئنافه ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية فيه عملاً بالمادتين ١١٩ مكرر و١٤٧ من قانون المرافعات وتقدر المحكمة الأخيرة بمبلغ ٥٠٠ دينار يلتزم المستأنف بسدادها كما تقضي بإلزام المستأنفين فرعياً بمصروفات الاستئناف الفرعي شاملة مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمادتين ١١٩ و١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئنافات الأصلية والفرعية شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم في الدعوى الأصلية بعدم قبولها لتخلف شرط الصفة في المدعى عليهما وإلزام المستأنف أصلياً بمصروفاته وخمسمائة دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية وفي الدعوى الفرعية المقامة من الأمانة العامة للأوقاف بتثبيت نظارة الأمانة العامة للأوقاف على أوقاف المرحوم (.....) واستلام عناصرها من تحت اي يد تكون وإدارتها واستثمارها بما يعود بالنفع على الوقف ويحقق غرض الواقف مع إلزام المستأنف ضدهم فرعياً بالمصروفات وعشرون ديناراً مقابل أتعاب المحاماة وفي الدعوى الفرعية المقامة من المستأنف ضدها الأولى وورثة المستأنف ضدها الثانية برفضها وإلزام المستأنفين مصروفات طلب التعويض وعشرون ديناراً مقابل أتعاب المحاماة بشأنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثانية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١ محرم

١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/١/٣١م

برئاسة الأستاذ المستشار/ سلامة شاهين

وعضوية الأستاذين

المستشار/ جمال المير والمستشار/ عبدالعزيز الفضل

وحضور السيد/ فهيد الرشيدي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٥/٢٠٤٥ أحوال/٢.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة:

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنف عليه أقام على المستأنف الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٢٢٨ تجاري مدني كلي حكومة بطلب إلزامه بتسليم عقار الوقف موضوع التداعي له خالياً من الشواغل على أن يكون له الحق في القيام بكافة شؤون الوقف المختلفة قولاً منه أن المستأنف يضع يده على أعيان الوقف دون وجه حق وهي ليست من حقه كما تخلف عن تنفيذ شروط الواقفة فقضت المحكمة بجلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٥ بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى دائرة الأحوال الشخصية المختصة.

ولدى نظر الدعوى قدم الطرفان المستندات التي أحاط بها الحكم المستأنف ودفع المستأنف بعدم صفته لأنه ليس من الموقوف عليهم.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩ حكمت محكمة أول درجة للمستأنف عليه بطلباته وأقامت قضاءها على أن الأمانة العامة للأوقاف هي الجهة المنوط بها القيام على كافة شؤون الوقف من المحافظة على أعيانه واستثماره وصيانته وتنفيذ شروط الواقف باعتبارها الناظر على الوقف وفقاً للمقرر بنص المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف كما أن المستأنف قرر أنه ينضم لطلبات المستأنف عليه بشأن تسليم العقار موضوع التداعي دون المبالغ المبينة بتقرير الخبير.

استأنف المستأنف هذا الحكم بصحيفة موقعة من محام أودعت في ٢٠٠٥/٧/٩ وأعلنت قانوناً بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة واحتياطياً عدم سماع الدعوى لمرور الزمان أو سقوطها بالتقادم أو رفض الدعوى من باب الاحتياط الكلي على أسباب حاصلها عدم تدخل النيابة العامة في الدعوى رغم أن المشرع أوجب تدخلها كما أنه دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولم ترد المحكمة على هذا الدفع رغم أن الوقف تحت يد (.....) وهي الباقية من ذرية الواقفة وكان على المحكمة التأكد عما إذا كان المستأنف من الموقوف عليهم من عدمه كما دفع بعدم سماع الدعوى لمرور أكثر من ستة وثلاثين عاماً على وفاة الواقفة وأن الموقوف عليهم يضعون يدهم على العقار وضع هادئ وظاهر ويقومون بتحصيل ايرادات الوقف ويقومون بتوزيعها وفق شروط الواقفة كما دفع بعدم سماع الدعوى بمضي خمسة عشر سنة وفقاً للمادة ٩٣٥ من القانون المدني.

ولدى نظر الاستئناف قرر الحاضر عن المستأنف أنه يعدل عما جاء على لسانه من إقرار بموافقة موكله على تسليم العقار وقدم حافظة مستندات

حـوت صورة حجـة الوقـف وصور لحصـر وراثة الواقفـة وحصـر وراثة ورثتها وصـولاً إلى المدعوة (.....) والدة المسـتأنف وهي التي تضع يدها على العقار ولازالت على قيد الحياة وقدم مذكرة صمم فيها على طلباته في اسـتئنافه وقدم الحاضر عن المسـتأنف عليه مذكرة قرر فيها أن المسـتأنف أقر إقـراراً قضائيـاً أمـام محكمة أول درجة بتسـليم العقـار وهـو دليل علـى غصبه لعقـار الوقف دون وجـه حق وطلب رفـض الاسـتئناف وتأييد الحكم المستأنف فقررت المحكمة إحالة الأوراق إلى النيابة العامـة لإبداء الرأي فقدمت الأخيرة مذكرة انتهت فيها إلى الا وجـه لتدخلها واحتياطياً الحكم بعدم قبول الاسـتئناف فقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم مع التصريح بمذكرات بالإيداع في أسبوع أودع خلاله المستأنف عليه مذكرة صمم فيها على طلباته في استئنافه.

وحيث إن الدفع بعدم جواز الاسـتئناف فهو في محله ذلك أنه من المقرر عملاً بالمادة ١٢٧ مرافعات أنـه لا يجـوز الطعن في الأحكام ممـن قبل الحكم صراحة أو ضمناً، لما كان ذلك وكان من المقرر أيضاً أن قبـول الحكـم كما يكون بعد صـدوره يكون قبل صـدوره وأن الإقـرار بالحق المدعى بـه يعد قبولاً للحكـم قبل صـدوره وهـذا الإقرار هـو تنازل عن الحق فـي الطعن يقع باتاً فلا يجوز العدول عنه أو الرجوع فيه، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الحاضر عن المستأنف بتوكيل يبيح له الصلح وقبول الأحكام قد أقر بجلسة ٢٠٠٥/٤/٣ أمام محكمة أول درجة أنـه يوافق على تسـليم العقار المدعـى به فإن ذلك يعد إقـراراً منه يمتنع عليه معه الطعن على الحكم في الاستئناف ومن ثم تقضي المحكمة وفقاً لذلك.

وحيـث إنه عـن المصروفـات فتلزم المسـتأنف عمـلاً بالمـواد ١١٩ و١٤٧ مـن قانـون المرافعـات المدنية والتجارية.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم جواز الاستئناف وألزمت المسـتأنف المصروفات وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية السادسة

بالجلسـة المنعقـدة علنـاً بالمحكمـة بتاريخ ١٣ جمادي الآخرة ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٦/١٧ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ إبراهيم عبدالرحيم الملا

وعضوية الأستاذين

المستشـار/ خالـد مبارك المنديل والمستشـار/ عزت محمد إسماعيل

وحضور السيد/ صالح مثني العليوي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

ضد

(.....)

والمقيدان بالجدول برقمي: ١٥٧٦، ٢٠٠٧/١٦١٣ أحوال شخصية / ٦.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.

حيث إن الوقائع وأسانيد الخصوم وأوجه دفاعهم سبق أن تكفل بسردها الحكم المستأنف بما يكفي للإحالة إليه بشأنها، وتوجزها المحكمة بالقدر اللازم لحمل قضائها في أن المستأنف ضدهما الأول والثاني في الاستئناف الأصلي أقاما على المستأنفة أصلياً والمستأنف عليه الثالث بصفته، الدعوى رقم ٢٠٠٨/٢٧٦٠ في ٢٠٠٨/٨/٩ طلبا للقضاء لهما بتعيينهما ناظرين على وقف المرحوم (.....) في مواجهة المعلن إليهما وإلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وبجلسة ٢٠٠٧/٩/٣ قضت المحكمة:

أولاً: في الدعوى الأصلية بعدم قبولها لرفعها من غير صفة.

ثانياً: في الدعويين الفرعيين بقبولهما شكلاً، وفي موضوع الدعوى الفرعية المقامة من الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته بتثبيت نظارته على وقف الدار الكبرى الموقوفة من المرحوم (.....) ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وفي موضوع الدعوى الفرعية المقامة من (.....) برفضها وألزمت المدعيان أصلياً مصاريف دعوتهما والدعوى الفرعية وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة، والمدعي فرعياً مصاريف دعوته وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

لم يجد هذا القضاء قبولاً لدى المحكوم عليها فاستأنفته بالاستئناف رقم ٢٠٠٧/١٥٧٦ بصحيفة مودعة إدارة كتاب المحكمة في ٢٠٠٧/٩/٢٤ وموقعة من محام طلبت في ختامها القضاء لها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الفرعية المقامة منها أمام محكمة أول درجة والقضاء مجدداً بتعيينها ناظرة على وقف المرحوم (.....) وبتثبيت إدارتها له مع إلزام المستأنف ضدهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي، وأوردت لاستئنافها أسباباً حاصلها القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المستأنف خالف رغبة الواقف باعتماد الأمانة للأوقاف ناظراً على وقف المرحوم (.....) على الرغم أنها الأحق بهذه النظارة باعتبارها من ذرية الواقف.

واستأنفه كل من (.....) و(.....) بالاستئناف رقم ٢٠٠٧/١٦١٣ بصحيفة مودعة إدارة كتاب المحكمة في ٢٠٠٧/١٠/١ وموقعة من محام طلب في ختامها القضاء له بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بتعيين المستأنفين ناظرين على وقف المرحوم (.....) وبكافة طلباتهما أمام محكمة أول درجة وتحميل المستأنف ضدهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وأوردا لاستئنافهما أسباباً حاصلها مخالفة الثابت بالأوراق والفتاوى الشرعية والقانون، وفي بيان ذلك قالا إن الحكم المستأنف خالف الثابت بالمستندات من ثبوت صفتهما باعتبارهما من ذرية الواقف المرحوم (.....) حسب الثابت من حصر الوراثة رقم ٨٥٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٨ والفتوى رقم ١٣٩ ح/٩٧ الصادرة

بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٧ الصادرة عن إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف (من أن الذرية والتعاقب يعنيان الفروع مهما بعدوا طبقة بعد طبقة وهي عامة من الذكور والإناث جميعاً، وباعتبارهما آخر من تبقى من الذكور من ذرية الواقف.

وحيث قررت المحكمة ضم الاستئنافين للارتباط وليصدر فيهما حكماً واحداً.

وحيث نظر الاستئنافين الأصلي والمقابل على النحو الثابت بمحاضر الجلسات حضرت المستأنفة بمحام وصممت على استئنافها، كما حضر كل من المستأنف عليهما الأول والثاني بمحام وقدم مذكرة بدفاعهما أحاطت بها المحكمة صمما فيها على طلباتهما، وحضرت محامية الحكومة عن الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف وقدمت مذكرة طويت على استئناف فرعي قبل كل من المستأنف عليهما الأول والثاني وطلبت في ختامها القضاء له.

أولاً: في الاستئناف المقام من (.....) وآخر برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ثانياً: في الاستئناف المقام من (.....) برفضه وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ثالثاً: في الاستئناف الفرعي المقام من الأمانة العامة للأوقاف بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى بها من رفض طلب المستأنفة فرعياً بإلزام واضع اليد على عقار الوقف الواقع بالشامية بتسليمه، والقضاء مجدداً بإلزامه بتسليم العقار للأمانة العامة للأوقاف، وتحميل المستأنف ضدهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وأودعت النيابة العامة رأيها بمذكرة والذي انتهت فيه إلى الحكم بقبول الاستئنافين رقمي ١٥٧٦، ٢٠٠٧/١٦١٣ والاستئناف الفرعي المقام من الأمانة العامة للأوقاف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف. كما أودعت محامية الحكومة مذكرة ختامية بدفاعها التمست فيها قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المستأنف فرعياً بإلزام واضع اليد على عقاري الوقف بتسليمه ومن ثم النص للمستأنف فرعياً بصفته بتسليم عقاري الوقف الخاصة بوقف المرحوم (.....) مع إلزام المستأنف ضدهم فرعياً بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وحيث قررت المحكمة حجز الاستئنافين الأصلي والمقابل للحكم بجلسة ٢٠٠٨/٥/٢٠ ثم قررت مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم.

وحيث إن كل من الاستئنافين الأصلي والمقابل قد حاز على أوضاعه المقررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه في موضوع الاستئنافين فإن الحكم المستأنف صحيح فيما انتهى إليه من رفض دعوى المستأنفين وذلك للأسباب الواقعية التي أقيم عليها والأسانيد الشرعية والقانونية التي استند إليها والتي تقرها هذه المحكمة وتعتبرها أسباباً مكملة لحكمها وتضيف إليها دعماً لها ورداً على أسباب الاستئناف، أن النظارة على الوقف الخيري أضحت بصريح نص المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف السابق الإشارة إليها ومنذ صدور ذلك الأمر ثابتة لوزارة الأوقاف التي حلت محل دائرة الأوقاف العامة سواء اشترط الواقف ذلك أم لم يشترطه أو عين الواقف شخصاً أو جهة معينة للنظارة أو لم يعين، على أنه في حالة تعيين الواقف شخصاً أو جهة أخرى للنظارة فتكون هذه النظارة للشخص أو الجهة المعينة من قبل الواقف بالاشتراك مع وزارة

الأوقـاف وقد ابتغى المشـرع بذلك ضمان مصلحة الوقف بما يتوافر لـدى الوزارة وهي جهة حكومية عامة من إمكانات وخبرات تمكنها من حفظ أعيان الوقـف والعمل على بقائها عامرة واسـتغلال المعد للاسـتغلال منها وصرف ريعها في المصارف التي حددها الواقف ووفقاً لشرطه فضلاً عن المخاصمة عـن الوقف فيما يدعي له أو عليه وهي بحكم هذه الولايـة الخاصة تملك بل مـن واجبها اتخاذ جميع الإجـراءات والتصرفـات اللازمـة لتعميـر أعيان الوقـف وصيانتها وترميمها كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وأيضاً استبدال ما هو أنفع منها استغلالاً أو سـكنى بها وذلك على ما نصت عليه المادة الرابعة من الأمر السامي سالف الذكر.

ومـن ثـم وإذ كان الثابت مـن الدعوى وعلى ما انتهى إليه الحكم المستأنف بحق أن وزارة الأوقاف لم تألُ جهداً في المحافظة على عقار الوقف وتنميته أو تقصـر في الدفاع عـن حقوق الوقف قبل الغير لاسيما أن المستأنفين لم يقدموا دليلاً معتبراً على هذا التقصير إن وجد من جانب الوزارة.

لما كان ذلك وكان الثابت من صورة حجة الوقف المقدمة في الدعوى أن الواقف أوقف العقار المبين بهـا وهـي الدار الكبيـرة وقف على ابنـه عبدالله وإخوته الأشـقاء الذكور لا الإناث ثم على أولادهم ما تناسلوا وتعاقبوا وجعل فيها ما أمكن الانتفاع بها ثلاث أضحيات له ولأمه ولأبيه ولمن احتاج من بناته السكنى مع أخواتهن لا مضار لهن، فإن هذا الوقف يكـون ذرياً للخيرات فيه نصيـب، ولما كان الواقف لم يشـترط النظارة لأحد فإن النظارة على الوقف المذكـور تضحى خالصة للأمانـة العامة للأوقاف دون سـواها عملاً بنصوص الأمر السـامي سالف الذكـر ولا يغيـر من هذه الأحكام تولي المسـتأنفة (.....) لشـؤون العقار الموقوف إذ إنها تعتبر إدارة بدون سند ويكون طلب المستأنفين تبعاً لذلك قائماً على غير أسـاس مما يتعين رفض الاسـتئناف في هذا الشق من الطلبات وتأييد الحكم المستأنف.

وأما بشأن طلب الأمانة العامة للأوقاف تسليم عقار الوقف الخاص بالمرحوم (.....) فإن المحكمة وإذ قضت للمسـتأنف فرعيـاً بتثبيت نظارته على هذا الوقف بما لازمه القضاء بتسليمه هذا العقار تمكينـاً له للقيام بواجبات النظارة على أكمل وجه وإذ خالف الحكم المسـتأنف هذا النظر مما يتعين إلغائه فيما قضى به من رفض تسليم عقار الوقف للأمانـة العامة للأوقـاف والقضاء لها بالتسـليم وذلك على نحو ما سيرد بمنطوق الحكم.

وحيث إنـه عن المصروفات فتلـزم المحكمة كل من المسـتأنفين الأصلي والمقابـل مصاريف طعنه باعتباره خاسـراً الدعوى وذلـك عملاً بنص المادة ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمـة: بقبول الاسـتئنافين الأصلي والمقابل شكلاً وفي الموضوع.

أولاً: بإلغـاء الحكـم المسـتأنف فيمـا قضى به مـن رفض تسـليم عقار الوقف الخـاص بالمرحوم (.....) للأمانة العامة للأوقاف والقضاء بتسـليم المسـتأنفة فرعياً (الأمانـة العامة للأوقاف) عقار الوقف والخاص بالمرحوم (.....) لتتولى إدارته بما يحقق صالح الوقف.

ثانياً: تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك.

ثالثاً: إلزام كل من المسـتأنفين الأصلي والمقابل مصاريـف طعنـه وقدرت خمسـين دينـاراً مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية العاشرة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٣ رمضان ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/١٠/١٦م

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمود صفوت عبدالجواد

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد المعيلي والمستشار/ عبدالمنعم العجيري

وحضور السيد/ عبدالمحسن القريني أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....) عن نفسه وبصفته وصياً على تركة جده المرحوم (.....) ووصياً على ثلث تركة المرحوم والده (.....)

ضد

(.....) وآخرين

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٥/٧٤١ أحوال/١٠.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً.

حيث إن المستأنف ضدهم من الأول حتى السادس كانوا قد أقاموا دعواهم الرقيمة ٢٠٠٣/٢٦٧ أحوال كلي ضد المستأنف وآخر بصفته بصحيفة أودعت إدارة كتاب محكمة أول درجة في ٢٠٠٣/٤/٢٢ وأعلنت لهما قانوناً بطلب الحكم:

أولاً: بإلزام المدعى عليه الأول بتقديم كشوف حساب بالوصيتين المذكورين عن المرحوم جدهم (.....) والمصدق عليها بدفتر التصديقات تحت رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٣ والوصية رقم ١٩٨٥/٦٤ والموصي بها المرحوم والدهم (.....) متضمناً ايراد تلك الوصيتين وأوجه الإنفاق بهما وبندب خبير حسابي لتصفية الحساب بهاتين الوصيتين ولبيان إيراديهما وأوجه إنفاقهما. ثانياً: عزل المدعى عليه الأول عن إدارته لتلك الوصيتين وتعيين المدعى عليه الأول بالمصروفات والأتعاب، على سند من أنه بموجب الورقة العرفية المؤرخة ١٩٩٥/١٢/٣١ والمصدق عليها من قبل المحكمة الشرعية بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٣ تحت رقم ٢٠٦ أوصى المرحوم (.....) حال حياته بثلث تركته على يد ابنه المرحوم (.....) للعمل بها في وجوه الخير وأعمال البر، وقد استلم والدهم المرحوم (.....) الوصية ونفذها حتى انتقاله إلى رحمة مولاه بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠ وقد أوصى والدهم المذكور أثناء حياته بالثلث من جميع تركته حين وفاته على يد ابنه المدعى عليه الأول تحت رقم ١٩٨٥/٦٤ ومنذ وفاة والدهم أصبحت وصية الجد والأب تحت إدارة المدعى عليه الأول والذي أقام الدعوى رقم ١٩٩٨/٢٤٧ أحوال كلي وقد قضى فيها بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ بتعيينه وصياً على ثلث مخلفات جده المرحوم (.....) خلفاً للمرحوم والده (.....) لينفقه في وجوه الخيرات وكان من الواجب على المدعى عليه الأول أن يقوم بتنفيذ الوصيتين على الوجه

الـذي ابتغاه الموصين في حياتهما احتسـاباً لوجه الله تعالى حتى يعود بالنفع عليهما بعد وفاتهما إلا أن المدعى عليه الأول استباح لنفسه مال الوصيتين ولم ينفذهما حسب ما وصي فيها وتهرب من تقديم كشـف حسـاب سـنوي عن قيمة الثلثين الخيريين الموصـى بهمـا وإيراداتهمـا وبما أنفق مـن تاريخ اسـتلامه لهما مما يثبت معه تقصير المدعى عليه الأول وإهمالـه وعدم أمانته فـي تنفيذ الوصيتين وبالمرافعـة حضـر وكيل المدعيـين وحضر المدعى عليه الأول بشـخصه وحضـرت محامية الحكومة وقدم الحاضر عن المدعيين صور المسـتندات التي أحاط بها الحكم المسـتأنف وإليـه تحيل المحكمة بشـأنها ومنها – صورة مـن حصر الوراثة الصادر من إدارة التوثيقات الشرعية بالمحكمة الكلية مقيد برقـم ٥٦٤ والمـؤرخ فـي ١٩٦٢/١١/٢٤ للمرحوم (.....) والمتوفـى بتاريـخ ٢٥ رجـب ١٣٨١ هجري وانحصـار إرثه بورثه المبين فيه وقد تضمن حصر الوراقة أنه ثبت لدى الإدارة أن المرحوم المذكور قد أوصى حال حياته بثلث تركته على يد ابنه (.....) بمقتضـى الورثـة العرفية المؤرخـة ١٩٥٥/١/٣١ والمصـدق عليهـا فـي المحكمـة الشـرعية بتاريخ ١٩٦٠/٩/١٣ تحـت رقم ٢٠٦ كما تضمن الحصر كذلك أنه ثبت لدى الإدارة أن الحكم رقم ٩٨/٢٤٧ أحوال وصايا ومواريث ١٧ بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ قد قضـى بتعيين (.....) وصياً على ثلث جده المرحوم (.....) والمثبتة بحصر الإرث المؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٤ خلفـاً عن والده المرحـوم (.....) لينفقه في وجوه الخيـرات والمبـرات وعمل الإحسـان وفي كل فعل خيري يعود نفعه على الموصي.

صـورة مـن حصـر الوراثـة رقـم ٣٩٩ المـؤرخ ١٩٩٤/٤/١٦ للمرحـوم (.....) والمتوفـى بتاريـخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ وانحصـر إرثـه بورثـه المبـين فيه ووصيتـه بثلـث جميـع مخلفاته حـين وفاته على يـد ابنـه (.....) تحت رقـم ١٩٨٥/٦٤ وبجلسـة ٢٠٠٣/٦/١ أصـدرت المحكمـة حكماً قضى وقبل الفصل بالموضوع بإحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء لبيان الوصايا التي أصـدرت لصالح المدعى عليه الأول عـن تركـة المرحـوم (.....) وولـده المرحوم (.....) بمضمونهـا وقيمتهـا وحـدود الأعمـال الموكلـة للمدعـى عليـه الأول بموجبهـا وبيـان ما قـام به من أعمال ومـا إذا كان قد أهمل أو قصر في تنفيذها. وإذ باشـر الخبيـر المأمورية وانتهى إلـى نتيجة مؤداها أن مضمـون الوصايا الصادرة لصالح المدعى عليه الأول عن تركة المرحوم (.....) ووالده المرحوم (.....) أن يكون المدعى عليه الأول وصياً عن تركة المرحوم (.....) ووالده (.....) بأن يقـوم بإنفاقه في وجوه الخيـرات والمبرات وعمل الإحسان وذلك فعل خيري يعود نفعه على الموصي وأن قيمته الثلث الخيري المدار من قبل المدعى عليه الأول بتركة والده المرحوم (.....) تبلغ قيمته مبلغ ١١٩٧٠٣,١٤٠ د.ك وأن المدعـى عليـه الأول هـو واضع اليد على عناصر التركة ويتعذر على الخبير بيان قيمة الثلث الخيري للمرحوم (.....) وبيان ما قام به المدعى عليه الأول من أعمال تنفيذاً للوصيتين الصادرتين لصالحه وجـود الأعمال الموكلة له وما إذا كان قـد أهمل أو قصر في تنفيذها وذلك على النحو المفصل بتقريـر الخبرة. وقدم المدعى عليه الأول حافظتي مستندات كما قدمت الحاضر عن المدعى عليـه الثاني بصفته مذكرة بدفاعها انتهى فيها إلى طلب عزل المدعى عليه الأول عن النظارة وتعيين الأمانـة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً عن الوقف مع إلزام المدعى عليه الأول بتقديم كشـف حسـاب بالوصيتـين موضـوع الدعـوى عـن جده ووالده على أن تتضمن تلك الكشوف أوجه الإنفاق بها وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً مشـتركاً عـن الوقـف منضمة مـع المدعى عليـه الأول بعد

الاستئناس برأي نيابة الأحوال الشخصية وقدم الحاضر عن المدعيين مذكرة بدفاعهم وإذ أحالت المحكمة الدعوى لنيابة الأحوال الشخصية فأبدت رأيها بمذكرات من ضمن ما طلبت فأولاها تكليف المدعيين باختصام الهيئة العامة لشؤن القصر خصماً بالدعوى وبصحيفة معلنة إعلاناً قانونياً أدخل المدعيين الهيئة العامة لشؤون القصر خصماً بالدعوى بذات الموضوع والطلبات فقدمت نيابة الأحوال الشخصية رأيها النهائي.

١ - برفض الدفع المبدى من المدعى عليه الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها. ٢ - رفض الدفع المبدى من المدعى عليه الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان.

٣ - عزل المدعى عليه الأول (.....) عن إدارة الوصيتين الصادرتين من المرحوم (.....) والمرحوم (.....). ٤ - إلزام المدعى عليه الأول بتقديم كشف حساب عن الوصيتين رقمي ١٩٦٠/٢٠٦، ١٩٨٥/٦٤. ٥ - بتعيين المدعى عليه الثاني بصفته (الأمانة العامة للأوقاف) ناظراً على الوصيتين. ومن ثم قضت المحكمة بجلسة ٢٠٠٥/٢/١٣ بما انتهت إليه نيابة الأحوال الشخصية مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات وذلك على سند من أن المدعى عليه الأول منذ وفاة والده بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ وتعيينه وصياً على الوصيتين الخاص بوالده وبجده المرحوم (.....) لم يتخذ أية إجراءات لتجنيب نصيب الثلث واستثماره في الأوجه التي حددها كل موصي بوصيته ولا يوجد هناك مانع يمنعه من ذلك فإن تقاعسه عن إدارة الوصيتين طوال تلك الفترة يدل على أنه أهمل في إدارة الثلث الخيري وفقد شرط من شروط الوصاية مما يتعين عزله عن الوصيتين، أما بشأن طلب المدعيين بتعيين الأمانة العامة للأوقاف - وهو ما طلبته الأخيرة - ولما كانت الوصيتين تنفقان على وجوه الخيرات ففي هذه الحالة يثبت استحقاق الموصي لهم على التأبيد وتقر الوصية وقفاً وتأخذ حكمه لأنه تأبيد المنفعة يقتضي جعل العين موقوفة ليتمكن من تحقيق هذا التأبيد وذلك على النحو المقرر في فقه مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ومن ثم يطبق عليها أحكام الوقف وتكون النظارة منها لوزارة الأوقاف والمتمثلة بالأمانة العامة للأوقاف - المدعى عليه الثاني بصفته - استناداً للمادة السادسة من الأمر السامي الصادر في ١٩٥١/٤/٥ لما فيه من مصلحة للوصيتين ولتحقيق غاية الموصيين من تحريرهما ولما تحتاج إليه الوصيتين من دراية وخبرة الأمانة العامة للأوقاف ودرأً للخلاف بين الورثة والمدعى عليه الأول باستمرار الأخير بإدارتهما مما يعيق تنفيذهما.

لم يرتض المدعى عليه الأول ذلك القضاء فطعن عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠٠٥/٣/١٢ أعلنت للمستأنف ضدهم قانوناً بتاريخ ١٤، ٢٠٠٥/٣/١٩ بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً برفض الدعوى تأسيساً على مخالفة الحكم المستأنف لأحكام القانون والخطأ في تطبيقه إذ قضى بعزله عن الوصاية على تنفيذ الوصيتين الخاصتين بجده ووالده استناداً إلى عبارة مرسلة دون سند من أنه أهمل في إدارة الثلث الخيري للوصيتين دون بيان وجه هذا الإهمال، كما عول في قضائه السابق على ما قدمه المستأنف ضدهم من أدلة ومستندات وما انتهى إليه تقرير الخبير بإشارة مبهمة من هذه العناصر دون بيان مؤداها والدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها كما أغفل الحكم المستأنف حيث ما يتمسك به من مستندات وأوجه دفاع جوهري الأمر الذي يعيب

هذا الحكم بالقصور، كما أعرض الحكم المستأنف عن بحث المستندات المقدمة منه والتي تثبت أن أعيان تركة المرحوم والده (.....) هي عبارة عن منزلين مهجورين لم يدرا أي مبالغ مالية لعدم قابليتهما للاستثمار.

وإذ تداول نظر الاستئناف بجلسات المرافعة حيث حضر وكيل عن كل طرف وقدم الحاضر عن المستأنف حافظة المستندات ومذكرة بدفاعه.

كما قدمت الحاضرة عن الحكومة مذكرة بدفاع وقدمت النيابة العامة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢ مذكرة برأيها انتهت فيها إلى قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وفي الحكم المستأنف وبالجلسة الأخيرة قدم الحاضر عن المستأنف مذكرة بدفاعه عقب فيها على رأي نيابة الأحوال الشخصية وصمم على الاستئناف وطلبت الحاضرة عن الحكومة رفض الاستئناف ومن ثم أمرت المحكمة بحجز الاستئناف للحكم فيه بجلسة اليوم.

وتقضي المحكمة بداية بقبول الاستئناف شكلاً وقد أقيم في الميعاد ومستوفياً كافة مقوماته القانونية.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإنه لما كان من المستقر عليه بقضاء محكمة التمييز أنه «الوقف يختلف عن الوصية إذ إن الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت على سبيل التبرع وإذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم أو على وجه من وجوه البر وكانت الوصية مؤبدة، أو مطلعة استحق الموصى لهم المنفعة على وجه التأبيد وصار التصرف من بعد وفاة الموصي وقفاً فإذا مات مصراً على وصيته طبقت عليها أحكام الوقف من جميع الوجوه، حتى وإن كانت عبارات المتوفى قد جاءت في صيغة الوصية لأن الموصي أخرجها مخرج الوقف وهذا هو مفاد نص المادة ٢٦٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية الذي أكدته مذكرته الإيضاحية.. وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة وتفسير العقود وسائر المحررات مادام تفسيرها لها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لها في جملتها باعتبارها وحدة متماسكة والعبرة في ذلك بحقيقة ما عناه من حررها متى استظهرت ذلك وردته إلى شواهد وأسانيد يمكن أن تؤدي إليه عقلاً وكلام الواقف يجب أن يحمل على ما يفهم منه أنه أراده من عباراته في كتاب وقفه على اعتبار أنها تضافرت في الإفصاح عن إرادته ولا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح كما أن التحقيق من صلاحية من يقوم على نظارة الوقف وإدارته على الوجه الأكمل من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بلا معقب متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ أحوال شخصية جلسة ٢٠٠٤/٢/١٥ بمنشور مجموعة من أهم وأحدث المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة التمييز خلال الفترة من ٢٠٠٢/٦/١ وحتى ٢٠٠٥/٣/٣١ الجزء الأول - أبريل ٢٠٠٥ صفحة ٤٥ قاعدة ٥) لما كان ما تقدم وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب بالدعوى أن الوصايا الصادرة للمستأنف عن تركة المرحوم (.....) ووالده المرحوم (.....) وهو أن يكون وصياً بالثلث ويقوم بإنفاقهما في وجوه الخيرات والمبرات وعمل الإحسان وفي كل فعل خيري يعود نفعه على الوصيات فيكون هذا التصرف وقفاً خيرياً وأنه طبقاً لنص المادة السادسة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف والصادر بتاريخ ١٩٥١/٤/٥ فإن الأوقاف الخيرية أو الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب إذا لم يشترط الواقف النظارة لشخص او

جهـة معينة تكون النظارة لدائـرة الأوقاف العامة وإن اشترط الواقف النظارة لآخر تشترك الدائرة فـي النظـارة منضمة إلـى الناظر المعـين من قبل الواقف إن كانت المصلحة تقتضي ذلك».

وحيـث إنه من المسـتقر عليه بقضـاء محكمة التمييـز أن «لمحكمـة الموضوع السـلطة التامة في تحصيـل فهم الواقع فـي الدعـوى وتقدير الأدلة المقدمـة إليها كما أن تقريـر الخبراء يعد من هذه الأدلـة يخضـع كذلـك لإطلاقـات تلـك المحكمة ولهـا أن تأخذ بتقرير الخبير المقـدم في الدعوى أو تطرحـه أو تأخـذ ببعضه وتعـرض عن البعض الآخر أو تأخذ بتقرير خبير آخر وذلك متى أقامت قضاءها على أسـباب سـائغة ولهـا أصلها الثابت بالأوراق وتكفي لحمل الحكـم (الطعن ٢٠٠٠/٢٣ مدنـي جلسـة ٢٠٠١/١٢/٢٤) لمـا كان مـا تقـدم وكان الثابـت مـن تقريـر الخبيـر أن قيمـة الثلث الخيـري المدار من قبل المسـتأنف مـن تركة والده المرحـوم (.....) مبلغ وقـدره ١١٩٧٠٣,١٤٠د.ك وأن المسـتأنف هو واضع اليد على عناصر التركة وتعـذر على الخبرة بيان قيمة الثلث الخيري لجده المرحـوم (.....) ومـا قام به المسـتأنف من أعمال تنفيـذاً للوصيتين وحدود تلـك الأعمال وما يثبت أيضـاً مـن أن المسـتأنف منذ وفاة والـده المرحوم (.....) بتاريـخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ وتعيينه وصياً على الوصيتين الخاصة بوالـده وبجده المرحوم (.....) لم ينفذ أية إجراءات لتجنيب نصيب الثلث الخيري واسـتثماره في الأوجه التي حددها الموصيين. ولا يوجد مانع يمنعه من ذلك فإن تقاعسه عن الإدارة طـوال تلك الفترة يدل على إهماله في إدارة الثلث الخيـري فـلا يصلح للنظـار عليهما لعـدم قدرته علـى إدارتهما فتعين عزله وتعيـين الأمانة العامة للأوقاف للنظارة ويكون الحكم المستأنف صحيحاً فيمـا انتهى إليه من قضـاء وتقضي معه المحكمة برفض الاسـتئناف وتأييد الحكم المسـتأنف لهذه الأسـباب المكملـة لأسـبابه مـع إلزام المسـتأنف بالمصروفات شـاملة مقابل أتعـاب المحاماة وذلك عملاً بنص المادتين ١/١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمـت المحكمـة: بقبـول الاسـتئناف شـكلاً ورفضـه موضوعاً وألزمت المسـتأنف المصروفات ومبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الخامسة

بالجلـة المنعقدة علناً بالمحكمـة بتاريخ ١ صفر ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/١٩م

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمد ارحمه وكيل محكمة الاستئناف

وعضوية الأستاذين

المستشار/ حسين الفقعان والمستشار عبدالفتاح محمود

وحضـور السـيد/ مطلـق الدويـش أمين سـر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....) بصفته حارساً قضائياً على تركة

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....) بصفته حارساً قضائياً على تركة

وفي الاستئناف الثالث المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....) بصفته حارساً قضائياً على تركة والمقيدة بالجدول بأرقام: ٥٩٤، ٦٥٠، ٢٠٠٦/٦٤٤ أحوال/ ٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة المداولة.

أولاً: الاستئناف رقم ٢٠٠٦/٥٩٤ أحوال/ ٥:

خاصمت الطاعنة (.....) وآخرون المطعون ضدها (.....) بالدعوى المطعون في حكمها وذلك ابتغاء القضاء بعزل السيدة المذكورة عن وصايتها على ثلث الخيرات الموصى به من قبل المورث المرحوم (.....) وتعيين أحد ورثته وهو (.....) بدلاً منها، وإلزامها برد الأموال التي بحوزتها وتسليمها إليه وعدم التعرض له في ذلك.

على سند من القول إن السيدة المذكورة وصية على الثلث الخيري، لكنها أتت من التصرفات والأفعال التي تتنافى والأمانة التي يجب أن يتصف بها الوصي على الخيرات.

وتم اختصام مدير الأمانة العامة للأوقاف، ليصدر الحكم في مواجهته.

وإذ تداولت الدعوى رمي كل من الخصوم صاحبه بعدم الأمانة طلبات ودفوعاً.

وقدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي خلصت فيها إلى طلب رفض الدعوى، لعدم قيام دليل عليها.

ومحكمة أول درجة قضت بجلسة ٢٠٠٦/٣/١٩ برفض الدعوى.

ومن حيث أن هذا الحكم لم يحظ بقبول المحكوم عليها، فقد أقامت طعنها الماثل بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ وذلك ابتغاء القضاء.

١ - بقبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف، والقضاء:

بعزل المستأنف ضدهما (.....) الموصى على يدها إنفاق أموال ثلث التركة في أوجه الخيرات والميراث، وتعيينه بدلاً منها (.....) مع إلزامها برد الأموال التي بحوزتها بهذا الشأن وتسليمها إليه لينهض بمهامه وصياً على الثلث الخيري وعدم التعرض له.

٣ - إلزام المستأنف ضدها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وحاصل أسباب الاستئناف الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب أدى إلى مخالفة القانون، وذلك أن محكمة أول درجة التفتت دون مسوغ عما قدم إليها من أدلة تقطع بعدم أمانة الوصية وكفاءتها وعدلها على النحو التالي:

١ - أن السيدة المذكورة استخدمت التوكيل الرسمي الموثق لدى كاتب العدل ببيروت برقم ١٩٩٣/١٠٢٥٤ الصادر لها من المورث المرحوم (.....) وهي زوجته بعد وفاته، والذي خلت بنوده من حق التصرف بالبيع لنفسها قامت عقب وفاته بشهر واحد ببيع العقار رقم (.....) في منطقة بحمدون المحطة العقارية بدولة لبنان المملوك للمورث باعته إلى من تدعى (.....) بالعقد المسجل رقم ٣٥٥٤ لسنة ٢٠٠١ ببيروت بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٤ ثم قامت في نفس يوم البيع بشرائه من المشترية سالفة الذكر بموجب العقد المسجل رقم ٢٠٠١/٣٥٥٦ وذلك نظير ثمن صوري في كلا العقدين لا يتناسب البته مع القيمة السوقية الحقيقية للعقار، كل ذلك تم بقصد التحايل على التوكيل المبذول لها من المورث، لتمتلك العقار، وتحرم بقية الورثة من الحصول على انصبتهم فيه، ولقد تفطن القضاء اللبناني إلى هذا التحايل من بعد أن ثبت لديه هذا التحايل، وأصدر حكمه في الدعوى رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ ببطلان عقدي البيع سالفي الذكر.

٢ - يضاف إلى ذلك أن المورث المرحوم (.....) كان قد أعطى للمستأنف ضدها السيدة المذكورة، وكانت زوجته وتصغره بنحو ثلاثين عاماً، أعطاها توكيلين موثقين تحت رقم ١٧٢٧ جلد ١ في ٢٠٠٠/١٢/١٦ ورقم ١٠٧ جلد ١ في ٢٠٠١/١/٢٧ لإدارة أعماله وأمواله بعد تقدم عمره وتدهور صحته وقد كان لزاماً عليها بوصفها وكيلة عن أعمال الوكالة تقديم حساباً عنها له، ولورثته من بعده، إعمالاً للمادة ٧٠٦ من القانون المدني غير أنها لم تفعل، رغم تعلق حقوقهم بأموال المورث التي صارت بموته ملكاً للورثة جميعاً، مما اضطرهم إلى مخاصمتها قضائياً واستصدروا عليها حكماً نهائياً في الاستئناف رقم ٢٥٩٠ لسنة ٢٠٠٣ مدني/ ١ في ٢٠٠٤/١/٢١ الذي قضى بإلزامها بأن تقدم للورثة كشف حساب مفصل ومؤيد بالمستندات عن جميع الأعمال التي قامت بها بمقتضى التوكيلات التي صدرت لها من المورث من تاريخ صدورها حتى وفاته. لكن المستأنف ضدها لم تنفذ هذا الحكم البات ولم تقدم كشف الحساب، خشية أن يكشف أمرها.. وذلك أيضاً ينال من أمانتها وصلاحيتها وعدم كفاءتها لتكون وصية على الثلث الخيري الموصى به.

٣ - ثم أن المستأنف ضدها السيدة المذكورة استغلت التوكيل المعطى لها من المورث فقامت ببيع العقار المملوك له (فندق كارلتون تاور) في منطقة القبلة بمبلغ مليوني وخمسمائة دينار لنفسها، حيث قامت بالتوقيع على العقد بوصفها بائعة بالوكالة ومشترية، وهو عقد صوري والثمن غير حقيقي لم يقبضه المورث وقد صدر حكم نهائي استئنافياً بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ ببطلان وصورته عقد البيع المسجل رقم ٤٣٢ المؤرخ ٢٠٠١/١/٢٤ ومحو التسجيل الخاص بهذا العقد واعتبار العقار موضوعه عنصراً في تركة المورث المرحوم

(.....).

وذلك ما يدل على عدم أمانتها وصلاحيتها وكفاءتها، لتكون وصية على الثلث الخيري، مما يوجب عزلها لرغبتها الدائبة في الاستيلاء على تركة المورث فكيف لو تسلطت على حصة الخيرات.

وركنت الطاعنة إلى المستندات المشار إليها آنفاً الموجودة بملف الدعوى.

ثانياً: الاستئناف رقم ٢٠٠٦/٦٥٠ أحوال / ٥.

أقامته (.....) المحكوم عليها ضد المستأنف عليها (.....) السيدة المذكورة، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٧ طعناً على الحكم سالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٩ وذلك ابتغاء القضاء:

١ - بقبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف، والقضاء بالطلبات الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى، والسابق الإشارة إليها بالاستئناف رقم ٢٠٠٦/٥٩٤ أحوال/ ٥.

٣ - إلزام المستأنف عليها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وحاصل أسباب هذا الاستئناف هي ذات الأسباب أسباب الاستئناف السابق.

ثالثاً: الاستئناف رقم ٢٠٠٦/٦٦٤ أحوال/ ٥

وهذا الاستئناف أيضاً أقامه (.....) و(.....) و(.....) و(.....) أولاد المرحوم (.....) من المحكوم عليهم ضد المستأنف عليها السيدة (.....) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ طعناً على الحكم سالف الذكر بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٩ وذلك ابتغاء القضاء:

١ - بقبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء:

أصلياً: بعزل المستأنف ضدها الوصية على ثلث الخيرات وتعيين (.....) بدلاً منها وإلزامها برد الأموال التي بحوزتها إن وجدت وتسليمها للأخير لينهض بالوصاية عليها - وهي ذات الطلبات الواردة بصحيفتي الاستئنافين السابقين.

احتياطياً: إحالة الدعوى إلى التحقيق، ليثبت المستأنفون بطرق الإثبات كافة أن الوصية المستأنف ضدها غير أمينة على ثلث الخيرات وأنها أتت من الأفعال والأعمال ما يجعلها غير صالحة.

٣ - إلزامها المصروفات وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي وحاصل أسباب الاستئناف هي ذات أسباب الاستئنافين السابقين رقمي ٥٩٤، ٦٥٠ لنسة ٢٠٠٦ أحوال/ ٥.

رابعاً: الاستئناف الفرعي الأول:

وأقامه من المحكوم عليهم ورثة المرحوم (.....) كل من (.....) و(.....) طعناً على الحكم الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٩ وذلك ابتغاء القضاء:

١ - بقبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف. والقضاء بعزل السيدة (.....) الوصية على ثلث الخيرات، وتعيين (.....) بدلاً منها وإلزامها برد الأموال التي بحوزتها في هذا الشأن وتسليمها إليه ليتولى الوصاية عليها وإنفاقها في أوجه الخيرات.

٣ - إلزامها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

ولم تخرج أسباب هذا الاستئناف أيضاً عن أسباب الاستئنافات أرقام ٥٩٤، ٦٥٠، ٦٦٤ لسنة ٢٠٠٦ أحوال / ٥.

خامساً: الاستئناف الفرعي الثاني:

أقامته الأمانة العامة للأوقاف طعناً على الحكم سالف الذكر الصادر بجلسة ٢٠٠٦/٣/١٩، وذلك ابتغاء القضاء:

١ - قبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع، ببطلان الحكم المستأنف،

لخلوه من البيانات الجوهرية من أسماء الخصوم.

٣ - إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى، والقضاء أصلياً: بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً ووصياً منفرداً على الثلث الخيري، لإدارته وتنميته وإنفاقه في مصارفه الشرعية.

احتياطياً: وقبل الفصل في الموضوع بندب لجنة من إدارة الخبراء، لتجنيب نصيب الثلث الخيري من تركة المرحوم (.....) من أموال سائلة ومنقولة، توطئة لتنفيذ شروط الموصي.

٤ - إلزام المستأنف عليهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وحاصل أسباب الاستئناف: بطلان الحكم المستأنف لخلوه من البيانات الجوهرية المتعلقة بذكر أسماء الخصوم، فقد جاء الحكم المستأنف خلواً من ذكر اسم الأمانة العامة للأوقاف رغم أنها كانت مختصمة أمام محكمة أول درجة، باعتبارها جهة منوط بها القيام على شؤون الأثلاث الخيرية والأوقاف وكان تعيينها وصية على الثلث الخيري جائز لها.. ومن ثم فالمستأنفة فرعياً (الأمانة العامة للأوقاف) تطلب تعيينها وصية على الثلث الخيري، إعمالاً للمادتين ١١٤، ١٢١ من القانون المدني، نظراً للتنازع والخصومة الشديدة بين الوصية والمطالب بها ورمي كل منهما بعدم الأمانة ولا ريب أن الأمانة العامة للأوقاف الأصلح والأقدر على إدارة ثلث الخيرات.

وقدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي خلصت فيها إلى تأييد الحكم المستأنف، لعدم توافر سبب يسقط الوصاية عن الوصية، لعدم الصلاحية أو الأمانة ولاسيما أنها لم تستلم الثلث الخيري بعد لفرض الحراسة القضائية على التركة.

وقدمت المستأنف ضدها (.....) الوصية على ثلث الخيرات مذكرات عدة كان جماع دفاعها ما يلي:

١ - عدم قبول طلب الأمانة العامة للأوقاف ورفض تعيينها وصية على ثلث الخيرات الموصى به من قبل المورث، بحسبانه طلباً جديداً لم يطرح من قبل أمام محكمة أول درجة - وإن كان قد تم اختصامها لصدور الحكم في مواجهتها - إلا أن الأمانة العامة للأوقاف بعد الاختصام لم يحضر عنها أحد ولا أبدت طلباً بالعزل، وتعيينها وصية دون غيرها، وإعمالاً للمادة ١٤٤ من قانون المرافعات فلا يجوز إبداء طلب جديد في الاستئناف.

(وهذا الدفاع أبدى ايضاً من قبل المستأنفة (.....) في الاستئناف رقم ٢٠٠٦/٥٩٤ أحوال/ ٥ بمذكرة دفاعها المقدمة لجلسة ٢٠٠٧/١/٢٨.

٢ - وتمسكت (.....) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، إذ سبق الطاعنين أن خاصموها بالدعويين رقمي ٥٨٧، ٦٠٧ لسنة ٢٠٠١ أحوال شخصية/ ٢٤ بطلب بطلان وعدم نفاذ الوصية رقم ٣٥ الصادرة عن المورث بتاريخ ١٩٩١/١١/٢١، وتقديم الوصية الواجبة عليها وبطلب عزل الوصية وتعيين غيرها. فقضت محكمة أول درجة برفض الدعويين، فاستأنفوا الحكم، ومحكمة الاستئناف قضت بجلسة ٢٠٠٤/٦/٢٨: أولاً: بعدم جواز الاستئنافين رقمي ٢٠٠٣/٢٦٥، ٢٠٠٣/٢٨٥ أحوال شخصية/ ٦ بشأن طلب عزل المستأنف ضدها (.....) عن الوصاية على الثلث الخيري، وفيما عدا ما تقدم، قبولهما والاستئناف رقم ٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣ قبولهم شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بشأن بطلان الوصية الخيرية برفض الاستئنافات الثلاثة وتأييد الحكم المستأنف.

وجدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى ما ورد بمدونة الحكم الاستئنافي سالف الذكر،

أن قضاء الأول بعدم جواز الاستئنافين رقمي ٢٠٠٣/٢٦٥، ٢٠٠٣/٢٨٥ أحوال شخصية/ ٦ بشأن طلب عزل الوصية عن الوصاية، لأن هذا الطلب كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة، لكون تلك المحكمة أغفلت الفصل فيه وقد أجازت المادة ١٢٦ من قانون المرافعات لصاحب الشأن يرجع إليها للفصل فيه بطلب يعلن خصومة به، ومن ثم لا يجوز له الطعن بالاستئناف فيما أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه من الطلبات الموضوعية وهذا مبنى قضاء المحكمة الاستئنافية، كما جاء بأسباب حكمها.

كما يجدر بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى ما ورد في قضائها برفض طلب بطلان الوصية، حسبما جاء بأسبابها أن الوصية الخيرية موضوع النزاع يكون حد نفاذها ما تبقى من ثلث التركة بعد استيفاء المستحقين للوصية الواجبة حقهم في تركة جدهم.

٣ – ودفعت المستأنف ضدها (.....) بأنها لم تتسلم بعد الثلث الخيري المعينة وصية عليه لإدارته فكيف ينسب لها سوء إدارته وتبديده والاستيلاء على أمواله، لفرض الحراسة القضائية على التركة منذ ٢٠٠٢/٢/٤.

٤ – ثم أنها صارت غير مكلفة بتقديم كشف حساب عن استعمالها التوكيلات الصادرة لها من المورث، ذلك أن الحكم الصادر ضدها بإلزامها بذلك ثم الطعن عليه بالتمييز رقم ٢٠٠٤/١٣١ مدني/ ٢ وقد حصل أن التوكيلات الممنوحة لها من المورث هي توكيلات عقارية وتم بموجبها بيع فندق كارلتون تاور من قبل المورث إليها، وقامت بموجب التوكيل ١٧٢٧ جلد ١ والمؤرخ ٢٠٠٠/٢/١٦ بإتمام البيع وتسجيله وأصبح العقار مملوكاً لها، كما أن التوكيل رقم ١٠٧ جلد ١ والمؤرخ ٢٠٠١/١/٢٧ صادر لها من المورث لتمكينها من نقل ترخيص شاليه، أقام الورثة بشأنه عليها دعوى محاسبة لها يفصل فيها بعد وخلصت محكمة التمييز إلى ثبوت ملكيتها للعقارين السالفين ولا يجوز مطالبتها بتقديم كشوف حساب عنهما.

٥ – أما عن فندق لبنان – تدفع السيدة المذكورة أن سبب بطلان عقد بيعها له ثم شرائه لنفسها، فغير صحيح، لصحة التوكيل الصادر لها من المورث.

ومن ثم يكون قد انتفى عنها مقالة عدم الأمانة أو الكفاءة.

وحيث إن الطاعنين قدموا مذكرة بالدفاع، فضلاً عما احتوته صحف الطعن، رداً على ما أثارته المستأنف ضدها ضمنوها ما يلي:

١ – أن المستأنف ضدها (.....) المطلوب عزلها عن إدارة ثلث الخيرات الموصى به غير صالحة وغير أمينة عليه، لما يدر منها، باستخدامها التوكيل رقم ١٩٩٣/١٠٢٥٤ الموثق لدى كاتب العدل ببيروت الصادر من المورث، قد خلت بنوده من حق التصرف بالبيع لنفسها إلا أنها قامت بعد وفاة المورث بشهر واحد، وعلى سبيل التحايل، ببيع عقار لبنان بيعاً صورياً إلى من تدعى/ (.....) بالعقد المسجل رقم ٣٥٥٤ لسنة ٢٠٠١ في ٢٠٠١/٨/١٤ ثم قامت السيدة المذكورة بابتياعه من المشترية في ذات اليوم بعقد صوري أيضاً تحت رقم ٢٠٠١/٣٥٥٦ وقد تفطن القضاء اللبناني لهذا التحايل وقضى في ٢٠٠٣/٥/٢٢ ببطلان عقدي البيع سالفي الذكر وصار الحكم نهائياً وباتاً – وقبل هذا التصرف يدل على عدم أمانتها لمحاولتها الاستيلاء على مال التركة، فكيف نتسلط على إدارة الوصية بالثلث الخيري.

٢ – ولا يقدح في ذلك القول إنها لم تتسلم حصة الثلث الخيري بدعوى خضوع التركة للحراسة القضائية طالما أنها فاقدة لشروط الوصاية من

صلاحية وأمانة.

٣ - وليس صحيحاً ما دفعت به دعواهم قبلها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالاستئنافين رقمي ٢٠٠٣/٢٦٥ و٢٠٠٦/٢٨٥ أحوال/ ٦ المحكوم فيهما بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ والاستئناف رقم ٢٠٠٣/٣٠٨ أحوال/ ٦ بذات التاريخ لأن قضاء المحكمة بعدم جواز الاستئنافين رقمي ٢٦٥، ٢٨٥ لسنة ٢٠٠٣ أحوال/ ٦ بشأن طلب عزل الوصية، لم يفصل فيه موضوعاً، ليحاجوا به، وإنما كان عدم الجواز مبناه أن طلب العزل لم يفصل فيه من قبل محكمة أول درجة، ولا يجوز استئنافه، وإنما السبيل في تدارك هذا هو الرجوع إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه إعمالاً للمادة ١٢٦ من قانون المرافعات.

ومن ثم لا حجية لهذا القضاء بشأن الدعوى المستأنف حكمها محل الطعن.

ومن حيث إن الاستئنافات الثلاثة أرقام ٥٩٤، ٦٥٠، ٦٦٤ لسنة ٢٠٠٦ أحوال شخصية/ ٥ والاستئناف الفرعي المقام من (.....) و(.....) و(.....) والاستئناف الفرعي المقام من الأمانة العامة للأوقاف، كل هذه الاستئنافات الخمس قد استوفت أوضاعها الشكلية المقررة، ومن ثم فهي مقبولة شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع وعن الدفع المبدى من المستأنف ضدها (.....) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨ في الاستئنافين رقمي ٢٠٠٣/٢٦٥ أحوال/ ٦ و٢٠٠٣/٢٨٥ أحوال/ ٦ بعدم جوازهما بشأن طلب عزل المستأنف ضدها (.....) فهو دفع في غير محله، لا تتوافر لسبق الفصل في الاستئنافين المذكورين، والاستئنافات المنظورة بين يدي هذه المحكمة شروط الدفع بحجية الأحكام المانعة من نظر الدعوى الراهنة والمنصوص عليها في المادة ٥٣ من قانون الإثبات، وهي أن تكون الأحكام السابقة قد فصلت في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وأن يتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، ذلك لأن الأحكام المنوه عنها وإن صدرت من ذات الخصوم في النزاع الماثل، إلا أنه وبإغفال محكمة أول درجة في النزاع السابق الفصل في طلب عزل الوصية، مما حدا بالمحكمة بالقضاء بعدم جواز الاستئنافين، بحسبانه طلباً كان مطروحاً عليه لم تفصل فيه، ومن ثم لا يجوز استئنافه، والسبيل في شأنه الرجوع إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيما أغفلته، ولم تقل المستأنف ضدها ولم يثبت بالأوراق ما يشير إلى سابقة الفصل في طلب عزل الوصية سلباً أو إيجاباً ومن ثم يكون الدفع مفتقراً إلى واقع ولا يسانده القانون، متعيناً رفضه.

وحيث إن الدفع المبدى من المستأنف فرعياً (هيئة الأوقاف) ببطلان الحكم المستأنف، لأسباب حاصلها للنقص والخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم، فإنه دفع غير سديد، وذلك أنه من المقرر أن المادة ١١٦ من قانون المرافعات قد رتبت البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم، إنما قصدت النقص أو الخطأ الذي ترتب عليهما التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه أو صفته مما يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة أو تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له في الخصومة.

لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونة الحكم المطعون فيه تحصيله اختصام المستأنف فرعياً ليصدر الحكم في مواجهته لكنه لم يبد ثمة دفع أو دفاع، واستبقى لنفسه ذلك ليطرحه أمام المحكمة الاستئنافية بتأييده عزل الوصية وإفراده بطلب الوصاية. فإن نعيه على الحكم الطعين بالبطلان، لخلو ديباجته من ذكر المستأنف فرعياً لا يعيبه،

لأن ذلك لم يؤد إلى عدم التعرف على حقيقته أو غيره بشخص آخر.

وإذ كان من المقرر أن تقدير عدم أمانة الوصي وعدم قدرته على إدارة الوصية هو من مسائل الواقع في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع، وتقديرعناصرها بغير معقب عليها من محكمة التمييز متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها.

لما كان ما تقدم فإنه يبين من واقعات التداعي انتفاء شرط الكفاءة والعدل في إدارة الوصية المسندة إلى المستأنف ضدها، لأسباب حاصلها قيامها بالاستيلاء على بعض عناصر التركة أو محاولتها ذلك مما يطرح عنها ويفت في صلاحيتها وأمانته على النحو التالي:

أولاً: قيام المستأنف ضدها عقب وفاة المورث وبموجب التوكيل رقم ١٩٩٣/١٠٢٥٤ الموثق لدى كاتب العدل ببيروت بدولة لبنان، والصادر لها من المورث حال حياته، وقد خلت بنوده من حق التصرف بالبيع لنفسها، قامت ببيع عقار لبنان (الفندق) إلى من تدعى (.....) بيعاً صورياً بالعقد المسجل رقم ٢٠٠١/٣٥٥٤ في يوم ٢٠٠١/٨/١٤ ثم قامت في نفس اليوم بموجب عقد صوري مسجل تحت رقم ٢٠٠١/٣٥٥٦ بشرائه، بقصد التحايل، لتخرجه من عناصر تركة المورث إضراراً بالورثة الطاعنين، وقد تفطن القضاء اللبناني، وأصدر حكماً نهائياً وباتاً بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ ببطلان عقد البيع سالف الذكر، كما هو مثبت بصورة الحكم (حافظة مستندات الطاعنين أمام محكمة أول درجة المقدمة لجلسة ٢٠٠٥/١٠/٩).

ثانياً: ومما يدل على عدم الصلاحية ويفت في الأمانة مخاصمة المستأنفين للمستأنف ضدها - بشأن فندق كارلتون تاور الكائن بدولة الكويت، التي زعمت ملكيتها له بموجب عقد بيع لها من قبل المورث، صدور حكم نهائي في الاستئنافات ارقام ١٢٤١، ١٣٣٢، ٢٠٠٥/١٣٤٥ مدني/ ٨ الصادر بجلسة ٢٠٠٦/٦/١٣ والذي قضى ببطلان وصورية عقد البيع المسجل تحت رقم ٤٣٢ المؤرخ ٢٠٠١/١/٢٤ ومحو التسجيل الخاص بهذا العقد واعتبار العقار موضوعها (فندق كارلتون تاور) عنصراً من تركة المورث المرحوم (.....) وإلزام المستأنف ضدها (.....) بالمصاريف عن درجتي التقاضي ومبلغ عشرين ديناراً أتعاباً للمحاماة في كل من الاستئنافات الثلاثة.

وترى هذه المحكمة كفاية ما أشارت إليه آنفاً، لثبوت عدم قدرة المستأنف ضدها لإدارة الثلث الخيري الموصى به، نظراً لموقفها من التركة وتصرفاتها التي نزعت إلى تحقيق مصالحها الذاتية بإخراج بعض عناصرها وحرمان بقية الورثة فيها، الأمر الذي ترى معه المحكمة وحرصها على إضافة بعض مال التركة إليها بغير حق، عدم أمانتها وتقضي من ثم بعزلها عن الوصاية.

وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر فجدير بالإلغاء وإذ كان المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٠ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي من أن يكون تنفيذ الوصية لمن اختاره الموصي، فإن لم يوجد فلمن تعينه المحكمة ولا يسلب القاضي سلطته في أمر الوصي المختار والتحقق من صلاحيته لتنفيذ الوصية.

وهذه الصلاحية على ما هو مقرر في فقه الإمام مالك لها شروط أربعة هي التكليف والإسلام والعدل والكفاءة، وتعني قدرة الوصي على القيام بما عهد إليه من تدبير أمر الوصية، فإن كان عاجزاً عن تدبير أمورها بمفرده جاز للقاضي طبقاً لما هو مقرر في هذا المذهب أن يضم إليه من أهل الصلاحية من يعاونه في مأموريته وتقدير عدم كفاية القدرة لدى الوصي المختار وصلاحية

من يضم إليه في هذه الحالة من مسائل الواقع.

وإلى هنا نص في الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدني، على أن للمحكمة أن تعزل الوصي المعين وتنصب آخر مكانه.

وترتيباً على ما تقدم، وقد انتهت هذه المحكمة إلى عزل المستأنف ضدها (.....) فإنها تقيم بدلاً منها ابن الموصي (.....) الذي اجتمعت كلمة المستأنفين على تعيينه ولاسيما لم تثبت المطعون ضدها عدم كفاءته أو عدم أمانته.

وترى هذه المحكمة بما لها من سلطة تقديرية مرجعها أحكام مذهب الإمام مالك ونص القانون على ما تقدم ضم الأمانة العامة للأوقاف، لتكون قائمة على إدارة الثلث الخيري، بما لديها من تجرد ونزاهة وحيدة وقدرة مع ابن المورث.

وحيث إنه عن المصروفات جميعاً فتلزم بها المستأنف ضدها السيدة (.....) شامل أتعاب المحاماة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: في الاستئنافات أرقام ٥٩٤ لسنة ٢٠٠٦ أحوال/ ٥، ٦٥٠ لسنة ٢٠٠٦ أحوال/ ٥، ٦٦٤ لسنة ٢٠٠٦ أحوال/ ٥ والاستئنافين الفرعيين بقبولها شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف.

والقضاء بتعيين (.....) بالاشتراك مع الهيئة العامة للأوقاف وصياً على الثلث الخيري الموصى به من قبل المرحوم (.....) لإدارته في أوجه الخيرات والمبرات ورفض ما عدا ذلك من طلبات.

ثالثاً: إلزام المستأنف ضدها (.....) بالمصروفات ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/١١/٢٩م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح عبدالله الحمادي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد مبارك الوهيب والمستشار/ محمود ادريس صفر

وحضور السيد/ احمد حسين الكندري امين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته

٦ - الأمانة العامة للأوقاف

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٧/١١٦٤ أحوال/٤.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تخلص في أن المستأنف أقام على المستأنف ضدهم الدعوى رقم ٢٠٠٦/٣٧٥٤ أحوال شخصية بطلب الحكم تعيينه ناظراً خلفاً لوالدته المرحومة على وقف جدته لأم ليتولى إدارته تنفيذاً لشرط الواقفة - على سند من القول إنه والمستأنف ضدهم عدا الخامس والسادس ورثة لوالدتهم المرحومة (.....) الثابت تنصيبها ناظراً على وقف المرحومة والدتها (.....) تنفيذاً لشرط الواقفة بموجب الحكم رقم ١٩٧٩/٢٦٧٩ أحوال - وأن الواقفة أوقفت عين التداعي المبينة بالصحيفة بناء على ورقة عرفية في ١٩٨٦/٢/٢٤ وقد صدر حكم بصحتها ونفاذها في الدعوى المشار إليها - وقد أصبح ملحق النيابة بعقار التداعي ملكاً إلى جهة وقف (.....) الخيري وقد قضى بصحة ونفاذ حجة الوقف وأن ابنته الواقفة هي المعينة ناظراً على الوقف تنفيذاً لشرط الواقفة - ولما كان الوقف عبارة عن ملحق بالبناية المبينة بالصحيفة ولا يحتاج إلى خبرة في إدارته - لذلك أقام دعواه.

وبصحيفة معلنة قانوناً قام المستأنف بإدخال الممثل القانوني للأمانة العامة للأوقاف خصماً في الدعوى وطلب في نهايتها ذات الطلبات الواردة بأصل الصحيفة.

وقد وجه الممثل القانوني للأمانة العامة للأوقاف دعوى فرعية طلب في ختامها تعيين الأمانة العامة للأوقاف منفردة ناظراً على الوقف وبصفة احتياطية تعيينها ناظراً على الوقف بالاشتراك مع المستأنف في الدعوى الأصلية.

وبجلسة ٢٠٠٧/٦/١٧ قضت المحكمة أولاً: في الدعوى الأصلية برفضها. ثانياً: في الدعوى الفرعية تثبيت الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على وقف المرحومة (.....) المبين بصحيفة الدعوى وذلك تأسيساً على أن الثابت من الأوراق أن الواقفة عينت ابنتها (.....) ناظراً على الوقف ولم تشترط الواقفة تعيين أحداً من بعدها كما أنها لم تفوض أحد آخر ليقوم بهذا الأمر من بعدها أيضاً.

وحيث إن المستأنف طعن على هذا القضاء بالاستئناف المطروح بموجب صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ٢٠٠٧/٧/١ وأعلنت قانوناً بطلب قبوله شكلاً - وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بالطلبات الواردة بأصل صحيفة الدعوى.

وذلك لأسباب أصلها: أولاً: الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب: وذلك لأن المستأنف تتوافر فيه الشروط الشرعية والقانونية لتولي النظارة على الوقف بما يحقق الغرض منه ولقلة حجم النصاب الموقوف وعدم الحاجة إلى وزارة الأوقاف.

وحيث إن الاستئناف تداول بالجلسات على النحو الثابت بمحاضره وبجلسة ٢٠٠٧/١١/١٤ حضر المستأنف بوكيل عنه وحضر وكيل المستأنف ضدهما الأخيرين بصفتهما وطلبا رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - والمحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم ومذكرات في أسبوع المستأنف ضدهما الخامس والسادس.

وحيث لم يتقدم أحد من الخصوم بثمة مذكرات أثناء حجز الاستئناف للحكم.

وحيث إن الاستئناف قد استوفى أوضاعه وشرائطه المقررة قانوناً لذلك فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإن النعي عليه بأسبابه غير سديد ذلك أن الحكم المستأنف صدر على سند صحيح من القانون متضمناً الرد على أسباب الاستئناف رداً سائغاً مسقطاً لكل

حججـه بمـا لا تجد معه المحكمـة موجباً لإضافة أسـباب جديدة ذلك أن الأسـباب التي بني عليها كافيـة لحمله وتطمئـن إليها المحكمـة وتأخذ بها وتجعـل منها أسـباباً مكملة لقضائهـا وتنتهي إلى القضـاء في موضوع الاسـتئناف برفضـه وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المستأنف عملاً بالمادتين ١/١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانيـاً: فـي الموضـوع برفضـه وتأييـد الحكم المسـتأنف - وألزمت المستأنف بالمصاريف وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسـة المنعقـدة علنـاً بالمحكمـة بتاريخ ١٧ جمادي الآخرة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٥/٣١ م

برئاسـة الأسـتاذ المستشـار/ يوسـف ناصـر المعيلي

وعضوية الأستاذين

المستشـار/ كامل أحمد العميري والمستشـار/ زيدان أبو عمرة زيدان

وحضور السـيد/ مختار سعيد إسماعيل أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - مدير الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته

٤ - أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

ضد

١ - (.....)

والمقيدان بالجـدول برقمي: ٣١٥، ٢٠٠٨/٣١٦ أحوال/ ١.

المحكمة

بعـد الاطـلاع علـى الأوراق وسـماع المرافعـة والمداولة.

حيـث إن الوقائـع سـبق أن تكفـل بهـا حكـم هـذه المحكمـة الصادر فـي ٢٠٠٨/١٠/٢٠ بقبول الاسـتئنافين الأصلي والمقابل شـكلاً وقبل الفصل فـي موضوعهما بندب إدارة الخبراء بوزارة العدل لتنـدب لجنة ثلاثية من خبرائهـا المختصين تكون مهمتها ما جاء بمنطوق ذلك الحكم فتحيل المحكمة عليه في شـأنها تلافياً للتكـرار - وإذ تداول نظر الاسـتئنافين ورد تقرير الخبراء المطلوب متضمناً نتيجتـه صحـة بيانـات الميزانيات المعتمـدة وبأن المـال الخاص بالثلث المخلـف عن المتوفى هو مبلغ ١٦٥٣٠٠٠ مليون وسـتمائة وثلاثة وخمسـين ألف دينار وأن ا توفر في ذمته من مال الوقف هو مبلغ

٨٧٠٧٣ د.ك سبعة وثمانين ألف وثلاثة وسبعين ديناراً وأن قيمة تشييد المسجد هو مبلغ ٢٥٠٠٠٠ مائتين وخمسين ألف دينار وما عدا ذلك تركته الخبرة لتقدير المحكمة.

وقدم الحاضر عن الأمانة العامة للأوقاف مذكرة بدفاع صمم فيها على دفاعه السابق وعلى وصايته على الثلث الخيري موضوع النزاع وأبدت النيابة العامة برأيها بمذكرة مؤرخة في ٢٠١٠/٥/٣ بطلب رفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف وتقرر حجز الاستئنافين للحكم بجلسة ٢٠١٠/٥/٣١ مع مذكرات لمن يشاء من الطرفين بطريق الإيداع في أسبوع وصرحت المحكمة بتقرير مذكرة النيابة وبتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم في أسبوع بطريق الإيداع قدم (.....) مذكرتين صمم فيهما على طلباته المقدمة في صحيفة استئنافه مع إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات صحة البيانات الخاصة بالمبالغ التي أنفقتها في أوجه الخيرات تمهيداً للقضاء بالطلب الأصلي.

حيث إن الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به لأسباب صحيحة لها أصلها الثابت بالأوراق وتأخذ بها هذه المحكمة أساساً لحكمها وتضيف إليها دعماً لها ورداً على أسباب الاستئنافين ما يلي:

أولاً: أن عزل الناظر (.....) من نظارته على ثلث الوقف الخيري المخلف عن والده يجد سنده فيما أسفرت عنه تقارير الخبراء بدرجتي التقاضي وهو ما تأخذ به هذه المحكمة دليلاً على عدم أمانته وعدم قدرته على القيام بأعباء النظارة بطريقة صحيحة كما تأخذ هذه المحكمة بما أسفر عنه تقرير اللجنة الثلاثية المقدم أمام هذه المحكمة من الخبرة بشأن قيمة الوقف الخيري والمبالغ المتوفرة بذمة الواقف وتلك التي في ذمته الناظر المعزول الذي عليه تقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن فترة نظارته إلى الناظر الحالي وهو الأمانة العامة للأوقاف - وتلتفت هذه المحكمة عن أقوال شاهدي الناظر المعزول لعدم الاطمئنان إليها لمخالفتها الثابت بالأوراق كما تلتفت المحكمة عن طلب إحالة الدعوى للتحقيق لعدم جدواه واكتفاءً بما توفر بالأوراق لتكون عقيدة المحكمة.

ثانياً: أن إقامة الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الثلث الخيري إنما يمثل مصلحة وحماية لهذا الثلث ولا ترى هذه المحكمة محلاً لاشتراك أحد آخر معها في النظارة سيما وأن طالب النظارة بدلاً منها على خلاف مع باقي ورثة الواقف ووصل أمر هذا الخلاف إلى ساحات القضاء من دعوى بطلان تصرف الواقف والنزاع الماثل وليس من مصلحته الثلث الخيري أن يكون الناظر عليه أحد هؤلاء الورثة وقد تمسكت الأمانة العامة بالنظارة.

حيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفضه الاستئنافين موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وإلزام كل من المستأنفين مصاريف استئنافه وذلك عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: في موضوع الاستئنافين برفضهما وتأييد الحكم المستأنف.

ثانياً: إلزام كل من الطرفين مصاريف استئنافه.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٥ جمادي الأولى ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٤/١٦م

برئاسة الأستاذ المستشار/ يوسف ناصر المعيلي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ كامل أحمد العميري والمستشار/ زيدان أبوعمره زيدان

وحضور السيد/ مختار سعيد إسماعيل امين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

الأمانة العامة للأوقاف

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

ورثة المرحوم (.....) وهم:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....)

١٦ - (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١١/١٦٢٢ أحوال شخصية/ ١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً.

وحيث إن وقائع هذه الدعوى سبق وأن أحاط بها الحكم المستأنف الصادر بجلسة ٢٠١١/٦/٧ في الدعوى رقم ٢٠١٠/١٨٣٩ أحوال شخصية العاصمة/ ٢١ فتحيل إليه بشأن ما حواه من وقائع وأسباب وأسانيد الخصوم ودفاعهم ومستنداتهم وتوجزه المحكمة بالقدر اللازم لحمل قضائها في أن المستأنف ضدهم من الأول وحتى الحادية عشر سبق وأن أقاموا دعواهم ابتداء بطلب الحكم بإثبات تنحي المستأنف ضده (.....) عن أعمال الوصاية المسندة إليه بموجب الحكم رقم ١٩٨٤/٧٨ أحوال/ ٢ تعيين المستأنف ضده (.....) وصياً بلا أجر على سدس والدة المرحوم (.....) ليدير شؤونه ويرعى

مصالحه والإذن له بإجراء جميع التصرفات التي يراها محققة لمصلحة السدس على أن يكون له في سبيل ذلك اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها كفيلة لتحقيق هذه الغاية مع التزام المستأنف ضدهم بالمصاريف.

على سند من القول إنه بتاريخ ١٩٥٨/٣/٤ أوصى المرحوم والد المستأنف ضدهم (.....) حال صحة أخاه (.....) بإخراج سدس من جميع تركته لينفقه في وجوه الخيرات وأذن له أن يتصدق من هذا السدس على المحتاج من أقاربه حسبما يراه وأثبت ذلك بالإعلام الرسمي رقم ٤١ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٤ وبتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٩ توفي مصراً على وصيته وبتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣ توفي المرحوم (.....) وبوفاته أصبح منصب الوصي شاغراً وتعطلت استثمارات أموال السدس وعقب الوفاة اجتمعت إرادة الورثة على اختيار ابنه (.....) ليخلف عمه المتوفى سالف الذكر فأقاموا الدعوى رقم ١٩٨٤/٧٨٧ بطلب تعيينه وصياً على سدس التركة وقضت لهم المحكمة بطلباتهم.

وحيث إن الوصي (.....) باشر أعماله لمدة قاربت ربع قرن اجتهد خلالها إلا أنه رغب الآن في التنحي ليتيح لغيره المساهمة في تنمية الوصية وانعقدت إرادة جميع الورثة على إسناد أمر هذه الوصية إلى المدعو (.....) واعتباره وصياً وناظراً على هذا السدس من التركة مما حدا بهم إلى إقامة دعواهم.

وقدم من أوراق الدعوى رقم ٢٠٠٧/٢٨٩٦ أحوال/ ٢٠ صورة من عقد اتفاق وصلح واختيار وصي لسدس المرحوم (.....) مؤرخة في ٢٠١٠/٣/٣٠ ثابت به أن المستأنف ضده (.....) يقر بالتنحي عن إدارة الوصية وأن جميع الورثة اتفقوا على تعيين (.....) وصياً على السدس الخيري وقدم محامي الحكومة مذكرة طلب في ختامها الحكم بإسناد النظارة منفردة للأمانة العامة للأوقاف استناداً إلى من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف وليس مرسوم إنشاء الأمانة مع إلزام المستأنف ضده بتسليم أصول الوقف إلى الأمانة لإدارته واستثماره مما يحقق المقاصد الشرعية منه واحتياطياً الحكم بإسناد النظارة المشتركة للأمانة العامة للأوقاف مع المستأنف ضده (.....) مع إلزام المستأنف ضده (.....) بتسليم أصول الوقف إلى الأمانة لإدارته واستثماره ووردت مذكرة النيابة العامة برأيها والذي خلص أولاً: بعزل الوصي (.....) من الوصاية على سدس المرحوم (.....) بموجب الوصية الثانية بتاريخ ١٩٥٨/٣/٤. ثانياً: تعيين الأمانة العامة للأوقاف بصفتها ناظراً منفرداً على وقف المرحوم سالف الذكر. ثالثاً: رفض طلبات المستأنف ضدهم.

وبجلسة ٢٠١١/٩/٧ قضت محكمة أول درجة أولاً: بعزل المستأنف ضده (.....) من الوصاية على سدس تركة (.....) بموجب الوصية الثابتة في ١٩٥٨/٣/٤. ثانياً: تعيين المستأنف ضده (.....) ناظراً على سدس تركة المرحوم (.....) ليدير شؤونهما ويحقق الخير والنماء ويحقق شرط الموصي وأذنت له المحكمة بإجراء جميع التصرفات التي يراها لمصلحة السدس وله في سبيل ذلك اتخاذ كافة الإجراءات التي يراها كفيلة بتحقيق هذه الغاية وألزمت المستأنف ضدهم بمصاريف الدعوى.

واستندت المحكمة بشأن قضاءها بعزل المستأنف ضده (.....) أنه صدر ضده حكماً بشهر إفلاسه نهائي ومن ثم يكون قد فقد شرط الوصاية واستندت بشأن قضائها بتعيين المستأنف ضده (.....) وصياً على سدس التركة على سند أن الوصية أصبحت وقفاً وقد اتبعه الورثة جميعاً

على إسناد أمر إدارة السدس إلى سالف الذكر بعدما تبين لهم فيه الأمانة والكفاءة وحسن الإدارة وفقاً لشروط الواقف بما يحقق نماء أموال السدس وخلت الأوراق مما ينال من صلاحيته لإدارة سدس التركة.

وحيث إن هذا القضاء السالف البيان لم يلق قبولاً لدى المستأنف بصفته فطعن عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة قيدت بإدارة الكتاب في ٢٠١١/٦/٢٨ بطلب الحكم أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً أصلياً بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً منفرداً على السدس الخيري للمرحوم (.....) مع إلزام المستأنف ضده (.....) والورثة بتسليم الأمانة أصول الوقف لإدارتها واستثمارها بما يحقق المقاصد الشرعية منها واحتياطياً: الحكم بإسناد النظارة المشتركة للأمانة العامة للأوقاف مع السيد (.....) مع استلام الأمانة أصول الوقف لإدارتها واستثمارها بما يحقق المقاصد الشرعية منها حسب مرسوم إنشائها مع إلزام المستأنف ضدهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

ونعى المستأنف بصفته على الحكم المستأنف بمخالفة الحكم المستأنف بصحيح القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في الأسباب والتناقض بين أسبابه ومنطوقه وذلك على سند أن الأمانة العامة للأوقاف هي المنوط بها النظارة على الأوقاف الخيرية عملاً بالمادة ٦ من الأمر السامي وكذا المادة العاشرة من هذا الأمر الى أن الحكم المستأنف أبعدها عن إدارة سدس التركة ولاسيما وأن الوصية قد خلت من ذكر أحقية الوصي المعين تعيين وصي على السدس الخيري خلفاً له وكان الوصي الأخير فقد شروط الوصاية وذلك بصدور حكم ضده بشهر إفلاسه كما أن النيابة العامة رأت وطبقت صحيح القانون حيث انتهت بمذكرتها إلى عزل الوصي وتعيين الأمانة العامة للأوقاف بصفتها ناظراً منفرداً على الوقف مما يكون الحكم أخطأ في تطبيق القانون كما نعى على الحكم المستأنف تناقضه، حيث أشار صحيحاً في أسبابه حيث أثبت أن الموصي أوصى بسدس التركة للخيرات وعين أخيه (.....) والذي توفي وقد قام بالوصي المعين (.....) ما يوجب عزله فمن ثم فإن النظارة على السدس الخيري تكون للأمانة العامة للأوقاف عملاً بالمادة ٦ من الأمر السامي إلا أن الحكم تناقض وتعارض مع هذا المبدأ وانتهى إلى تعيين المستأنف ضده الثالث عشر دون المستأنف بصفته أو إشراكه معه مما يوجد تعارض بين الحكم والأسباب التي أسس عليها مما يستوجب إلغاء الحكم وتعديله.

وبتداول الاستئناف، حيث تبين وفاة المستأنف ضده (.....) فتم تصحيح شكل الاستئناف بإدخال ورثته بصحيفة إدخال ورثته.

وقد أوردت النيابة العامة مذكرة برأيها، حيث تمسكت برأيها السابق أمام محكمة أول درجة والسالف بيانه.

وبتداول الاستئناف بجلسة ٢٠١٢/٤/١ حضر طرفي الاستئناف كلاً بوكيل عنه وبذات الجلسة قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسة اليوم ومنحت أجلاً للمذكرات وفي خلال الأجل قدم وكيل المستأنف ضدهم مذكرة شارحة للاستئناف طلب في ختامها لأسبابها رفض وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إن الاستئناف أقيم مستوفياً لأوضاعه الشكلية المقررة قانوناً ومن ثم يتعين قبوله شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع وفي نطاق الاستئناف فإنه لما كان من المقرر أن لمحكمة الاستئناف أن تؤيد الحكم الابتدائي وأن تحيل على ما جاء فيه

سـواء في بيان الوقائع أو في الأسـباب التي أقيم عليها متى كانت كافية لحمله ولم يكن الخصوم قد اسـتندوا أمام محكمة الاسـتئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة.

وحيث إنه لما كان ذلك وترتيباً على ما تقدم فإن المحكمة ترى صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف من قضاء وذلك للأسباب القانونية الصحيحة التي اسـتند إليها وتتخذهـا المحكمة أسـباباً لقضائها مما يكون الاسـتئناف مقام على غير سند صحيح مـن الواقـع والقانون متعين رفضـه وتأييد الحكم المستأنف.

وحيـث إنه عن المصاريف الاسـتئنافية شـاملة مقابـل أتعـاب المحامـاة فـإن المحكمـة تلـزم بها المسـتأنف بصفتـه عملاً بالمادتـين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمـت المحكمـة: أولاً: بقبـول الاسـتئناف شكلاً.

ثانيـاً: وفـي الموضـوع برفضه وتأييـد الحكم المسـتأنف وألزمت المسـتأنف بصفتـه بالمصاريف الاسـتئنافية وعشـرين دينـاراً مقابـل أتعـاب المحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثالثة

بالجلسـة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٠٠٨/٣/١٠ م

برئاسـة الأستاذ المستشـار/ فاروق أحمد علي الدين وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشـار/ عبيد مجول العجمي والمستشـار/ وائل محمد الخليفي

وحضـور السـيد/ عبدالعزيز محمـود محمد أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

ضد

١ - أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

والمقيد بالجـدول برقـم: ٢٠٠٧/١٦٧٨ أحوال شخصية/ ٣.

المحكمة

بعد سـماع المرافعة ومطالعـة الأوراق والمداولة قانوناً.

حيـث إن الوقائـع حسـبما اسـتبان من الحكم المستأنف وسائر الأوراق تتحصل في أن المستأنفين

أقامـوا دعواهـم رقـم ٢٠٠٦/٣٥٣٧ أحـوال ضد المسـتأنف عليهم بطلب ختامـي بتعيينهم أوصياء على تركة المرحـوم (.....) الثلث الخيري وبتثبيت إدارتهـم لـه باعتبارهم المديريـن الفعليين لإدارته بعد وفاة الوصي مورثهم المرحوم (.....) على سند مـن القـول إن المرحوم (.....) أوصـى حال حياته بتعيـين (.....) وصيـاً على إدارة ثلـث مال تركته وقد تم عزله بالحكم رقم ٢٠٠٤/٤ أحوال. وتعيين المرحوم (.....) بدلاً منه وقد كانوا يشـاركونه في إدارة الثلث الخيري واسـتمروا بعد وفاته وتتوافر فيهم كافة الشـروط القانونيـة من العدل والكفاءة والبلوغ والرشد والأمانة.

وحيـث إنـه أثناء نظـر الدعوى قدم المسـتأنفين المسـتندات المؤيدة لدعواهم والمشار إليها في الحكم المسـتأنف وأحالت المحكمة الدعوى للتحقيق وأشهد المسـتأنفين شـاهديهما بإدارتهم الوقـف بكل أمانة وإخـلاص ودفع ممثل الأمانـة العامة للأوقاف بعدم قبـول الدعـوى لرفعهـا من غيـر ذي صفـة وطلب بدعـوى فرعية بتعيين الأمانة العامة للأوقاف وصياً على الثلث محل النـزاع وأوردت النيابة العامة رأيها برفض الدعوى الأصلية وبتثبيت نظارة الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحوم (.....) محل الدعوى.

وحيث إنه في ٢٠٠٧/٩/٢٥ قضت محكمة أول درجة:

أولاً: فـي موضـوع الدعوى الأصليـة والتدخل بالرفض.

ثانيـاً: فـي موضوع الدعـوى الفرعيـة بتثبيت نظارة الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته علـى وقـف المرحـوم (.....) للقيـام على شـؤون الوصية وتحقيق شـروط الموصـي بما يعود بالنفع والخير على الوقف وذلك تأسيساً على ما للأمانة العامة للأوقاف من إمكانات واسعة وأجهزة كافية بما يحقق المصلحة لهذا الثلث الخيري والمحافظة عليه واسـتثماره وفقاً لشـروط الموصي أو الوقف بعـد وفاة الوصي وعدم اشـتراط الموصي النظارة لأحد بعده ووفاة المرحوم (.....) بعد عزله للمرحوم (.....) فقـد أصبح الوقف شـاغراً من ناظر عليه بما يتعين تثبيت النظارة للأمانة العامة للأوقاف.

وحيث إن المسـتأنفين لـم يرتضوا هذا القضاء فطعنوا عليه بالاسـتئناف الماثـل بصحيفة موقعة مـن محـام أودعـت إدارة كتاب هـذه المحكمة في ٢٠٠٧/١٠/١٦ وأعلنـت قانوناً للمسـتأنف عليهم بطلـب قبوله شـكلاً وفـي الموضوع إلغـاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى الأصلية والقضاء بطلباتهم الواردة بصحيفة افتتاح دعواهم وبإلغاء ما قضى به في الدعوى الفرعية وبرفضها وذلك لسبب القصور في التسبيب والخطأ تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق إذ إن محكمة أول درجة قد طبقت علـى الوصية محل النزاع أحكام الوقـف وذلـك بالمخالفـة للواقع وأحـكام القانون وضـد رغبة الموصـي ووفقاً للثابـت بالوصية لأنه بتعيينـه وصي على الثلث الخيـري من تركته حال حياته فيجب أن يلتزم بالوصية كما شـهدوا شهود المستأنفين لهم بالنزاهة والأمانة والشرف والبلوغ والرشـد وأنهـم يحافظـون علـى الثلـث الخيري ويقومون بإدارته على أحسن وجه.

وحيث إنـه إذ نظرت المحكمة الاسـتئناف مثل المسـتأنفين بوكيلهـم الـذي صمم علـى الطلبات وحضرت ممثلة الأمانة العامة للأوقاف ولم يحضر باقي المستأنف عليهم رغم إعلانهم قانوناً وأحالت المحكمـة الاسـتئناف لنيابـة الأحوال الشـخصية لإبداء الرأي فردت بقبول الاسـتئناف شـكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فحجزته للحكم بجلسـة اليوم وصرحـت بمذكرات بالإيداع لمن يشـاء من الخصوم خلال عشـرة أيام لم يقدم شيء منها في الميعاد.

وحيث إن الاستئناف قد أقيم في الميعاد مستوفياً لمقوماته القانونية فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع فترى المحكمة صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف من قضاء للأسباب القانونية والشرعية التي بني عليها والتي تتخذها هذه المحكمة أسباباً لقضائها وحيث إن الاستئناف لم يأت بجديد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم تقضي المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فتلزم المحكمة بها المستأنفين عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئناف شكلاً. وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصروفات وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

دائرة: الأحوال الشخصية الثانية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠ برئاسة الأستاذ المستشار/ إسحاق حسين ملك

وعضوية الأستاذين/ محمود صفوت عبدالجواد ومحمود أرحمه

وحضور السيد/ محمد النجار سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

الأمين العام للأمانة العامة للوقف بصفته

ضد

(.....)

والمقيد بالجدول رقم: ٩٤/١٢١٨ أحوال/ ٢.

والاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

الأمين العام للأمانة العامة للوقف بصفته ويعلن بإدارة الفتوى والتشريع بالشرق

والمقيد بالجدول رقم: ٩٤/١٢٢٧ أحوال.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً.

حيث إن وقائع النزاع ودفاع الطرفين وأسانيدهما سبق بيانها بحكم هذه المحكمة - بهيئة أخرى - الصادر بجلسة ١٩٩٥/١٢/٢٢ والذي تحيل إليه باعتباره متمماً لقضائها الراهن. وهي توجز في أن مستأنفة الاستئناف الثاني المنضم للاستئناف الأصلي كانت قد أقامت دعواها الرقيمة ١٩٩٤/١٥٣٢ أحوال شخصية كلي ضد وزارة الأوقاف (المستأنفة في الاستئناف الأصلي) بصحيفة أودعت إدارة كتاب محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٩ وأعلنت لها قانوناً في ١٩٩٤/٣/٢٠ طلبت في ختامها الحكم بإثبات أحقيتها بتولي النظارة على وقف جديها المرحومين (.....) و(.....) الثابت بالحجة رقم ١١٦٠ والصادرة من المحكمة الشرعية بالكويت بتاريخ ٣ جمادي الأولى عام ١٣٦٧ هـ وانفرادها بذلك دون المدعى عليها وأمرها بعدم التعرض لها

في هذا الشأن.

وقالت شرحاً لدعواها إنه بموجب تلك الحجة أوقف (.....) وزوجته (.....) بيتهما الواقع في محلة (.....) على بنتهما (.....) ومن بعدها ذريتهم ذكوراً وإناثاً بطناً بعد بطن، ثم إذا انقرضوا يرجع وقفاً على مسجدين (.....)، واشترط الواقفان على من يتولى الوقف أن يضحي لهما ولوالديهما في كل سنة ويطعم في المواسم الفاضلة، كما اشترطا أن يكون الناظر على هذا الوقف يتتبعهما (.....) مدة حياتها وبعدها الارشد من الموقوف عليهم، وقد توفيت (.....) إلى رحمة الله بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١ ولم يبق من ذريتها سواها هي بوصفها ابنة المرحومة (.....) وكان بيت الوقف قد استملك للمنفعة العامة واشترت وزارة الأوقاف من مال البدل بيتاً بمنطقة الدسمة ق (.....) ش(.....) م (.....) جعلته بدلاً من عين الوقف المستملكة، ولما كانت هذه الوزارة قد استولت على هذا البيت وما تبقى من مال البدل بزعم أنه ليس لغيرها حق النظارة عليه ومنعتها من تولي النظارة على الوقف خلافاً لما جاء بحجته فأقامت دعواها ابتغاء الحكم بطلباتها تلك وقدمت تأييداً لدعواها حافظة مستندات اشتملت صوراً من حجة الوقف وهي وثيقة رسمية مؤرخة ٣ جمادي الأولى سنة ١٣٦٧ هـ كاشفة عن صدور الوقف على النحو الذي أوردته بصحيفة دعواها، ومن حصر الوراثة رقم ١٠٦٥ في ١٩٧٥/١٢/٣١ والذي يفيد وفاة (.....) (بدون جنسية) في ١٩٩٠/٩/١٨ ومن بعدها والدها الواقفان ولم يبق من ذريتهما سوى المدعية (.....) ابنة ابنتهما المرحومة (.....) والكاشف أيضاً أن المدعية من مواليد ١٩٥٩/١١/١٢.

وحيث إنه لدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قدم دفاع المدعية مذكرة صمم فيها على دعواها وطلب احتياطياً إحالتها إلى التحقيق لإثبات أحقيتها في الانفراد بنظارة الوقف وأن الوزارة المدعى عليها استولت على الوقف وتديره إدارة سيئة، ومن باب الاحتياط الكلي ندب إدارة الخبراء بوزارة العدل لمعاينة بيت الوقف المبين بالصحيفة وإثبات حالته وما آل إليه من هلاك ودمار أدى إلى استحالة استغلاله أو الانتفاع به، وكذلك حصر جميع أموال الوقف ومقدار غلته وموفور ريعه وكيفية وسبل صرف ما تحت يد الوزارة المدعى عليها من أموال.

وقدمت الوزارة المدعى عليها مذكرتين بدفاعها طلبت فيهما رفض الدعوى على سند من قولها إنه بعد استملاك عين الوقف ببيعها إلى وزارة المالية والنفط نظير مبلغ ٢٤٤٠٣,٥٠٠ د.ك بتاريخ ١٩٦٧/١/٣ استناداً إلى قرار دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الكلية في ١٩٦٦/١١/١٥ الذي أذن للوزارة بصفتها ناظرة على هذا الوقف في بيع البيت وشراء عقار آخر وأنه بموجب عقد مسجل برقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/٩/٩ اشترت الوزارة بيتاً بالدسمة الموصوف بالقسيمة رقم (.....) ق(.....) البالغة مساحته ٥٠٠ م٢ بثمن قدره ٢١١٠٠ د.ك وجعلته محل الوقف المذكور وقد سجل بالوثيقة رقم ٦٧/٧١٣٤ وأن هذا الوقف ذري للخيرات فيه نصيب، وطبقاً للأمر السامي الصادر في ٥١/٤/٥ إذا لم يشترط الواقف النظارة لأحد تكون النظارة للوزارة فإن اشترط تشترك هي في النظارة، وأن مصلحة الوقف في استمرار إشراف الوزارة عليه وهي قائمة بذلك خير قيام، وقدمت النيابة العامة مذكرة ارتأت فيها تثبيت نصيب المدعية ناظراً على الوقف مشتركة مع وزارة الأوقاف ورفض ما عدا ذلك.

وبتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٥ قضت محكمة أول درجة بتثبيت تنصيب المدعية ناظراً على الوقف المذكورة بالمشاركة مع المدعى عليها (وزارة الأوقاف)

ليتوليا معاً إدارته والمحافظة عليه وتنفيذ ما أراده الواقفان خاصاً بنصيب الخيرات وهو الأضحية في كل سنة عنهما وعن والديهما والإطعام في المواسم الفاضلة ورفضت ماعدا ذلك - واستندت في ذلك إلى الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف وأن الواقفين اشترطا النظارة على الوقف لابنتهما (.....) التي توفيت وبقيت المدعية من ذريتها وهي راشدة وجدت من نفسها الكفاءة والأمانة والقدرة على النظارة. وأن ما تدعيه المدعية من سوء إدارة الوزارة المدعى عليها للوقف عار من السند والدليل.

وحيث إن الأمين العام لأمانة الوقف طعن على هذا الحكم بالاستئناف الأول الرقم ٩٤/١٢١٨ أحوال بصحيفة موقعة من عضو بإدارة الفتوى أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ١٩٩٤/١١/٢٢ وأعلنت لشخص المستأنف عليها في ١٩٩٤/١١/٢٧ طلب فيها قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزامها المصروفات والأتعاب عن درجتي التقاضي وأقام هذا الطعن على أن الوزارة اشترت من مال بدل الوقف عينه الحالية وتبقى فائض أودعته بيت التمويل لصالح الوقف قدره ٤٦٥٠,٧٩١ د.ك وأنه لما كانت قد خلت النظارة من الناظر المعين من قبل الواقفين لوفاته عام ١٩٦٠ ولم يتقدم أحد من ذريته لتولي النظارة فإن الوزارة تكون هي الأولى بذلك وقد قامت بذلك فعلاً ثلاثين سنة.

كما أن المدعية استأنفت بالاستئناف الثاني الرقم ١٩٩٤/١٢٢٧ أحوال وذلك بصحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ١٩٩٤/١١/٢٣ وأعلنت للمستأنف عليها بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٥ بطلب قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع تعديل الحكم المستأنف وإثبات أحقيتها في تولي نظارة الوقف وانفرادها بذلك دون المستأنف عليها وأمر هذه الأخيرة بعدم التعرض لها واحتياطياً إحالة الدعوى إلى التحقيق ومن باب الاحتياط الكلي ندب إدارة الخبراء للقيام بالمهمة الهندسية والمحاسبية على نحو ما سلف الإشارة إليه في طلباتهما أمام محكمة أول درجة واستندت في ذلك إلى دفاعها السالف الإشارة إليه من أن المستأنف عليها أهملت عين الوقف وتركتها بغير إدارة أو إشراف ودون إصلاح أو ترميم مما أدى إلى خرابها وعدم إمكان الانتفاع بها وهو ما حدا بها إلى إقامة دعوى مستعجلة لإثبات حالة هذه العين والوقوف على حقيقة ما أصابها من هلاك وأن الحكم المستأنف التفت عما أثارته وما طلبته في هذا الخصوص ولم يرد عليها رداً سائغاً. وقد تقرر ضم هذا الاستئناف للاستئناف الأول للارتباط وكي يصدر فيهما حكم واحد.

وحيث إن الاستئنافين نظرا على النحو المبين بمحضر الجلسة، حيث صمم الحاضر عن كل من المستأنفين على استئنافه وقدم وكيل المستأنف عليها مذكرة بذلك.

وحيث إنه بجلسة ١٩٩٥/٢/٢٢ قضت هذه المحكمة - بهيئة أخرى:

أولاً: قبول كل من الاستئنافين الماثل والمضموم ١٩٩٤/١٢٢٧.

ثانياً: بإعادة الاستئناف للمرافعة بجلسة ١٩٩٥/٣/٢٠ وعلى الوزارة المستأنفة تقديم الإجابة عما تقرره المستأنف عليها بشأن إدارة واستثمار العقار المشترى بدل الوقف والكائن بالدسمة وتقديم بيان عن ذلك وعن كيفية الانتفاع به منذ شراء هذه العين بتاريخ ١٩٦٧/٩/٩ للآن وما إذا كان يتم تأجيره أو كيفية الانتفاع به وما تم إنفاقه في الخيرات المشروطة بحجة الوقف ومقدار ومصير ما يتوفر من ريعه وغلته، وكذا تكليف المستأنف عليها بتقديم ما يفيد قيامها

برفع دعوى إثبات حالة هذا العقار الموقوف وتقديم صورة الحكم الصادر فيها إن كان.

ثالثاً: إرجاء الفصل في المصروفات.

وحيث إنه نفاذاً لهذا الحكم نظر الاستئناف على النحو المبين بمحضر الجلسة وقدم الحاضر عن المستأنف (الأمين العام للأوقاف) مذكرة صمم فيها على استئنافه وقال إن العقار المشترى بدل الوقف والكائن بالدسمة تقيم فيه منذ شرائه في ١٩٦٧/٩/٩ وحتى الآن المستأنف ضدها (المستأنفة بالاستئناف المضموم) ولهذا السبب لا يتم تأجيره للغير ولا يدر أي عائد، وأن باقي مال بدل الوقف البالغ قدره ٣٠٩٢,٥٠٠ د.ك يصرف ريعه كل عام لبيت الزكاة في صورة أضاحي ونوافل وبلغ رصيد هذا المال في ١٩٩٣/١/١ مبلغاً قدره ٤٦٥٠,٧٩١ د.ك وقال الحاضر عن المستأنف ضدها (المستأنفة في الاستئناف المضموم) إنها لا تسكن في عقار الوقف وأن العقار غير مستغل من قبل وزارة الأوقاف والتي أهملته قبل وبعد الغزو العراقي عام ١٩٩٠ كما قدم أيضاً حافظتي مستندات ضمت إلى الحافظة الأولى صورة من تقرير خبير وزارة العدل في الدعوى رقم ١٩٩٤/٣٨٦٥ مستعجل المقامة منها ضد وزارة الأوقاف لإثبات حالة البيت الموقوف خلص فيه الخبير إلى نتيجة مؤداها أن البيت تالف وغير صالح وغير آمن للسكن وأن سبب التلفيات الموضحة تفصيلاً بالتقرير يعود إلى الإهمال الواضح للبيت من حيث عدم إجراء الإصلاحات والصيانة اللازمة لجعله قابل للسكن وضمت الحافظة الثانية صورة من الحكم الصادر في الدعوى المستعجلة آنفة البيان والذي قضى بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٩ بإنهاء الدعوى استناداً إلى ذلك التقرير. وقدمت (النيابة العامة مذكرة ارتأت فيها رفض استئناف المستأنف (الاستئناف الأصلي) وفي الاستئناف المنضم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إشراك المستأنف ضده بصفته مع المستأنفة في النظارة على الوقف وتأييده فيما عدا ذلك، استناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير. كما قدمت الحاضرة عن المستأنف (وكيل وزارة الأوقاف) مذكرة صمم فيها على استئنافه واحتياطياً استجواب المستأنف ضدها فيما جاء بأقوال الشهود من حيث إقامتها السابقة في عقار الوقف وقيامها بإخلائه وتأجيره للغير والتصرف بالريع والقضاء برفض الدعوى، على سند من أنه بسؤال الجار الملاصق لعقار الوقف أفاد بعد الرجوع (.....) أن المستأنفة وجدتها أول من أقام بعقار الوقف ثم قامت المستأنفة بتأجيره لآخرين آخرهم عائلة فلسطينية غادرته عقب الغزو العراقي وظل العقار شاغراً للآن.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإن هذه المحكمة ترى أن الحكم المطعون فيه صحيح فيما انتهى إليه من القضاء بتثبيت تنصيب المستأنفة بالاستئناف الثاني المنضم ناظراً على الوقف محل التداعي للأسباب السديدة التي بني عليها والتي تقرها هذه المحكمة وتعتمدها وتجعلها أسباباً لحكمها وتضيف إليها دعماً لها ورداً على منازعة وزارة الأوقاف في هذا الشق مما قضى به الحكم المطعون فيه أن المقرر أن الوقف عند جمهور الفقهاء الذين أجازوه ومنهم مذهب الإمام مالك – المذهب واجب التطبيق – هو حبس العين – تسبيل ثمرتها – أو حبس العين للتصدق بمنفعتهما، أو وضع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء رعيها وجعله لجهة من جهات الخيرات ابتداء وانتهاء، أو كما قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (إنه قطع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها وصرف المنفعة) فقوام الوقف في هذه التعريفات المتقاربة حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة ولا تنتقل

بالميراث، والمنفعة تنفق لجهات الوقف على مقتضى شـروط الواقفين، والأصل في شـرعية الوقف أن يكـون صدقة يتقرب بها إلى الله سـبحانه وتعالى بالإيقـاف في أوجه البـر بالصدقة الجارية، ولكن قد خالط الصرف على جهات البر المحضة صرف على جهات أخرى ليس الإنفاق منها من الصدقات المعروفة في الشـرع الإسلامي، كالإنفاق من الغلة علـى المسـتحقين الأغنياء مـن ذريتهـم وغيرهم، ولكن علم من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وصـف الأوقاف بالصدقات، ووقع الوقف مع ذلك مـن بعـض التابعين علـى الأغنياء، والإمـام مالك رضـي الله تعالـى عنه أباح الوقـف على كل ما لا معصية فيه، سواء أكانت فيه قربة ظاهرة كالوقف علـى الفقراء والمسـاجد وطلبة العلـم، وغير ذلك من أوجه البـر، أم لم تكن فيه قربة ظاهرة كوقف تمخض للأغنياء والمحتاجين فهو عنده سائغ جائز مـادام خالياً من المعصية، ويحتاج الموقوف الى من يقوم برعايته، ويحافظ عليه بإصلاح ما يتهدم منه أو العمـل على كافة ما فيه بقاؤه صالحاً نامياً، ثم يقوم باستغلاله بكل طرق الاستغلال المشروعة من إنفاق الغلات في وجوهها وتوزيعها على مستحقيها، وكل ذلـك لا يكـون إلا بولاية قائمة عليه، تتصرف فيـه بالمصلحة، وتحفظ أموالـه بالأمانة، وتوزيعها علـى أصحابها بالعدالـة، والإمام مالك رضي الله عنه جعل الولاية على الموقوف لمن يشترط الواقف لـه الولاية ولقد جاء في مواهب الجليل ج٦ ص٣١ (... قـال ابـن عرفة والنظر فـي الحبس لمن جعل إليه محبسه... بجعله لمن يثق به في دينه) وهو ما يوافـق أيضاً إرادة المشـرع الكويتي بما أوجب في المادة السادسـة من الأمر السـامي بتطبيق أحكام شـرعة خاصـة بالأوقاف الصـادر بتاريخ ٥ ابريل سـنة ١٩٥١ واجـب التطبيق من وجـوب الإعتداء بـإرادة الوقف إذا عين على الوقف ناظراً من قبله علـى الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب - لما كان ذلك وكان الثابت من حجة الوقف موضوع الدعوى أنـه وقف ذري للخيرات فيـه نصيب وأن الواقفين اشـترطا النظارة على الوقف لابنتهما (.....) مدة حياتهـا ثـم من بعدها يكون الناظر عليه للأرشـد فالأرشد من ذريتها، وكان الثابت من حصر الوراثة الرقيـم ١٩٧٥/١٠٦٥ أن (.....) ابنة الواقفان قد توفيت إلى رحمة الله تعالى ولم يبق من ذريتها سوى ابنتها المسـتأنفة بالاستئناف المنضم ومن ثم تكون هـي الأحق بالنظارة على الوقف إعمالاً لما أوجبته المادة السادسـة من الأمر السـامي بتطبيق أحكام شـرعة خاصة بالأوقاف سـالف البيان من وجوب الاعتداد بإرادة الواقف إذا عين على الوقف ناظراً من قبله علـى الأوقاف التي للخيرات فيها نصيب كما أن أحقيتها في النظارة على الوقف يجد سنده أيضاً فيما استقر عليه فقهاء الشريعة الغراء ومنهم المالكيـة أن شـروط الواقفين التـي لا تخل بأصل الوقف ولا تنافي حكمه ولا تخالف الشرع وتسمى بالشروط الصحيحة ومنها شرط تعيين من تثبت له الولاية على الوقف وهو ما يسمى المتولي أو الناظر هو شرط معتبر في نظر الشرع فيصبح اشتراطه، ويجـب العمـل بمقتضاه إذ اشـترط، لأن من يقرأ كتـب الفقه المالكي المختلفة كمواهب الجليل ج٦ / ٣٣، والشـرح الكبير، والشـرح الصغير مع حاشية الصـاوي ٣٠٥/٢ والبهجـة شـرح التحفة ٢٢٩/٢ والفواكـه الدواني ٢٢٥/٢ يجد أن حكم الشـروط الصحيحـة وجـوب العمل بها ولـزوم رعايتها، ولا يجوز مخالفتها، فقد جاء في حاشـية الدسـوقي على الشـرح الكبيـر ج٤/٨٨.... وقوله لتخصيص مذهـب أي تخصيـص أهـل مذهب مـن المذاهب الأربعة لصرف غلـة وقفه عليهم أو بالتدريس في مدرسـته فلا يجوز العدول عنه لغيرهم و(قوله أو ناظر معين) أي بأن شـرط الواقف أن يكون فلان

ناظـر وقفـه فيجب اتباع شـرط ولا يجوز العدول عنـه لغيره. ومـن ثم يكون الحكم المسـتأنف فيما قضى به من تثبيت المسـتأنفة بالاستئناف المنضم ناظرة على الوقف قد جاء موافقاً لمقتضى الشـرع والقانـون، ويوجـب الالتفـات عـن منازعـة وزارة الأوقاف في هذا الخصوص.

أما عن طلب المستأنفين الانفراد بنظارة الوقف فإنه وإن كان المقرر بنص المادة السادسة من الأمر السـامي سـالف الإشـارة إليها أن تشـترك دائرة الأوقاف العامة في النظارة على الوقف منضمة إلى الناظر المعين من الواقف إلا أن مناط ذلك أن تكون المصلحة تقضي بذلك، وكان الثابت بالاستئناف أن بيت الوقف قد اسـتملك للمنفعة العامة واشـترت وزارة الأوقـاف من مـال البدل بيتـاً آخر بمنطقة الدسـمة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٩ جعلتـه بدلاً من عين الوقـف وأن باقي مال الوقف تبقى منه مبلغاً قدره ٣٠٩٢,٥٠٠ د.ك أودعتـه وزارة الأوقـاف في بيت التمويـل وبلغ رصيده فـي ١٩٩٣/١/١ مبلغاً قدره ٤٥٦١,٧٩١ دينـاراً كويتيـاً وأن الـوزارة المذكـورة انفردت بالنظارة على الوقف منذ أن اشترته، وكان الثابـت أيضاً من تقريـر خبير المعاينة في الدعوى الرقيمـة ١٩٩٤/٣٨٦٥ مسـتعجل التـي كانت قد أقامتها مستأنفة الاستئناف الثاني المنضم لإثبات حالـة عقار الوقـف والذي لا مطعـن عليه ومحل اطمئنـان هذه المحكمة أن بيـت الوقف بوجه عام تالـف وغيـر صالح وغير آمن للسـكن وأن سـبب تلك التلفيات يعود إلى الإهمال الواضح للبيت من حيـث عدم إجراء الإصلاحـات والصيانة اللازمة لجعلـه قابـل للسـكن إذ كان ذلـك وكان الوقـف بحالتـه الراهنـة يحتـاج إلى من يقـوم بالمحافظة عليـه واسـتغلاله اسـتغلالاً نافعاً مفيـداً، وإنفاق غلتـه في وجوههـا ولا ترى المحكمـة من هو أحق بالقيـام بهذه المهمة منفرداً وأقدر على صيانة مال الوقف سـوى المستأنفة بالاسـتئناف المنضم التي عينها الواقفان ناظراً على الوقف، دونما حاجة أو مصلحـة تقضي بإشـراك وزارة الأوقاف معها في النظـارة في ضوء محدودية الوقف بعد أن أوصله انفرادهـا بها طيلة ربع قرن من الزمان إلى الحالة السـيئة التـي آل إليها بيـت الوقف علـى نحو ما كشـفت عنه تقرير الخبير آنف البيان سيما وأنها عطلت شروط الواقفين بتوقفها عن القيام بأعمال الخيـرات لهما منذ نهاية عام ١٩٩٢ حسـبما جاء فـي مذكرة دفاعها بجلسـة ١٩٩٥/١٢/٤ سـالفة الذكر من أن آخر تاريخ لحركة رصيد المبلغ المودع ببيت التمويل لحسـاب الوقف هو ١٩٩٣/١/١ ولا يغير من ذلك قول منها في تلك المذكرة وفي شـقه الأول أن المسـتأنفة بالاسـتئناف المنضـم أقامـت في بيت الوقف منذ شـرائه عـام ١٩٦٧ ثم أجرته للغيـر حتى تاريخ وقوع الغـزو العراقي عام ١٩٩٠ أو في شـقه الثاني بطلبها اسـتجواب المذكورة في خصـوص هذه الواقعة، لأن قولها في شـقه الأول يتعارض تعارضاً يسـتعصي على الملاءمة والتوفيق بل ويتناقض تناقضاً بيناً مع دفاعها الذي سـاقته وتمسـكت به خلال المراحل التي مرت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وظلت مصرة عليه بصحيفة طعنها من أنها هي (أي وزارة الأوقاف) التي تتولى إدارة الوقف والإشـراف عليه والقيام بشؤونه منذ أن قامـت بشـرائه عام ١٩٦٧، أما عـن قولها في شـقه الثاني المتمثل في طلب اسـتجواب المذكورة عـن ذات الواقعـة فإنـه وإن كان المقرر أن من حق الخصم أن يطلب استجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غيـر ملزمة بإجابة هـذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها فلها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغيـر حاجة لاتخاذ هـذا الإجراء وكان على فرض التسليم بحصول الواقعة محل طلب الاستجواب –

رغـم أنه لا دليل عليها بالأوراق - فإن هذا الطلب يتضمـن في حقيقته إقراراً ضمنياً منها (أي وزارة الأوقـاف) على إهمال القائمين من العاملين لديها على إدارة ذلك الوقف بما يحقق الغاية التي أوقف مـن أجلها، وقد ثبـت أنه غدا وعلـى نحو ما ورد بتقرير الخبير سالف البيان ومنذ خلوه من ساكنيه عام ١٩٩٠ حتى الآن غير صالح للسـكن بما حدث فيـه من تلفيـات نتيجة الإهمال وبمـا لا ترى معه المحكمـة حاجة إلـى إجابتها لهـذا الطلب خاصة وأن المراد استجوابها أجابت عن هذا التساؤل نفياً قاطعاً بمذكرتها بجلسة ١٩٩٥/٦/٢٠ استناداً إلى أنها وقت شـراء بيـت الوقف لم تكـن قد جاوزت السنة الثامنة من عمرها وهو ما كشف عنه تاريخ ميلادهـا في وثيقة حصر الإرث. وإذ كان ذلك كله وكان الحكـم المطعـون فيه قد خالف هـذا النظر وقضى بإشـراك المستأنفة بالاسـتئناف الأول مع المسـتأنفة بالاسـتئناف الثاني المنضـم في نظارة الوقف محل النزاع فإنه يكون قد جاء على غير سند من الواقع والقانون بما يوجب الغاءه في هذا الشق مع إلزام المسـتأنفة بالاسـتئناف الأول بمصاريف الاستئناف الثاني المنضم رقم ١٩٩٤/١٢٢٧ أحوال شـاملة أتعاب المحاماة عمـلاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ مـن قانـون المرافعات مـع إعفائها مـن مصاريف اسـتئنافها الرقيـم ١٩٩٤/١٢١٨ أحـوال عمـلاً بالمادتـين ١، ٣ مـن القانـون رقـم ٧ لسـنة ١٩٦١ بإعفاء الحكومة من الرسوم القضائية وغيرها.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بتعديل الحكم المسـتأنف فيما قضـى به من مشـاركة وزارة الأوقاف المسـتأنفة الاسـتئناف الثانـي المنضم الرقيـم ١٩٩٤/١٢٢٧ أحـوال شـخصية فـي إدارة الوقف محـل النزاع وبجعـل تلـك الأخيـرة ناظـرة منفردة علـى ذلك الوقـف وتأييده فيما عدا ذلك. وأعفت مسـتأنف الاسـتئناف الأول الرقيـم ١٩٩٤/١٢١٨ أحـوال شـخصية بصفته من مصروفات ذلك الاسـتئناف وألزمتـه بمصروفات الاسـتئناف الثاني وعشـرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الخامسة

بالجلسـة المنعقـدة علنـاً بالمحكمـة بتاريخ ٢٤ محرم ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/١٢ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمد أرحمه وكيل محكمة الاستئناف

وعضوية الأستاذين

المستشـار/ حسـين الفقعـان والمستشـار/ عبدالفتاح محمود

وحضـور السـيد/ مطلـق الدويـش أمين سـر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

ضد

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٦/١٣٤٨ أحوال شخصية/ ٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة.

حيث إن واقعات التداعي تتحصل في أن المستأنف ضده بصفته أقام الدعوى رقم ٢٧٥٢ لسنة ٢٠٠٣ أحوال شخصية / ٧ على المستأنفين بطلب الحكم عليهم بتسليمهم عقار الوقف الواقع بمنطقة الخالدية، وبأن يؤدوا إليه مبلغ ١٥٨,٤٠٠ ديناراً وما يستجد عن مقابل انتفاعهم بالعقار حتى تاريخ التسليم.

على سند من القول إنه بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣٠ قام المدعي بصفته ناظراً على الوقف بشراء عقار الخالدية، ليكون وقفاً بدلاً من جزء من العقار الموقوف من الواقف المرحوم (.....).

لكن الأمانة العامة للأوقاف باعتبارها الناظر على الوقف لم تستطع وضع يدها على العقار الموقوف الذي تم استبداله نظراً لقيام المدعى عليهم باغتصابه والإقامة فيه واستغلاله بدون وجه حق، وطالبهم ودياً بتسليمه فأبوا.

فأقام الناظر على الوقف الدعوى رقم ٢٠٠٢/٦٢٧ بندب خبير لمعاينة عقار الوقف، وبيان شاغله، وتقدير مقابل الانتفاع به المستحق لناظر الوقف جزاء غصبه فأثبت الخبير شغله بالمدعى عليهم وحدد ريعه بمبلغ ١٥٨,٤٠٠ ديناراً.

ودعم المدعي دعواه بالحكم الصادر في الدعوى ٢٠٠٢/٦٢٧ وتقرير الخبير الهندسي المودع فيه وحجة الوقف وموافقة المحكمة الكلية ببيع وقبض ثمن عقار الوقف القديم، والتصريح لناظر الوقف بشراء عقار جديد بدلاً منه ليكون محلاً للوقف لقرارها الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣٠ في القضية رقم ١٩٩٢/١٣٥.

وأثناء نظر الدعوى المطعون في حكمها طلب المدعى عليهم رفض دعوى ناظر الوقف، وقالوا إنهم يقيمون في عين الوقف بحسبانهم من ذرية الواقف وأنهم محتاجون ولا يملكون مسكناً غيره، وبذلك هم الأولى والأحق من سائر الفقراء والمحتاجين، وبذلك أفتوا من قبل إدارة الفتوى والتشريع، وليس عليهم من ثم دفع أي مبالغ نقدية مقابل انتفاعهم وطلبوا رفض الدعوى.

وتمسك الناظر بطلباته بحسبانهم غاصبين وسيئي النية.

ثم إن أحد المدعى عليهم (.....) أقام دعوى فرعية بطلب تعيينه ناظراً على الوقف بصفة أصلية، واحتياطياً إشراكه في النظارة مع الأمانة العامة للأوقاف، وقرر فيها أن الواقف جعل النظارة على وقفه الخيري لابنه (.....) ثم أولاده وتنصرف عبارته إلى أولاده وإن نزلوا، وأن العقار المستبدل تأخذ حكم عقار الوقف القديم، فله طلب نظارته أصلياً أو احتياطياً.

وناظر الوقف (المدعي) طلب رفض تلك الدعوى الفرعية، لكون المدعي فيها كسائر المدعى عليهم غاصبين لعين الوقف حالوا دون رغبة الواقف من جعل الوقف خيرياً طمعاً وصخايا للفقراء فحولوه إلى وقف أهلي. ومن ثم لا يستحق حتى مشاركة الهيئة العامة للأوقاف في النظارة على الوقف.

ورأت النيابة إجابة المدعي بصفته إلى طلبه في تسليم عقار الوقف إليه ورفض الدعوى الفرعية، وأمسكت عن التدخل بشأن مقابل الانتفاع.

وخلصت محكمة أول درجة في قضائها الصادر

بجلسة ٢٠٠٦/٦/١٨ إلى الحكم:

أولاً: في الدعوى الأصلية:

١ - بإلـزام المدعـى عليهـم بتسـليم العقـار الموقوف والمبـين بالصحيفة للمدعي بصفته خالياً من الشواغل.

٢ - بإلـزام المدعـى عليهم بأداء مبلغ ١٥٨٤٠٠ ديناراً للمدعي بصفته، مقابل انتفاع من عام ١٩٦٤ حتى نهاية ٢٠٠٢ وما يسـتجد من ذلك حتى تمام التسليم.

٣ - وألزمـت المدعى عليهـم المصروفات ومبلغ ١٠٠ دينار مقابل أتعاب المحاماة.

ثانياً: في الدعوى الفرعية:

برفضهـا وإلزام رافعها المصروفـات ومبلغ ٢٠ ديناراً أتعاب المحاماة.

ولكن هذا الحكم لم يحظ بقبول المحكوم عليهم، فطعنوا عليه بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢ ابتغاء القضاء.

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع:

١ - فـي الدعـوى الأصليـة، بإلغـاء الحكـم المستأنف ورفض طلب التسليم وطلب الريع.

٢ - وفـي الدعـوى الفرعيـة بإلغـاء الحكـم المسـتأنف والقضاء للمسـتأنف الرابـع - المدعي فرعياً - بطلباته.

ثالثاً: إلزام المستأنف ضده بصفته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين.

وحاصل أسباب الاسـتئناف الإجحاف بحقوق الطاعنين لأن الثابـت من حجة الوقف أن الواقف المرحوم (.....) اشـترط أن تصرف منفعة الوقف علـى إطعـام وضحايـا، أي تصـرف علـى أوجـه الخيـرات - للفقـراء والمحتاجـين - وهـم فقراء ومحتاجـون ومن أقارب الواقف فيكونون أولى من غيرهم، ومن ثم لهم شغل عين الوقف، ولا وجه من ثـم لإلزامهم بدفع الريع، باعتبارهم خلفاء للواقف حسـني النية ومن جهة أخـرى فالمدعي فرعياً له الحق في النظارة أصلياً أو بالمشاركة للهيئة العامة للأوقاف بحسـبانه ولد (.....) ومن إقامة الواقف لبذل منفعته في أوجه الخيرات.

وقـدم المسـتأنف عليه بصفته مذكـرة بدفاعه استمسـك فيهـا بتأييد الحكم المسـتأنف، ورفض الاستئناف لسلامة أسباب الحكم.

وقدمـت النيابة العامة مذكـرة بالرأي خلصت فيها إلى رفض الاستئناف، وتأييد الحكم المستأنف وأن لا وجه لتدخلها في طلب الريع.

ومـن حيـث إن الاسـتئناف أقيـم فـي الميعاد واسـتوفى أوضاعه الشـكلية المقررة، ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

وحيـث إنه عن الموضوع فإن الحكم المسـتأنف فيمـا خلـص إليه مـن إلزام المسـتأنفين بتسـليم العقار الموقوف خالياً من الشـواغل إلى المستأنف ضده بصفته الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بحسـبانه ناظر الوقـف فهو قضاء سـديد جدير بالتأييد، إذ لا مشـاحة أن الوقف خيري والنظارة عليه لدائرة الأوقاف، وقد إعمالاً للمادة السادسة من الأمر السـامي الصادر في ١٩٥١/٤/٥ - وأن يد المستأنفين على الوقف يد غاصب وليسوا خلفاء للواقف كما يزعمون لأن المال الموقوف خرج بالوقف مـن تركته، وليس لهم ملـك رقبته من جهة لانتفاء سبب ذلك شرعاً وقانوناً كما ليس لهم حق الانتفاع به، بحسـبان ذلك فرعاً من حق الملكية، وليس لهم ذلـك، كمـا أنهـم لا يركنون فـي الإقامـة فيه إلى تصريح من ناظر الوقف (الأمانة العامة للأوقاف) وليس بيدهم سبب أو سند صادر عن ناظر الوقف يخولهـم حـق الانتفاع ولا يعـدو وجودهم في عين الوقـف يخولهـم حـق الانتفاع ولا يعـدو وجودهم فـي عـين الوقف غيـر عمل مـادي وتعـدي منهم وغصب يتعـين إزالته - وكان حرياً بهم لو توافرت

فـي أي منهم صفة الفقر والعوز والحاجة مثل من يسـتحقون من الفقراء والمحتاجين أن يقدموا بين يدي ناظر الوقف ما يدل على حاجتهم لينظر ناظر الوقف في مسألتهم ويقدر لهم جزءاً من مصاريف خيـرات الوقف بذلك مال أو حتى إسـكانهم بعين الوقـف كلـه أو بعضه، لكن استمسـاكهم بالإقامة في عين الوقف بإرادتهم المنفردة مخالف للقانون، ويكون من ثم إلزامهم بتسـليم العين الموقوفة وأداء الريع قائمـاً على صحيح من القانـون يؤيده واقع الحال.

وإذ اعتنـق الحكم المسـتأنف هـذا النظر فهو خليق بالتأييد.

وحيـث إنـه عن طلب تعيـين المسـتأنف الرابع (.....) بالاشـتراك مـع الأمانـة العامـة للأوقاف فـي النظارة على الوقف، فلا تـرى المحكمة مانعاً مـن إجابته إلى مطلبه بحسـبان من ولـد (.....) الـذي جعل الواقف إليه الإطعام والضحايا وبذلك خيرات الوقف.

وحيث إنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنفون شاملة أتعاب المحاماة لخسرانهم الدعوى.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع:

١ - بإلغـاء الحكـم المسـتأنف فيمـا قضى به فـي الدعـوى الفرعية، والحكم باشـتراك (.....) فـي النظارة على عين الوقف مـع الناظر الأصيل (الأمانة العامة للأوقاف).

٢ - وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك.

ثالثاً: إلزام المسـتأنفين بالمصروفات وعشـرين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الخامسة

بالجلسـة المنعقـدة علنـاً بالمحكمـة بتاريخ ٢٧ صفر ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٧ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمد أرحمه

وعضوية الأستاذين

المستشـار/ حسـين الفقعـان والمستشـار/ عبدالفتاح محمود

وحضـور السـيد/ مطلـق الدويـش أمين سـر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - وكيل وزارة العدل (إدارة التسجيل العقاري

والتوثيق)

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

(.....)

والمقيدين بالجدول برقمي ٢٠٧١، ٢٠٠٥/٢١١٥ أحوال/ ٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة:

أولاً: في الاستئناف الأصلي رقم ٢٠٠٥/٢٠٧١ أحوال / ٥.

المطعون ضده استصدر حكماً بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٩ قضى بتعيينه وصياً على ثلث تركة جده (.....) لينفقه في وجوه الميراث والخيرات وعمل الإحسان في كل فعل خيري يعود نفعه عليه بعد موته.

ذلك أن المورث أوصى حال حياته بثلث تركته، لتنفق في وجوه الخيرات وعمل الإحسان، بموجب إعلام رسمي رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ وجعل فيه الوصاية لابنه (.....) أب المطعون ضده، ورخص للوصي أن يوصي من بعده بالوصاية إلى من حسن دينه وأمانته.

فأوصى بذلك لابنه المطعون ضده شفاهة، فجاء المذكور بشاهدين على ذلك، وخلصت المحكمة إلى قضائها المتقدم الذي لم ترضه الطاعنة، فأقامت طعنها الماثل بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٤، ثم أدخلت بقية المحكوم عليه. وذلك ابتغاء القضاء.

١ - بقبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع. بإلغاء الحكم المستأنف، وبرفض الدعوى وبتعيين الهيئة العامة للأوقاف وصية على ثلث تركة المرحوم (.....).

٣ - إلزام المستأنف عليه الأول المصروفات عن درجتي التقاضي وأتعاب المحاماة.

وحاصل أسباب الاستئناف الخطأ في تطبيق القانون، وذلك لكون الوصية لم تضمن تعييناً للمستأنف عليه. ولم توجد أوراق رسمية أو عرفية بخط الموصي بإقامته من بعده ولا يغني عن ذلك إثبات تلك الوصاية بالبينة، وفق ما انتهى إليه الحكم المستأنف، لمخالفة ذلك نص المادة ٢١٤ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي.

ثم إن المستأنف عليه. ومن قبله إياه لم يضطلع بما كلف به بشأن إنفاق الثلث في الخيرات والميراث وعمل الإحسان. ولا أين كان ريعه ووجه إنفاقه منذ وفاة الموصي.

ثانياً: في الاستئناف المقابل رقم ٢٠٠٤/٢١١٥ أحوال/ ٥.

أقامته الهيئة العامة للأوقاف - الخصم المدخل أمام محكمة أول درجة - بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ طعناً على الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٤/٦/٢٩ سالف الذكر، ابتغاء القضاء.

١ - بقبول الاستئناف شكلاً.

٢ - وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف، والقضاء:

أصلياً: بتعيين المستأنف بصفته (الأمانة العامة للأوقاف) على ثلث خيرات المرحوم (.....) المبين بالإعلام الرسمي رقم ٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ وإسناد إدارة أموال الوصية الخيرية إليها، وإلزام المستأنف عليه الأول بتسليم ما تحت يده من أموال ومستندات خاصة بتلك الوصية.

احتياطياً: إشراك الأمانة العامة مع المستأنف عليه الأول في الوصاية على الثلث لما فيه مصلحة الخيرات.

٣ - إلزام المستأنف عليه الأول بالمصروفات والأتعاب في الحالتين.

وحاصل أسباب الاستئناف الخطأ في تطبيق

القانون، وذلك لانحسار نص المادة ٢١٤ من قانون الأحوال الشخصية عن الحالة المعروضة لعدم ثبوت الوصاية للمستأنف عليه الأول بالكتابة، وعدم توافر حالة الضرورة المجيزة لإثبات تنصيبه وصياً بشهادة الشهود.

وإذ ذهب الحكم لإخراج حال تنصيب الموصي عن حكم المادة ٢١٤ فقد جانب الصواب إذ جعل أمر الوصاية بمنأى عن عدم السماع، حيث أباح وأتاح لمدعيها إثباتها بالبينة.

ثم أن الحكم المستأنف قد أخل بحق الدفاع ولم يحقق طلب المستأنف بصفته بشأن تعيينه أصيلاً أو شريكاً في إدارة ثلث الخيرات.

وقدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي خلصت فيها إلى طلب الحكم بعدم قبول الاستئناف رقم ٢٠٠٤/٢١١٥ أحوال/ ٥ وبقبول الاستئناف رقم ٢٠٠٤/٢٠٧١ أحوال/ ٥ وبإحالة الاستئناف إلى التحقيق لتثبت المستأنفة عدم أمانة المستأنف عليه الأول وله نفي ذلك.

وحيث إنه عن الاستئناف الأصلي رقم ٢٠٠٤/٢٠٧١ أحوال/ ٥ فقد أقيم في الميعاد واستوفى أوضاعه الشكلية المقررة، فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن الاستئناف المقابل رقم ٢١١٥ لسنة ٢٠٠٤ فقد استوفى أوضاعه الشكلية المقررة ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

ولا وجه لمسايرة النيابة العامة في مذكرتها قولاً منها إنه غير مقبول شكلاً، وأن سبيل المستأنف بصفته (الأمانة العامة للأوقاف) تعقيباً على الحكم المستأنف هو الرجوع إلى محكمة أول درجة، إعمالاً لنص المادة ١٢٧ من قانون المرافعات بزعم أن تلك المحكمة أغفلت الفصل في طلبها بتعيينها وصية على ثلث الخيرات، أو مشاركة المستأنف عليه الأول في تلك الوصاية.

ذلك أن الحكم المستأنف، وإذ عرضت عليه أوراق الدعوى، رأى تعيين المستأنف عليه الأول دون سواه وصياً على ثلث الخيرات، مما يفيد إطراح طلب المستأنف بصفته أصلياً واحتياطياً ومن هذا الاعتبار يعد قضاءً ضمنياً يجوز للمحكوم عليه فيه الطعن عليه.

وحيث إنه عن الموضوع، فترى هذه المحكمة سلامة التقريرات القانونية التي ابتنى عليها الحكم بشأن ثبوت الوصاية للمستأنف عليه الأول، أخذاً بإرادة الوصي الأول الذي رخص له بالوصاية لنفسه من قبل الموصي ورخص له بإقامة من يراه صالحاً، وذلك أخذاً بمقالة شاهديه، إعمالاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢١٤ من قانون الأحوال الشخصية من جهة.

لتوافر حالة الضرورة، إذ حال الموت بينه وبين توثيقها، ولاسيما وأن الوصي الأول مورث الوصي الأخير (المستأنف عليه) كان قد أقامه وكيلاً بتوكيل خاص بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢١ وبصفته وصياً على ثلث الخيرات في مراجعة كافة الوزارات والهيئات... إلخ بخصوص ثلث الخيرات... هذا من جهة ومن جهة أخرى ترى هذه المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها بالمادة ٢٤٠ من القانون سالف الذكر إقامته وصياً على ثلث الخيرات، مشاركة مع الأمانة العامة للأوقاف، وذلك لما تتمتع به من إمكانيات وخبرات لإدارته وصرفه في مصارفه الشرعية، لما اكتسبته من الخبرة الطويلة وتوافر الأجهزة التي تساعدها في ذلك.

ومن ثم تقضي المحكمة بتعديل الحكم المستأنف على النحو الوارد بعد بالمنطوق.

وحيث إنه عن المصروفات فتلزم بها المستأنفة أصلياً شاملة أتعاب المحاماة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة

أولاً: في الاستئناف الأصلي رقم ٢٠٧١ لسنة ٢٠٠٤ أحوال/ ٥ بقبوله شكلاً.

ثانياً: وبقبول الاستئناف رقم ٢١١٥ لسنة ٢٠٠٤ أحوال/ ٥ شكلاً.

ثالثاً: وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف:

١ - بتعيين المستأنف عليه (.....) وصياً على ثلث خيرات المرحوم (.....) المبين بالإعلام الرسمي رقم ٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤.

٢ - إشراك الأمانة العامة للأوقاف مع المستأنف عليه (.....) في الوصاية، لما فيه مصلحة الثلث الخيري وتنفيذاً لشروط الموصي.

رابعاً: إلزام المستأنفة أصلياً المصروفات وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثانية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٢٣م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح رشيد الركدان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ ناصر خليفة الجاسم والمستشار/ محمد أحمد علي

وحضور السيد/ أحمد علي العنزي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - الأمانة العامة للأوقاف

٣ - الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وصياً على ربع

٤ - (.....) عن نفسه وبصفته وصياً

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....) مراقب حسابات (.....)

١٣ - (.....)

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....) بصفته رئيس مجلس الإدارة

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....) عن نفسه وبصفته وصياً

٣ - الأمانة العامة للأوقاف

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وصية على ربع

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....) بصفته مراقب حسابات (.....)

١٦ - (.....)

في الاستئناف الثالث المرفوع من:

(.....) عن نفسه وبصفته وصياً

ضد

١ - (.....)

٢ - الأمانة العامة للأوقاف

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وصية على ربع

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....)

١٦ - (.....)

١٧ - (.....) بصفته مراقب حسابات (.....)

١٨ - (.....)

والمقيدة بالجدول أرقام: ٣٥، ٥٤، ٢٠١١/٦٢ أحوال شخصية/ ٢.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً:

ومن حيث إنه عن وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها ودفوع وأوجه دفاع الخصوم قد سبق أن أحاط بها الحكم المستأنف فتحيل المحكمة إليه في شأن بيانها جميعاً منعاً للتكرار إلا أنها توجز الوقائع وبالقدر اللازم لحمل قضاء هذا الحكم في أن المدعي (.....) أقام الدعوى الرقيمة ٢٠٠٨/١٢٨٥ أحوال شخصية/ ٢ على المدعى عليه (.....) عن نفسه وبصفته وصياً على ثلث تركة المرحوم (.....) ابتغاء الحكم - وفقاً لطلباته الختامية - بعزله عن الوصاية على ثلث أموال تركة المرحوم (.....) وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على أموال الثلث الخيري بدلاً منه وإلزامه بتسليم ما تحت يده من أموال الثلث وتقديم كشف حساب مشفوع بالمستندات عن فترة وصايته وبالمصروفات والأتعاب قولاً منه أنه صدر حكم الدعوى رقم ١٩٦٥/١٣٩ بتعيين المرحوم (.....) وصياً على هذا الثلث ثم أذن له الحكم رقم ١٩٨٧/٩٢٨ بجميع التصرفات التي تقتضيها مصلحة هذا الثلث وعليه فإنه بموجب الوصية الرسمية الرقيمة ٦٧ المؤرخة ١٩٩٤/٥/١٧ أوصى من بعده لابنه المدعى عليه بالوصايا على هذا الثلث لينفقه في وجوه الخير والمبرات ومن بعد وفاة الموصي بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٧ تولى المدعى عليه الوصاية إلا أنه انحرف عن قصد الموصي بأن تكون صدقة جارية وتقاعس عن إدارة الأموال بما أضر بأموال الوصية وامتنع عن تقديم كشوف حسابات مدعمة بالمستندات عن أموالها خشية افتضاح أمره كما ارتكب تزويراً في إقرار مؤرخ ١٩٩٦/٣/٢٠ أثبت فيه تنازل الموصي عن كامل نصيبه خلافاً للحقيقة. أدين عن هذا بالحكم

الجزائي رقم ٢٠٠٢/١٠٧٦ جنايات بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ قضى استئنافياً بتعديله إلى الامتناع عن النطق بالعقاب لتنازله عن الشكوى لأواصر القرابة بينهما مما يفقده الصلاحية لتولي الوصاية ومن ثم أقام الدعوى تداولتها محكمة أول درجة على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وجهت الأمانة العامة للأوقاف دعوى فرعية بطلب تعيينها ناظراً منفرداً على الثلث الخيري للمرحوم (.....) واستلامه والمطالبة باستحقاقاته وإدارته وتنفيذ شروط الموصي مع إلزام المدعى عليهما فرعياً المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة تدخل كل من (.....) و(.....) و(.....) و(.....) انضمامياً للمدعي في طلباته وتدخل كل من (.....) و(.....) و(.....) و(.....) و(.....) و(.....) انضمامياً للمدعى عليه بطلب رفض الدعوى وتدخل (.....) بصفته رئيس مجلس إدارة مبرة (.....) الخيرية هجومياً في الدعوى بطلب قبول تدخله شكلاً وفي موضوع التدخل:

أصلياً: بأحقية الطالب بصفته في تعيينه وصياً بلا أجر بدلاً من (.....) لإدارة الوصية على ثلث أموال تركة المرحوم (.....) وإنفاق ريعها في وجوه البر والخيرات والإحسان بما يحقق إرادة الموصي.

احتياطياً:

١ - تعيينه مناصفة معه في تولي إدارة الوصية.

٢ - تعيينه مناصفة مع الأمانة العامة للأوقاف في تولي إدارة الوصية.

مع إلزام الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

أبدت النيابة العامة رأيها النهائي في الدعوى وبتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٢ قضت محكمة أول درجة: أولاً: رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

ثانياً: قبول الطلب العارض المبدى من الأمانة العامة للأوقاف وطلبات التدخل الانضمامي من (.....) و(.....) و(.....) و(.....) والتدخل الهجومي من (.....) و(.....) و(.....) و(.....) و(.....) وإدخال (.....) بصفته خصماً في الدعوى.

ثالثاً: وفي موضوع الدعوى الأصلية والفرعية وطلبات التدخل:

١ - عزل المدعى عليه بصفته من وصايته على أموال الثلث الخيري للمرحوم (.....).

٢ - تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على أموال الثلث الخيري.

٣ - إلزام الوصي المعزول بتقديم كشف حساب عن فترة ولايته مدعماً بالمستندات وتسليمه أموال الثلث الخيري وألزمته المصروفات وأتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات.

وشيدت حكمها على أسباب حاصلها: في رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٧٤ أحوال /٢ واستئنافها رقم ٢٠٠٥/٢١٩ أحوال لتغير ظروف الحكم السابق برفض الدعوى بصدور حكم التمييز رقم ٢٠٠٥/٤٦٧ أحوال بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ اللاحق عليه بعزل المدعى عليه من وصايته على أموال الريع الخيري الخاص بالمرحوم والده وتعيين الهيئة العامة لشؤون القصر بدلاً منه فلا تظل حجية الحكم السابق وفي موضوع الدعوى الأصلية والفرعية والتدخل أنها فسرت عبارات الوصية محل الدعوى أنها وصية منافع تأخذ حكم الوقف يطبق عليها أحكام الأمر السامي ورأت أن حكم التمييز رقم ٢٠٠٥/٤٦٧ أحوال القاضي بعزل المدعى عليه من الوصاية على ريع أعيان تركة المرحوم (.....) لقيامه بتحرير إقراراً مؤرخاً ١٩٩٦/٣/٢٥ أثبت فيه تنازل الموصي بلا عوض

عن كامل نصيبه في شركتين من أموال الوصية ونقف الملكية إلى شركة أخرى على سند من توكيل عام لا يحيز هذا التنازل وقيدت تلك الواقعة جناية تزوير ولئن قضى ببراءته لانتفاء القصد الجنائي لديه إلا أن محكمة التمييز رأت أن ما قارنه على هذا النحو يضر بأموال الوصية ويزعزع الثقة فيه واستخلصت من تبريره لما أثاره أنه لم يكن يعلم أن توكيل الموصى له لا يفوضه التنازل بغير عوض ما يفقده شرط الكفاءة والحرص على أموال الوصية فإن هذا الحكم البات قد فصل في فقد المدعى عليه لأحد شروط توليه الوصاية على الثلث الخيري وهو عنصر الكفاءة وأضافت استخلاصاً من الأوراق فقده هذا العنصر والقدرة على إدارة الوصية مما ثبت بأسباب الحكم رقم ١٩٩٦/٢٩٦١ أحوال الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٥ بالإذن له بصفته وصياً على أموال الثلث الخيري إذناً عاماً بالتصرف في أموال الثلث بأن يقدم سنوياً للمحكمة بياناً بما يجريه من تصرفات وخلو الأوراق من قيامه بهذا وبإعداد السجلات والدفاتر المثبتة لأموال الوصية وأوجه إنفاقها ومن مساعدته للمشهر إفلاسهما (.....) وولده (.....) بحكم الدعوى رقم ٢٠٠٣/١٦٥ إفلاس بالمخالفة لأحكام الوصية والتفت عن دفاعه بأنه قضي ببراءته من تهمة التزوير ولم ينسب إليه وقائع بذاتها تبرهن عدم كفاءته أو عدم أمانته في إدارة شؤون الوصية لما ورد في أسباب حكم التمييز سالفة البيان وعما أثاره أنه كان يقوم بالإنفاق في الأوجه التي حددها الموصي على النحو الثابت بالمستندات وتقرير الحسابات المقدمة منه لعدم التعديل عليها بعد أن تبينت خلوها من بند الإيرادات منذ فترة استلامه أموال الثلث الخيري وإيراد المصروفات في صورة إجمالية وجحد المدعي صور مستندات الصرف لعدم تقديم أصولها ثم رأت أنه وإذ لم يشترط الوصي (الواقف) بأن توقف أموال الثلث الخيري لشخص أو لجهة معينة فإنه يتم تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً عليه حتى يمكن تحقيق إرادة الموصي والتفتت عن طلب المدعى عليه بندب لجنة من إدارة الخبراء لبحث مدى تنفيذ الوصية لما سلف.

وحيث لم يرض الخصوم المتدخلين (.....) و(.....) و(.....) و(.....) بذلك القضاء فطعنوا عليه بالاستئناف الأول المقيد برقم ٢٠١١/٣٥ أحوال ٢ بوجب صحيفة موقعة من محام مودعة إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١١/١/٦ معلنة قانوناً ابتغاء إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعويين الأصلية والفرعية وإلزام المستأنف عليهما الأول والثاني بصفته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة لسبب ينعون فيه على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال جره إلى مخالفة القانون حاصلة أن دعامة الحكم الوحيدة هي حكم التمييز بعزل الوصي من الوصاية على ربع أعيان تركة والده وهي تختلف عن الوصية محل الدعوى ولا يسوغ قياس وصية على أخرى ولا يؤخذ حكم التمييز دليلاً وحجة على عدم أمانة الوصي وقد انحسم أمر النزاع بالحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٧٤ أحوال واستئنافه رقم ٢٠٠٥/٢١٩ أحوال/ ٣ بتأييد رفض الدعوى المرددة بين ذات الخصوم وبذات الطلبات – لم يطعن عليه بالتمييز – فحاز حجية الأمر المقضي لا يغير من ذلك قول المستأنف ضده المجهل بغير دليل بعدم أمانة الوصي وأن أحد لم يدع منذ أن تولى الوصي شؤون وصية ثلث الجد أنه قد أخل بمصالح هذا الثلث وأن تلك المحكمة قد التفتت عن مستنداته والتقارير الحسابية التي قدمها للتدليل على حسن إدارته للوصية دون أن نقطها حقها في المناقشة بما ينبئ عن فهم مدلولها وقيمتها في الإثبات

مكتفية بالقول إن تقدير كفاية القدرة لدى الوصي المختار وصلاحيته من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها.

وحيث طعن (.....) بصفته رئيس مجلس إدارة مبرة (.....) الخيرية بالاستئناف الثاني المقيد برقم ٢٠١١/٥٤ أحوال ٢ بموجب صحيفة موقعة من محام مودعة ذات إدارة الكتاب بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ بطلب الحكم:

بقبول الاستئناف شكلاً.

بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للحكم مجدداً.

١ - بقبول تدخل مبرة (.....) الخيرية شكلاً.

٢ - وفي موضوع التدخل:

أصلياً:

بأحقية مبرة (.....) الخيرية في تعيينها ناظراً منفرداً بلا أجر بدلاً من الأمانة العامة للأوقاف لإدارة ثلث تركة المرحوم (.....) وإنفاق ريعها في وجوه البر والخيرات والإحسان بما يحقق إرادة الموصي.

واحتياطياً:

١ - تعيين (.....) الخيرية (ناظراً مشتركاً) مع الأمانة العامة للأوقاف (الوصي المختار) في تولي إدارة وتنمية الوصية مناصفة بينهما.

٢ - تعيين مبرة (.....) الخيرية (ناظراً مشتركاً) مع الأمانة العامة للأوقاف في تولي إدارة الوصية مناصفة على ألا ينفرد أحدهما بالتصرف وبما يحقق المنفعة للوصية.

مع إلزام المستأنف ضده الأول بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية - وعدل على سبب مخالفة الحكم المستأنف للقانون للنقص الجسيم في أسماء الخصوم إذ تدخل هجومياً بصفته في الدعوى بطلب تعيين المبرة وصياً بلا أجر على ثلث أموال تركة المرحوم (.....) بدلاً من المستأنف ضدهما الثاني والثالث وقام بسداد رسم التدخل وإعلان الخصوم بصحيفة التدخل فأصبح خصماً في الدعوى مما كان يتعين معه إيراد اسمه بالكامل وصفته وموطنه وطبيعة تدخله انضمامياً أم هجومياً في ديباجة الحكم عملاً بالمادة ١١٦ من قانون المرافعات إلا أنه تم إغفال هذا مما يبطل الحكم.

وسبب ثان هو القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون لعدم بحث طلب تدخله الهجومي وأسانيده شكلاً وموضوعاً سواء في الأسباب أو المنطوق وأنه لم يتم عرضه على النيابة العامة لإبداء رأيها فيه بالمخالفة للمادة ٣٣٨ من قانون الأحوال الشخصية.

وحيث لم يرض المحكوم عليه عن نفسه وبصفته (.....) بقضاء تلك المحكمة فطعن عليه بالاستئناف الثالث المقيد برقم ٢٠١١/٦٢ بموجب صحيفة مودعة ذات إدارة الكتاب بتاريخ ٢٠١١/١/١٠ ابتغاء الحكم المستأنف في كل ما قضي به والقضاء مجدداً.

بصفة أصلية: بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

بصفة احتياطية: رفض الدعوى.

وذلك لسببين ينعي في الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره لإهداره حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٧٤ أحوال شخصية برفض ذات الطلبات المرددة بين الطرفين في الدعوى الراهنة واستئنافه رقم ٢٠٠٥/٢١٩ أحوال ولا يعد حكم التمييز رقم ٢٠٠٥/٤٦٧ ظرفاً جديداً يبيح إهدار هذه الحجية كما لا تعد تهمة التزوير التي صنعها المستأنف ضده الأول كذلك وقد قضى حكم التمييز الجزائي رقم ٢٠٠٣/٢٨٨ ببراءته منها لانتفاء الجريمة بكاملها والخطأ في تكييف الوصية موضوع النزاع

علـى أنهـا وقف ثم رتـب على ذلك تعيـين الإدارة العامـة للأوقاف ناظراً على أموال المرحوم (.....) تأسيسـاً على أن الواقف لم يشترط النظارة عليها لشخص أو لجهة معينة رغم وضوح عباراتها بأنها وصيـة وإقرار المسـتأنف ضـده الأول بهـذا إبان إقامته الدعوى رقم ٢٠٠٤/١٧٤ أحوال شـخصية عليه بعزله من الوصية على ثلث تركة المرحوم جده (.....) ودعـوى أخـرى برقـم ٢٠٠٤/١٦٤ أحوال شـخصية عليه بعزله من الوصيـة على ربع أموال تركة المرحـوم (.....) وهي لا تختلف في عباراتها عـن الوصية الصادرة من المرحوم (.....) كما أقام الدعوى رقم ٢٠٠٨/١٣١٥ أحوال شـخصية بعزل الهيئة العامة لشـؤون القصر عن الوصية عن ربع أمـوال تركة المرحـوم (.....) وتعيينـه وصياً بدلاً منهـا ونعى في السـبب الثاني علـى قضاء الحكم بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق إذ أن الإقـرار الذي ركن إليه الحكم المسـتأنف لا ينصب على أمـوال الوصية موضـوع النزاع الماثل وإنمـا انصب على أموال مملوكة ملكية شـخصية للمرحـوم (.....) فلا يصـح القول إن هذا الإقرار قد أضر بأموال الوصية فهي لم تكن موجودة حتى يتنـازل عنهـا وأنه حرر الإقـرار بصفته وكيلاً عن المرحوم (.....) وليس بصفته وصياً على ثلث تركة المرحـوم (.....) حيث كان الوصي وقتها حياً يرزق وهـو المرحوم (.....) كما أن مـا أقام عليه الحكم المستأنف بتحريره إقرار مؤرخ ١٩٩٦/٣/٢٥ أثبت فيـه تنـازل الموصي بـلا عوض عن كامـل نصيبه جـاء مخالفاً لمـا أثبته حكم التمييـز الجزائي رقم ٢٠٠٣/٢٨٨ القاضي ببراءته من تهمة التزوير.

وحيـث نظـرت دائرة أخـرى الاسـتئنافات ثم أحيلـت إلـى هـذه الدائـرة فنظرتها علـى النحو المبين بمحاضر الجلسات وقررت ضم الاستئنافين الثانـي والثالث للأول للارتباط ليصدر فيهم حكم واحد وحضر أطراف الخصومة الواردة أسماءهم بمحاضر الجلسات وأبدت النيابة العامة رأيها في الاستئنافات بالرفض وتأييد الحكم المستأنف وقدم الحاضر عن (.....) الخيرية المستأنفة بالاستئناف رقم ٢٠١١/٥٤ أحـوال ٢ مذكرة بدفاعها صممت في ختامها على طلباتها وحافظة مستندات دعوى صورة شهادة صادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن هذه (.....) هي إحدى (.....) الخيرية المشهرة من قبل الوزارة.

كما قدم الحاضر عن المستأنف في الاستئناف رقـم ٢٠١١/٦٢ أحوال ٢ مذكرتين بالدفاع التمس في ختامهما القضـاء بطلباته ومن باب الاحتياط الكلي:

١ - إعـادة ملف الدعـوى للنيابة العامة لتبدي رأيهـا فيما قدمه من دفوع في صحيفة اسـتئنافه طبقاً لنـص المادتين ٣٣٧، ٣٣٨ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي.

٢ - ندب لجنة ثلاثية من إدارة الخبراء للاطلاع على السـجلات والمسـتندات المثبتة لأوجه الإنفاق تنفيـذاً للوصية وما إذا كان يقـوم بتنفيذ الوصية من عدمه وحافظة مستندات تحوي صورة ضوئية مـن حكم التمييز رقـم ٢٠٠٣/٢٨٨ جزائي دلل به على غلافها بأنه أقـام قضاؤه على انتفاء القصد الجنائـي لديـه فـي التزوير ومن ثـم أضحى هذا الحكم الجنائي البات بتبرئته من التهمة المنسـوبة إليه قد انتفت به هذه الجريمة بكاملها.

كمـا قدم الحاضر عن المسـتأنف ضـده الأول حافظة مسـتندات يدلل بمـا تحويه من صور على أغلفتهـا بعـدم أمانـة (.....) علـى الوصية وقدم محامـي الحكومـة الحاضر عـن الأمانـة العامة للأوقـاف مذكـرة بدفاعها التمسـت فـي ختامها تعيينهـا ناظراً منفـرداً على ثلث المرحـوم (.....) وإلزام الوصي السابق بتسليم ما تحت يده بكل ما

يخـص الثلث الخيري طالعـت المحكمة كل ما قدم وقررت إصدار الحكم بجلسة اليوم.

وحيـث إنه عن اسـتئناف رئيـس مجلس إدارة مبـرة (.....) بصفتـه المقيـد برقـم ٢٠١١/٥٤ أحـوال/ ٢ للحكم بخصوص طلب تدخله هجومياً في الدعوى شكلاً وموضوعاً على النحو المار بيانه غيـر جائز لأنه من المقـرر طبقاً للمـادة ١٤٤ من قانـون المرافعات أنه لا يطرح على محكمة الدرجة الثانيـة مـن الطلبـات التي عرضت علـى محكمة الدرجـة الأولى إلا فيمـا فصلت فيه هذه المحكمة ودفع عنه الاسـتئناف وأنه إذا أغفلت محكمة أول درجة عن غلط أو سـهو الفصل في أحد الطلبات الموضوعيـة فسـبيل تدارك ذلك ليـس الطعن في الحكـم لأن الطعـن لا يقبل إلا عـن الطلبات التي فصل فيهـا الحكم صراحة أو ضمنـاً وإنما علاج هـذا الإغفال وفقـاً لنص المـادة ١٢٦ مـن قانون المرافعـات يكون بالرجوع إلـى المحكمة لتدارك ما فاتهـا الفصل فيه منعاً للإخـلال بمبدأ التقاضي على درجتين وهو مبدأ أساسـي من مبادئ النظام القضائـي متعلـق بالنظـام العـام ولا يجـوز لهذه المحكمـة مخالفتـه لمـا كان ذلـك وكان الثابت في أوراق الدعوى أن المستأنف بصفته قد أبدى طلب تدخله هجومياً في الدعـوى للحكم بقبوله تدخله شـكلاً وفي موضوع التدخـل بطلب أصلي وطلبين على سـبيل الاحتياط على النحو سـالف بيانه إلا أن محكمـة أول درجـة قد أغفلت عن سـهو منها الفصـل في هذا التدخل شـكلاً وموضوعاً سـواء في الأسـباب أو المنطـوق بقضاء صريح أو ضمني بالقبـول أو الرفض ممـا مؤداه بقاء هـذا الطلب معلقـاً أمامها فإنه لا يجوز الطعن على الحكم في خصومة بطريق الاسـتئناف الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم جواز الاستئناف.

وحيث إن الاسـتئنافين رقمـي ٣٥، ٢٠١١/٦٢ أحوال ٢ قد أقيما في الميعاد مستوفيان أوضاعهما الشكلية.

وحيث إنه عن موضوع الاستئنافين وعن مناعي المسـتأنف بالاسـتئناف رقـم ٢٠١١/٦٢ أحوال ٢ والمستأنفين بالاسـتئناف رقم ٢٠١١/٣٥ أحوال ٢ المنضمـين له على قضـاء الحكم المطعون فيه على النحو السابق بيانه غير سديد ومردود بأن الحكم المسـتأنف قد جاء في محله محمولاً على أسـباب سـائغة لهـا أصلها الصحيـح الثابت فـي الأوراق والتـي تأخـذ بهـا هذه المحكمـة كأسـباب مكملة لحكمها وفيها الرد الكافي على ما أثاره المستأنفين مـن دفـع ودفاع لم يخـرج عما سـبق طرحه أمام محكمة أول درجة مما يغني المحكمة عن إيراد رداً جديداً عليها ومن ثم يكون الاسـتئنافين قد أقيما على أسـاس غير سـليم متعيناً القضاء برفضهما موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن مصروفات الاسـتئنافات الثلاثة فـإن المحكمة تلـزم رافعيها مصروفاتهـا بما فيها مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمادتين ١/١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

١ – بعـدم جـواز الاسـتئناف رقـم ٢٠١١/٥٤ أحوال ٢ للحكم بخصوص طلب التدخل الهجومي شكلاً وموضوعاً وألزمت رافعه بصفته مصروفاته وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

٢ – قبول الاسـتئنافين رقمـي ٣٥، ٢٠١١/٦٢ أحوال ٢ شـكلاً وفـي الموضوع: بالرفـض وتأييد الحكـم المسـتأنف وألزمـت رافـع كل اسـتئناف مصروفاته وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

ملحوظة:

نطقت بهذا الحكم الهيئة المشكلة بصدره

أما الهيئة التي سـمعت المرافعة واشـتركت في

المداولة ووقعت على مسـودة الحكم فهي المشـكلة كالآتي:

برئاسة المستشار/ صالح رشيد الركدان رئيس الجلسة

وعضوية السادة المستشارين:

المستشار/ محمد احمد علي والمستشار/ أيمن حملي محمد

المبدأ الثالث

إثبات الوقف وقصره على ثلث عناصر التركة:

وعددها ٣ أحكام نهائية:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٣٨، ٢٠٣٦، ٢٠٢٥/٢٠١٢).
٢	الحكم الاستئنافي رقم ٨٩٤/٢٠١١



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثالثة

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٣/٢٣م

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين علي الفقعان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ علي محمد السبيعي والمستشار/ أشرف مصطفى عزيز

وحضور السيد/ عبدالله عبدالكريم الخشان أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

ضد

١- الأمانة العامة للأوقاف

٢- وكيل وزارة العدل لإدارة التسجيل العقاري والتوثيق

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

الأمانة العامة للأوقاف

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- وكيل وزارة العدل لإدارة التسجيل العقاري والتوثيق

وفي الاستئناف الثالث المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

ضد

١- الأمانة العامة للأوقاف

٢- وكيل وزارة العدل لإدارة التسجيل العقاري والتوثيق

والمقيدة بالجدول بأرقام: ٢٠٢٥، ٢٠٣٦، ٢٠١٢/٢٠٣٨ أحوال شخصية / ٣.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً:

من حيث إن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفوعهم ودفاعهم سبق أن أحاط بها الحكم المطعون عليه مما لا محل معه لمعاودة تكرارها وإن كانت الأولى تخلص – في حدود ربط أواصر النزاع – في أن المستأنفين في الاستئناف ٢٠٢٥ لسنة ٢٠١٢ اختصموا المستأنف ضدهما في الدعوى ٣٧٦١ لسنة ٢٠١٠ أحوال/ ٧ بطلب الحكم أصلياً ببطلان حجتي الوقف رقم ٧٣ الصادرة في ٢٠١٠/٩/٢٠ ورقم ٨٠ المبرمة في ٢٠١٠/١٠/٦ والصادرين عن مورثهما بطلاناً مطلقاً وعدم نفاذهما في مواجهتهم واحتياطياً بإحالة الدعوي إلى خبراء الطب الشرعي للوقوف عما إذا كان مورثهم يعاني من أمراض وماهيتها وتأثيرها الطبي على قواه العقلية خاصة خلال الفترة الزمنية التي أصدر فيها الحجتين المذكورتين ومن

باب الاحتيـاط الكلي أيضاً الحكم ببطلان حجتي الوقف السالفتين بطلاناً نسبياً واعتبارهما تصرف مضاف لما بعد الموت وعدم نفاذهما في مواجهتهم فيما زاد على ثلث التركة وبعد سـداد الديون وكذا إحالـة الأوراق للطلب الشـرعي لبيـان ما إذا كان مورثهمـا خلال فترة إبرام حجتـي الوقف مريضاً مـرض موت من عدمه وذلك كلـه على قول بأنهم الورثة الشـرعيين لوالدهـم (.....) المتوفى بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٠ بموجـب حصـر الوراثـة ١٥١٩ الصادر في ٢٠١٠/١٠/١٧ وأنه قد نما لعلمهم قيام مورثهـم بوقف جميع أموالـه داخل وخارج الكويت علـى نفسـه مدة حياتـه على أن تصيـر بعد موته وقفـاً على عموم الخيرات وجعـل النظارة له حال حياته وللأمانة العامة للأوقاف من بعده، كما كان قد سبق أن أوقف منزلاً بمنطقة النزهة بالقسيمة رقـم (.....) قطعة (.....) بذات الأسـلوب وأنه لما كان مورثهـم قد أوقف جميع أمواله ولم يترك لهم أي شيء يتعيشون منه بقصد صرافهم من الميراث فضلاً عما هو ثابت من قيام المورث بإبرام حجتي الوقـف محل الطعن قبل نحو أربعة أيام من وفاته مـن مرضه بالسـرطان المتقـدم الـذي كان يعاني من تشـوش ذهني بسـببه بمـا تنتفي عنـه أهلية التبـرع وهو الأمر الثابت بالتقارير الطبية من أهل الاختصاص بالإضافة لما هو مقرر شرعاً من عدم جـواز الوقف على النفس وفق ما فعله المورث فإن حجتـي الوقف المذكورتين تكونا قد وقعتا باطلتين، هـذا إلى جانب أن مقتضى المادة ٩٤٣ من القانون المدني أن ما صدر عن مورثهم وهو في مرض موته يعتبر تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت ويأخذ حكم الوصية فلا ينفذ سـوى في ثلـث التركة بعد وفاء الديون فإذا ما كان الثابت أن المورث قد أوقف كل أملاكه فإن وصيته لا تنفذ إلا في حدود ثلث تركته وبجلسـة ٢٠١٠/١/١٧ قـدم المدعـى عليه الأول بصفتـه مذكرة بدعوى فرعيـة بطلب الحكم بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة أو مصلحة والحكم بصحة ونفاذ الوقف وتثبيت نظارتها عليه وإلـزام المدعـى عليهم مـا تحت يدهم مـن أموال المورث في الداخل والخارج وبجلسة ٢٠١١/١٠/٢٤ قضـت محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بإحالـة الأوراق إلى إدارة الأدلـة الجنائية والطب الشرعي للاطلاع على التقارير الطبية المقدمة في الدعوى من الخصوم للوقوف على الحالة الصحية للمورث خلال فترة إصداره لحجتي الوقف وما إذا كان ممـا يغلـب عليه الهلاك مـن عدمه، وإذ أودع التقريـر الطبي الشـرعي رقم ٥٥٧ لسـنة ٢٠١١ والمـؤرخ ٢٠١٢/٤/١٥ ملف الدعوى والذي تضمن إصابـة مورث المدعـين بمرض السـرطان المتقدم الـذي يغلب فيه الموت والهلاك وأن التصرف محل الدعـوى (إصدار حجتـي الوقف) قد حدث خلال فتـرة هذا المرض الذي يشـعر معـه المريض بدنو الأجل وبجلسة ٢٠١٢/٦/١١ قدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي انتهى فيها إلى بطلان حجتي الوقف محـل التداعـي ونفاذهمـا في حدود ثلـث التركة وتثبيت نظارة أمانة الأوقاف على الوقفين في تلك الحدود للإنفاق من غلته على الخيرات، وبجلسـة ٢٠١٢/٧/٣٠ قضـت محكمـة أول درجـة ببطلان حجتي الوقـف رقمي ٧٣ والمؤرخـة ٢٠١٠/٩/٢٠ و٨٠ والمؤرخـة ٢٠١٠/١٠/٦ ونفاذهمـا في حدود الثلـث وتثبيت الأمانة العامة للأوقـاف ناظراً في حـدود الثلث للإنفاق منه علـى الخيرات ورفضت مـا عدا ذلك من طلبات وأقامت المحكمة قضاءها على سـند مـن اعتبار الوقف الصـادر عن المورث بحكـم كونـه علـى غيـر محصوريـن لا يتصـور انقطاعهم هو وفقاً لمقتضى المادة ٢٦٢ من القانون ٥١ لسـنة ١٩٨٤ من قبيل الوصيـة على الخيرات التـي لا تنفـذ إلا في حـدود الثلث لعـدم إجازتها

مــن الورثة وهو ما يســتتبع بطــلان الوقفين محل التداعــي وعــدم نفاذها إلا في حــدود ثلث التركة وبمــا يترتب رفض الدعــوى الفرعيــة المقامة من المدعى عليه الأول بصفته.

ومــن حيــث إن المدعين بصفتهم ورثــة الواقف طعنــوا على الحكــم الابتدائي بالاســتئناف ٢٠٢٥ لســنة ٢٠١٢ بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف بشــأن نفاذ حجتي الوقف ســالفتي الذكر وضمن المســتأنفين الصحيفة أسباباً لاستئنافهم حاصلها مخالفة الحكــم المطعون للثابت بالأوراق وفســاده فــي الاســتدلال وآية ذلك ما قضى بــه رغم ثبوت إصابــة مورثهــم وفقــاً لما قــدم من تقاريــر طبية رســمية بمرض السرطان الكبدي المتقدم والمنتشر بجســده وما ترتب عليه من اعتلال شديد له بالمخ أبطل إدراكه وأعدم إرادته بما ينتفي معه ما يجب أن يشــترط في الواقف من ســلامة العقل وصحة الإدراك لمــا يصــدر عنــه وهو ما ثبــت انتفاءه في الحالة المطروحة الأمر الذي أدى بالحكم المطعون عليــه للتناقــض حيــث يقضي ببطــلان الوقف ثم نفــاذه في حدود ثلــث التركة فضلاً عــن مخالفة الحكم الطعين للقواعد الشرعية الحاكمة ببطلان الوقــف علــى النفس علــى ما صدر عــن الواقف، كما طعــن المدعى عليــه الأول بصفته على الحكم الابتدائي بالاســتئناف ٢٠٣٦ لســنة ٢٠١٢ بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء في الدعوى الأصليــة بعدم قبولهــا لرفعها من غيــر ذي صفة ولانتفاء المصلحة واحتياطياً برفضه وفي الدعوي الفرعية القضاء بطلبات المستأنفة بصفتها المبداة أمــام محكمــة أول درجة وضمن الهيئة المســتأنفة الصحيفة أسباباً لاستئنافها حاصلها خطأ الحكم المستأنف من رفضه للدفع المبدى منها بعدم قبول الدعوى رغم أنها هي الناظرة الوحيدة على الوقف إعمالاً لحجته وصاحبة الصفة – من ثم – بالنسبة له وليس المســتأنف ضدهم خاصة وأن المســتأنف ضدهــم من الأول حتــى الثالث قد أقــروا حجتي الوقــف الصــادر من مورثهــم وأجازوهــا صراحة بموجــب محضــر التنفيــذ المــؤرخ ٢٠١٠/١٢/١٩ والموقــع منهــم وهو مــا تنتفي معــه مصلحتهم في التداعي بالإضافة إلى خطأ الحكم المســتأنف في تطبيق القانون، حيث اعتبر حجتي الوقف باطلتين رغم استيفاء الوقف الصادر عن الواقف لشروطه المعتبــرة مــن إقــرار من الواقــف والإشــهاد عليه وتوثيقهما أمام الجهات الرسمية خاصة وأن مرض الواقف رغم شــدته إلا أنــه لا يعتبر وفق التعريف المعتمــد مرض موت، كمــا طعن المدعــين ابتدائياً بشــخصهم على الحكــم الصادرعــن محكمة أول درجة أيضا بالاســتئناف ٢٠٣٨ لسنة ٢٠١٢ بطلب الحكــم بإلغاء الحكــم المســتأنف والقضاء مجددا قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى خبراء الطب الشــرعي للوقوف على تأثير الأمراض التي كان يعانــي منها الواقــف وتأثيراتهــا الطبية على قــواه العقلية والذهنيــة وبخاصة خلال فترة إبرام حجتي الوقف الصادريــن عن الواقف معاً إذا كان يتمتــع بالقدرة والأهلية على إبرام هذه التصرفات مــن عدمــه ولي الموضــوع الحكم ببطــلان حجتي الوقف ٧٣ و٨٠ لســنة ٢٠١٠ بطلانا مطلقا وعدم نفاذهما في مواجهة المستأنفين وضمنوا الصحيفة أسبابا لاستئنافهم ذات المناعي التي استندوا إليها فــي الاســتئناف ٢٠٢٥ لســنة ٢٠١٢، ولــدى نظر الاســتئنافات الثلاثة بجلسة ٢٠١٣/١٢/٣ قدمت النيابــة العامة مذكــرة بالرأي طلبت فــي ختامها نــدب إدارة الطــب الشــرعي للاطــلاع علي الملف الطبــي للمورث لبيــان ما إذا كانــت وقت تحريره لحجتــي الوقف الصادرتين عنه يعاني من أمراض تؤثــر علــى قواه العقليــة وصولا لبيان مــا إذا كان يتمتع بالقدرة والأهلية وقت تحريرهما من عدمه،

وبجلسة ٢٠١٣/٣/١١ قضت هذه المحكمة – بهيئة مغايرة – بما طلبته النيابة العامة بمذكرتها المتقدمة، حيث اودع بالأوراق التقرير الطبي الشرعي رقم ٢٣٤ المؤرخ ٢٠١٣/٥/٣٠ منتهياً إلى نتيجة أنه في تاريخ تحرير حجتي وقف التداعي كان الواقف في حالة اعتلال مخي وتدهور شديد بقواه العقلية مما لا يجعله يتمتع بالقدرة والأهلية بذلك التاريخ وبجلسة ٢٠١٣/١٢/١٥ قدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي عدلت فيها عن سابق رأيها الوارد بمذكرتها المقدمة بجلسة حيث انتهت إلى طلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان حجتي الوقف محل التداعي ورفض الاستئناف ٢٠٣٦ لسنة ٢٠١٢ المقام من هيئة الأوقاف بصفتها ولدى نظر الاستئناف ٢٠٣٦ لسنة ٢٠١٢ بجلسة ٢٠١٤/١/١٣ قدمت أمانة الأوقاف حافظة مستندات اطلعت عليها المحكمة ومذكرة بدفاعها طلبت في ختامها الحكم في الموضوع أصليا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان حجتي الوقف واحتياطيا تثبيت نظارة الأمانة المستأنفة على حجتي الوقف محل التداعي والقضاء للمستأنفة بصفتها بطلباتها في دعواها الفرعية بصحة ونفاذ حجتي الوقف وتثبيت نظارة أمانة الأوقاف كناظرة منفردة على أوقاف الواقف وإلزام المستأنف ضدهم بتقديم ما تحت يدهم من أموال واحتياطياً تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت المستأنفة بصفتها ناظرا على وقف مورث المستأنف ضدهم في حدود الثلث وبذات الجلسة قدم المستأنفين في الاستئنافين ٢٠٢٥، ٢٠٣٨ لسنة ٢٠١٢ مذكرة بدفاعهم صمموا في ختامها على طلباتهم الواردة بصحيفتي الاستئنافين، ولدى نظر الاستئنافات بجلسة ٢٠١٤/٢/٢٣ قررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم.

ومن حيث إن الاستئنافات ٢٠٢٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٨ لسنة ٢٠١٢ حازت أوضاعها المقررة قانوناً فهي مقبولة شكلاً.

ومن حيث إنه عن الموضوع فإن هذه المحكمة ترى أن المقطع الموضوعي للنزاع إنما ينحصر في تحديد ما إذا كان مورث المستأنفين في تاريخ إبرامه لحجة الوقف رقم ٨٠ والمؤرخة ٢٠١٠/١٠/٦ والتي تشمل جميع أملاكه وتستغرق – من ثم – الحجة الأولى رقم ٧٣ والمؤرخة ٢٠١٠/٩/٢٠ والصادرة عنه بجزء منها مريضاً مرض موت من عدمه وما إذا كان ذلك المرض إن كان قد أفقده عقله على نحو أعدم إدراكه وأفقده الأهلية القانونية، بحيث أضحى منعدم التمييز لا قيمة لما يصدر عنه من قول أو فعل أي شأنه في ذلك شأن المجنون في حكم المواد ١/٨٥ و١/٩٨ حيث تنعدم – وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمواد المذكورة – أهلية الأداء لكون الجنون خلل يلحق من الإنسان عقله فيعدم الإدراك عنده والأهلية مناطها للإدراك تدور معها وجوداً وعدماً كمالاً ونقصاناً وأن الشخص لا يكون عديم الأهلية إلا عندما يعتبر به الجنون فالعلة تدور مع معلولها فإن كان الجنون غير مطبق بحيث تتخلله فترات إفاقة وأبرم الشخص العقد أثناء فترة منها عن عقده (.....) وإذا كان الجنون هو مرض يصيب العقل فيعدم لدى المجنون ملكه الإدراك والاختيار عنده وهو ما يختلف فيه عن العته الذي وإن اتفق مع الجنون في أن موضعه العقل إلا أنه يختلف عنه في أنه لا يعدم في المعتوه إدراكه وإنما ينقصه فحسب وهو ما ذهب معه الفقهاء إلى أن المجنون عديم الأهلية بينما المعتوه هو ناقص للأهلية فحسب وأن المجنون كالصبي غير المميز دون السابعة بينما المعتوه كالصبي المميز ما بين السابعة والخامسة عشر.

متى كان ما تقدم وكان مناط اعتبار الوقف

الصادر عن مورث المستأنفين منعقداً من عدمه – بحكم كون شأنه في ذلك سائر العقود – الذي عد العقل شـرط انعقادها – الوقوف على ما إذا كان الواقـف في تاريـخ ٢٠١٠/١٠/٦ يعاني من جنون مطبق يعدم إرادته واختياره، وإذا كان المستبان من التقارير الطبية المقدمة في الدعوى أن الواقف كان يعانـي منذ عام ٢٠٠٨ من مرض السـرطان الذي أصبح متقدما ومنتشـرا بمـا يدل على أن الواقف كان فـي تاريخ إبرام حجتي الوقف رقم ٧٣ بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ ورقـم ٨٠ بتاريـخ ٢٠١٠/١٠/٦ في مرض موت، إلا أنه لما كان الثابت من حجة الوقف الأولى رقـم ٧٣ والصـادرة بتاريـخ ٢٠١٠/٩/٢٠ أن الواقـف رغم مرضه اتجهت إرادته إلى إنشـاء الوقفـين سـالفي الذكـر وأنه قد توجه بشـخصه ومصطحبا لشاهدين إلى إدارة التوثيقات الشرعية بتاريـخ ٢٠١٠/٩/٢٠ وإنشـاء وقـف منزله الكائن بمنطقـة النزهة حيـث كان بكامـل عقله وصحته علـى ما أثبـت القاضـي المختص بصلـب الوثيقة وأنـه في تاريـخ ٢٠١٠/١٠/٦ وحال وجوده بمركز (.....) لـلأورام قد طلب إبرام وقف ثان كما طلب إحضـار المختصـين بذلك إليه بالمستشـفى، حيث حضـر القاضي المختص علي ما هـو ثابت بحجة الوقـف رقم ٨٠ وتلفظ المورث لـه بإقرار تفصيلي مماليا عليه وقفه وحبسـه لكافـة ممتلكاته محددا عناصرها بأنها سـواء كانت العقـارات أو الأموال الموجـودة في الحسـابات أو التي سـيتم تحصيلها مـن الإيجارات والأربـاح وليس إحداهـا أو بعض منهـا دون البعـض والموجـود منها داخـل الكويت او خارجها وقفا على نفسـه مـدة حياته وبما يدل علـى توافر الأمـل لديه في اسـتمرار وجوده وهو ما يسـتبان مـن مجمله أن مورث المسـتأنفين وإن كان في تاريخ إبرامه لحجتي الوقف محل التداعي مريض بمرض موت – على ما ورد بالتقارير الطبية المقدمة في الدعوي – إلا أنه كان في وجدان هذه المحكمة – سـليم العقل مدركا للزمان والمكان ولمن حوله ولما يصدر عنه بما يضحى ما صدر عنه وقفا صحيحا في مرض الموت لا ينفذ إلا من ثلث تركته لثبوت عـدم إجازة ورثته المسـتأنفين له بالأعمال لمقتضـى المـواد ٢٦٢ من القانون ٥١ لسـنة ١٩٨٤ و٩٤١ و٩٤٣ من القانون المدني.

لمـا كان ما تقـدم وكان الحكم المطعون عليه قد انتهـى إلى تلـك النتيجة يكون قـد أصاب صحيح الشـرع والقانون وبمـا تضحى معه الاسـتئنافات المطروحـة خليقة بالرفض والحكـم المطعون عليه جديرا بالتأييد لما تقدم.

ومـن حيث إنه عـن المصروفات شـاملة مقابل أتعـاب المحامـاة فـإن المحكمـة تقضـي بإلـزام المسـتأنفين في الاسـتئنافين ٢٠٢٥ و٢٠٣٨ لسنة ٢٠١٢ والمسـتأنف ضدهما في الاسـتئناف ٢٠٣٦ بها عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمـت المحكمـة: بقبول الاسـتئنافات الثلاثة شـكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين في الاستئنافين ٢٠٢٥ و٢٠٣٨ لسـنة ٢٠١٢ والمسـتأنف ضدهم في الاسـتئناف ٢٠٣٦ لسـنة ٢٠١٢ المصروفـات وثلاثـون دينـاراً مقابل أتعاب المحاماة.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية التاسعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ ٢٤ رجب ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٦/١٤م

برئاسة الأستاذ المستشار/ حسين عبدالكريم الرمضان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ طلال عبدالله الهدلق والمستشار/ شريف أحمد الدياسطي

وحضور السيد/ عبدالله دعيج القلاف أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

(.....)

ضد

١- الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

٢- وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١١/٨٩٤ أحوال جعفري/ ٩.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانوناً.

من حيث إن وقائع النزاع ومستندات الخصوم وأوجه دفاعهم تخلص في أن المستأنف كان قد أقام الدعوي رقم ٢٠١٠/٨٠٩ أحوال جعفري/٣ ضد المستأنف عليهما بصفتهما بطلب الحكم بإثبات وقف المرحوم (.....) للحسينية والبيت الذي أوقفه عليها والذي يقع في شمال الحسينية وإثبات وصيته بثلث منقولاته وجميع مخلفاته له عدا بيوته للخيرات كما يكون للموصى له (المدعي) الحق في تعيين من وصى من بعده لتنفيذ الوصية وهكذا للشخص المعين التي قام الساعة وذلك على سند من القول إنه بتاريخ ٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٧ هـ أصدر المرحوم (.....) إشهاد الوقف والوصية المذكور والمصادق عليه، ولما كان ذلك الإشهاد ولم يرد فيه إعطاء الحق للموصى له (المدعي) بأن يعين ما يراه مناسباً من بعده، كما أنه يرغب في استصدار حكم بإثبات ذلك الوقف فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١١/١٠/١١ قضت محكمة أول درجة وبعد أخذ رأي النيابة العامة – أولاً: بعدم قبول الدعوي لسابقة الفصل فيها بخصوص طلب المدعي بإثبات وقف المرحوم (.....) وهكذا الشخص المعين إلى قيام المدعي (.....) الحق في تعيين وصي من بعده لتنفيذ الوصية وهكذا للشخص المعين إلى قيام الساعة وألزمت المدعي بالمصروفات وعشرة دنانير أتعاب محاماة. وقد أسست محكمة أول درجة قضائها الصادر في البند أولاً بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بخصوص طلب المدعي بإثبات وقف المرحوم المذكور بأن الثابت بالأوراق أن المدعي سبق له وأن استصدر حكماً في الدعوى رقم ١٩٦٨/١٤٩

أحـوال/ ١ بتاريـخ ١٩٦٨/٥/٢٥ قضى فيه إثبات الوقـف موضوع التداعـي، وأن ذلك الحكم أصبح نهائياً.. إلى آخر ما جاء بأسباب ذلك الحكم.

وحيث إن ذلك القضاء الصادر من محكمة أول درجة في البند أولاً منه بعدم قبول الدعوي لسابقة الفصـل فيها بخصوص طلـب المدعي إثبات وقف المرحـوم (.....) لم يلق قبولا لـدى المدعي فطعن عليه بالاسـتئناف الماثل بموجـب صحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠١١/١١/٣٠ وأعلنت قانونا بطلب الحكم بقبول الاسـتئناف شكلا وفي الموضـوع بإلغاء الحكم المسـتأنف فيمـا قضى به فـي الشـق الأول منه بعدم قبول الدعوى لسـابقة الفصل فيهـا والقضاء مجددا بطلبات المسـتأنف فيمـا يتعلق بذلك الطلب وتأييد الحكم المسـتأنف فيما عدا ذلك لأسباب حاصلها الخطأ في تطبيق القانون حيث إن الدعوى رقم ١٩٦٨/١٤٩ أحوال/ ١ تختلـف في أشـخاصها عن الدعوى المسـتأنفة ولـم يختصم منها الأمانة العامة للأوقاف أو وزارة الأوقاف كما هو الحال بالنسبة للدعوى المستأنفة الأمـر الـذي يعني اختلاف الخصـوم في الدعوى المحاج بها عن الدعوى المستأنفة.

وحيـث ان الاسـتئناف تداول بالجلسـات على النحـو الثابـت بمحاضرهـا وفيهـا حضـر وكيل المستأنف صمم على الطلبات كما حضرت محامية الحكومة عن المستأنف ضدهما بصفتيهما وفوضت الرأي للمحكمة التي قررت التأجيل لاستطلاع رأي النيابة العامة.

وحيـث انه بجلسـة ٢٠١٢/٤/١١ وردت مذكرة النيابـة العامـة التـي رأت القضـاء فـي موضوع الاسـتئناف بإلغـاء الحكـم المسـتأنف والقضـاء مجددا برفـض طلب إثبات الوقف تأسيسـا على انتفـاء مصلحة المسـتأنف في ذلك الطلب لسـبق صدور حكم في الدعوى رقم ١٩٦٨/١٤٩ أحوال/ ١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٥ بإثبات الوقف وأنه لا يوجد في الأوراق أي منازعة بشأن ثبوت ذلك الوقف من المستأنف ضدهما بصفتهما.

وحيث إنه بجلسـة المرافعـة الأخيرة قدم وكيل المسـتأنف مذكرة بدفاعه التمس في ختامها عدم الأخـذ بما انتهى إليـه رأي النيابة العامة سـالف البيان وصمم على الطلبات.

وحيث قررت المحكمة حجز الاسـتئناف للحكم لجلسة اليوم.

وحيث إن الاسـتئناف أقيم في الميعاد واستوفى كافة أوضاعه الشـكلية المقـررة قانوناً فهو مقبول شكلاً.

وحيـث إنـه عن موضـوع الاسـتئناف فلما كان مـن المقـرر قضاءً أنه يشـترط للحكـم بعدم جواز نظر الدعوى لسـابقة الفصـل فيها اتحاد الموضوع والخصوم والسـبب فإذا تخلف أحد هذه الشروط امتنـع تطبيـق هـذه القاعدة، وأن حجيـة الأحكام تقتصـر على أطراف الخصومـة فيها ولا تتعداهم أي الخارجـين عنهـا وذلـك إعمالاً لقاعدة نسـبة الأحكام. لما كان ذلك وكان البين من الحكم الصادر فـي الدعـوى رقـم ١٩٦٨/١٤٩ أحـوال/١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٥ أن المسـتأنف ضدهمـا بصفتهما لم يكونـا طرفا فـي الخصومة التي صـدر فيها ذلك الحكم ومن ثم فإن ذلك الحكم لا يجوز حجية تمنع من نظـر الدعوى المسـتأنفة وإذ لـم يأخذ الحكم المستأنف بوجهة النظر هذه وقضى بعدم جواز نظر الدعوى المستأنفة لسـابقة الفصل فيها بخصوص طلـب المدعـي بإثبات وقـف المرحـوم (.....) فإنه يكون قد خالف صحيح القانون وأخطأ في تطبيقه بمـا يتعين معه والحال كذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في هذا الخصوص.

وحيث إن قضـاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بخصوص طلب إثبات

وقف المرحـوم المذكور قضاء تسـتنفذ به المحكمة ولايتها في نظـر موضوع ذلك الطلب، ويجب على هذه المحكمة وبعد أن قضت بإلغاء الحكم المستأنف وجوب نظر الدعوى والفصل فيها.

وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تفسـيره المحررات وما حوته من شـروط، واسـتخلاص ما تـراه أوفـى إلى نيـة محرريها، لمـا كان ذلك وكان إشـهاد الوقف والوصية بالثلـث للخيرات الصادر مـن المرحـوم (.....) قد جـاء متفقاً مـع صحيح الواقع والشرع وفقه المذهب الجعفري وصدر أمام أحـد قضاة الجعفرية وتم التصديق عليه من أحد قضـاة الجعفريـة الآخرين وأمهـر بخاتم المحكمة المختصة وكان المسـتأنف ضدهمـا لم يطعنا عليه بثمـة مطعـون فـإن المحكمة لا تجد مانعـاً من أن تجيب المسـتأنف إى طلبـه بإثبات وقـف المرحوم المذكور ووصيته بالثلث للخيرات وذلك على النحو الذي سيرد بمنطوق هذا الحكم.

وحيـث إنه عن المصاريف فإن المحكمة تلزم بها المستأنف ضدهما بصفتيهما عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانيـاً: وفي الموضـوع بإلغاء الحكم المسـتأنف الصـادر بعدم قبول الدعوى لسـابقة الفصل فيها بخصـوص طلب المسـتأنف بإثبات وقـف المرحوم (.....) والقضـاء مجدداً بإثبـات الوقف والوصية بالثلـث للخيـرات موضوع التداعـي والصادر عن المرحوم سـالف الذكـر بتاريخ ٦ ربيع الأول سـنة ١٣٦٧ هـ وألزمت المسـتأنف ضدهمـا بصفتيهما بالمصاريف.

المبدأ الرابع

تطبيقاً لحكم المادة الثامنة من الأمر السامي الصادر عام ١٩٥١ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف.

وعددها ٥ أحكام نهائية:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٦/٢٦٧).
٢	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١١/٧٨٢).
٣	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٦/١).
٤	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠١٠/٦٢٣).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٩ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٨م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح عبدالله الحمادي وكيل محكمة الاستئناف

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد مبارك الوهيب والمستشار/ سليمان مرزوق الطحيح

وحضور السيد/ أحمد حسين الكندري امين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - ورثة المرحوم (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....)

١٦ - (.....)

١٧ - (.....)

١٨ - وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته

١٩ - الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

٢٠ - (.....) وزارة العدل لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق

٢١ - (.....)

٢٢ - (.....)

٢٣ - (.....)

٢٤ - (.....)

٢٥ - (.....)

٢٦ - (.....)

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٦/٢٦٧ أحوال/ ٤.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة:

حيث إن المستأنفين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٥/١٩٥٥ أحوال شخصية ضد المستأنف عليهم الثلاثة الأول بصفاتهم وباقي المستأنف عليهم بطلب الحكم بالآتي: ١ - حل الوقف الخاص بالمرحوم (.....). ٢ - التصريح لهم بالتصرف المطلق في هذا الوقف وذلك في مواجهة المدعى عليهم بصفاتهم مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على سند من أنه بموجب حجة الوقف رقم ٣٥٤٣ جلد ١٠ المؤرخ في ٨ صفر ١٣٧٠ هـ الموافق ١٩٥١/١١/٧ أوقف جد المدعيين المرحوم (.....) العقار المحدد الأوصاف والمعالم على الوجه الموضح لوثيقة الوقف سالفة الذكر على يد ابنه (.....) وقفاً ذرياً وأن هذا الوقف آل إلى المدعيين بعد ان تم استبدال العين الموقوفة بالعقارات محل وثائق الملكية أرقام ٦٠/٣٦٨٨، ٦٧/٣٢٩، ٧٧/٢٣١ وقد تم حل الوقف عن مستحق جميع ورثة جد المدعيين بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٢/٨٥١٦ أحوال شخصية بجلسة ١٩٩٣/١٢/٢٥ والحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٢/١٥٩٠ أحوال بجلسة ٢٠٠٤/١٠/١٠ عدا مستحق والد الطالبين المرحوم (.....) الأمر الذي دعاهم إلى إقامة هذه الدعوى بطلباتها.

وحيث انه لدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة حضر وكيل المدعيين - محام - وقدم حافظتي مستندات كما حضر ممثل المدعى عليهم بصفتهم وقدم حافظة مستندات عرض لهم الحكم المستأنف تفضيلاً فتحيل إليه هذه المحكمة بصددها وقدمت النيابة العامة رأيها بمذكرة خلصت فيه بأنه لا وجه لتدخلها في الدعوى.

وبجلسة ٢٠٠٦/١/٢١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت المدعيين المصروفات مؤسسة قضاءها وفقا لنص المادة الثامنة من الامر الاسمي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف الصادر في ١٩٥١/٤/٥ من أن الوقف الأهلي ينهي إذا تخربت أعيان الوقف الاهلي كلها او بعضها ولا يمكن تعميرها او الانتفاع بها ... إلخ. وأنه إذا كان الوقف الاهلي عامرا موفور الغلة ولكن مستحقيه كثيرين حتى صار نصيب كل منهم في غلته شيئا زهيدا ... إلخ ولم يقدم المدعيين ما ثبت أن أعيان الوقف الاهلي المستحقة لهم قد تخربت كلها او بعضها ولا يمكن تعميرها أو الانتفاع بهاه كما لم يقدموا الدليل على أن الوقف الأهلي المستحق لهم عامراً موفور الغلة ولكن مستحقيه كثيرين حتى صار نصيب كل منهم في غلته شيئاً زهيدا وبالتالي تكون الدعوى مفتقرة الى سندها.

وإذ لم يرتض المستأنفين ذلك القضاء طعنوا عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة موقعة من محام اودعت ادارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠٠٦/٢/١٥ بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بالآتي:

أصلياً: ١ - حل الوقف الخاص بمورث المستأنفين المرحوم (.....).

٢ - التصريح للمستأنفين بالتصرف المطلق في هذا الوقف. احتياطياً: إحالة الاستئناف إلى التحقيق لكي يثبت المستأنفين بكافة طرق الإثبات القانونية ومنها شهادة الشهود أن الوقف محل النزاع الماثل أصبح الانتفاع به غير مفيد للمستأنفين وأن نصيب كل من المستأنفين من ذلك الوقف قد أصبح زهيداً للغاية وذلك تمهيداً للقضاء بالطلبات السالف بيانها مع تحمل المستأنفين للمصروفات عن درجتي التقاضي نعياً على الحكم المستأنف الخطأ في تطبيق الشرع والقانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أن حجية

الوقف رقم ٨٤٠ بتاريخ ١ ربيع أول ١٣٦٤ هـ تفيد بأن الوقف موقوفاً على ذرية (.....) وقد صدر بشأنهما وثيقة تملك الرسمية رقم ٣٥٤٣/ جلد ١٠ المؤرخة في ٨ صفر ١٣٧٠هـ الموافق ١٩٥١/١١/٧ بجعل العقار وقفا من بعض وقف (.....) كما أنه بموجب عقد بيع وقف موثق لدى إدارة التسجيل العقاري تحت رقم ٣٢٩١ بتاريخ ٣٠ ذو الحجة ١٣٨٦ هـ الموافق ١٩٦٧/٤/١٠ اشترت وزارة الأوقاف العقار المنوه عنه في عقد البيع سالف الذكر وجعله وقفا بدلا من البيت عن بعض وقف السيد (.....) وذريته وذرية ذريه ومن ثم يكون العقار سالف الذكر يعد جزء من وقف المرحوم (.....) وهو والد مورث المستأنفين وأشقائه المستأنف ضدهما الرابع والخامس وأن مورث المستأنفين توفاه الله بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ وانحصر إرثه الشرعي في المستأنفين من غير وارث له سوى من ذكر.

وحيث إنه لدى نظر الاستئناف قدم وكيل المستأنفين - محام - أربع حوافظ مستندات تضمنت عدة مستندات أهمها: ١ - صورة حجة الايقاف رقم ٨٤٠ بتاريخ ١ ربيع اول ١٣٦٤ هـ تفيد بأن البيت الموقوف في تلك الحجية موقوفا على ذرية (.....) وذرية ذريته. ٢ - صورة وثيقة تملك رسمية تحمل رقم ٣٥٤٣ تفيد قبول إدارة الأوقاف لبيع العقارات المنوه عنها في تلك الوثيقة وقبول شرائها بدلاً من بعض وقف السيد (.....) وذرية ذريته. ٣ - صورة من عقد بيع وإثبات وقف موثق لدى إدارة التسجيل العقاري تحت رقم ٣٢٩١ يفيد بأن البناية الواقعة في منطقة حولي رقم (.....) قامت المدعوة (.....) بشرائها وسددت قيمتها إلى البائع ثم قامت ببيعها إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن وقف (.....) ثم قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بجعل تلك البناية وقفاً بدلاً من البيت الذي هو جزء من وقف السيد (.....) وذريته وذرية ذريته. ٤ - صورة كتاب صادر من بلدية الكويت بشأن العقار الكائن بمنطقة حولي وأنه لا مانع من تسجيله أو البناء عليه. ٥ - صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٥/٣٧٣٠ أحوال. ٦ - صور من عقود إيجار العقار الكائن بمنطقة حولي وقف المرحوم (.....) كما قدم مذكرة صمم فيها على الطلبات بالاستئناف وقدم الحاضر عن المستأنف ضده الثاني بصفته مذكرة فوض الرأي فيها للمحكمة بخصوص استحقاق الوقف.

وبجلسة ٢٠٠٦/٦/٢١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بندب إدارة الخبراء بوزارة العدل لتعهد إلى احد خبرائها المختصين بالاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها والانتقال إلى العقار الموقوف محل التداعي لبيان المستحقين فيه وسندهم في ذلك ولبيان حالته ونفاذا لذلك قدم الخبير المنتدب تقريره والذي انتهى فيه إلى أن المستأنفين هم المستحقين لعقار الوثيقة ١٩٦٧/٣٢٩١ وهو في حالة سيئة ولا يمكن الانتفاع به انتفاعا مفيدا وغلته زهيدة وأنه يدر ريعا شهريا قدره ٨١٠ د.ك.

وحيث ان المحكمة قررت حجز الاستئناف ليصدر الحكم فيه بجلسة ٢٠٠٧/٣/١٤ ومن ثم مد أجل النطق به لجلسة اليوم.

وحيث ان الاستئناف سبق قبوله شكلاً.

وحيث انه عن الموضوع فإنه من المقرر بالمادة الثامنة من الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف الصادر في ١٩٥١/٤/٥ من أن الوقف الاهلي ينتهي إذا تخربت أعيان الوقف الأهلي كلها أو بعضها ولا يمكن تعميرها او الانتفاع بها انتفاعا مفيدا بأي طريق ممكنة أو توجد طريقة للانتفاع ولكنها ضئيلة أو تأتي بعد وقت متأخر وإذا كان الوقف الاهلي عامرا موفور الغلة

ولكن مستحقيه كثيرين حتى صار نصيب كل منهم في غلته شيئا زهيدا ففي هاتين الحالتين ينتهي الوقف ويؤول ملكا للواقف إن كان حيا ولمستحقي الوقف وقت الحكم بالانتهاء ان لم يكن الواقف وقتها حيا فلما كان ذلك وكان الثابت من حجة الوقف رقم ٨٤٠ بتاريخ الأول من ربيع اول سنة ١٣٦٤ هـ ان العقار الثابت في حجة الوقف موقوفا على ذرية المرحوم (.....) وذرية ذريته ولم يثبت انه قد أوقف من بين ما اوقفه على فعل الخيرات ومن ثم يكون الوقف اهلي وأنه قد صدر بشأنها وثيقة التملك رقم ٣٥٤٣ جلد ١٠ المؤرخة في الثامن من صفر سنة ١٣٧٠ هـ والتي بموجبها قبلت إدارة الأوقاف المستأنف ضده الأول بصفته عند الشراء بجعل العقار الثابت بتلك الوثيقة وقفاً من بعض وقف المرحوم (.....) وذرية ذريته ينتفع به المرحوم (.....) جد المستأنفين وقفا صحيحا شرعيا كما انه قد ثبت من عقد بيع وإثبات وقف موثق لدى إدارة التسجيل العقاري والذي يحمل رقم ٣٢٩١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٠ والذي اشترى المستأنف ضده الأول بصفته العقار المنوه عنه وجعله وقفا بدلا من البيت من بعض وقف المرحوم (.....) وذريته وذرية ذريته وأن مورث المستأنفين قد انتقل إلى رحمة الله بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ وانحصر إرثه في المستأنفين وقد تم حل الوقف عن مستحق جميع الورثة عدا مستحق والد المستأنفين المرحوم (.....) كما ثبت من تقرير الخبير المنتدب وهو محل اطمئنان المحكمة من أن المستأنفين هم المستحقين لعقار الوثيقة رقم ١٩٦٧/٣٢٩١ وأن عقار التداعي بحالة سيئة ولا يمكن الانتفاع منه انتفاعا مفيدا وغلته زهيدة الأمر الذي ينتهي معه الوقف ويؤول ملكا للمستأنفين بوصفهم ورثة والدهم المرحوم (.....) وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر فإنه يستوجب الإلغاء والقضاء للمستأنفين بحل الوقف وذلك على النحو الذي سيرد في المنطوق.

وحيث إنه عن مصروفات درجتي التقاضي فإن المحكمة تلزم المستأنفين بها لطلبهم ذلك.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحل الوقف الخاص بمورث المستأنفين المرحوم (.....) والتصريح لهم بالتصرف المطلق في هذا الوقف وألزمت المستأنفين بالمصروفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ ٣ جمادي الآخرة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/٣ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح عبدالله الحمادي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ سليمان مرزوق الطحيح والمستشار/ محمود محمد الهندي

وحضور السيد/ فارس فيصل بوحيمد أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)
٤ - (.....)
٥ - (.....)
٦ - (.....)
٧ - (.....)
٨ - (.....)
٩ - (.....)
١٠ - (.....)
١١ - (.....)
١٢ - (.....)
١٣ - (.....)
١٤ - (.....)
١٥ - (.....)
١٦ - (.....)
١٧ - (.....)
١٨ - (.....)
١٩ - (.....)
٢٠ - (.....)
٢١ - (.....)

ضد

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١١/٧٨٢ أحوال/ ٤.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً.

ومن حيث إن وقاعات التداعي وما قدم في الدعوى أمام محكمة أول درجة من مستندات وما أبدي فيها من أوجه دفاع قد تكفل بسردها بشكل يغني عن إعادة الترديد الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٠١١/٣/٧ والمحكمة تحيل إليه منعاً للتكرار وتوجز الواقعات ربطاً لها في أن المدعين أقاموا دعواهم أمام محكمة أول درجة برقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠٠٨ أحوال وذلك بموجب صحيفة قدمت لإدارة كتاب تلك المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٥ وأعلنت للمدعى عليه بصفته قانوناً طلبوا في ختامها الحكم أولاً: بتعيين المدعي الثاني (.....) ناظراً على أوقاف المرحوم (.....) والمرحومة (.....) بنت (.....) وإلزام الأمانة العامة للأوقاف بتسليم تلك الأعيان. ثانياً: بندب خبير لتحديد العقارات الموقوفة وبيان ريعها وما تم بشأنها وأحقية الطالبين بهذا الريع وذلك على سند من أن المرحوم (.....) أوقف على زوجته وأخيه وعلى ذريتهم عقارات وهي أربع قطع أراضي ونخيل والأرض التي حولها في السعيدة المسماة بالرايب الواقعة بجزيرة فيلكا.

٢ - أنالمرحوم المذكور أوقف على الموقوف عليهم سالفي الذكر منزل موضح بحجة الوقف وتم استبداله من قبل وزارة الأوقاف بمنزل كائن في محله الرومي.

٣ - كما أوقفت المرحومة (.....) بنت (.....) بموجب حجة وقف مؤرخة ١٣١٩هـ على ولدها (.....) وذريته منزلاً ثم استبدلته الأوقاف بمنزلين وأنهم طالبوا من المدعى عليه بصفته بياناً بريع هذه العقارات وما تم بيعه وشرائه وما تبقى لهم من هذا الريع وتسليمه لهم.

وحيث إن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة على النحو الثابت بمحاضرها وقضت محكمة أول درجة بندب خبير لتحديد العقارات الموقوفة وما تغله من ريع. وقدم المدعون مذكرة بتعديل الطلبات وذلك باعتبار الأوقاف الثلاثة موضوع الدعوى منتهية وأيلولة عقاراتها على المستحقين وذلك استناداً إلى أن عدد المستحقين أصبح كبيراً وأصبح نصيب كل منهم زهيداً ثم قصر المدعون طلباتهم إلى حل الوقف وتوزيعه على مستحقيه. وبجلسة ٢٠١٠/٥/٣١ قدم الحاضر عن المدعى عليه بصفته مذكرة بطلب عارض (دعوى فرعية)

وذلــك بطلب رفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بتثبيت نظارة الأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحوم (.....) وأحقيتها في قبض التعويض أو التثمــين لهذا الوقف ســواء كان عينياً أو نقدياً حال نزع ملكيته من الدولة.

وحيــث إنه بجلســة ٢٠١١/٣/٧ قضت محكمة أول درجــة بحكمهــا آنــف الإحالة إليــه أولاً: في الدعــوى الأصليــة برفــض طلــب المدعيــين بحل وقفــي المرحــوم (.....) وتوزيعه على مســتحقيه. ثانيــاً: بتثبيت الأمانة العامــة للأوقاف ناظراً على وقــف المرحوم (.....) وإلزام الأطراف كلاً بما هو مناسب من مصروفات وأتعاب.

وحيــث إن هذا القضاء ســالف البيــان لم يلق قبولاً لدى المدعيين فأقاموا عليه طعناً بالاستئناف المطــروح وذلــك بموجــب صحيفة قدمــت لإدارة كتــاب هذه المحكمــة بتاريــخ ٢٠١١/٤/٤ وأعلنت للمســتأنف ضده قانوناً طلبــوا في ختامها الحكم بقبــول الاســتئناف شــكلاً وفــي الموضــوع بإلغاء الحكم المســتأنف والقضــاء للمســتأنفين باعتبار الأوقــاف الثلاثــة المذكــورة في صحيفــة الدعوى منتهيــة وأيلولــة عقاراتهــا علــى المســتحقين كل بقــدر حصته منها وإلزام المســتأنف ضده بصرف المبالــغ النقديــة الناتجــة مــن ثمنهــا وريعها على الورثــة وإلزامه المصاريف القضائية ومقابل أتعاب المحامــاة الفعليــة عــن درجتــي التقاضــي. وذلك لأســباب حاصلها أولاً: الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، حيث إن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بعناصرها الواقعية وأدلتها القانونية في حدود طلبات المســتأنف. وأن المقــرر أن أســباب الحكم تعتبر مشــوبة بالفســاد في الاســتدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاســتنباط وهذا المنطق يكشــف عن عدم سلامة المنطــق القضائي هو الاســتنباط الســليم ويتوافر هذا العيب إذا اســتندت المحكمة في قناعتها على أدلة غير معقولة قانوناً أو غير صالحة بذاتها من الناحيــة الموضوعيــة للاقتناع بها. فإذا اســتندت المحكمة إليها رغم ذلك كان الحكم مشوباً بالفساد في الاستدلال. ولما كان المقرر في فقه الإمام مالك الواجب التطبيق أنه تنتهي الأوقاف

١ – إذا تخربت أعيان الوقف الأهلي أو بعضها ولا يمكــن تعميرها أو الانتفاع بهــا انتفاعا مفيدا بأية طريقة ممكنة.

٢ – إذا كان الوقــف الأهلي عامراً موفور الغلة ولكن مســتحقيه كثروا حتى صار نصيب كل منهم في غلته شيئاً زهيداً وأن هاتان الحالتان متوافرتان في الأوقاف محل التداعي، حيث إن الأوقاف باعت منها أعيان وتحتفظ وزارة الأوقاف بقيمته وعوائده خــلال تلك الفتــرة ومنها ما لا يأتــي بريع أو غلة كالأوقاف الخاصــة بالأرض الواقعة بجزيرة فيلكا علاوة على ذلك فإن عدد المستحقين للأنصبة في ذرية الموقوف عليهم أصبح كثيراً وعدده كبير جداً حتــى صار نصيب كل منهم في غلته او الريع تكاد لا تذكر او ضئيلة وزهيدة واســتناداً إلى ذلك وإلى الأمر الســامي بتطبيق الأحكام الشــرعية بشــأن الأوقــاف تحقــق لدى المســتأنفين أكثر من ســبب للقضاء لهم بإنهاء الوقف دون حائل من الشــرع أو القانون وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر بما يحق لهم طلب إلغائه والقضاء لهم بطلباتهم.

ومن حيث إن الاستئناف نظر أمام هذه المحكمة علــى النحو الثابت بمحاضر الجلســات وبجلســة ٢٠١١/٦/٧ تأجــل نظر الاســتئناف لتبدي النيابة رأيهــا بمذكرة أودعت النيابة مذكرة برأيها. انتهت فيها إلى رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. وبجلسة ٢٠١١/١١/١٥ قدم الحاضر عن المستأنف ضــده بصفته مذكرة باســتئناف فرعــي طلب في ختامها رفض الاســتئناف موضوعــاً وفي موضوع

الاستئناف الفرعي بقبوله شكلا والحكم بتثبيت نظارة الوقف للأمانة العامة للأوقاف على وقف المرحوم (.....) وأحقيتها في قبض قيمة التثمين أو التعويض الخاص بهذا الوقف سواء أكان عينياً أو نقدياً حال نزع ملكيته من الدولة للمنفعة العامة مستقبلا، مع إلزام المستأنفين أصليا المصروفات والأتعاب عن درجتي التقاضي مع حفظ حقوق المستأنف ضده الأخرى وبجلسة ٢٠١١/١٢/٢٠ قدم الحاضر عن المستأنفين مذكرة وبتلك الجلسة قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم لجلسة ٢٠١٢/١/١٧ وبالجلسة الأخيرة قضت المحكمة بهيئة مغايرة. أولاً: بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بندب لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل وذلك لأداء المأمورية الواردة بمنطوق ذلك الحكم والمحكمة تحيل إليه منعاً للتكرار.

ومن حيث إن لجنة الخبراء باشرت المأمورية الموكولة لهم وأودعوا تقريرهم ملف الاستئناف وبعد إحالة الاستئناف المسروح إلى هذه الدائرة نظر على النحو الثابت بمحاضر الجلسات وبجلسة ٢٠١٤/٢/٥ قدم الحاضر عن المستأنفين مذكرة طلبوا في ختامها الحكم بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى الأصلية والفرعية والحكم بالآتي: أولاً: في الاستئناف الأصلي بالطلبات وفي الدعوى المقامة من الأمانة العامة للأوقاف برفضها وإلزامها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي وبتلك الجلسة قررت المحكمة حجز الاستئناف ليصدر فيه حكماً بجلسة اليوم.

ومن حيث إن الاستئناف الأصلي سبق القضاء بقبوله شكلاً.

ومن حيث إنه عن الاستئناف الفرعي المقام من المستأنف ضده أصلياً بطلب تثبيت النظارة على الوقف الخاص بالمرحوم (.....) وأحقيتها في قبض قيمة التثمين أو التعويض الخاص بهذا الوقف. ومن ثم يكون هذا الطلب (الاستئناف الفرعي) المبدى بمذكرة وبطلب مرتبط بالطلب الأصلي ومن ثم تقضي المحكمة بقبول هذا الاستئناف الفرعي شكلاً.

ومن حيث إنه عن الموضوع ولما كانت المحكمة تشير توطئة لقضائها ان الامر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف نص في المادة الأولى منه على أنه ١ - يعمل بأوراق القضاة السابقين ولو كانت عارية عن الشهود ما لم يقم الدليل على عدم صحتها أو لم تصاد ففعلاً مجتهداً فيه إلا في مسألتين، تقضي القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش وما كان خاصاً بالأمور العامة وتنص المادة الثانية على أنه الوقف الخيري نافذ ولو مات واقفه قبل الحوز سواء كان خيرياً ابتداء أو مآلاً أو كان بعضه خيرياً والبعض الآخر أهلياً. كما تنص المادة السابعة أيضاً على أنه للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه خيرياً كان أو أهلياً كما يجوز له أن يغير في مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك إلا في وقف المسجد وفيما وقف على المسجد فإنه لا يجوز له الرجوع ولا التغيير فيه ولا شرط ذلك كما تنص المادة الثامنة من ذات الأمر السامي أنه أ - إذا تخربت أعيان الوقف الأهلي كلها أو بعضها ولا يمكن تعميرها أو الانتفاع بها انتفاعاً مفيداً بأية طريقة ممكنة أو توجد طريقة للانتفاع ولكنها ضئيلة أو تأتي بعد وقت متأخر. ب - إذا كان الوقف الأهلي عامراً موفور الغلة ولكن مستحقين كثروا حتى صار نصيب كل منهم في غلته شيئاً زهيداً. ففي هاتين الحالتين ينتهي الوقف ويؤول ملكاً للواقف إن كان حياً ولمستحقي الوقف وقت الحكم بالانتهاء إن لم يكن الواقف وقتها حياً.

وقد جاء بكتاب الوصية والميراث والوقف في الشريعة الإسلامية للدكتور زكي الدين شعبان

وأحمد الغندور أن الفقرة الأولى من المادة رتبت انتهاء الوقف على وجود سببه وهو التخريب ومقتضى هذا أن يتحقق الانتهاء بوجود التخريب من غير توقف على شيء آخر وأن الفقرة الثانية رتبت انتهاء الوقف على ضآلة الاستحقاق لكثرة المستحقين ونصت الفقرة الثالثة على أن يكون الانتهاء بقرار من المحكمة. وقرار المحكمة يكون بناء على طلب من ذوي الشأن فلا تنظر في الانتهاء من تلقاء نفسها ولا في طلب يقدم إليها من غير ذي شأن، وإذا كانت ضآلة الاستحقاق تختلف باختلاف البيئات والأشخاص والأصقاع والأنظار تختلف فيها وفي غيرها مما جعل سبباً لانتهاء الوقف في هاتين الحالتين فقد ترك القانون تقدير ذلك كله للمحكمة فإذا ثبت لها أن العين متخربة على الصفة المبينة حكمت بانتهاء الوقف فيها وإذا ثبت لها أن ريع المستحق بالنسبة له صار زهيداً حكماً بانتهاء الوقف في نصيبه، وأن انتهاء الوقف التي اصبح ريعه ضئيلاً بالنسبة لمستحقيه مأخوذ مما نقله (العبدوسي) أحد فقهاء المالكية في (المعيار) من أن الموقوف عليهم إذا لم يكن ما يسد حاجتهم والغلة لا تكفيهم يباع الموقوف وانتهى وقفه.

ومن حيث كان ذلك وكان الثابت بالمستندات المقدمة وكذا تقريره الخبرة المودع ملف الاستئناف أن أعيان الوقف خاصة بكل من المرحوم (.....) وينقسم هذا الوقف إلى قسمين الأول منهما أربع قطع في السعيدة المسماة الخرايب في جزيرة فيلكا وأن القسم الثاني هو البيت الوقفي الكائن في محله الرومي. وقف المرحومة (.....)، وقف المرحومة (.....) وقد حددت لجنة الخبراء هذه العقارات وما تم استبداله منها والمبالغ المتحصلة من واقعة البيع وتقدير المباني الباقية منها.

ومن حيث إنه بالنسبة لوقف المرحوم (.....) وما يتعلق البيت الوقفي الكائن في محلة الرومي وكذا وقف المرحومة (.....) المرحومة (.....) فالثابت أنها أوقاف ذرية وليست خيرية وليس للخيرات فيها نصيب، وكما سلف القول عملاً بأحكام المادة الثامنة من الأمر السامي سالف البيان بفقرتها ب - أنه إذا كان الوقف الأهلي عامراً موفور الغلة ولكن مستحقيه كثروا حتى صار نصيب كل منهم في غلته شيئاً زهيداً فهذه الحالة هي من الحالتين التي بها ينتهي الوقف وتؤول ملكاً للواقف إن كان حياً ولمستحقي الوقف وقت الحكم بالانتهاء إن لم يكن الواقف وقتها حياً. وأن ضآلة الاستحقاق لكثرة المستحقين وكما سبق ذكره تختلف باختلاف البيئات والأشخاص وأن القانون ترك تقدير ذلك كله للمحكمة التي لها الحق في إنهاء الوقف وأيلولة ملكيته إلى الواقف أو لمستحقيه إذا كان الواقف قد مات.

وحيث إن الثابت بالأوراق ومن تقرير الخبرة أن المستأنف ضده بصفته قد قام باستبدال بعض الأعيان وبيع البعض الآخر ولازال الثمن موجود لديه ولم يقم باستثماره الاستثمار الأمثل بما يعود بالنفع على المستحقين ما أن الثابت أيضاً أن المستحقين كثروا وزاد عددهم وأصبح العائد من هذه الأوقاف أو الغلة الناتجة عنه ضئيلة وذلك بالنظر إلى زيادة الوقف في دولة الكويت ومن ثم يحق للمستحقين بالوقف طلب إنهاء الوقف وأيلولة عقاراتها والأموال الناتجة عن بيعها للمستحقين. وإذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر وقضى برفض هذه الطلبات فإن المحكمة تقضي بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بإنهاء الوقف بالنسبة للبيت الوقفي الكائن في محلة الرومي وذلك من وقف المرحوم (.....) وكذا وقف المرحومة (.....) وكذا وقف المرحومة (.....) والمبينة وصفاً وقيمة بتقرير الخبرة المودع ملف الإستئناف.

أما بالنسبة لما يتعلق بالقطع الأربعة الكائنة بجزيرة فيلكا والمسماة السعيدة والخرايب فإن الثابت بالمستندات المقدمة وكذا تقرير الخبرة المودع فإن هذه الأعيان محل منازعة بشأن ملكيتها وما إذا كانت مملوكة ملكية خاصة بالواقف ولورثته من بعده أم أنها ملكية عامة تعود للدولة أو أن لها حكماً خاصاً بالتعامل ومن ثم لم تستقر بعد حقيقة ملكيتها وأنه بالرجوع إلى هذه الوثيقة فالثابت أن الوقف على الزوجة وعلى أخوها وعلى (.....) ومن بعدهم على ذريتهم وإذا انقرضوا فهم (.....) الأمر الذي تخلص معه المحكمة إلى أن هذا الوقف هو وقف خيري مآلاً ومن ثم فإنه عملاً بأحكام المادة الثانية من الأمر السامي فإن الوقف الخيري نافذ ولو مات واقفه سواء كان خيرياً ابتداء أو مآلاً أو كان بعضه خيرياً والبعض الآخر أهليا ومن ثم فإن المحكمة تخلص إلى أن طلب إنهاء هذا الوقف قائم على غير سند وتقضي المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بهذه الأعيان من الوقف.

ومن حيث إنه عن مصروفات الاستئناف الأصلي فإن المحكمة تلزم المستأنف ضده بصفته المصروفات المناسبة عملاً بأحكام المواد ١١٩، ١٢٠، ١٤٧ مرافعات.

أما بالنسبة لموضوع الاستئناف الفرعي والمقام من المستأنف ضده أصلياً بطلب تثبيت نظارة الأوقاف على وقف المرحوم (.....) وأحقيتها في قبض قيمة التثمين او التعويض حال نزع ملكيته من الدولة. ولما كان الثابت بالحكم المستأنف أنه قضى بتثبيت الأمانة العامة ناظراً على وقف المرحوم (.....) ولما كانت المحكمة قد انتهت سلفاً إلى إنهاء الوقف الخاص بالمرحوم (.....) فيما يخص البيت الوقفي في محله الرومي وكذا وقف المرحومة (.....) والمرحومة (.....) ومن ثم لم يعد قائماً كوقف بعد قضاء المحكمة سالف البيان سوى الجزء المتعلق بالقطع الأربع الكائنة بجزيرة فيلكا والتي لم يحسم أمر ملكيتها بعد ومن ثم يكون طلب المستأنف بصفته فرعياً بشأن هذه الأعيان مقام على سند صحيح وهو تثبيت نظارة الأمانة العامة للأوقاف على هذه الأعيان دون باقي أعيان الوقف ولها ما لناظر الوقف من سلطات تتعلق بإدارة الوقف حتى يحسم الأمر بشأن ملكية هذه الأعيان أما فيما يتعلق بأحقية المستأنف فرعياً في قبض التثمين أو التعويض الخاص بهذه الأعيان حال نزاع ملكيتها فإن للمستأنف التعامل وكما سلف ذكره كناظر للوقف وليس مالكاً لأعيانه إلى أن ينتهي النزاع بشأن الملكية لهذه الأعيان.

ومن حيث إنه عن مصروفات هذا الاستئناف فإن المحكمة تلزم المستأنف ضدهم المناسب منها عملاً بأحكام المواد ١١٩، ١٢٠، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً في موضوع الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بشأن البيت الوقفي ووقف المرحومة (.....) ووقف المرحومة (.....) والقضاء مجدداً:

١ - بانتهاء الوقف فيما يتعلق بالبيت الوقفي الكائن في محله الرومي من وقف المرحوم (.....) ووقف المرحومة (.....) ووقف المرحومة (.....) وأيلولة العقارات والأموال المتحصلة من بيع أو ريع للمستحقين في الأوقاف المذكورة وذلك كل بمقدار حصته فيها وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزمت المستأنف ضده بصفته المصروفات المناسبة وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

ثانياً: بقبول الاستئناف الفرعي شكلاً.

٢ - وفي موضوع الاستئناف الفرعي بتثبت نظارة الأمانة العامة للأوقاف على الأعيان الكائنة بجزيرة فيلكا من وقف المرحوم (.....) والمبينة

بالوثيقة المؤرخة ١٣٠٨ هـ ولها ما لناظر الوقف من حقوق وذلك حتى ينتهي النزاع بشأن ملكيتها، وألزمت المستأنف ضدهم المناسب من مصروفات هذا الاستئناف.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/١٧ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح الحمادي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد الوهيب والمستشار/ حسين محمد حسين

وحضور السيد/ أحمد الكندري أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

الأمين العام للأوقاف بصفته ويمثله قانونا إدارة الفتوى والتشريع

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....)

١٦ - (.....)

١٧ - (.....)

١٨ - (.....)

١٩ - (.....)

٢٠ - (.....)

٢١ - (.....)

٢٢ - (.....)

٢٣ - (.....)

٢٤ - (.....)

٢٥ - (.....)

٢٦ - وكيل وزارة العدل بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٦/١ أحوال شخصية/ ٤.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة:

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تتحصل في أن المستأنف ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٠٠٥/٢٣٨٩ على المستأنف ضدهم من الثاني إلى الرابعة والعشرين والمستأنف بصفته والمستأنف ضده السادس

والعشرين بصفته طالباً الحكم بحل وقف المرحوم والـده في العقار المبين بصحيفـة الدعوى والمثبت بحجة الوقف وبعقد وقف ذري واعتباره كأن لم يكن وإعـادة البت الموقوف ضمن أعيان التركة وتوزيعه علـى جميـع الورثة وذلـك في مواجهة المسـتأنف والمسـتأنف ضده السـادس والعشـرين بصفتهما وقال شـرحاً لذلك أنه بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٦ توفي والده المرحوم (.....) وقد أوقف حال حياته العقار الكائن بمنطقة السـرة – القسيمة رقم (.....) من المخطـط م / (.....) قطعـة (.....) ومسـاحته ٦٠٠م٢ لزوجتـه المرحومـة (.....) وأولاده منهـا المسـتأنف ضدهم من الثاني إلى الخامسـة وجعل النظـارة على الوقف لابنه المسـتأنف ضده الثالث ليديـره بما يحقق العدل والمسـاواة وذلك بموجب حجـة الوقف رقم ٣٦ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٥ صادرة من ادارة التوثيقات الشـرعية والمسجلة لدى إدارة التسـجيل العقاري بموجب عقـد وقف ذري برقم ٩٦٨٨ بتاريـخ ٢٠٠٠/٧/٢٦ وبعـد وفـاة والدهـم اتفق جميع ورثته على حل وقف العقار فيما بينهم إرضـاء لجميع الورثة ولما كان حـل الوقف يتطلب صـدور حكم مـن القضـاء فأقـام دعـواه للحكم بطلباته آنفة البين.

وحيـث إنـه لـدى نظر الدعـوى أمـام محكمة أول درجـة قـدم المسـتأنف ضـده الأول صـور مسـتندات أشـار إليها الحكم المستأنف والمحكمة تحيـل بصددها كما طلب الحاضر عن المسـتأنف والمسـتأنف ضده السـادس والعشـرين بصفتهما إخراجهمـا من الدعوى بلا مصاريـف وقد أبدت النيابـة العامة رأيهـا في الدعوى بمذكـرة انتهت فيهـا إلـى عدم وجـود وجه لتدخلها فـي الدعوى وبجلسـة ٢٠٠٥/١٢/٤ قضت محكمـة أول درجة بحـل الوقف الذري المثبت بحجـة الوقف رقم ٣٦ المؤرخة ٢٠٠٠/٧/١٥ للعقار الواقع بمنطقة السرة قسـيمة رقم (.....) واعتباره كأن لم يكن وإعادته ضمـن أعيان التركة وتوزيعه على جميع الورثة كل بحسب نصيبه وألزمت المدعي المصروفات تأسيساً على الوقـف هو وقف ذري وقد اتفق جميع الورثة على حل ذلك الوقف.

وحيث إن الأمين العـام للأمانة العامة للأوقاف بصفتـه لـم يرتـض ذلـك القضـاء فطعـن عليـه بالاستئناف الماثل بصحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢ طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصلياً بعدم قبول الدعوى لرفعها قبـل الأوان واحتياطيـاً: رفـض الدعوى مـع إلزام المسـتأنف ضدهم عدا الأخير بصفته بالمصروفات ومقابل أتعاب المحامـاة عن درجتي التقاضي وركن في ذلك إلى أسباب حاصلها أن الحكم المستأنف قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب والفسـاد في الاسـتدلال ذلك أن الحكم المستأنف قضى بحل الوقف دون أن يقدم المسـتأنف ضدهم عدا الأخير بصفته ما يفيد بأنهم من مستحقي ذلك الوقف ومدى حالة العقار الموقوف ومدخوله كما أن الثابـت بحجة الوقف أن الواقف أوقف العقار محل الدعوى على زوجته (.....) وأولاده منها المسـتأنف ضدهـم مـن الأول إلى الخامسـة وذريتهـم وذرية الذرية جيلاً بعد جيل ومن ثم فإن الوقف لا ينقضي إلا بانتهاء مدته أو بانقراض الباقي من الذرية وهو ما لا يتوافر في الدعوى ذلك أن مسـتحقي الوقف مازالوا على قيد الحياة هم وذريتهم.

وحيـث إن المحكمة نظرت الاسـتئناف فالثابت بمحاضر الجلسـات حيث صممـت الحاضرة عن المسـتأنف بصفته على الطلبات كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها في الاستئناف انتهت فيها إلى أن الـرأي التي انتهت إليـه بمذكرتها امام محكمة أول درجـة السـالف بيانه وقـررت المحكمة حجز

الاستئناف ليصدر الحكم فيه بجلسة اليوم.

وحيث ان المادة ١/١٢٧ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم صراحة أو ضمناً أو ممن قضي له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك ومن المقرر أن نفاذ ذلك أنه يشترط فيمن يطعن في الحكم أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المراد الطعن فيه وأن يكون قد حكم عليه بشيء لخصمه أو يكون قد رفض له بعض طلباته يستوي في ذلك أن يكون خصماً أصلياً أو متدخلاً في الخصومة ولو لم يطعن في الحكم من قبل الخصم الأصلي الذي انضم إليه كما أنه من المقرر أيضاً أنه لو يكفي لقبول الطعن في الأحكام أن يكون الطاعن طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد قضى عليه بشيء لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف بصفته قد اختصم في الدعوى المستأنفة في المواجهة ولم يكن له ثمة طلبات فيها وقد طلب من يمثله فيها من محكمة أول درجة بجلستي ٢٠٠٥/٩/٢٥ و٢٠٠٥/١١/١٣ إخراجه من الدعوى بلا مصاريف كما أنه لم يقض عليه بشيء فيها ومن ثم فلا يجوز طعنه على الحكم المستأنف عملاً بالمادة ١/١٣٧ من قانون المرافعات وتوصي المحكمة بذلك.

وحيث إنه عن المصروفات فإن المحكمة تعفي المستأنف بصفته منها عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٩٦١/٧ الخاص بإعفاء الحكومة من الرسوم القضائية والمادة ٢٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الرسوم القضائية.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف وأعفت المستأنف بصفته من المصروفات.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية التاسعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١١/٣/١٧م

برئاسة الأستاذ المستشار د./ عادل محمد الفيلكاوي

وعضوية الأستاذين

المستشار/ مبارك عبدالله السنافي والمستشار د./ ناصر عبدالله الطفلان

وحضور السيد/ حسن حاجيه حسن امين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ – السيد الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٠/٦٢٣ الأحوال الشخصية الجعفرية/ ٩

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً:

حيث إن وقائع الاستئناف يخلص بالقدر اللازم للفصل فيه أن المستأنفين أقاما ضد المستأنف ضدهم الدعوى رقم ٢٠١٠/٨١٠ أحوال جعفرية / ٥ طلبا فيها الحكم بإلغاء حجية الوقف رقم ١ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ الصادرة في إدارة التوثيقات الشرعية مراقبة التوثيق الجعفري قسم الوصايا والأوقاف والإعلامات الرسمية وذلك لاستعماله كسكن خاص في مواجهة المدعى عليه السابع، على سند في القول إنهما أوقفا العقار المملوك لهما بالوثيقة رقم ١٩٨٢/١٦١١ والواقع في منطقة خيطان قسيمة ١٣٧ في المخطط (.....) قطعة (.....) ومساحته ٦٠٠ متر وقفاً خيرياً في سبيل الله تعالى موثقة لدى إدارة التوثيق الجعفري رقم ١ بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ على أن تكون ولاية الوقف لهما معاً وبعد وفاتهما لابنهم (.....) وأن تكون حق السكن لهما ولبناهم (.....) حتى الزواج وحيث إن المدعيين يرغبان بإلغاء الوقف وذلك لاستعماله كسكن خاص ومن ثم أقاما دعواهما ابتغاء القضاء لهما بطلباتهما.

وقد تناولت الدعوى أمام محكمة أول درجة وحضر المدعي الأول عن نفسه وبصفته وكيلاً عن المدعية الثانية، كما حضر المدعى عليه السادس عن نفسه وبصفته وكيلا عن المدعى عليهم من الأولى حتى الخامسة، وقدم المدعيان مذكرة دفاع، والمدعى عليهم في الأولى وحتى السادس قرروا بأنهم لا يمانعون بإلغاء حجية الوقف، وقد بدأت نيابة الأموال الشخصية رأيها بمذكرة.

وبجلسة ٢٠١٠/٦/١٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصروفات وأسست المحكمة حكمها وفقاً للأسباب الواردة في صدر الحكم وتحيل إليها منعاً للإطالة.

ولم يرتض المدعيان هذا الحكم، فطعنا عليه بالاستئناف الماثل بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب المحكمة في ٢٠١٠/٧/١٤ طلبا فيها قبول الاستئناف وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر في محكمة الدرجة الأولى وبأحقية الواقفان في الرجوع في الوقف، وذلك على أسباب حاصلها مخالفة أحكام القانون والواقع إذ إن الحكم قد قرر تطبيق أحكام المذهب الجعفري والذي أجاز للواقف أن يشترط ما يشاء وانتهى بعد ذلك إلى رفض الدعوى تأسيساً على عدم قبول المدعى عليه السابع بصفته، كما أنه ثبت بالحجة اشتراط الواقفان أن يكونان ممن يستفيد بالوقف وقد رأت أحكام المذهب الجعفري بطلان الوقف في هذه الحالة، فضلا عن أن العينى قد ضربت بمرور السنين.

وحيث إنه لدى نظر الاستئناف، حضر المستأنفين بوكيل عنهما وقدم مذكرة بدفاعهما صمما على الطلبات، كما حضر المستأنف ضدهم من الأولى وحتى الخامسة وقرر أنهم يوافقون على طلبات المستأنفين وقدم مذكرة بدفاعهم، وحضر محامي الحكومة عن المستأنف ضده السابع بصفته وقدم مذكرة دفاع فوض فيها الأمر للمحكمة. وقد رأت نيابة الأموال الشخصية برأيها بمذكرة، والمحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم لجلسة اليوم.

وحيث إنه عن شكل الاستئناف فقد استوفى اوضاعه المقررة قانونا ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف، فإنه من المقرر أن النص في المادة السابقة في الأمر السامي الصادر في ١٩٥١/٤/٥ في أحكام شرعية خاصة بالأوقاف على أن للواقف أن يرجع في وقفه كله

أو بعضه خيريا كان أو أهليا، كما يجوز له أن يغير مصارفه وشـروطه ولو حرم نفسه في ذلك إلا في وقف المسجد وفيما وقف على مسجد فإنه لا يجوز له الرجوع ولا التغير فيه ولو شرط ذلك، وأنه في المقر فـي قضاء محكمة التمييـز أن تحصيل فهم الواقع في الدعوى في شأن قاضي الموضوع وحده ولا رقيب عليه فيما يحصله متى كان اسـتخلاصه مقبـولاً عقـلاً. (الطعن رقـم ٢٠٠١/٣١٢ أحوال - جلسة ٢٠٠٢/٦/١٥).

لمـا كان ذلك، وكان الوقف المراد الرجوع فيه لم يكن مسـجدا ولا وقفا عليه، إذ إن المسـتأنفين لم ينصـا على ذلك في حجية الوقف الخاص بالعقار موضـوع الدعوى، ولما كانا المسـتأنفان لازالا على قيد الحياة وطلبا الرجوع فيه، فإنه يتعين إجابتهما إلى طلبهما، إذ خالف الحكم المستأنف هذا النظر وقضـى برفض الدعوى، فإنـه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بمـا يتعين إلغاءه، والقضاء مجددا بحل الوقف وذلك على النحو الوارد بالمنطوق.

وحيث إنه عن المصروفات فإن المحكمة تلزم بها المستأنفين وذلك عملاً بالمواد ١١٩، ١٢١، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

بقبول الاسـتئناف شـكلا وفي الموضـوع إلغاء الحكـم المسـتأنف، والقضاء مجـددا بحل الوقف الثابـت بموجـب حجيـة الوقـف رقـم ١ الصادرة فـي إدارة التوثيق الجعفـري بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ والخاصـة بالعقـار المملـوك للمسـتأنفين (.....) خيطان قسـيمة (.....) في المخطط (.....) قطعة (.....) ومساحته ٦٠٠م٢ لرجوعهما فيه، وألزمت المستأنفين بالمصروفات.

ملحوظـة: نطقت بهـذا الحكم الهيئة المشـكلة بصدره.

أما الهيئة التي سـمعت المرافعة واشـتركت في المداولة ووقعت على مسـودة الحكم فهي المشـكلة كالآتي:

السـيد المستشـار/ حسـين رمضـان رئيـس الجلسة

وعضوية السادة المستشارين/ عادل الفيلكاوي ومبارك السنافي

المبدأ الخامس

فرز وتجنيب حصة الثلث الخيري والإذن للأمانة العامة للأوقاف - بصفتها الوصي المعين ببيع حصة الثلث، واستلام قيمتها لاستثماره في أوجه الخيرات الموصى بها.

تطبيقاً لحكم كل من: المادة السادسة من الأمر السامي الصادر عام ١٩٥١ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف، والمادة الثانية من المرسوم رقم ١٩٩٣/٢٥٧ بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

وعددها حكم واحد نهائي:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٨/١٦).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الكلية

دائرة / أحوال شخصية / ٤

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم ٢٠٠٨/١/٢٠

برئاسة الأستاذ/ أحمد الرويشد المستشار

وحضور السيد / بدر المطيري أمين السر

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم: ٢٠٠٨/١٦ أحوال شخصية/٤.

المرفوعة من: الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته.

ضد

(.....)

الأسباب

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة:

من حيث إن المدعي – بصفته – أقام الدعوى بصحيفة مودعة في ٢٠٠٨/١/٣ طلب فيها الحكم بصفته وصياً على الثلث الخيري لعقار المرحومة (.....) بموجب الحكم الصادر بالطعن بالتمييز رقم ٢٠٠٥/٤٠١ أحوال شخصية بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ بالإذن له إذناً خاصاً ببيع العقار الكائن في منطقة العمرية قطعة (.....) قسيمة رقم (.....) والمتضمن حصة الثلث الخيري لقاء مبلغ وقدره ١٢٠٠٠٠ د.ك واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لنقل الملكية والتسجيل لدى كافة الدوائر الحكومية ولقبض ثمنها لتمكين الأمانة العامة للأوقاف من استلام نصيب الثلث الخيري منه لاستثماره والإنفاق منه في وجوه الخير التي أوصت بها الموصية مع إعفاء الطالب من مصروفات الدعوى.

وذلك على سند من أن المدعي بصفته وصياً على الثلث الخيري ومن باب حرصه على تنمية ذلك الثلث فقد اتفق مع الوريث الوحيد للموصية المدعو (.....) والشريك على المشاع في العقار الموصوف على بيع العقار وتم تحرير عقد بيع ابتدائي لإتمام باقي إجراءات التسجيل العقاري بمبلغ وقدره ١٢٠٠٠٠ د.ك وكان السعر مناسباً وفيه مصلحة الثلث ويمكن المدعي بصفته من التخلص من حالة الشيوع مما حدا إلى إقامة هذه الدعوى مع التزامه بالمصروفات.

ولدى نظر الدعوى بجلسة ٢٠٠٨/١/٦ حضر وكيل المدعى وصمم على الطلبات وقدم الآتي:

١ – صورة وثيقة العقار.

٢ – صورة من الحكم الصادر في الطعن بالتمييز المشار إليه.

٣ – صورة من حصر الوراثة.

٤ – صورة من عقد البيع الابتدائي.

٥ – صورة من الحكم بالإذن العام للأمانة.

وحيث قررت المحكمة النطق بالحكم لجلسة اليوم.

وحيث نصت المادة ٢١٩ من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٩٨٤/٥١ على أنه (تصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه الخير).

وأوردت مواد القانون المدني شروط الموصى له وواجباته وأن للمحكمة – باعتبارها صاحبة الولاية العامة مراقبة تصرفاته وتتبع أحواله وقوفاً على مدى قيامه بهذه الواجبات ومدى التزامه بتنفيذ

الوصية وفق مشيئة الموصي.

وحيث إن الأمانة العامة للأوقاف هي الوصية على ثلث المرحومة (.....) وإنفاقه في وجوه الخير والمبرات ولا يكون ذلك إلا بتمكينها من القيام بالأعمال التي تؤدي إلى تنمية تلك الأموال لما فيه الخير للموصية من بعد موتها، ومن ثم ترى المحكمة القضاء للمدعي - بصفته - بطلبه وفق ما سيرد بمنطوق الحكم مع إعفاؤه لصفته من مصروفات الدعوى.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بالإذن للمدعي بصفته وصياً على ثلث المرحومة (.....) بالإذن له إذناً خاصاً ببيع نصيب الثلث في العقار الكائن في منطقة العمرية قطعة (.....) قسيمة رقم (.....) لقاء مبلغ ١٢٠٠٠٠ د.ك مائة وعشرون ألف دينار وقبض الثمن لتمكين الأمانة العامة للأوقاف من استلام نصيب الثلث الخيري منه لاستثماره والإنفاق منه في الوجوه الخيرية التي وصت بها المدعية (.....) وله بصفته التوقيع على كافة ما يلزم لإتمام ذلك والتسجيل لدى كافة الدوائر الحكومية وأعفته من المصروفات.

المبدأ السادس

إسترجاع الأوقاف التي بيد الغير:

تطبيقاً لحكم كل من: المادة السادسة من الأمر السامي الصادر عام / ١٩٥١ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف، والمادة الثانية والمادة (٢/٣/ج/د) من المرسوم رقم ١٩٩٣/٢٥٧ بإنشاء أمانة عامة للأوقاف.

وعددها ٣ أحكام نهائية:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٧/٤٧٣).
٢	الحكم الاستئنافي رقم (٤٧٠، ٢٠٠٦/٤٩٣).
٣	الحكم الاستئنافي رقم (٢٠٠٧/١٥١٠).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية السادسة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٣ جمادي الآخر ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٦/١٨ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ إبراهيم عبدالرحيم الملا وكيل محكمة الاستئناف

وعضوية الأستاذين

المستشار/ عزت محمد إسماعيل والمستشار/ خالد مبارك المنديل

وحضور السيد/ صالح مثنى العليوي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

ضد

(.....)

والمقيدة بالجدول برقم ٢٠٠٧/٤٧٣ احوال شخصية /٦

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تتحصل في أن المستأنف بصفته أقام ضد المستأنف عليها الدعوى رقم ٢٠٠٤/٤٣٢ في ٢٠٠٤/٣/١٤ طلباً للقضاء له بإلزام المستأنف ضدها بأن تسلم الأمانة العامة للأوقاف عقار الوقف العائد للمرحوم (.....) الكائن بالدسمة قطعة (.....) شارع (.....) منزل (.....) خال من كافة الشواغل وبأن تؤدي لها مبلغ ٩٧٨٠٠ د.ك وما يستجد من مقابل انتفاع العقار حتى تمام التسليم وتحميلها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وقال في بيان دعواه أنه صدر له الحكم رقم ٢٠٠٢/١٧٨٨ مستعجل / ٧ ضد المستأنف ضدها بجلسة ٢٠٠٣/٥/٣٠ وقد قضت المحكمة بانتهاء الدعوى باعتبار أن حاصل الطلبات كانت انتداب خبير مختص لمعاينة عقار وفق المرحوم (.....) الكائن بالدسمة، وقد انتهت الخبرة في تقريرها رقم خ٥/ ٦٩٦٩ك/ ٢٠٠٢ المؤرخ في ٢٠٠٥/١/١٢ في الدعوى رقم ٢٠٠٤/٤٣٢ ت م ك ح / ١٢ إلى نتيجة مؤداها أن العقار عبارة عن منزل نظام عربي قديم يحتوي على أربع غرف وتبلغ مساحته ٧٥٠ متر وأنه مشغول وقت المعاينة من قبل المستأنف ضدها، وقد قام السادة خبراء الدراية بتقدير قيمة استغلال العقار منذ ١٩٦٤ حتى نهاية ٢٠٠٢ وبلغ المقابل مبلغ وقدره ٩٧٨٠٠ د.ك وقد سعت الأمانة الى استرداد العقار المذكور من شاغليه دون جدوى، مما حدا به بصفته إلى إقامة الدعوى طلباً للقضاء له بطلباته الثابتة بصحيفة الدعوى.

وإذ نظرت الدعوى على الهدي الثابت بمحاضر الجلسات حضر كل من الطرفين بمحام وقدم مستندات ألم بها الحكم المستأنف تفصيلاً وإليه نحيل في شأن بيانها منعاً للإطالة والتكرار ومذكرات بالدفاع صمم فيها كل من الطرفين على طلباته، وأودعت النيابة العامة تقريرها المؤرخ

فـي ٢٠٠٦/١١/١٤ انتهت فيـه بالدعوى الأصلية الـى رفض طلب المسـتأنف بصفته بتسـليم عقار التداعي خالياً من الشواغل وألا وجه لتدخلها في باقي الطلبات وفي الدعوى الفرعية برفضها.

وبجلسـة ٢٠٠٧/٢/١٨ أصـدرت محكمـة أول درجـة قضاءهـا فـي الدعويـين رقمي ١٩٤٨ و٢٠٠٥/٤٣٢٢ والدعـوى الفرعيـة برفضهـم وألزمت كل مدعي مصاريف دعوته وعشرة دنانير مقابـل أتعاب المحاماة، تأسيسـاً على أنه قد ثبت لدى المحكمة أن المسـتأنف ضدها تقيم في العقار محـل التداعي بموجب الفتـوى الصادرة عن إدارة الفتوى والتشـريع رقـم ١٠٠٤/٢٠٨/٢ والمؤرخ في ١٩٦٣/٦/١٧ وبموافقـة وزارة الأوقاف باعتبارها الناظر على الوقف.

لـم يجد هذا القضاء قبـولاً لدى المحكوم عليه بصفته فاسـتأنفه بالاسـتئناف رقـم ٢٠٠٧/٤٧٣ بصحيفـة مودعـة إدارة كتـاب المحكمـة فـي ٢٠٠٧/٤/٢ طلبـاً للقضـاء له بقبول الاسـتئناف شكلاً وفي الدعوى الفرعية بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلبات المسـتأنف بصفته في دعواه الأصلية ومـن ثم القضاء مجدداً بإلزام المسـتأنف ضدها بتسـليم العقار الموقـوف المبين بالصحيفـة خاليـاً ممـن يشـغله مـع إلزامها بأن تؤدي للمسـتأنف بصفته مبلـغ ٩٧٨٠٠ د.ك حتى عام ٢٠٠٢ وما يسـتجد منه حتى أول يناير ٢٠٠٣ حتى تاريخ التسليم الفعلي بواقع ٤٠٠ د.ك شهرياً مقابـل انتفاعهـا بالعقـار وتحميلهـا المصروفات ومقابـل أتعـاب المحاماة وتأييد الحكم المسـتأنف فيما قضي به برفض الدعوى الفرعية مع إلزامها بمصروفاتها.

وأورد لاسـتئنافه أسـباباً حاصلهـا الخطأ في تطبيـق القانـون وفي بيـان ذلك يقـول إن الحكم المستأنف جانب الصواب برفض طلبات المستأنف بصفته باعتبار أن المسـتأنف عليهـا تقيم بالعقار محـل النـزاع بناء علـى فتـوى مـن إدارة الفتوى والتشـريع وشـأن يدها ليسـت يد غاصب وبعدم أحقية المسـتأنف بصفته بالمطالبة بالمبالغ المطالب بهـا، ذلـك أن فتـوى إدارة الفتوى والتشـريع غير ملزمة قانونـاً لناظر الوقف فضلاً عن أنها (فتوى الإدارة) لم تتحدث عن مقابل الانتفاع بالعين محل النزاع وهل يتم الانتفاع بها دون مقابل إذ إن القول بخـلاف ذلك يـؤدي إلى تعطيل الواقـف عن أداء دوره ألا وهـو صرف غلة الوقف على أوجه الخير المنحصـرة في إطعـام الطعام وفي إقامة شـعيرة الأضحيـة، وأنـه لا خـلاف علـى أن عـين النزاع تعتبـر مـن الوقف الخيري وليس الـذري كما جاء بتقريـر الخبير رقم ٤٢٤٣/خ٢٠٠٤/٥ الصادر في ٢٠٠٥/١/١٢ وأنه لما كان الوقف الماثل وقف خيري وليس ذري فمن ثم تكون يد المسـتأنف عليها على العقـار محل النزاع يد غاصـب وإذ خالف الحكم المسـتأنف هـذا النظر مما يتعين القضـاء بإلغائه والقضاء مجـدداً بطلبات المسـتأنف بصفته على النحو الوارد بصحيفة استئنافه.

وإذ نظـر الاسـتئناف علـى الهـدي الثابـت بمحاضر الجلسات حضر المستأنف بصفته بمحام وقررت المحكمـة إحالة الاسـتئناف للنيابة العامة لإبداء الـرأي بمذكـرة، فأودعت الأخيـرة مذكرة برأيهـا انتهـت فيها إلى قبول الاسـتئناف شـكلاً وفـي الموضوع برفـض الاسـتئناف وتأييد الحكم المسـتأنف فيمـا يتعلق بطلـب المسـتأنف بصفته تسـليمه عقار التداعي خالياً من الشـواغل وأن لا وجه لتدخلها في باقي الطلبات مؤسسة رأيها على سـند من المسـتأنف ضدها تقيم في عـين النزاع بموافقة ناظر الوقف استناداً إلى الفتوى الصادرة عن إدارة الفتوى والتشريع سالفة البيان.

وحيث إنه بجلسة ٢٠٠٧/٦/٣ حضر المستأنف

بصفته بمحام وصممت على طلباتها.

وحيث قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم ليصدر بجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئناف حاز على أوضاعه المقررة قانوناً فهو قبول شكلاً.

وحيث إنه في موضوع الاستئناف فإنه لما كان المستأنف بصفته قد صمم على طلبه بإلزام المستأنف ضدها بأن تسلم الأمانة العامة للأوقاف عقار الوقف العائد للمرحوم (.....) بالدسمة قطعة (.....) شارع (.....) منزل (.....) خال من كافة الشواغل وكان هذا العقار موقوفاً للأعمال الخيرية من أموال المرحوم (.....) بحسب ما أثبته السيد الخبير في تقريره رقم ٤٢٤٣/خ/٢٠٠٤ الصادر في ٢٠٠٥/١/١٢ في الدعوى رقم ٤٣٢/٢٠٠٤ ت م ك ح / ١٢ لما كان ذلك وكان من المقرر في الوقف الخيري أنه يكون على جهة البر التي لا تنقطع وتنص القواعد الشرعية على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها محبوسة أبداً على حكم ملك الله تعالى مع التصديق بمنفعتها، فلا يجوز التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات فلا يرد عليه البيع أو الهبة أو الرهن أو الوصية أو التملك أو الإرث وإنما يجوز عند الضرورة استبدالها بما هم أنفع منها إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك، وكان الثابت من تقرير السيد الخبير سالف البيان أن المستأنف ضدها تضع يدها على العقار محل التداعي والمسجل بالوثيقة رقم ٦٣/٤٠٣٤ منذ عام ١٩٦٤ وأن في هذا التصرف من قبل المستأنف ضدها مخالفة لمقصود الواقف وتعطيل لعين الوقف ولا يعني وضع الأخيرة يدها عليه بحال من الأحوال أحقيتها فيه لاسيما أن ملكية العقار ومنافعه تظل مستمرة وحاصلة لجهة الوقف والتي تمثلها الأمانة العامة للأوقاف ولا يوجب خروج العين الموقوفة من يد الواقف باعتبار أن الوقف أضحى مؤبداً لا يباع ولا يوهب ولا يورث وأن في استمرار حيازتها للعقار تعطيل لمصالح الوقف لعدم وجود إيراد له يقوم الناظر من خلالها بالصرف من ريعه على الأعمال الخيرية المنصوص عليها في حجة الوقف، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر وقضي على خلافه مما يتعين والحال كذلك من إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض تسليم العقار محل التداعي للمستأنف بصفته خالياً من الشواغل والقضاء في الدعوى على النحو الوارد بالمنطوق.

وأما بشأن طلب المستأنف بصفته إلزام المستأنف عليها بأن تؤدي له مبلغ ٩٧٨٠٠ د.ك حتى عام ٢٠٠٢ وما يستجد منه حتى أول يناير ٢٠٠٣ حتى تاريخ التسليم الفعلي للعين محل النزاع بواقع مبلغ ٤٠٠ د.ك شهرياً مقابل انتفاعها بالعقار، فإنه لما كان الثابت أن المستأنف بصفته قد تراخى عن مطالبة المستأنف ضدها بقيمة انتفاعها بعين النزاع طيلة الفترة المطالب بمقابل انتفاعها ولم يحرك ساكناً تجاه هذا الأمر ولم يقدم دفاعاً حيال ذلك مما تستشف منه المحكمة أن المستأنف بصفته قد مكن المستأنف ضدها من الانتفاع بالعين دون مقابل طيلة تلك المدة باعتبار أن عدم مطالبته للمستأنف عليها خلال تلك السنوات الماضية بأداء مقابل الانتفاع يعد موافقة ضمنية منه بموافقته بانتفاع المستأنف عليها لتلك العين دون مقابل لاسيما أن أوراق الدعوى لم تنضح بثمة دليل على قيام المستأنف بصفته بتأجير تلك العين على المستأنف ضدها أو أنه قد سبق له تحرير عقد إيجار لها كما لم يقدم ما يفيد تحرير إيصال بأجرة العين محل النزاع بما يجعل يدها على العقار المتنازع عليه يد غاصب، ويكون من ثم الثابت من القدر المتيقن لمقابل الانتفاع للعين محل النزاع هو التاريخ الذي

تقدم به المستأنف بصفته افتتاح الدعوى بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٤ بمطالبته للمستأنف عليها بأن تؤدي له مقابل الانتفاع وهو ما كان يجب على الحكم المستأنف أن يتصدى له ويقضي بموجبه، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد خالف هذا النظر مما يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به رفض إلزام المستأنف عليه بمقابل الانتفاع للعين محل النزاع والقضاء بالدعوى على النحو الوارد بالمنطوق.

وحيث إنه عن المصروفات فتلزم المحكمة بها المستأنف ضدها خاسرة الدعوى عملاً بنص المادتين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع:

أولاً: بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض إلزام المستأنف ضدها من تسليم العقار محل التداعي للمستأنف بصفته خالياً من الشواغل والقضاء بإلزامها بأن تسلم المستأنف بصفته العقار العائد للمرحوم (.....) والكائن بمنطقة الدسمة قطعة (.....) ش (.....) منزل (.....) خالياً من كافة الشواغل.

ثانياً: بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض إلزام المستأنف ضدها من أن تؤدي للمستأنف بصفته مقابل الانتفاع لعين النزاع والقضاء بإلزامها بأن تؤدي له مقابل الانتفاع للعقار المذكور مبلغ ٤٠٠ د.ك اعتباراً من تاريخ رفع الدعوى في ٢٠٠٤/٣/١٤ وما يستجد حتى تمام التسليم.

ثالثاً: تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك.

رابعاً: إلزام المستأنف ضدها المصروفات عن الدرجتين وقدرت عشرين ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الرابعة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/١٤ م

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح عبدالله الحمادي وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد مبارك الوهيب والمستشار/ سليمان مرزوق الطحيح.

وحضور السيد/ أحمد حسين الكندري أمين سر الجلسة.

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته.

ضد

(.....)

والمقيدان بالجدول برقمي ٤٧٠، ٢٠٠٦/٤٩٣ أحوال/ ٤.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة

حيث إن المستأنف الثاني بصفته كان قد أقام الدعوى رقم ٢٠٠٤/٤٤٤٨ أحوال شخصية وصايا ومواريث ضد المستأنف الأول بطلب الحكم: ١ - بإلزامه أن يسلم المدعي بصفته عقاري الوقف العائدين للمرحومين (.....) الكائنين بمنطقة حولي والموضحة بصدر الصحيفة خاليين من الشواغل. ٢ - إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي بصفته مبلغ ٥٣٨٣٢٠ دينار (خمسمائة وثمان وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وعشرين ديناراً) وما يستجد من مقابل استثمار للعقارين المذكورين حتى تمام التسليم للمدعي بصفته وقال شرحاً لها من أن المدعي بصفته أقام ابتداءً الدعوى رقم ٢٠٠٠/٢٨٢٩ مستعجل بندب خبير لإثبات حالة عين النزاع وبيان من يشغله وتاريخ شغله... إلخ وقدم الخبير المنتدب تقريره والذي خلص فيه إلى أن المدعى عليه هو من يشغل العين مقدراً مبلغ الانتفاع بالمبلغ المطالب به سلفاً وأن المدعي بصفته يمثل الجهة المنوط بها القيام على كافة شؤون الوقف وتنفيذ شروط الواقع باعتباره الناظر على الوقف عملاً بحكم المادة السادسة من الأمر السامي الصادر في سنة ١٩٥١ ولما كانت أعيان الوقف قد أصبحت في حالة ضررية وأن المدعى عليه واضع اليد عليها ولا يقوم بإصلاحها وترميمها بما يؤدي حتماً إلى هلاكها فإنه يحق للمدعي بصفته إقامة هذه الدعوى ابتغاء الحكم له بطلباته السالفة البيان وقد أودع الخبير المنتدب تقريره الذي انتهى فيه على الوجه المبين بالحكم المستأنف.

وبجلسة ٢٠٠٤/١/٩ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى دائرة الأحوال الشخصية للاختصاص.

وحيث إنه لدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قدم وكيلا الطرفين حوافظ مستندات عرض لهم الحكم المستأنف تفصيلاً فتحيل إليه هذه المحكمة بصددها وقدم الحاضر عن المدعى عليه مذكرة تضمنت طلباً عارضاً بالحكم بانتهاء الوقف وأيلولته للورثة وفق ما نصت عليه المادة الثامنة من الأمر السامي بتطبيق الأحكام الشرعية الخاصة بالأوقاف وقدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه بتسليم المدعي بصفته عقاري الوقف محل الدعوى والريع الناتج عنهما منذ وضع يده عليهما في ١٩٩٦/١/١ بعد استخراج ما تم إنفاقه في أوجه الخيرات وفي الدعوى الفرعية أصلياً بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة واحتياطياً رفضها.

وبجلسة ٢٠٠٦/٢/٢١ قضت محكمة أول درجة بالآتي:

أولاً: في الدعوى الأصلية:

١ - بإلزام المدعى عليه بتسليم المدعي بصفته عقاري الوقف العائدين للمرحومين (.....) والواقعين بمنطقة حولي - شارع (.....) بنايتي رقم (.....) و(.....) خاليتين من الشواغل. ٢ - إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي بصفته مبلغ الريع المتحصل من العقارين مبلغ وقدره ٣٢٤٧٩,٩٣٠ د.ك (اثنان وثلاثون ألف وأربعمائة وتسعة وسبعون ديناراً و٩٣٠ فلساً) عن المدة من ١٩٩٦/١/١ حتى ٢٠٠٦/١/١ وما يستجد منها مبلغ وقدره ١١٤٧,٦٢٤ د.ك شهرياً بعد ذلك التاريخ حتى تمام التسليم وألزمته بالمصاريف وذلك بالمناسب منها وخمسة دنانير مقابل أتعاب المحاماة. ورفضت ما عداه من طلبات. ثانياً: وفي الطلب العارض برفضه وألزمت المدعى عليه بالمصروفات وخمسة دنانير مقابل أتعاب المحاماة

مؤسسة قضائها وفقاً لنص المادة السادسة من الزمر السامي الصادر في ١٩٥١/٤/٥ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف ووفقاً لنص المادة ٦٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني وأن الثابت من حجة الوقف رقم ٣٢٧ سجل ٩ المؤرخة في ٢٨ جمادي الأولى ١٣٦٥ أن الأعيان الموقوفة للخيرات فيها نصيب اشترط الواقفان (.....) النظارة فيها للصالح من أبنائهما وكان الثابت أن ابن المرحوم (.....) المرحوم (.....) قد تولى النظارة باعتباره ابن أحد الواقفين ولم يطعن على توليه من قبل إخوانه وأبناء عمومته وذلك منذ بداية الوقف حتى تاريخ وفاته في ١٩٩٥/١١/٣٠ ومن ثم يكون توليه للوقف صحيحاً وفق رغبة الواقفان ثم وبإقرار من المدعى عليه تولى الأخير النظارة على الوقف بعد وفاة أبيه ابتداء من ١٩٩٦/١/١ حتى تاريخه وكان المدعى عليه لا يدخل في عموم تعيين الوقفان للناظر وقد تولى المدعى عليه للوقف وتولى النظارة دون سنده من حجة الوقف ومن ثم تثبت النظارة على الوقف للمدعي بصفته وعن طلب المدعي بصفته إلزام المدعى عليه بأن يؤدي له مقابل انتفاع المدعى عليه بأعيان الوقف فإن المحكمة قد انتهت إلى ما يغاير ما انتهى إليه الخبير من تولي المدعى عليه للوقف كان منذ وفاة والده الناظر السابق في الوقف ابتداء من ١٩٩٦/١/١ وليس منذ تاريخ شراءهما في عام ١٩٦٢ إذ لم يقدم المدعي الدليل على تسليم المدعى عليه للوقف منذ التاريخ الأخير ومن ثم يكون المدعى عليه ملزم بأن يؤدي للمدعي بصفته مبالغ ريع أعيان الوقف وذلك من تاريخ ١٩٩٦/١/١ وعن الدعوى الفرعية بطلب الحكم بانتهاء الوقف وأيلولته إلى الورثة فإن المحكمة وقد انتهت إلى أن الناظر على الوقف هو المدعي بصفته ومن ثم رفض هذا الدفع.

وإذ لم يرتض المستأنف الأول ذلك القضاء طعن عليه بالاستئناف رقم ٢٠٠٦/٤٧٠ أحوال شخصية بصحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠٠٦/٣/٢٠ بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوع الدعوى الأصلية: بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفضها واحتياطياً: بإحالتها إلى إدارة الخبراء لبحث ما أنفقه على العقارين وفقاً لشروط الوقفية واستنزاله من قيمة المبلغ المقضي به وبعد أن يضع الخبير تقريره القضاء بما ينتهي إليه الخبير في تقريره وفي الدعوى الفرعية بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بانتهاء الوقف وأحقية المستأنف مع عمه وأبناء عمومته في استلامه العقارين والتصرف فيهما مع إلزام المستأنف ضده بالمناسب من المصروفات.

نعياً على الحكم المستأنف ذلك أن الثابت بوقفية العقارين أنها تضمنت وصية من الواقفين وألزما بها ناظر الوقف وهذه الوصية اشترطت على الناظر الأضحية في كل سنة والإطعام في الأيام الفاضلة لأبيهما وأمهما وتعمد الوقف ان احتاج وكان ناظر الوقف ومن بعده وكيله المستأنف يقوم بتنفيذ شروط الوقفية كما أن الحكم المستأنف في استخلاصه لمتوسط ما يغله العقارين موضوع النزاع من ريع لم يضع في حسبانه النفقات التي يقوم بها المستأنف بإنفاقه على العقارين.

وإذ لم يرتض المستأنف الثاني بصفته ذلك القضاء طعن عليه أيضاً بالاستئناف رقم ٢٠٠٦/٤٩٣ أحوال شخصية بصحيفة موقعة من محام أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠٠٦/٣/٢٥ بطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف في الشق الخاص بريع العقارين من إلزام المستأنف ضده بمبلغ ٣٢٤٧٩,٩٣٠ دينارا وما يستجد والقضاء مجدداً بإلزام المستأنف ضده

بالمبلغ الوارد بأصل الصحيفة والمقدر بمبلغ ٥٣٨٣٢٠ دينار خمسمائة وثمانية وثلاثون ألف وثلاثمائة وعشرين ديناراً وهي تمثل ريع العقارين عن الفترة من ١٩٦٢/١٢/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١ وبإلزامه بما يستجد حتى تمام التسليم إلى المستأنف بصفته وإلزام المستأنف ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي نعياً على الحكم المستأنف من أن المستأنف ضده كان يتصرف بالريع المستحق على العقارين وفق إرادته المنفردة دون الرجوع إلى صاحب الشأن وهو المستأنف بصفته فيكون تصرفه باطلاً ويلتزم برد ما صرفه بغير إذن الناظر كما أن المستأنف ضده لم يقدم أي تقرير على أوجه الصرف وإنما جاءت أقواله مرسلة دون سند من الواقع والقانون ويكون تقرير الخبير المقدم أمام دائرة المستعجل هو الصحيح.

وحيث إنه لدى نظر الاستئناف قدم وكيل المستأنف حوافظ مستندات طويت على مستندات أهمها:

١ – صورة من بطاقة المستأنف المدنية تفيد بأنه من مواليد ١٩٥٤.

٢ – كشف حساب بالإيرادات والمصروفات عن العقارين موضوع النزاع.

٣ – صور عدد من الشيكات صادرة من المستأنف.

٤ – صورة من توكيل رسمي صادر من (.....) الى ابنه (.....) المستأنف. ٥ – صورة من توكيل رسمي صادر من والد المستأنف عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً ووكيلاً عن ورثة المرحوم (.....) كما قدم مذكرات تضمنت أوجه دفاعه وقدم الحاضر عن المستأنف ضده بصفته مذكرات تضمنت أوجه دفاعه.

وبجلسة ٢٠٠٦/٥/١٦ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بإعادة الأوراق إلى إدارة الخبراء لتعهد للخبير السابق ندبه أو غيره للاطلاع على ملف الدعوى وما به من مستندات وتقرير الخبير المودع وذلك لفحص اعتراضات المستأنف على تقرير الخبير ونفاذ لذلك قدم الخبير المنتدب تقريره والذي انتهى فيه بالآتي:

١ – قرر الحاضر عن المستأنف بجلسة ٢٠٠٦/٩/٢٧ عدم اعتراضه على المعاينة السابق إثباتها بالدعوى المستعجلة لعقاري الوقف وموافقته على ما ورد فيها كما قرر عدم الحاجة إلى الانتقال مرة أخرى للمعاينة وعليه فإن كامل الوحدات السكنية في العقارين مشغولة.

٢ – قامت الخبرة بدراسة اعتراضات المستأنف على تقرير الخبرة المودع الواردة بصحيفة الاستئناف ومذكرته المقدمة منه أمام محكمة أول درجة المؤرخة في ٢٠٠٤/١١/٢ حيث تبين للخبرة عدم صحة تلك الاعتراضات عدا ما يخص المدة التي تولى فيها المستأنف نظارة الوقف، حيث ترى أن المستأنف قد تولى نظارة الوقف للعقارين بتاريخ ١٩٨٧/١/١ وحتى تاريخه.

٣ – أن الريع المستحق لعقاري الوقف من تاريخ نظارة المستأنف عليهما في ١٩٨٧/١/١ هو مبلغ إجمالي وقدره ٢٧٥٤٢٩,٧٦٠ دينارا مائتين وخمسة وسبعون ألفاً وأربعمائة وتسعة وعشرون ديناراً و٧٦٠ فلساً لا غير وحتى تاريخ ٢٠٠٧/١/١.

وحيث إن الاستئنافين سبق قبولهما شكلاً.

وحيث إن المحكمة قررت حجز الاستئناف ليصدر الحكم فيه بجلسة ٢٠٠٧/٢/٢٨ ومن ثم مد أجل النطق به لجلسة اليوم.

وحيث إنه عن الموضوع فترى المحكمة صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف بخصوص إلزام المستأنف بتسليم المستأنف ضده عقاري الوقف

العائديــن للمرحومــين (.....) والواقعين بمنطقة حولي - شــارع (.....) بنايتي رقم (.....) و(.....) خاليتين من الشــواغل وذلك لأسبابه السائغة التي اســتند إليها ولها أصلها الثابت بالأوراق وتتخذها هــذه المحكمة أســباباً لها وترى فيهــا الرد الكافي على أسباب الاستئناف الأول الذي لم يأت بجديد ينــال من ذلــك وبما يكــون معه الاســتئناف الأول فــي هذا الشــق قائم على غير أســاس من الواقع والقانون متعيناً رفضه وتأييد الحكم المستأنف في هذا الشــأن وعن طلب المســتأنف في الاســتئناف الأول بإحالــة الدعــوى إلــى إدارة الخبــراء لبحث مــا أنفقه المســتأنف على العقارين وفقاً لشــروط الواقفــة واســتنزاله مــن قيمــة المبلــغ المقضي به وطلــب المســتأنف الثاني بصفته بإلزام المســتأنف الأول بريــع العقارين عــن الفترة من ١٩٦٢/١٢/١ حتــى ٢٠٠١/١٢/٣١ والبالــغ خمســمائة وثمانية وثلاثــون ألفــاً وثلاثمائــة وعشــرين دينــاراً وبما يســتجد حتى تمام التســليم إلى المستأنف بصفته فــإن الثابت من مطالعة تقريــر الخبير رقم ٤٣٧٤ أ/خ هـ ٢٠٠٦ المؤرخ في ٢٠٠٦/١٢/٩ والذي انتهى فيه إلى أن الريع المستحق لعقاري الوقف من تاريخ نظارة المســتأنف عليهما في ١٩٨٧/١/١ هو مبلغ إجمالــي وقــدره ٢٧٥٤٢٩,٧٦٠ د.ك فقط مائتين وخمسة وســبعون ألفاً وأربعمائة وتسعة وعشرون ديناراً و٧٦٠ فلساً لا غير وحتى تاريخ ٢٠٠٧/١/١ وهو محل اطمئنان هذه المحكمة لما بني على أسس ســليمة وبالتالي فإن المحكمــة وعلى ضوء النتيجة التــي انتهى إليهــا الخبير في تقريــره ترى تعديل الحكم المســتأنف في هذا الخصــوص وذلك على النحو الوارد بالمنطوق وبتأييده فيا عدا ذلك.

وحيث إنه عن المصروفات شــاملة مقابل أتعاب المحاماة فيتعين إلزام المســتأنف الأول بمصروفات الاســتئنافين شــاملة مقابل أتعــاب المحاماة عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المســتأنف وبجعل ما يؤديه المســتأنف الأول إلى المستأنف الثاني بصفته مبلغ مائتين وخمســة وســبعون ألفاً وأربعمائة وتســعة وعشــرون ديناراً وســبعمائة وستين فلساً عن المدة مــن ١٩٨٧/١/١ وحتــى ٢٠٠٧/١/١ وكذلــك مــا يســتجد من الريع بعد التاريــخ الأخير وحتى تمام التسليم وبتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المستأنف الأول بمصروفات الاستئنافين وبمبلغ عشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: المدنية الخامسة

بالجلســة المنعقــدة علنــاً بالمحكمــة بتاريخ ١٧ محرم ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠١٠/١٢/٢٣ م

برئاســة الأســتاذ المستشــار/ ســيد إبراهيــم المنيسي

وعضوية الأستاذين

المستشار د./ناصر عبدالله طفلان والمستشار/ يسري عبدالرزاق سليمان

وحضور السيد/ محمد زغلول يوسف أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

ضد

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٧/١٥١٠ مدني/٠٥

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً.

ومن حيث إن وقائع الدعوى المستأنف حكمها والاستئناف وجميع الخصوم فيها ومستنداتهم سبق وأن أحاط بهم الحكم المستأنف والحكمين الصادرين من هذه المحكمة بجلستي ٢٠٠٧/١١/١، ٢٠٠٧/١١/٢٨ وذلك في كفاية تغني عن إعادة سردهم ومن ثم فإن المحكمة تحيل إليه تفادياً للتكرار وتوجز الوقائع بالقدر اللازم لحمل منطوق هذا الحكم في أن المستأنف ضده أقام الدعوى المستأنفة رقم ٧٣٤ لسنة ٢٠٠٧ مدني كلي أمام محكمة أول درجة بصحيفة طلب فيها الحكم بإخلاء المستأنفين من العقار عين التداعي الكائن بسلوى قطعة (.....) شارع (.....) منزل (.....) وتسليمه إليه وبأن يؤدوا له مبلغ ١١٥١١٥ ديناراً عن فترة انتفاعهم بالعقار من تاريخ شرائه في ١٩٨٥/٥/١٠ وحتى ٢٠٠٥/٦/١١ والمصروفات والأتعاب. على سند من القول إنه سبق وأن أقام الدعوى رقم ٣١٨٩ لسنة ٢٠٠٤ مستعجل بطلب ندب خبير لمعاينة العقار عين التداعي وبيان من يشغله وتاريخ ذلك وسنده ومقابل الانتفاع به عن الفترة من ١٩٨٥/٥/١٠ وحتى ٢٠٠٥/٦/١١، وثم انتدبت خبير في تلك الدعوى وأودع تقريره الذي انتهي فيه إلى أن المستأنفين - في الاستئناف الماثل - هم واضعي اليد وشاغل العقار في الفترة من ١٩٨٥/٥/١٠ وحتى ٢٠٠٥/٦/١١ وأن مقابل الانتفاع يقدر بمبلغ ١١٥١١٥ ديناراً. وأضاف بأنه استناداً لذلك التقرير ويكون العقار من أوقاف المرحومة (.....) والتي تتولى الأمانة العامة للأوقاف نظارته فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان. وبجلسة ٢٠٠٧/٥/٢٠ حكمت محكمة أول درجة بطرد المستأنفين من العقار المبين وصفاً وحدوداً بصحيفة الدعوى وتقرير الخبير رقم خ٥/٣٣٥٥ك/٢٠٠٥ وإلزامهم بأن يؤدوا للمستأنف ضده بصفته مبلغ ١١٥١١٥ ديناراً وألزمتهم بالمصروفات وشيدت قضائها على أسباب حاصلها أن المستأنف ضده هو ناظر الوقف الذي به العقار عين التداعي وأن المستأنفين يضعون اليد عليه دون سند من تاريخ ١٩٨٥/٥/١٠ وحتى ٢٠٠٥/٦/١١ وأن قيمة الريع المستحق عن تلك الفترة (وفقاً لما انتهي إليه تقرير الخبير سالف الذكر هو مبلغ ١١٥١١٥ ديناراً كويتياً) ومن ثم فإن وضع يدهم على ذلك العقار يكون وضع يد غاصب طردهم منه وإلزامهم بمقابل انتفاعهم بالعقار عن شغلهم له وهو مبلغ ١١٥١١٥ ديناراً كويتياً.

وحيث إنه ذلك الحكم لم يلق قبولاً من المحكوم ضدهم فطعنوا عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة طلبوا فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام المستأنف ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. وأقاموا استئنافهم على أسباب من ضمنها أن الوقف الكائن به العقار عين التداعي ليس وقفاً خيرياً خالصاً وإنما هو وقف خيري في جانب منه والآخر وقف أهلي وأن الواقفة قد أوقفت ثلث الوقف على عبيدها وذريتهم وما تناسلوا منه - وأن المقصود بعبيدهما هما (.....) وزوجته (.....) وأضافوا أن ذرية

سالفي الذكر انحصرت فيهم ومعهم بعضاً آخر والثلث الأهلي من الوقف يستغرق العقار عين النزاع ويزيد عنه مما يستحق لهم ريع في باقي الوقف.

وحيث إن المستأنفين قدموا حافظة مستندات طويت من بينها على صورة من صحيفة الدعوى رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٠٠٧ أحوال شخصية/ ٨ والمقامة من المستأنفين ضد ذات المستأنف ضده بطلب تعيين ناظر للوقف وبفرز وتجنيب حصتهم في الوقف المذكور وتحديد الريع المستحق لهم.

وحيث إنه بجلسة ٢٠٠٧/١١/١ حكمت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع باستجواب الخصوم في شأن ما تم في الدعوى رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٠٠٧ أحوال شخصية/ ٨. ونفاذاً لذلك الحكم قدم المستأنفين شهادة صادرة من المحكمة الكلية تفيد أن الدعوى سالفة الذكر لم يفصل فيها بعد. وبجلسة ٢٠٠٧/١١/٢٨ حكمت هذه المحكمة بوقف الاستئناف تعليقاً لحين صدور حكم نهائي في الدعوى رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٠٠٧ أحال شخصية/ ٨ وأبقت الفصل في المصروفات.

وحيث إنه بموجب صحيفة معلنة طبقاً للقانون للمستأنفين قام المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف من الوقف، وأرفق بطلب التعجيل: ١ – صورة ضوئية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٠٠٧ برفضها والتي بني على أسباب حاصلها أن الوقف موضوع الدعوى هو وقف خيري وليس وقف أهلي. ٢ – صورة ضوئية من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٥٢ لسنة ٢٠١٠ أحوال شخصية والمقام طعناً في الحكم سالف الذكر رفض فيه بتأييد الحكم المستأنف ومؤيداً الأسباب التي بني عليها ذلك الحكم.

وحيث إنه بجلسة ٢٠١٠/١١/٢٥ مثل المستأنف ضده بمن ينوب عنه قانوناً وقررت المحكمة حجز الاستئناف ليصدر فيه حكم بجلسة اليوم.

وحيث إنه من المقرر قانوناً وفقاً لنص المادة ٥٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٠ ان الأحكام التي حازت حجية الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الخصومة ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها. مما مفاده واستقر عليه القضاء أن المناط في حجية الأمر المقضي المانع إعادة طرح النزاع في المسألة المقضي فيها نهائياً أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير تناضل فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما في الحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً من إعادة مناقشتها لدى الحكم الثاني وكانت بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر في الدعوى الأصلية من حقوق فإن هذا القضاء يحوز حجية الأمر المقضي في هذه المسألة الأساسية ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أي حق جزئي آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الأساسية السابقة الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على انتفائها ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين مادام الأساس فيهما واحد فإذا كان ذلك وكان المستأنفين في هذا الاستئناف قد تمسكوا في أسباب استئنافهم أن العقار عين التداعي يدخل ضمن وقف المرحومة (.....) والذي يمتلكون فيه مع آخرين حق الثلث ومن ثم فإن ذلك الوقف يكون فيه جزء ذري وليس وقف خيري خالصاً، وكانت تلك المسألة قد سبق وأن تناضل فيها الطرفان في الدعوى رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٠٠٧ وقضي فيها

بالرفض باعتبار أن الوقف الكائن به عين التداعي وقف خيري خالصاً ولا يدخل فيه وقف أهلي (ذري) وقد تأيد ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٢ لسنة ٢٠١٠ أحوال شخصية، ومن ثم فإن ما تمسك به المستأنفين في ذلك السبب لا يجوز إعادة بحثه مرة أخرى أمام هذه المحكمة لسبق الفصل فيه بحكم نهائي حاز حجية الأمر المقضي وتلتفت عنه المحكمة.

وحيث إنه لما كان الحكم المستأنف قد بني على أسباب قانونية صحيحة وسليمة وكفيلة بحمل ما قضي به والرد على سائر أسباب الاستئناف التي لم تنل من سلامة الحكم المستأنف والتي تأخذ المحكمة من أسبابه أسباباً مكملة ومتممة لأسباب حكمها، ومن ثم يكون الاستئناف في غير محله مستوجب الرفض وتأييد الحكم المستأنف لما بني عليه من أسباب وما تقدم منها وهو ما تقضي به المحكمة.

وحيث إنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فإن المحكمة تلزم بها المستأنفين لخسرانهم الاستئناف ومبلغ ثلاثون ديناراً كويتياً مقابل أتعاب المحاماة عملاً بنص المادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المستأنفين بالمصروفات ومبلغ ثلاثون ديناراً كويتياً مقابل أتعاب المحاماة.

المبدأ السابع

في الوقف الخيري تكون كلمة (على) دالة على أن ما بعدها ناظر لا موقوف عليه.

تطبيقاً لحكم كل من: المادة الثالثة من الأمر السامي الصادر عام ١٩٥١ بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف.

وعددها حكم واحد نهائي:

م	رقم الدعوى
١	حكم أول درجة رقم (٢٠٠٧/١٨٧٦).
٢	حكم الإستئناف رقم (٢٠١٠/٥٥٢) .



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ صباح الأحمد الصباح

المحكمة الكلية

الدائرة: أحوال شخصية/ ٨

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم: ٢٠١٠/٢/١٥

برئاسة السيد الأستاذ: علي المنير المستشار

وحضور الأستاذ: عثمان الكندري أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم: ٢٠٠٧/١٨٧٦ أحوال شخصية العاصمة/ ٨

المفروعة من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

ضد: أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته..

الأسباب

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة..

حيث أن الوقائع تتحصل في أن المدعين أقاموها ضد المدعي عليه بصحيفة أودعت إدارة الكتاب وأعلنت له، طلبوا في ختامها الحكم بتعيين المدعي الأول ناظر على الوقف، وبندب إدارة الخبراء لتحديد مبلغ التثمين الخاص باستملاك الوقف الأصلي وبيان العقارات التي اشترتها الأمانة العامة للأوقاف، وفرز وتجنيب حصة الوقف الأهلي وقدره الثلث، والحكم للمدعين بما يخصهم في العقارات والريع الناتج عنها عن السنوات السابقة وحتى صدور الحكم النهائي في الدعوى مخصوماً منه مقابل الانتفاع بالجزء الذي يستغلونه من أعيان الوقف، وإلزام المدعي عليه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، وشرحوا ذلك بقولهم أنه في ١٣ محرم سنة ١٣٢٣ هـ أعتقت المرحومة (.....) عبديها (.....) و (.....) وأوقفت بيتا مملوكا لها وحضوراً، ليكونا وقفاً على يديهما وما تناسلوا في طعم وأضحية، وأوقفت ثلث البيت والحضور لصالح عبديها وذريتهما، ومؤدي ذلك أن يكون ثلثي البيت والحضور وقفاً يصرف على الأطعمة والأضاحي، وثلث البيت والحضور وقفا لصالح عبديها وذريتهما، ولما كان ذلك وكان المقرر أنه في حالة ما إذا كان الوقف للخيرات فيه نصيب وأشترط الواقف النظارة لشخص تكون النظارة عليها محددة للمواقف في حجة الوقف حسبما ورد في الأمر السامي، ولما كانت الواقفة قد حددت النظارة بعبديها وذريتهما ولما كان المدعون من الذرية، وكان المدعي عليه ينازعهم في ذلك، فمن ثم أقاموا هذه الدعوى بتلك الطلبات.

ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة حضر المدعون بوكيل عنهم وقدم صور المستندات أهمها: عقد عوض مفقود لحجة الوقف ثابت بها أن الورقة الأولى مقتلعة ومؤرخة في ١٢٦٣ ومضمونها أنه قد أعتقت (.....) عبديها (.....) وزوجته (.....) والبيت والحضور وقف على يدي عبيدها وما تناسلوا في طعم وأضحية وثلثها على

يـدي عبيدهـا وذريتهـم، وحصر وراثـة مؤرخ في ١٩٦٤/١١/٣ يفيـد وفـاة (.....) في خلال سـنة ١٩٦٤، انحصـار ذريتها فـي بنتيها (.....) وحصر إرث مؤرخـاً فـي ٢٠٠٧/٦ يفيد وفـاة (.....) في ٩٧/٥/٢٧ ، وحصـر إرث مؤرخـاً فـي ٢٠٠٧/٦ يفيـد وفاة (.....) فـي ٩٧/٢/١٣ وانحصار إرثها فـي أختها (.....)، الاسـتئناف رقم ٢٠٠٧/١٥١٠ مدنـي/ ٥ والمنتهـي إلـى وقف الاسـتئناف تعليقاً لحـين صدور حكم هذه الدعوى، كما قدم المدعون مذكـرات بدفاعهـم صممـوا فيها علـى طلباتهم، وحضر محام عن الحكومة المدعي عليها وقدم عدة مذكرات بدفاعها طلبت أصلياً: عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفـة، واحتياطياً: عدم جواز نظـر الدعوى لسـابقة الفصل فيهـا بالحكم رقم ٢٠٠٧/٧٢٤ مدني كلي، واحتياطياً كلياً: اسـتبعاد طلبـات المدعـين لعـدم سـداد الرسـوم، أو وقف الدعـوى تعليقاً لحين الفصل في الاسـتئناف رقم ٢٠٠٧/١٥١٠ مدنـي، وإدخال النيابة العامة لإبداء رأيهـا في الموضـوع وفي الدعـوى الفرعية قبولها شـكلاً، وإلزام المدعين بتسليم قيمة الثلث الخيري والمسـتندات الكتابيـة الدالة علـى أوجه الصرف السابقة حالة حياة ذرية (.....) و (.....) وفي حال تأخرهم عن تسـليم العقار أو ما تحت أيديهم من أوراق ومسـتندات بغرامة تهديد بدفع (١٠٠د.ك) يومياً، وإلزامهـم بالمصروفات والأتعاب ، كما قدم حافظة مستندات اطلعت عليها المحكمة، ثم حكمت المحكمـة وقبـل الفصل في الموضـوع بندب خبير لبيـان تركة المتوفاة (.....) ثم قدم الخبير تقريره، كما أرسلت الأوراق لنيابة الأحوال الشخصية التي انتهت إلى رفض الدعوى، ثم قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم.

وحيـث إن جميـع الخصـوم لهم مصلحـة إما محققـة أو مفترضة في الدعوى الأمر الذي يتعين معه رفض الدفع بعدم رفعها من غير ذي صفة.

وحيـث إنه عن الدفع بعـدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فهذا الدفع غير صحيح كذلك لعـدم قيام الدليل عليـه حيث أن الدعوى ما زالت منظورة ولم تصبح نهائية.

وحيـث أنـه عـن الموضوع ولمـا كان مـن المقرر في المـادة الثالثة مـن الأمر السـامي الصادر في ١٩٥١/٤/٥ أنـه إذا كان الوقـف علـى الخيـرات ولكـن جعلـه الواقـف على شـخص أو نحـو ذلك فيعتبـر خيرياً وتكـون كلمة على دالـة على أن ما بعدهـا ناظر لا موقوف عليه، ولما كان ذلك فيكون المعنى أن الوقف خيري وليس بذري ولا حق للورثة إلا بالنظارة، ولما كان المدعين قد أقاموا في الوقف منذ ما يزيد عن عشرين سنة دون أن يوأدوا أموال الوقف، بـل إنهم رفضوا دفعها حـين طالبتهم بها الأمانـة، ولما انتهت إليه نيابة الأحوال الشـخصية من رفض للدعوى والمحكمة تضيف أسـبابها هذا الحكـم، مما يتعين معه رفـض طلب تعيين المدعي ناظراً وبرفض الدعوى.

وحيث أنه عن المصاريف فالمحكمة تلزم المدعون بها.

فلهذه الأسباب

حكمـت المحكمـة : برفـض الدفع بعـدم جواز نظـر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ولسـابقة الفصـل فيها، وبرفـض الدعوى ، وإلـزام رافعيها المصاريف.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثانية

بالجلسة المنعقدة علناًبالمحكمة بتاريخ ٢١ شوال ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٩/٣٠م،

برئاسة الأستاذ المستشار/ صالح رشيد الركدان وكيل المحكمة

وعضوية الاستاذين

المستشار/ خالد ناصر المعيلي والمستشار/ محمد ادريس صفر

وحضور السيد/ خالد عوض العازمي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

ضد

أمين عام الأمانة العامة للأوقاف بصفته

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١٠/٥٥٢ أحوال/ ٢

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة

حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تخلص على أن المستأنفين أقاموا على المستأنف ضده بصفته الدعوى رقم ٢٠٠٧/١٨٧٦ أحوال شخصية بطلب الحكم أولاً: تعيين المستأنف الأول ناظراً على الوقف الموضح بها - ثانياً: بندب إدارة خبراء وزارة العدل لتندب من بين خبرائها خبيراً تكون مهمته تحديد مبلغ التثمين الخاص باستملاك الوقف الأصلي وبيان العقارات التي اشترتها الأمانة العامة للأوقاف بمقابل الاستملاك لتحل محل الوقف الأصلي - وتحديد الريع الناتج عنها طوال السنوات السابقة - وفرز وتجنيب حصة الوقف الأهلي الذي يخص المدعين نفي هذه العقارات وقدرها الثلث وتحديد قيمة ما يخصهم في هذا الريع - والحكم لهم بما يخصهم في العقارات والريع الناتج عنها عن السنوات السابقة وحتى صدور الحكم النهائي في الدعوى - مخصوماً منه مقابل الانتفاع بالجزء الذي يستغلونه من أعيان الوقف.

على سند من القول إنه بتاريخ ١٣ محرم لسنة ١٣٢٣ أعتقت المرحومة (.....) عبديها (.....) وأوقفت (بيتا مملوكا لها وحضور) ليكونا وقفا على يدي عبديها وما تناسلوا في طعم واضحية، وأوقفت ثلث البيت والحضور المشار إليهما سلفا لصالح عبديها وذريتهما كذلك أن يكون ثلثي البيت والحضور المشار إليهما سلفا لصالح عبديها وذريتهما كذلك أن يكون ثلثي البيت والحضور وقفاً يصرف على الطعم والأضحية - والثلث وقفاً لصالح عبديها المذكورين وذريتهما - ولما كان الوقف خيري وأهلي معا ومن ثم يحق للمستأنفين

فـرز وتجنيب حصة الوقـف الخيـري وريعها ولما كانـت الأوقـاف تنازعهم في ذلـك – لذلك أقاموا دعواهم.

وقـد انتدبت المحكمة خبيراً فـي الدعوى وقد انتهـى في تقريره إلى أن العقار الموقوف هو عقار الوثيقة ٦٠/٢٨٠ وهو بيت مساحته (٢٠١ م٢) وقد استملكته الدولة واسـتلمته دائرة الأوقاف وبثمنه تم شـراء عقارين احدهما بمنطقة الدعية والاخر بمنطقة سـلوى وهو الذي يشـغله المسـتأنفين ولا يدر دخلا بسـبب اسـتغلال المسـتأنفين له وعدم سداد مقابل الانتفاع وقدمت النيابة العامة مذكرة ختامية أمام محكمة أول درجة وانتهت فيها برفض الدعوى، وبجلسـة ٢٠١٠/٢/١٥ – قضت المحكمة – برفض الدعوى.

وذلك تأسيسـاً على أن الوقف موضوع الدعوى كلـه خيري وليس بذري ولا حق للورثة إلا بالنظارة فقـط – ونظـراً لأن الورثة قد أقاموا في المسـكن قرابة عشـرين عام دون أن يسـددوا أموال الوقف ورفضوا دفعها حين مطالبتهم ومن ثم فلا حق لهم في الريع ويتعين رفض الدعوى وحيث أن المستأنفين طعنـوا فـي هـذا القضـاء بالاسـتئناف المطروح بموجـب صحيفة أودعـت إدارة كتاب المحكمة في ٢٠١٠/٣/١١ وأعلنت قانونا بطلب قبوله شـكلا – وفي الموضوع الحكم بالطلبات المبينة أمام محكمة أول درجة، وذلك لأسباب حاصلها: – أن الثابت من حجـة الوقف أن الواقفة أوقفـت البيت والحضور علـى يد عبديها وما تناسـلوا في طعم وأضحية – وثلثهـا على يدى عبديها وذريتهـم – كان الحديث منصبا فقـط على البيت والحضـور لأنه لا وارث سواها – ومن ثم يكون قولها ذلك يحمل على فهم واحد وهو أن يكون ثلث هذا البيت والحضور وقفاً على عبيدها وذريتهم حتى لا يخفى، وثلثاهما وقفاً خيريا على طعم وأضحية على يد عبيدها.

ثانيـاً: الثابـت من وثيقـة الوقـف المقدمة في الدعـوى أن الواقفة لم تقصد أن يكون الوقف كله خيري لأنهـا لو كانت تقصد ذلك لقالت أنها تقف البيت والحضور على يد عبديها للطعم والأضحية والانفـاق على الفقراء غير المحصورين – ولم تكن بحاجة إلى تقسيم الوقف إلى قسمين.

ثالثاً: الوقف موضوع الدعوى هو وقف مشترك وقـد اشـترطت الواقفة الناظـرة لعبديها وذريتهم ومـن ثم يكـون من حق المسـتأنفين النظـارة على الوقف.

وقـد ورد رأى النيابـة العامة وانتهى إلى رفض الاسـتئناف وتأييـد الحكـم المسـتأنف وحيث أن الاسـتئناف تداول بالجلسـات علـى النحو الثابت بمحاضرة حيث تبادل الخصوم المذكرات وبجلسة المرافعـة الأخيـرة ٢٠١٠/٩/١٦ حضـر وكيـل المسـتأنفين وقـدم مذكـرة بدفاعـه وحضر محام الدولة وتمسك بمذكرته المقدمة بجلسة ٢٠١٠/٨/٤ والمحكمة قررت حجز الاسـتئناف للحكم لجلسـة اليوم، وحيث أن الاسـتئناف قد استوفى أوضاعه وشـرائطه المقررة قانوناً لذلك فهو مقبول شـكلا وحيث أنه عن موضوع الاسـتئناف فإن النعي عليه بأسـبابه غير سـديد ذلك أنـه من المقـرر قانوناً أن لمحكمـة الموضـوع السـلطة التامة في تفسـير العقود وتفسير مقصود المتعاقدين ومعرفة مرامي العبارات دون خروج عن المعنى الظاهر لها تشويها لحقيقـة معناها لما كان و كان الثابت لهذه المحكمة أن الوقـف موضوع هذه الدعـوى هو بأكمله وقف خيري وليس مقسماً إلى جزئين خيري وذري ومن ثم فلا حق للمستأنفين في الملكية أو الريع – وليس لهم إلا النظارة فقط إذا توافرت شروطها ولما كان الثابت من الأوراق انهم قد اسـتغلوا السكن الكائن بناحية (.....) منذ ما يقرب من العشرين عام دون أن يقوموا بسـداد مقابل الانتفاع واصرارهم على

ذلــك حتي بعد مطالبتهم رســمياً بذلك عن طريق هيئة الأوقاف – ومن ثم يكونوا قد فقدوا شــروط الصلاحية لتولي النظارة على الوقف، متعيناً رفض دعواهم لافتقارهم إلى السند القانوني – وإذا كان الحكم المســتأنف قد وافق هــذا النظر فإنه يكون قد صدر على ســند صحيح من القانون للأسباب التي بني عليها والتي تطمئن إليها المحكمة وتأخذ بها وتجعل منها اسباباً مكملة لقضائها وتنتهي إلى القضــاء في موضوع الاســتئناف برفضــه وتأييد الحكم المســتأنف، وحيث أنه عن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المستأنفين عملا بالمادتين ١/١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمــت المحكمــة: أولاً: بقبــول الاســتئناف شــكلا. ثانياً: في الموضوع برفضــه وتأييد الحكم المستأنف– وألزمت المستأنفين بالمصاريف وعشرة دنانير مقابل أتعاب المحاماة.

المبدأ الثامن

استبدال أعيان الأوقاف: للناظر الإذن ببيع عقار الوقف، وقبض الثمن على ذمة شراء عين أخرى توقف بدلاً منه، يكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه:

وعددها ٣ أحكام نهائية:

م	رقم الدعوى
١	الحكم الشرعي رقم (١٩٦٠/٢٠٢).
٢	حكم أول درجة رقم (١٩٦١/١٢٠٤).
٣	حكم أول درجة رقم (١٩٦١/١٢٤٧).

حضرة صاحب السعادة رئيس العدل الموقر

بعد التحية،

بناء على الكتاب المرفوع من عائلة (.....) إلى الرئاسة بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٥ المتضمن طلب إنهاء وقف (.....) الذي سبق أن ثمنت الحكومة قسماً منه للصالح العام.

ونفيد بأننا اطلعنا على الوثيقة المحررة في ٢٥ شوال ١٣٢٥ المصدقة بختم المرحوم (.....) قاضي الكويت الأسبق المتضمنة أن (.....) وقف بيته المبينة حدوده ومعالمه بهذه الوثيقة على ذريته في طعم وضحية له ولوالديه في كل سنة. كما اطلعنا على كتاب البلدية المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٧ الوارد فيه أن لجنة التثمين الرسمية أعادت النظر في تثمين الجزء المستهلك من البيت المذكور المنوه عنه بهذا الكتاب وقررت اعتماد تثمينه السابق مبلغ مائتي ألف وواحد وستين ألفاً ومائتين ٢٦١٢٠٠ روبية. بما في ذلك ثمن البناء عشرون ألف ٢٠٠٠٠ روبية واطلعنا أيضاً على القرار الصادر من هذه المحكمة برقم ٤١ تاريخ ٧٩/٧/٢٨ الموافق ١٩٦٠/١/٢٧ المتضمن بيع المحكمة الشرعية على دائرة أملاك الحكومة القسم المستملك من هذا البيت الموضح بكتاب البلدية الآنف الذكر أرضاً وبناء نظير الثمن المنوه عنه والأمر علي دائرة الأوقاف العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة في تنفيذ هذا البيع وبأن تقبض الثمن على ذمة شراء عين أخرى توقف بدلاً منه يكون حكمها لحكمه وشرطها كشرطه. وقد تبين للمحكمة أن هذا الوقف خيري محض بدلاً له على نص المادة الثالثة من القرار الصادر به الأمر السامي بتاريخ ٥١/٤/٥ وبذلك يتعين رفض الطلب بإنهائه لهذا قررنا عدم إنهاء وقف (.....) ورفضنا الطلب المحرر به الكتاب المرفوع من عائلة الواقف المذكور بتاريخ ١٩٦٠/٥/١٥.

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ عبدالله السالم الصباح

المحكمة الكلية

دائرة الأحوال الشخصية رقم ١

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم ١٩٦١/١١/٢٠

برئاسة الأستاذ محمد رمضان – القاضي

وبحضور السيد محمد سالم المنير/ سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم ١٩٦١/١٢٠٤

المرفوعة من دائرة الأوقاف العامة عن وقف (.....)

المحكمة

من حيث إن دائرة الأوقاف العامة طلبت موافقة المحكمة على بيع ثمانية بخاخير وثلاثة دكاكين وبيت واحد بالمنطقة التجارية قطعة رقم (.....) عن جهة وقف مسجد (.....) بثمن إجمالي قدره مائة وثمانية وأربعين ألفاً وخمسمائة وستة عشر ديناراً وخمسمائة فلس ١٤٨٥١٦,٥٠٠ دينار كويتي للصالح العام.

ومن حيث إن ممثل إدارة الفتوى والتشريع قدم حافظة بها ثلاثة عشر مستندا.

الأول: صورة طبق أصلها من كتاب البلدية مؤرخة في ٦١/٧/١٧ بتثمين البيت الواقع في المنطقة التجارية رقم (.....) بمبلغ إجمالي قدره ١٨٢١٩ دينار كويتي للصالح العام.

والثاني: صورة من كتاب إدارة البلدية لإدارة التسجيل العقاري مؤرخ في ٦١/٩/١١ بطلب تسجيل البيت المذكور.

والثالث: صورة طبق أصلها من كتاب البلدية المؤرخ ٦١/٧/١٩ بتثمين أربعة بخاخير رقم (.....) في المنطقة المذكورة بمبلغ ٢٥٠ , ٢٧٨٨١ دينار كويتي للصالح العام.

والرابع: صورة من كتاب دائرة البلدية إلى دائرة التسجيل العقاري المؤرخ ٦١/٩/١١ بطلب تسجيل البخاخير الأربعة.

والخامس: صورة من كتاب البلدية المؤرخ ٦١/٧/١٩ بتثمين البخار رقم (.....) في هذه المنطقة بمبلغ ١٧٨٠٨ دينارا للصالح العام.

والسادس: صورة من كتاب دائرة البلدية المؤرخ ٦١/٩/١١ إلى دائرة التسجيل العقاري بطلب تسجيل البخار.

والسابع: صورة من كتاب البلدية المؤرخ ٦١/٧/٢٣ بتثمين الدكاكين الثلاثة المرقمة (.....) الواقعة في المنطقة التجارية رقم (.....) بمبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ , ١٣٩١٢ دينار للصالح العام.

والثامن: صورة من كتاب دائرة البلدية المؤرخ ٦١/٩/١١ إلى دائرة التسجيل العقاري بطلب تسجيل الدكاكين المذكورة.

والتاسع: صورة من كتاب البلدية المؤرخ ٦١/٧/٢٣ بتثمين ثلاثة بخاخير رقم (.....) في المنطقة المذكورة بمبلغ إجمالي قدره ٧٥٠ , ٧٠٦٩٥ دينارا للصالح العام.

والعاشر: صورة من كتاب إدارة البلدية المؤرخ ٦١/٩/١١ إلى إدارة التسجيل بشأن تسجيل البخاخير الثلاثة.

والحادي عشر: صورة من كتاب المحكمة العليا المؤرخ ٥٦/٥/٢٧ إلى إدارة التسجيل العقاري باعتماد السيد مدير عام دائرة الأوقاف العامة لتسجيل الأعيان الموقوفة التي تثمن من قبل الحكومة للصالح العام وليس لها أوراق تقدم للتسجيل العقاري لأن دائرة الأوقاف العامة تلقتها من المتولين عليها سابقاً من الأئمة والمؤذنين.

والثاني عشر: صورة من كتاب إدارة التسجيل العقاري لدائرة العدل المؤرخ ١٩٦١/٩/٢٨ للاستفسار عن مدى صلاحية السيد مدير الأوقاف وهل تمتد إلى الاستغناء عن الأحكام التي تجبر بيع عقارات الأوقاف على الحكومة.

والثالث عشر: صورة من كتاب دائرة العدل المؤرخ ٦١/١٠/١٧ إلى دائرة التسجيل العقاري بالرد على الاستفسار المنوه عنه بعدم امتداد الصلاحية إلى الاستغناء عن قرار المحكمة بالموافقة على البيع.

ومن حيث إن هذه العقارات الموقوفة على مسجد (.....) ليس لها حجج لدى دائرة الأوقاف العامة وهي مما ينطبق عليها قرار المحكمة العليا آنف الذكر فلا مانع من إجابة الطلب المذكور.

لهذا

باعت المحكمة الشرعية عن جهة وقف مسجد(.....) العقارات سالفة الذكر على دائرة المالية والاقتصاد للصالح العام بالأثمان الواردة بكتب التثمين لكل منها وعلى دائرة الأوقاف العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام هذا البيع وقبض الثمن وإيداعه لديها على ذمة الوقف المذكور لشراء عين أو أعيان بها لجهته حكمها كحكمه وشرطها كشرطه.



باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ عبدالله السالم الصباح

المحكمة الكلية

دائرة الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم ١٩٦١/١١/٢٧

برئاسة الأستاذ محمد رمضان – القاضي

وبحضور السيد محمد سالم المنير – سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم ١٩٦١/١٢٤٧

المرفوعة من دائرة الأوقاف العامة عن وقف مسجد (.....)

ضد

(.....)

المحكمة

من حيث إن دائرة الأوقاف العامة طلبت موافقة المحكمة على بيع البخار الموقوف على مسجد (.....) الواقع في المنطقة التجارية على دائرة المالية والاقتصاد للصالح العام بمبلغ إجمالي قدره ١٥٤٤٦,٦٢٥ دينار خمسة عشر ألفا وأربعمائة وستة وأربعون دينارا وستمائة وخمسة وستون فلسا وقدم ممثل إدارة الفتوى والتشريع حافظة بها صورة طبق أصلها من كتاب البلدية المؤرخ ١٩٦١/٧/١٧ تضمن تثمين (.....) المشار إليه بالمبلغ المذكور وصورة طبق أصلها من كتاب البلدية المؤرخ ١٩٦١/٩/١١ بشأن طلب تسجيل المنوه عنه.

من حيث إن الحاضر عن دائرة الأوقاف قرر بأن الوقف المراد بيعه ليس له حجة وقف رسمية وقد تسلمته الأوقاف العامة ضمن الأوقاف التي كانت مع الأئمة والمؤذنين.

ومن حيث إنه لا مانع من إجابة الدائرة إلى طلبه والحال ما ذكر لما فيه من المصلحة العامة ومصلحة الوقف.

لهذا

باعت المحكمة الشرعية من جهة وقف مسجد (.....) الواقع في المنطقة التجارية على دائرة المالية والاقتصاد للصالح العام وبثمن إجمالي قدره ١٥٤٤٦,٦٢٥ خمسة عشر ألفا وأربعمائة وستة وأربعون دينارا وستمائة وخمسة وعشرون فلسا وعلى دائرة الأوقاف العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام البيع لدى دائرة التسجيل العقاري وقبض الثمن وإيداعه لديها على ذمة شراء عين أخرى لجهة الوقف المذكور حكمها كحكمه وشرطها كشرطه.

المبدأ التاسع

فقد شروط النظارة، مما يوجب عزل الناظر

وعددها حكم واحد نهائي:

م	رقم الدعوى
١	حكم أول درجة رقم (٢٠٠٦/٩٢٩).



باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ صباح الأحمد الصباح

المحكمة الكلية

محكمة الفروانية

دائرة أحوال شخصية جعفرية/ ١

بالجلسة المنعقدة علناً في يوم: ٢٠٠٧/١٢/١٦

برئاسة السيد الأستاذ/ علي معتوق القاضي

وحضور السيد/ أحمد الدقن أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في القضية رقم: ٢٠٠٦/٩٢٩ أحوال شخصية جعفرية الفروانية/ ١

المرفوعة من: (.....)

ضد:

١- (.....)

٢- (.....)

٣- وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته

الأسباب

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق:

حيث تخلص وقائع الدعوى في أن المدعي عقد خصومتها بصحيفة أودعت دائرة الكتاب في ٢٠٠٦/٦/١٧ ومعلنة قانوناً طلب في ختامها الحكم بعزل المدعى عليه الأول (.....) من النظارة على السيدة (.....) لها بتنفيذ وصية المرحومة (.....) وبتعيين المدعي (.....) بدلاً منه ناظراً على السيدة (.....) وعلى الوقف موضوع الدعوى وذلك في مواجهة المدعى عليه الثالث بصفته على سند من القول ان المرحومة (.....) توفيت بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٦ وتركت تركة منها العقار الكائن في منطقة الدعية قطعة (.....) قسيمة رقم (.....) من المخطط رقم (.....) مساحته ٩٨٧,٥٠م٢ وكانت المرحومة قد أوصت بتاريخ ١٩٧٢/٣/٤ بموجب الوصية رقم ١ب الصادرة من إدارة التوثيقات الشرعية قسم التوثيق الجعفري بثلث جميع تركتها ومنها العقار المذكور لصرفه على الخيرات والمبرات.. وقد جعلت ابنتها (.....) المدعى عليها الثانية وصياً على الثلث كما جعلت المدعى عليه الأول (.....) ناظراً عليها.

وحيث إن الناظر على الوقف وهو المدعى عليه الأول أصبح عاجزاً وغير قادر على إدارة شؤون الوقف ورعايته فيجب عزله وتعيين ناظر آخر غيره.

وحيث إن المدعي هو أحد المستحقين من ورثة المرحومة المذكورة ومشهود له بالكفاءة والعدالة مما يجعله أهلاً لاستلام النظارة وتعيينه ناظراً على المدعى عليها الثانية.

وحضر عن المدعي محام عنه وحضر المدعى عليهما الأول والثانية بمحام عنهما.

وبجلسة ٢٠٠٧/٦/١٧ قدم الحاضر عن المدعي حافظة مستندات طويت على الآتي:

١- صورة حصر وراثة رقم ١٩٧٦/١٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢١ ثابت منها وفاة المرحومة (.....) بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٦ وانحصار إرثها في أولادها من زوجها المرحوم (.....).

٢- صورة الوصية الصادرة من المرحومة (.....) برقم ١ والمؤرخة ١٩٧٢/٤/٣.

٣- صورة عقد بيع عقار موضوع الدعوى بين وزارة المالية بدولة الكويت والمرحومة المذكورة.

٤- صورة من الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٠٤/٣٩٩ مدني كلي/ ٥.

وبجلسة ٢٠٠٦/٧/١٥ قدم الحاضر عن المدعي مذكرة صمم فيها بطلباته الواردة بصحيفة الدعوى.

وبموجب صحيفة تعديل شكل الدعوى تم اختصام (.....) بصفته قيماً على المحجور عليه المدعى عليه الأول (.....).

بجلسة ٢٠٠٧/٩/٩ قدم الحاضر عن المدعي مذكرة صمم فيها على طلباته.

وقدم حافظة مستندات طويت على صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٨٨/٢٠٥٨ أحوال جعفري/١ والقاضي بالحجر على (.....) ومنعه من التصرف وإقامة (.....) و(.....) قيمين عليه ليديرا أموره وشؤونه لما فيه الخير.

وبموجب صحيفة تدخل هجومي في الدعوى تدخل كل من (.....) و(.....) طلبا في ختامها أولاً: بعزل المدعى عليه من النظارة على المدعى عليها الرابعة (.....) المعهود لها تنفيذ وصية المرحومة المذكورة وتعيينهما ناظرين على الوصية بدلاً من المدعى عليه الثاني وذلك في مواجهة المدعى عليه الثالث مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة.

وقدما حافظة مستندات طويت على:

١- الحكم الصادر في الدعوى ٨٩/٢٥٠٨ أحوال جعفري/ ١ بالحجر على المدعى عليه الأول وتعيين المدعين (.....) قيمين عليه.

٢- صورة شهادة من إدارة التنفيذ مؤرخة ١٩٩١/٥/٢١ تفيد إيداع الحكم أعلاه إدارة التنفيذ.

وبموجب صحيفة تصحيح شكل صحيفة التدخل تم تقديمها بجلسة ٢٠٠٦/١١/١١ تم اختصام كل من (.....) و(.....) بصفتهما قيمين على والدهما المدعى عليه الأول (.....).

وبهيئة مغايرة وبجلسة ٢٠٠٦/١١/١١ حكمت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المدعي أنه قادر على إدارة شؤون وقف المرحومة (.....) ويتمتع بالكفاءة اللازمة لذلك وأن المدعى عليه الأول غير قادر على إدارة تلك النظارة وعلى المدعية والمتدخلين النفي بذات الطرق.

وقد أحضر المدعي شاهديه وهما (.....) و(.....) حيث شهد الأول ان المدعي قادر على إدارة الوصية وأن المدعى عليه الأول مريض وغير قادر على النظارة وشهد الثاني بأن المدعي يتمتع بالكفاءة والقدرة وأن المدعى عليه غير قادر على النظارة لكبر سنه.

وكذلك أحضر المدعى عليه الأول شاهديه وهما (.....) و(.....) حيث شهد الأول بأن المدعى عليه غير قادر على نظارة الوصية لكونه محجور عليه وعليه فإن الوصية تبقى بدون نظارة وكما هي، وشهد الثاني بصلاحية الخصمين المتدخلين للنظارة وأن المدعي لم يظهر للنظارة إلا من وقت قريب.

وبجلسة ٢٠٠٧/١/١٣ قدم الحاضر عن المدعي مذكرة بدفاعه عقب فيها على أقوال الشهود صمم فيها على طلباته الواردة بصحيفة دعواها ومذكراته السابقة.

وكذلك قدم الخصمين المتدخلين والمدعيين فرعياً مذكرة بجلسة ٢٠٠٧/٤/٢١ عقبا فيها على أقوال الشهود وطلبا فيها أولاً: في الدعوي الأصلية برفض الدعوى، وثانياً: في الدعوى الفرعية قبول تدخلهما وعزل (.....) من النظارة وتعيينهما ناظراً بدلاً من والدهما.

كما قدما بذات الجلسة حافظة مستندات طويت على:

١- صورة إقرارين شهادة بدون حلف يمين مؤرخة ٢٠٠٦/٢/١٦ صادرين من إدارة التسجيل العقاري والتوثيق لتضمنان حضور (.....) و(.....) وإقرارهما بعدم رغبتها في تعيين (.....) ناظراً على الوصية.

٢- صورة السيرة الذاتية للمدعي الأول فرعياً وصورة السيرة الذاتية للمدعى عليه الثاني فرعياً.

وبموجب صحيفة إدخال خصم جديد في الدعوى بناء على طلب نيابة الأحوال الشخصية تم إدخال الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته في الدعوى.

وحيث تداولت الدعوى على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وبجلسة ٢٠٠٧/٤/٧ مذكرة صمم فيها على طلباته الواردة بصحيفة دعواه ومذكرته الماثلة كما قدم الخصمين المتدخلين والمدعيين في الدعوى الفرعية بجلسة ٢٠٠٧/٤/٢١ صمم فيها على طلباتهما الواردة بهذه المذكرة وقدما أيضاً حافظة مستندات طويت على الآتي:

١- صورة عقد إثبات بيع من الحكومة وإثبات تملك رقم ٥٥٢٠ ثابت به ملكية جميع ورثة المرحوم (.....) للعقار محل الوصية بطريق الإرث وفق أنصبتهم الشرعية.

٢- صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٣/٣٢٣ أحوال شخصية/ ٢ والقاضي للمدعى عليها الثانية (.....) بصفتها وصية على الثلث ببيع نصيب الثلث.

٣- صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٣/٦٥٧ ت.م.ك ح/٣ القاضي بتعديل وثيقة التملك رقم ٥٥٢٠ بإضافة الثلث الموصى به وتسجيل هذا الثلث بملكية العقار.

٤- صورة الحكم الاستئنافي رقم ٢٠٠٤/٣٩٩ مدني/ ٥ القاضي بإلغاء الحكم أعلاه رقم ٢٠٠٣/٣٢٣ أحوال شخصية/٢.

٥- صورة من صحيفة الدعوى رقم ٢٠٠٥/٩٩٢ مدني كلي/ ٨ المقامة من الموصى لها (.....) المدعى عليها الثانية بطلب فرز وتجنيب أنصبة جميع الورثة مع تجنيب الثلث الخيري من العقار إن أمكن وفي حالة التعذر بيع العقار بالمزاد العلني وتسليم المدعية قيمة الثلث الخيري من الثمن.

٦- صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٥/٩٩٢ مدني كلي/ ٨ بإعادة المأمورية إلى إدارة الخبراء بشأن هذه الدعوى.

٧- صورة من عقد الإيجار المبرم بين الموصى لها (.....) بصفتها والمستأجر وصورة من إخطار للمستأجر بإخلاء الشقة محل العقد وصورة من طلب المستأجر بإعفائه من إيجار شهر ٢٠٠٢/٦.

وبجلسة ٢٠٠٧/١٠/٢٨ حكمت المحكمة باستجواب المدعى عليها الثانية (.....) بشأن أوجه صرف أموال ثلث المرحومة (.....) ومقدار وموجودات الثلث من عقارات وأموال حتى تاريخه ووضع العقار الكائن في منطقة الدعية قطعة (.....) قسيمة (.....).

وبجلسة الاستجواب قررت المدعى عليها الثانية (.....) بأن المرحومة لم يكن لديها أي موجودات من عقارات أو أموال وقرر الحاضر عن المدعى عليهم أن العقار المنوه عنه بحكم الاستجواب هنالك دعوى مرفوعة رقم ٢٠٠٥/٩٩٢ مدني كلي/ ٨ بطلب فرز وتجنيب أنصبة جميع الورثة في العقار وهي محجوزة للحكم لشهر ١٢ وقرر الحاضر عن المدعي بأنه لا خلاف بين المدعي والمدعى عليها الثانية بالأمور المالية الخاصة لذلك بالثلث.

وحيث إن المحكمة عرضت أوراق الدعوى على نيابة الأحوال الشخصية طبقاً للقانون لتبدي رأيها في موضوع الدعوى فجاء ردها بمذكرة انتهت فيها إلى الحكم:

أولاً: بقبول تدخل (.....) و(.....) خصوماً في الدعوى.

ثانياً: وفي موضوع الدعوى والتدخل:

أ- عـزل (.....) مـن نظـارة الوقـف المؤرخـة ١٩٧٢/٤/٣ والصادرة من المرحومة (.....)،

ب- تعيـين المدعـى عليهـا (.....) ناظراً على الوقف بالاشتراك مع الأمانة العامة للأوقاف بعد اختصامها في الدعوى.

وحيـث قررت المحكمـة حجز الدعـوى للحكم بجلسة اليوم.

ولمـا كان الثابـت مـن الوصيـة رقـم ١ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣ ان المرحومـة (.....) قـد أوصـت بثلث جميـع تركتها وممتلكاتها من العقار والبيوت والأراضـي وغيرهـا... وأنها جعلـت بنتها (.....) بنت (.....) زوجة (.....) وصياً على الثلث وجعلت زوجها (.....) المذكور ناظراً عليها.

وحيـث إنه حكم على الناظر على الثلث (.....) بالحجـر وعين عليـه قيماً وذلـك بموجب الحكم الصـادر في الدعـوى رقـم ١٩٨٨/٢٥٠٨ الصادر بجلسـة ١٩٩٨/١٢/١٨ لكونـه يعانـي مـن فصام عقلي ولا يسـتطيع إدارة أحواله وعليه فإنه بتوقيع الحجـر عليـه يكون فاقداً لشـروط النظـارة وهو ممـا يتعين معه عزله مـن النظارة، ولما كان الثابت مـن أوراق الدعـوى أن ثلث المرحومـة المذكورة لا يتضمـن موجودات أو عقارات عـدا العقار الكائن بمنطقـة الدعية والذي تم رفع دعوى فرز وتجنيب أنصبة جميع الورثة فيه ومازالت الدعوى متداولة بالقضية رقم ٢٠٠٥/٩٩٢ مدني كلي/ ٨.

ولمـا كانـت مهمة الناظـر هي مهمة إشـرافية، وحيث إن الوصية (.....) والمعينة من قبل المرحومة (.....) بموجب الوصية رقم ١ المؤرخة ١٩٧٢/٤/٣ مازالت هي الوصية على الثلث الخيري للمرحومة المذكـورة وأهليتهـا قائمـة لتنفيـذ الوصيـة، فإن المحكمة لا ترى موجباً لتعيين ناظراً عليها، وهي ما ترى معـه المحكمة رفض طلب المدعي والخصمين المتدخلين بتعيينهم ناظرا على الوصية المذكورة.

وحيث إنـه عن مصروفات فالمحكمـة تلزم بها المدعي عملا بنص المادة ١٢٠ مرافعات.

أما عن مصروفـات التدخل فالمحكمة تلزم بها الخصمـين المتدخلين عمـلاً بنص المـادة ٢/١١٩ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمـت المحكمـة: أولاً: بقبـول تدخـل (.....) و(.....) خصوماً في الدعوى.

ثانيـاً: وفي موضوع الدعـوى: عزل (.....) من النظارة على ثلث المرحومة (.....) بموجب الوصية رقـم ١ المؤرخة ١٩٧٢/٤/٣ وألزمـت المصروفات المدعي والخصمين المتدخلين ورفضت ماعدا ذلك من طلبات.

المبدأ العاشر

تعيين الأرشد من أولاد الناظر لا يكون إلا بعد خلو منصب الناظر منعاً لازدواجية التولية على الوقف.

وعددها حكم واحد نهائي.

م	رقم الدعوى
١	حكم استئنافي رقم (٢٠١١/٥٤٣).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية السابعة الجعفرية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٥ جمادي الأولى ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٣/٢٧م

برئاسة الأستاذ المستشار/ جواد جاسم العبدالله وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشار/ خالد عبدالعزيز الخالد والمستشار/ أيمن حلمي عبدالله

وحضور السيد/ عبدالله حسين البلوشي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من (.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- (.....)

٤- (.....)

٥- وكيل وزارة العدل بصفته

٦- الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠١١/٥٤٣ أحوال جعفرية/ ٧.

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة وقانونا:

حيث يخلص وجيزة واقعة التداعي في أن المستأنف سبق وأن أقام الدعوى المستأنفة رقم ٢٠١٠/١٣٤٦ وذلك بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣ وأعلنت قانوناً طلب في ختامها الحكم بتعيين المدعى عليهم من الأول إلى الثالثة نظارا وأولياء على وقف المتوفى (.....) من بعده وحتى قيام الساعة. وذلك على سند من القول إنه تعين ولياً على الوقف المذكور بموجب الحكم رقم ١٩٩٥/٢٧١٠ أحوال جعفري / ٣ والصادر في ١٩٩٦/٥/٨ ولما كان المدعي يرغب في تعيين المدعى عليه المذكورين نظاراً على وقف جده من بعده وهكذا إلى قيام الساعة الأمر الذي حدا به إلى رفع الدعوى.

وحيث قدم المدعي مذكرة بجلسة ٢٠١١/٣/١٤ طلب في ختامها الحكم بتعيين المدعى عليه الثاني متوليا على وقف المتوفى (.....) المتمثل في عقار الوثيقة رقم ١٩٦٧/٧٩٤١ والإذن له بإدارة الوقف وفقا لأغراضه المنصوصة بوثيقة الوقف بتاريخ ١٣٤٤ هـ الصادرة عن المرحوم (.....).

وحيث قدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي انتهت فيها إلى طلب رفض الدعوى.

وحيث صدر الحكم المستأنف بجلسة ٢٠١١/٥/١٦ فنحيل إليه فيما حصله من وقائع هذا النزاع منعا للتكرار ونجتزئ منه أنه قضى في منطوقه برفض الدعوى وإلزام المدعي بالمصاريف. وذلك علي سند من أن الواقف (.....) قد نص في حجة الوقف على أن تكون نظارة الوقف لابنه (.....) ومن بعده ارشد اولاده وهو المدعي حاليا (.....) ولم ينص في الحجة على مصير النظارة بعد ارشد اولاده (.....) ومن ثم فيكون طلب

المدعي قد قام بلا سند.

وحيث لم يلق هذا الحكم قبولا لدى المدعي فطعن عليه الاستئناف الماثل بموجب صحيفة موقعة من محام اودعت إدارة كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠١١/١٥ وأعلنت قانون طلب في ختامها الحكم أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بتعيين المستأنف ضده الثاني متوليا على وقف المتوفى (.....) المتمثل في عقار الوثيقة رقم ١٩٦٧/٧٩٤١ والإذن له بإدارة الوقف وفقاً لأغراضه المنصوصة بوثيقة الوقف بتاريخ ١٣٤٤ هـ الصادرة عن المرحوم (.....) وإلزام المستأنف ضدهم الأول والثالثة والرابعة بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين. وذلك استناداً للأسباب حاصلها: ١- أن أصل الوصية المؤرخة ٢٣/ ذي الحجة ١٣٤٤ هـ يختلف عن الصورة طبق الأصل رقم ٤٥ والمؤرخة في ١٩٦٠/٢/٢٢ والمحررة عن الأصل المذكور، ولما كان أصل الوصية تضمن ان تكون الولاية لابن الواقف ومن بعده أرشد أبنائه وحتى تنقضي ذريته فقد كان يتعين على محكمة أول درجة أن تجيب المدعي إلى طلبه. ٢ – الحكم المستأنف لم يفطن إلى طلبات المدعى عليه الختامية في مذكرته التي تقدم بها بجلسة ٢٠١١/٣/١٤ والتي تمثلت في تعيين المدعى عليه الثاني متوليا على وقف المتوفى (.....) المتمثل في عقار الوثيقة رقم ١٩٦٧/٧٩٤١ والإذن له بإدارة الوقف وفقا لأغراضه المنصوصة بوثيقة الوقف بتاريخ ١٣٤٤ هـ والصادرة عن المرحوم (.....) مما يتعين إلغاؤه.

وحيث قدم المستأنف سند لطعنه أصل حجة الوقف الصادر في ٢٣ ذي الحجة عام ١٣٤٤ هـ كما قدم كتاب مدير إدارة التوثيقات الشرعية ومرفق به صورة طبق الأصل من الوصية رقم ٤٥ في ١٩٦٠/٢/٢٢ وأشار إلى أنه لا توجد أية مرفقات بالسجل تتبع تلك الوصية خلافاً للصورة المقدمة.

وحيث قدم المستأنف صورة من فتوى السيد (.....) بتنصيب (.....) بعد والده.

وحيث قدمت النيابة العامة مذكرة بالرأي طلبت في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً.

وحيث إنه وبجلسة ٢٠١٢/٣/١٣ حضر المستأنف بوكيل عنه وقررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم.

وحيث استوفى الاستئناف كافة أوضاعه الشكلية والقانونية من حيث ثم تقضي المحكمة بقبوله شكلا.

وحيث إنه ولما كان المقرر في قضاء محكمة التمييز أن الأمر السامي بتطبيق أحكام شرعية خاصة بالأوقاف الصادرة في أبريل ١٩٥١ ينطبق على جميع الأوقاف الخيرية والأهلية بصرف النظر عن المذهب الديني للواقف، وقد خلت نصوصه جميعا مما يقصر تطبيقه على اتباع المذاهب السنية دون المذهب الجعفري وأن ما خلا منه هذا القانون من أحكام فإنما يرجع فيه إلى أحكام مذهب الإمام مالك. (الطعن ١٩٩٨/١٠ أحوال شخصية جلسة ١٩٩٨/١١/٢١).

وحيث كان ما تقدم، وكانت طلبات المستأنف وفق ما ثبت من صحيفة الاستئناف قد انحصرت في تعيين ولده المستأنف ضده الثاني متولياً على وقف المتوفى (.....) ولما كان مقتضى حجة الوقف هو تعيين الناظر الجديد بعد وفاة المتولي السابق عليه ومن ثم فإن طلب المستأنف تعيين ولده ناظراً متولياً على الوقف رغم أن المستأنف لازال على قيد الحياة، فإن المحكمة لا ترى موجبا لإجابته إلي طلبه منعا لازدواجية التولية على الوقف فلا يكون أكثر من ناظر متعيناً في وقت واحد كذا فإن

تحديد الأرشـد مـن أولاد الناظر الحالي لا يمكن الوقـوف عليه إلا بعد وفـاة هذا الناظر، حيث يتم حصر أولاده الموجودين على قيد الحياة بعد الوفاة وتعيّن المحكمة أرشـدهم، وعلى ذلك فإن الدعوي الماثلة تكـون بكل حال قد رفعت قبل الأوان، إذ إن موعـد رفعها لا يكـون إلا بعد خلـو منصب ناظر الوقـف، وعلى ذلك تقضـي المحكمة بإلغاء الحكم المسـتأنف وتقضـي المحكمة بعدم قبـول الدعوي لرفعها قبل الأوان.

وحيث إنه عن المصاريف والأتعاب فإن المحكمة تلزم المسـتأنف بها عمـلاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمـت المحكمـة: أولاً: بقبـول الاسـتئناف شكلاً.

ثانيـاً: وفي الموضـوع بإلغاء الحكم المسـتأنف والقضـاء مجدداً بعدم قبـول الدعوي لرفعها قبل الأوان وألزمت المستأنف بالمصاريف وعشرة دنانير أتعاب المحاماة.

المبدأ الحادي عشر

وجوب تدخل النيابة العامة للأحوال الشخصية في دعاوى الأوقاف والوصاية، وعددها حكم واحد نهائي.

م	رقم الدعوى
١	حكم استئنافي رقم (١٨٩٣، ١٩٣١، ٢٢٧٢/٢٠٠٩).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الأولى

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٦ رجب ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٦/٢٨م

برئاسة الأستاذ المستشار/ يوسف ناصر المعيلي

وعضوية الأستاذين

المستشار/ كامل أحمد العميري والمستشار/ زيدان أبوعمرة زيدان

وحضور السيد/ مختار سعيد إسماعيل أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- (.....) وهم:

أ- (.....)

ب- (.....)

ج- (.....)

د- (.....)

هـ- (.....)

و- (.....)

٣- الأمانة العامة للأوقاف

٤- الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وصية على ربع تركة المرحوم (.....)

وفي الاستئناف الثاني المرفوع من:

الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته

ضد

١- (.....)

٢- (.....)

٣- الأمانة العامة للأوقاف

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

وفي الاستئناف الثالث المرفوع من:

(.....)

ضد

١- (.....)

٢- الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وصية على ربع تركة المرحوم (.....)

٣- الأمانة العامة للأوقاف

٤- (.....)

٥- (.....)

٦- (.....)

٧- (.....)

٨- (.....)

٩- (.....)

والمقيدة بالجدول بأرقام: ١٨٩٣، ١٩٣١، ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحوال شخصية/ ١.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة قانونا:

وحيث إن وقائع الدعوى سبق وأن أحاط بها الحكم المستأنف الصادر بجلسة ٢٠٠٩/٨/١٨ في الدعوى رقم ٢٠٠٨/١٣١٥ أحوال شخصية /٢٦ فتحيل إليه المحكمة شأن ما حواه من وقائع وأسباب وأسانيد الخصوم ودفاعهم ومستنداتهم وتوجزه المحكمة بالقدر اللازم لحمل قضائها في أن المستأنف عليه الأول في الاستئناف الأول رقم ٢٠٠٩/١٨٩٣ أحوال شخصية قد أقام دعواه ابتداءً بطلب الحكم بعزل الجهة المستأنف عليها الرابعة في الاستئناف الأول هيئة شؤون القصر عن وصاية ربع أعيان تركة والدة المرحوم (.....) وتعيينه وصياً بلا أجر بدلاً منها لإنفاق ريع ذلك الربع في وجوه الخيرات بما يحقق إرادة الموصي وإلزام الهيئة سالفة الذكر بتسليم ما تحت يدها من أموال له وإلزامها بتقديم كشف حساب مشفوعاً بالمستندات له عن فترة وصياتها على سند من القول أنه صدر حكم محكمة التمييز رقم ٢٠٠٥/٤٦٧ أحوال شخصية والقاضي بعزل شقيقه (.....) عن وصاية الريع من تركة مورثه وتعيين الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وإلزامه بتسليم ما تحت يديه من أموال إليها وكشف حساب عن فترة وصايته إلا أن الهيئة لم تقم بتنفيذ هذا الحكم حتى تاريخ رفع الدعوى مما يهدد بضياع أموال الربع الخيري حيث إنه يلمس في نفسه الكفاءة والقدرة على إدارته مما حدا به لإقامة دعواه وبتداول الدعوى أمام محكمة أول درجة، حيث قررت بإدخال ورثة المرحوم (.....) في الدعوي حيث حضر الخصم المدخل (.....) المستأنف عليه الثاني في الاستئناف الأول وطلب رفض الدعوى على سند أن المستأنف عليه الأول في الاستئناف الأول كان يسعى دائماً لعرقلة جهود إخوته ووالدته لسداد ديون مورثهم من خلال معارضته وتصديه لها بالدعوى القضائية. كما حضر وكيل المستأنفة في الاستئناف الأول (.....) وقدم مذكرة طلبت في ختامها رفض الدعوى الأصلية وادعت فرعياً طالبة الحكم بعزل الهيئة العامة لشؤون القصر بصفتها وتعيينها وصية على ربع زوجها المتوفى بدلاً منها مع إلزام الهيئة سالفة الذكر بصفتها بتسليمها ما تحت يدها من أموال المتوفى وتقديم كشف حساب مشفوعاً بالمستندات عن فترة توليها لأداء الربع الخيري على سند أنها الأحق بتولي الوصاية كونها زوجة المتوفى وأحرص الناس على تنفيذ الوصية وأن المستأنف عليه الأول لا يصلح لتولي الوصاية لما يقوم به من محاولة لعرقلة سداد مديونية والده المتوفى.

كما طلبت سالفة الذكر في مذكرة مقدمة منها طلباً آخر أصلياً باعتبار وصية المرحوم (.....) بربع التركة غير قائمة لاستغراق تركته ديونه التي سددت بالفعل. على سند أن تركة مورثهم آلت إليهم محملة بالديون مما حدا بها إلى بيع حصصهم من أعينها لسدادها ولم يبق شيء لتطبيقه وصية مورثهم.

وقدم وكيل هيئة شؤون القصر مذكرة وطلب عارضاً طلب في الدعوى الأصلية برفضها والطلب العارض بإلزام الخصم المتدخل (.....) بتسليم الأموال المحكوم بها وإلزامه بتقديم كشف حساب عن فترة إدارته لربع التركة. وفي الدعوى الفرعية برفضها على سند أن الهيئة لم تكن خصماً في الدعوى التي يصدر فيها الحكم بتعيينها بإدارة الوصية ولم يتم إعلانها بالحكم.

كما قدم وكيل الخصمين المتدخلين والمدعين فرعياً (.....) و(.....) مذكرة طلبوا فيها بقبول تدخلهما خصمين متدخلين في الدعوى وبقبول الدعوى الفرعية وقبل الفصل في الموضوع والدعوى الفرعية بندب إدارة الخبراء بوزارة العدل لتعهد إلى لجنة من خبرائها المختصين

بالاطلاع على أوراق الدعوى لبيان مدى استغراق تركة مورثهم بالديون والتحقق من قيام ورثته عدا (.....) ببيع أعيان التركة وفاء لمديونيته وعما إذا كان ثمة أعيان من التركة تصلح محلاً توجيه مورثهم من عدمه.

وبجلسة ٢٠٠٩/٧/٢٨ تدخل المستأنف عليه (.....) بطلب قبوله خصماً في الدعوى وبعزل الهيئة العامة للقصر بصفتها وصية على ربع أعيان تركة مورثهم وتعيينه وصياً بلا أجر لإدارة الوصية وإلزام الهيئة العامة لشؤون القصر بتسليمه ما تحت يدها في كل ما يخص الوصية وفي الدعوى الأصلية برفضها وإلزام رافعها بالمصاريف والأتعاب.

وبجلسة ٢٠٠٩/٨/١٨ قضت محكمة أول درجة أولاً: بقبول الطلبات العارضة شكلاً. ثانياً: وفي الموضوع بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على ربع أعيان تركة المرحوم (.....) بدلاً من الهيئة العامة لشؤون القصر وإلزام الخصم المتدخل (.....) بتسليمها ما تحت يده من أموال الوصية على تقديم كشف عن فترة استلامه إياها.

وحيث إن هذا القضاء سالف البيان لم يلق قبولاً لدى المستأنف في الاستئناف الأول رقم ٢٠٠٩/١٨٩٣ أحوال شخصية (.....) فطعنت عليه بالاستئناف الماثل بصحيفة قيدت بإدارة الكتاب في ٢٠٠٩/٩/١٠ بطلب الحكم أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً ثانياً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في دعوى المستأنفة الفرعية والقضاء مجدداً أصلياً باعتبار وصية المورث بربع التركة غير قائمة لاستغراق تركته ديونه واحتياطياً: بندب إدارة الخبراء بوزارة العدل لتحقيق عناصر الدعوى في ضوء ذلك ومن باب الاحتياط الكلي إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوي الأصلية والقضاء مجدداً بتعيينها وصية على ربع التركة ونعت على الحكم المستأنف بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والفساد في الاستدلال على سند أنها تمسكت أمام محكمة أول درجة وطلبت في دعواها الفرعية باعتبار وصية مورثهم بربع تركته غير قائمة لاستغراق التركة بالديون وقدمت المستندات التي تفيد ذلك حيث ان التركة محملة برهن رسمي كما صدر حكم من دائرة الإفلاس بإفلاس التركة والمقاصة من رئيس جهاز حماية المديونيات العامة وقضى فيها بالموافقة على الصلح الواقي بالنسبة للمرحوم (.....) بعد سداد ورثته مبلغ قيمة السداد الفرعي لحصة مورثهم المكفولة من المديونية وذلك فيما عدا المستأنف عليه الأول.

كما طلبت امام محكمة أول درجة بندب مكتب الخبراء لبيان استغراق التركة بالديون من عدمه إلا أن محكمة أول درجة لم تتعرض بالرد على هذا الطلب رغم جوهريته مما يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب كما أخطأ الحكم حين انتهى إلى تكييف الوصية محل النزاع بأنها وفق ذلك أو الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت وأن الوصية محل الاستئناف هي وصية بالمعنى المقرر شرعاً حيث لم يرد بها صراحة أو ضمنا ما يفيد اتجاه أراده الموصي بالتوصية بمنطقة أي عين من اعيان امواله مدة محددة او غير محددة مما يكون تكييف الحكم بتلك الوصية بأنها تصرف صار وفقاً بعد تكييفاً خاطئاً كما نعت على الحكم رفض طلبها بتعيينها وصية على ريع التركة على سند وجود خلاف بينها والمستأنف عليه الأول وبين باقي الورثة فإن هذا ليس له سند بالنسبة لها، حيث انه صدر من المستأنف عليه الأول ما هو تقتضيه لبر مورثهم حيث إنه عرقل إجراءات سداد مديونية سالف

الذكـر وانحرف بالوصية عـن تصد الموصي حيث كان جميع الورثة يقومون بسـداد مديونية سـالف الذكر وانحرف بالوصيـة عن قصد الموصي حيث كان جميع الورثة يقومون بسـداد مديونية مورثهم عـداه ممـا يكـون غيـر أمين علـى تركـة مورثهم ويؤكـد ذلك إلغاء توكيل صادر من مورثهم له يفيد استبعاده من إدارة أمواله كما أن الوصية الصادرة مـن المورث اسـتبعدت المسـتأنف عليـه الأول من إدارة التركة الوصاية ومضاعفة حسـنات الموصي بالإحسان مما يحق لها إقامة استئنافها.

كما أن هذا الحكم لم يلق قبولاً لدى المسـتأنف عليـه الرابع في الاسـتئناف الأول – الهيئة العامة لشـؤون القصر بصفتها فطعنت عليه بالاستئناف رقم ٢٠٠٩/١٩٣١ أحوال شخصية بصحيفة قيدت بـإدارة الكتاب في ٢٠٠٩/٩/١٦ بطلب الحكم أولاً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً برفض الدعوى واستمرار وصايته للربع الخيري للمرحوم (.....) واحتياطياً نـدب خبير لبيان ما إذا كان المسـتأنف بصفته قد تقاعس باسـتلام الريـع الخيري للمرحـوم وبيان أموال الريع الخيري والتي تحت يد الوصي السابق تمهيداً لإلزامه بما يسفر عنه تقرير الخبير وإلزام المسـتأنف عليه الأول بالمصاريف وأتعاب المحاماة، ونعـي على الحكم المسـتأنف بالخطـأ في تطبيق القانون والفسـاد في الاسـتدلال، حيث إن الحكم المستأنف استند في سلب الوصاية من الهيئة على سند من أن المستأنف عليه الأول (.....) قام بإنذار الهيئة مما يفيد إسناد الوصاية لها إلا أنها قصرت في القيام بذلك حال أن الحكم لم يعلن إلى الهيئة إعلاناً قانونياً كما أن الهيئة لكي تباشـر الوصاية لابد من وجود صيغة تنفيذية للحكم تحت يدها ولم يثبت ذلك كما أن الهيئة لم تتسلم الصورة التنفيذية للحكم حيث إن المسـتأنف عليه سـالف الذكر قام باستلام الصيغة التنفيذية من الحكم وحجبها عن الهيئـة وبذلـك غل يدهـا من تنفيـذ الحكم وبعد اسـتلام الهيئة الصيغة التنفيذية من الحكم قامت بمباشـرة اختصاصها واستدعاء المسـتأنف عليه (.....) حيث قرر ان الديون استغرقت كل ما خلف المـورث كمـا أنه طول فتـرة النزاع لـم يتم تحديد الريع الخيري حتى تقوم الهيئة بمباشـرة مهامها. كما نص على الحكم، حيث أثبت وجود تقصير من الهيئـة ولم يبين الحكم مظاهـر هذا التقصير ولا يكفـي مجرد الإنذار لإثبات التقصير مما حدا لها إقامة استئنافها.

وبتداول هذا الاستئناف بجلسة ٢٠٠٩/١١/٢٢ وقررت المحكمة ضمه للاسـتئناف الأول للارتباط وليصدر لها حكماً واحداً.

وحيث إن وقائع الاسـتئناف رقم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحـوال شـخصية سـبق أن أحـاط بهـا الحكـم الصادر بجلسـة ٢٠٠٩/١٠/٢٠ فـي الدعوى رقم ٢٠٠٩/٢٧٠٧ أحوال شخصية فتحيل إليه المحكمة بشأن ما حواه من وقائع وأسباب وأسانيد الخصم ودفاعهـم ومسـتنداتهم وتوجـز المحكمـة بالقدر الـلازم لحمـل قضائها فـي أن المسـتأنف (.....) أقام دعواه ابتداء بطلب الحكم بعزل الهيئة العامة لشـؤون القصـر بصفتهـا وصية على ربـع أعيان تركة المرحوم (.....) وتعيينه وصياً بلا أجر لإدارة الوصيـة وإنفـاق ريعها في وجوه الخيـرات وإلزام الهيئـة العامـة لشـؤون القصر بصفتها بتسـليمه مـا تحت يدها في كل مـا يخص الوصية على ربع التركة وفي الدعوى الأصلية برفضها وإلزام رافعها بالمصاريف على سند أن المستأنف عليه (.....) قد أقام دعوى ضد الهيئة العامة لشؤون القصر بعزلها عن الوصاية على ربع تركة مورثة وتعيين وصياً بلا أجـر بدلاً منها لإدارتها على سـند تقاعس الهيئة العامة لشؤون القصر عن إدارة أموال الوصية ولما

كان هـو الابن الأكبر للمـورث وهو صلح بالوصاية ممـا يحق لـه إقامة دعواه وسـبق أن ادعى فرعياً بتلـك الطلبات فـي الدعـوى رقـم ٢٠٠٨/١٣١٥ أحوال وأغفل طلبه.

وبجلسـة ٢٠٠٩/١٠/٢٠ قضـت محكمـة أول درجة برفض الدعوى بحالتها على سـند من عدم تقديمه للمستندات المؤيدة لدعواه.

وحيـث لم يرتض المسـتأنف هذا الحكم فطعن عليـه بالاسـتئناف رقـم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحـوال شـخصية الدائـرة السادسـة بصحيفـة قيـدت بـإدارة الكتاب بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٩ بطلب الحكم بقبـول الاسـتئناف شـكلا وفـي الموضـوع بإلغاء الحكـم المسـتأنف واعتباره كأن لـم يكن والقضاء بطلباته المبينة بصحيفة الدعوى ونعى على الحكم المسـتأنف بالخطأ في تطبيق القانون حيث قضت محكمـة أول درجـة برفض الدعـوى دون أن تقرر ضـم ملـف الدعـوى رقـم ٢٠٠٨/١٣١٥ أحـوال شـخصية والتي احتوت على كافة المسـتندات كما أغفلت المحكمة ادعائه الفرعي في الدعوى سالفة البيـان مما يكـون حكمها قاصـراً متعينـاً الإلغاء وبتـداول هـذا الاسـتئناف بجلسـة ٢٠١٠/١/١٢ قررت المحكمة إحالة الاسـتئناف إلى هذه الدائرة لارتباطـه بالاسـتئناف الأول رقـم ٢٠٠٩/١٨٩٣ أحـوال شـخصية وبتـداول هذا الاسـتئناف أمام المحكمـة وبجلسـة ٢٠١٠/١/١٧ قـررت المحكمة ضم هذا الاسـتئناف للاسـتئناف الأول للارتباط وليصدر بشأنها حكما واحداً.

وبتـداول الاسـتئنافات الثلاثـة أمـام المحكمة وبجلسـة ٢٠٠٩/١١/٢٢ حضـرت المسـتأنفة فـي الاسـتئناف الأول بوكيـل عنهـا وحضر وكيل المسـتأنف عليه الأول وكذا المسـتأنف عليه الثالث بصفتـه – الأوقـاف – وقدم وكيل المسـتأنف عليه الأول مذكرة طلب في ختامها رفض الاسـتئنافين الأول والثاني وتأييد الحكم المسـتأنف وقدم وكيل الأمانة العامة للأوقاف مذكرة شارحة للاستئناف طلب في ختامها رفض الاسـتئناف وتأييد الحكم المسـتأنف بتعيـين الأمانة العامـة للأوقاف ناظراً للريـع الخيري محـل النزاع مع إلزام المسـتأنفين بالمصاريـف والأتعـاب وبجلسـة ٢٠٠٩/١٢/٢٧ حضرت المستأنفة في الاستئناف الأول بوكيل عنها وحضر وكيل المستأنف في الاستئناف الأخير بوكيل عنه وقدم حافظة مستندات طويت على مستندات تبـين تواجد أصولها بأوراق الاسـتئناف وبجلسـة ٢٠١٠/٥/٣ حضـرت المسـتأنفة في الاسـتئناف الأول بوكيـل عنها وقد تبين للمحكمة ورود مذكرة النيابـة العامة في الاسـتئناف الماثـل حيث انتهى رأيها أولاً بعدم قبول الطلبين الموضوعيين الأصلي والاحتياطي للاستئناف الأول والطلب الاحتياطي للاستئناف الثاني لابد أنها لأول مرة أمام محكمة الاسـتئناف. ثانيـاً: بقبـول الاسـتئنافات الثلاثة شكلاً. ثالثاً: وفي موضوع الاستئناف الثالث بإلغاء الحكم المسـتأنف لبطلانه والقضـاء مجدداً بعدم قبـول طلـب الفصل فيمـا تم إغفاله مـن طلبات لرفعه قبل الأوان ومن موضوع الاسـتئنافين الأول والثاني برفضهما وتأييد الحكم المستأنف.

وبجلسـة ٢٠١٠/٦/٧ حضـرت المسـتأنفة في الاسـتئناف الأول بوكيـل عنهـا كمـا حضـر وكيل الخصم المتدخل (.....) وقدم الأول مذكرة شارحة للاسـتئناف طلـب فـي ختامها لأسـبابها القضاء بشـأن الاسـتئناف رقـم ٢٠٠٩/٢٢٢٧٢ أحـوال شـخصية بإعادة الدعوى إلى محكمـة أول درجة للفصـل في موضوعها وبوقف الاسـتئنافين رقمي ١٨٩٣، ٢٠٠٩/١٩٣١ حتـى يقضـي موضوعا في طلبات المستأنف في الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحـوال أمـام محكمـة أول درجـة كما قـدم وكيل الخصم المدخل (.....) صحيفة باسـتئناف فرعي

طلب في ختامها بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تسليم الأمانة العامة للأوقاف للوصية كما قدم حافظة مستندات بالاطلاع عليها تبين أنه سبق تقديمها أمام محكمة أول درجة وكذا أمام محكمة الاستئناف وبذات الجلسة قررت المحكمة حجز الاستئنافات الثلاثة للحكم بجلسة اليوم ومنحت أجلاً للمذكرات وفي خلال الأجل قدم وكيل المستأنف في الاستئناف الأول مذكرة طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة للاطلاع على المستندات المقدمة بالجلسة الأخيرة. كما قدم وكيل المستأنف في الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحوال مذكرة طلب فيها ذات الطلب سالف البيان كما قدم وكيل المستأنف الفرعي (.....) مذكرة طلب فيها إعادة الدعوى إلى المرافعة لتقديمه مستندات جديدة كما قدم وكيل المستأنف عليه الأول مذكرة طلبها رفض الاستئناف الثلاثة والاستئناف الفرعي.

وحيث إن الاستئنافات الثلاثة وكذا الاستئناف الفرعي فإنها أقيمت وفق صحيح القانون مما يتعين قبولهم شكلاً.

وحيث إنه عن طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة المبدى سلفاً فإن المحكمة تلتفت عنه.

حيث إن المستندات المقدمة بالجلسة الأخيرة سبق تقديمها أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة ولا جدوى من إعادة الدعوى إلى المرافعة.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحوال شخصية فلما كان من المقرر قانوناً أن فصل الحكم المستأنف في الدعوى دون أن تبدي النيابة العامة رأيها حال أنها من الدعاوى الواجب قانوناً تدخلها فيها كدعاوى الأوقاف والوصايا الخيرية مخالفاً بذلك حكم المادتين ٣٣٧، ٣٣٨ من القانون رقم ١٩٨٤/٥١ في شأن الأحوال الشخصية فإنه يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام متعين معه القضاء وببطلانه.. وأنه متى استنفذت محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف باطل لعيب فيه أو في الإجراءات السابقة دون أن يصل البطلان إلى صحيفة افتتاح الدعوى تعين عليها ألا تقف عند حد تقرير البطلان بل تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعي فيه الإجراءات الصحيحة ولا يعد ذلك تفويتاً منها لدرجة من درجات التقاضي.

ولما كان ذلك وكان الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٢٧٠٧ أحوال/ ٢٦ قد فصل في الدعوى حال كونها من الدعاوى المتعلقة بالأوقاف والوصايا الخيرية دون أن تبدي النيابة العامة رأيها فيها فإنه يكون باطلاً ببطلان مطلق متعلقاً بالنظام العام ولما كان هذا البطلان لم يصل أي صحيفة افتتاح الدعوى مما يتعين عدم الوقوف إلى حد تقرير البطلان بل يتم الفصل في موضوعه وهذا ما تقضي به هذه المحكمة.

وحيث إنه لما كان مبين الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحوال شخصية هو طلب إلغاء الحكم المستأنف رقم ٢٠٠٩/٢٧٠٧ أحوال /٢٦ والقاضي برفض الدعوى بحالتها على سند أنه سبق وأن ادعى فرعياً في الدعوى رقم ٢٠٠٨/١٣١٥ أحوال شخصية ضد هيئة شؤون القصر بعزلها وتعيينه وصياً بلا أجرة على إدارة ربع تركة مورثه إلا أن محكمة أول درجة قد قضت بتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على ربع أعيان التركة وأغفلت دعواه الفرعية ولم تتحدث عنها في المنطوق والأسباب فلما كان من المقرر عملاً بالمادة ١٢٦ مرافعات أنه إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بالحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم

فيه ويكون ذلك خلال ستة أشهر من صيرورة الحكم باتاً.. وقد ضرب المشرع ميعاداً لالتجاء الخصوم إلى المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية بأن يكون خلال ستة أشهر من صيرورة الحكم باتاً وقصد المشرع من تحديد هذا الأجل أن تستبقي واقعة الإغفال عن سهو أو غلط لحكم بات وإذ رفع هذا الطلب قبل هذا الميعاد يكون طلبه غير مقبول.

ولما كان ذلك كان الثابت أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٨/١٣١٥ أحوال شخصية/ ٢٦ قد صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨ والذي تبين منه إغفاله الفصل في الدعوى الفرعية المقامة من المستأنف الا ان البين من أن المستأنف أقام دعوى الإغفال رقم ٢٠٠٩/٢٧٠٧ أحوال شخصية/ ٢٦ بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٧ وذلك قبل أن يصبح الحكم رقم ٢٠٠٨٩/١٩١٥ أحوال شخصية/ ١٦ محل الإغفال نهائياً وذلك بالطعن عليه بالاستئنافين الأول والثاني والمقيدين برقمي ١٨٩٣، ٢٠١٠/١٩٣١ مما تكون الدعوى رقم ٢٠٠٩/٢٧٠٧ أحوال شخصية/ ٢٦ رفعت قبل الأوان مما تقضي المحكمة على هدي ذلك بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى سالفة الذكر والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان.

وحيث إنه عن طلب المستأنفة في الاستئناف الأول بطلبها القضاء لها في دعواها الفرعية المقامة أمام محكمة أول درجة باعتبار وصية المورث بربع تركته غير قائمة لاستغراق تركته بديونه التي سددت فلما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المستأنف لم يقصد في هذا الطلب سواء في الأسباب أو المنطوق فإن الاستئناف بشأنه يكون غير جائز لوروده على غير محل من قضاء الحكم المستأنف ويعد طلباً جديراً في الاستئناف مما يتعين عليه قبول هذا الطلب عملاً بالمادة ٣/١٤٤ مرافعات وتقضي المحكمة بذلك دون الحاجة للنص عليه في المنطوق.

وحيث إنه عن موضوع الاستئنافين الأول والثاني وكذا الاستئناف الفرعي فلما كان من المقرر أن لمحكمة الاستئناف أن تؤيد الحكم الابتدائي وأن تحيل على ما جاء فيه سواء في بيان الوقائع أو في الأسباب التي أقيمت عليها متى كانت كافية لحمله ولم يكن الخصوم قد استندوا أمام محكمة الاستئناف إلى أوجه دفاع جديدة تخرج في جوهرها عما قدموه لمحكمة أول درجة.

وحيث إنه لما كان ذلك وترتيباً على ما تقدم فإن المحكمة ترى صحة ما انتهى إليه الحكم المستأنف من قضاء وذلك للأسباب القانونية الصحيحة التي استند إليها وتتخذها المحكمة أسباباً لقضائها الأول الذي يكون الاستئنافين الأول والثاني والاستئناف الفرعي مقامه على غير سند صحيح من الواقع والقانون متعين رفضهم وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث إنه عن المصاريف الاستئنافية فإن المحكمة تلزم بها كل مستأنف مصاريف استئنافه عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئنافات الثلاثة والاستئناف الفرعي شكلاً.

ثانياً: وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٢٢٧٢ أحوال شخصية بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٢٧٠٧ أحوال شخصية والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وألزمت المستأنف بمصاريف الاستئناف.

ثالثاً: في موضوع الاستئنافين رقمي ١٨٩٣، ٢٠٠٩/١٩٣١ أحوال شخصية/ ١ وكذا الاستئناف الفرعي برفضهم وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه.

المبدأ الثاني عشر

لمحكمة الموضوع سلطة تعيين ناظر الوقف والتحقق من صلاحيته وأمانته ومدى قدرته على إدارة المال الموقوف وفقاً لإدارة الوقف.

وعددها ٣ أحكام نهائية

م	رقم الدعوى
١	حكم استئنافي رقم (١٧، ٢٠٠٩/٦٦).
٢	حكم استئنافي رقم (٢٠٠٥/٣٨٨).
٣	حكم استئنافي رقم (٢٠١٢/١٣٨٤).



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الثالثة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١١ محرم ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠٠٩/١٢/٢٨م

برئاسة الأستاذ المستشار/ عبدالعزيز عبدالله الفضل

وعضوية الأستاذين

المستشار/ محمد الباز والمستشار/ محمد صفوت هلال

وحضور السيد/ عبدالعزيز محمود محمد امين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف الأول المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....)

١٦ - (.....)

١٧ - الممثل القانوني للهيئة العامة لشؤون القصر بصفته وصياً على القاصرين:

أ - (.....)

ب - (.....)

١٨ - (.....)

١٩ - (.....)

٢٠ - (.....)

٢١ - (.....)

٢٢ - (.....)

٢٣ - (.....)

٢٤ - (.....)

٢٥ - (.....)

٢٦ - (.....)

٢٧ - (.....)

٢٨ - (.....) بصفتهما وصيين على القاصرين

أ- (.....)

ب - (.....)

٢٩ - السيد الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

في الاستئناف الثاني المرفوع من:

(.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

٦ - (.....)

٧ - (.....)

٨ - (.....)

٩ - (.....)

١٠ - (.....)

١١ - (.....)

١٢ - (.....)

١٣ - (.....)

١٤ - (.....)

١٥ - (.....)

١٦ - الممثل القانوني للهيئة العامة لشؤون القصر بصفته وصياً على القاصرين:

أ - (.....)

ب - (.....)

١٧ - (.....)

١٨ - (.....)

١٩ - (.....)

٢٠ - (.....)

٢١ - (.....)

٢٢ - (.....)

٢٣ - (.....)

٢٤ - (.....)

٢٥ - (.....)

٢٦ - (.....)

٢٧ - (.....) بصفتهما وصيين على القاصرين:

أ - (.....)

ب - (.....)

٢٨ - الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف بصفته

٢٩ - (.....)

٣٠ - (.....)

٣١ - (.....)

٣٢ - (.....)

٣٣ - وكيل وزارة العدل بصفته

والمقيدان بالجدول برقمي: ١٧، ٢٠٠٩/٦٦ أحوال شخصية/ ٣.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.

حيث إن الوقائع قد فصلت بالحكم الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩ وإليه تحيل في بيانها منعاً للتكرار وحاصلها أن مستأنف الاستئنافان رقمي ١٧، ٢٠٠٩/٦٦ أحوال أقام دعواه المبتدأة رقم ٢٠٠٣/٦٢٢ ضد المدعى عليه الأول في الدعوى والمستأنف عليهم ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣ في الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٦٦ بطلب الحكم له بإضافة اسمه (.....) إلى وصية والده المرحوم (.....) المسجلة تحت رقم ٩١٦ بتاريخ ١٦ شعبان سنة ١٣٦٤ هجرية وخاصة فيما يتعلق بتولية صرف الثلث مع أخويه (.....) و(.....) مع إلزام المستأنف عليه رقم ٣٣ بتقديم ما تحت يده من أصل الوثيقة أو صورة طبق الأصل مع إلزام المدعى عليه الأول والمستأنف عليه ٣٣ المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٤ توفي المدعى عليه الأول المرحوم (.....) إلى رحمة الله. تم تصحيح شكل الدعوى والسير بها بإدخال ورثته الذين تمسكوا بدفاعهم.

طلبت الأمانة العامة للأوقاف إدارة ثلث الوصية منفردة وذلك بدعوى فرعية أقامتها. أقام المستأنف عليهما ١٥، ٢٩ في الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٦٦ دعواهما رقم ٢٠٠٨/١١٦٢ بطلب

إشراكهما بإدارة الثلث مع الأمانة العامة للأوقاف بوصفهما حفيدي الموصي ومن ذريته، تدخل المستأنف هجومياً بالدعوى الأخيرة متمسكاً بطلباته.

بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٢ حكمت محكمة الدرجة الأولى في الدعوى الأصلية برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبرفض الدعوى وإلزام مدعيها المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة.

وفي الدعوى الفرعية: بتعيين المدعي فرعياً الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الوصية بالاشتراك مع باقي النظار. وفي الدعوى المضمومة بتعيين مدعياها ناظران على الوصية موضوع الدعوى بالاشتراك مع الأمانة العامة للأوقاف وإلزام المتدخل المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة.

أقام المستأنف استئنافاه ١٧، ٢٠٠٩/٦٦ وبها قدم المستأنف عدة حوافظ طويت على ما أهمها صورة من الحكم رقم ٢٠٠٥/٢٥٢ إداري الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥ القاضي بإلغاء قرار مدير السوق المطعون عليه وما يترتب عليه من آثار وبشهادة من إدارة كتاب محكمة الاستئناف عن الحكم المطعون عليه سالف الذكر والذي قضت المحكمة ببطلان الاستئناف وحكم محكمة التمييز رقم ٢٠٠٧/١٣١ إداري القاضي ببطلان الطعن. شهادة تفيد أن المستأنف لايزال يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة (.....) للاستثمار منذ تأسيس الشركة عام ١٩٩٧ وقدم مذكرات تمسك فيها بطلباته. كما طلب المستأنف عليهم بدفاعهم المبدى بمذكراتهم المقدمة رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافان شكلاً وقبل الفصل في الموضوع باستجواب المستأنف في بعض النقاط. وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم بكافة طرق الإثبات المقررة شرعاً وقانوناً عدم توافر شروط الوصي في المستأنف وصرحت للأخير النفي بذات الطرق، وحددت للتحقيق جلسة ٢٠٠٩/١٠/٢٥ وأبقت الفصل بالمصروفات واعتبر النطق بهذا الحكم إعلاناً للخصوم.

وبالجلسة المحددة مثل المستأنف بشخصه وقامت المحكمة باستجوابه في بعض النقاط على النحو الوارد بمحضر التحقيق. كما وطلب سماع شهوده وطلب الحاضران عن المستأنف عليهم أجلاً. وقدم الحاضران مع المستأنف حافظة مستندات طويت على صور ضوئية من مشاريع الخير التي يرعاها موكلها.

وطلب الحاضر عن المستأنف عليها بمذكرته المقدمة بالجلسة العدول عن حكم التحقيق الصادر في الاستئناف على اعتبار عدم جواز الإثبات بالشهود في الحالات التي يكون فيها دليل كتابي كما دفع بعدم جواز سماع الدعوى طبقاً للمادة ٢١٤ من قانون الأحوال الشخصية الكويتي، وقدم حافظة مستندات فيها صورة ضوئية من الحكم رقم ٢٠٠٧/٩٢ واستئنافه رقم ٢٠٠٨/٤٤٤٦ جنح الذي قضى بالامتناع عن معاقبة المتهم (.....) مع إلزامه بالتعويض الأدبي. فأصدرت المحكمة قرارها بحجز الاستئنافان للحكم لجلسة اليوم. وصرحت بمذكرات بالإيداع في أجل محدد قدم خلالها المستأنف مذكرة تمسك فيها بطلباته وقدم الحاضر عن المستأنف عليها مذكرة لم يخرج مضمونها عما سبق تقديمه وصمم على ما جاء فيها.

وحيث إنه قد سبق الفصل في شكل الاستئنافين.

وحيث إنه عن موضوع الدعوى وفي نطاق

الاستئنافان فإنه لما كان الثابت أن طلبات المستأنف الختامية الواردة بمذكرته المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى بجلسة ٢٠٠٦/٤/٩ هي الحكم بثبوت ايصاء والده (.....) بإضافة اسمه إلى أخويه (.....) و(.....) وصياً معهما على ثلث الموصي الصادر به الوصية الموثقة بموجب الإعلام الرسمي رقم ٩١٦ بتاريخ ١٦ شعبان ١٣٦٤ هجرية بما تقتضيه الوصاية وخاصة فيما يتعلق بتوليه صرف الثلث مع أخويه (.....) و(.....) وكان من المقرر لمحكمة الموضوع تكييف الدعوى بما تتبينه من وقائع وأن تنزل عليها وصف الصحيح دون التقيد بالوصف الذي يخلعه عليها الخصوم.

وعلى ذلك فإن حقيقة طلبات المستأنف الختامية في دعواه هي بثبوت إيصاء والده بإضافة اسمه للوصية رقم ٩١٦ المؤرخة في ١٦ شعبان ١٣٦٤ هجرية وتعيينه وصياً على صرف الثلث الوارد بالوصية.

لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الموصي (.....) توفي عام ١٩٤٦ مصراً على وصيته. فتكون الوصية نافذة قبل صدور قانون الأحوال الشخصية رقم ١٩٨٤/٥١ ومن ثم يكون مذهب الإمام مالك هو الواجب التطبيق على النزاع القائم بين الخصوم.

وتقضي المحكمة ابتداء بعدم قبول الدفع المبدى بعدم سماع الدعوى وذلك لعدم تطبيق القانون المشار إليه سلفاً. إذ إن مذهب الإمام مالك الذي حلت قواعده هو الواجب التطبيق. وهو ما تقتضي به المحكمة دونما النص عليه بالمنطوق.

وحيث إنه من المقرر عند المالكية أنه إذا وقع نزاع في صدور الوصية، أو في الرجوع عنها بعد وفاة الموصي، وأنكر المدعى عليه، فيقضي بجواز إثبات الوصية أو الرجوع عنها عند الإنكار - بأي دليل شرعي، كشهادة الشهود وغيرها. وعندهم أنه يجوز الوصية لكل من يتصور له الملك، من كبير أو صغير، حراً وعبداً، سواء كان موجوداً عند الوصية أو منتظر الوجود كالحمل، ان استهل صارخاً وأنه لو أوصى لحمل امرأة، فانفصل حياً، صحت الوصية، لأن مصالح المال يمكن حصولها من الحمل في المستقبل وأنه يجوز شهادة رجل وامرأتين على الوصية. وأنه يعمل بالخط إذا وثق به ولم توجد فيه ريبة من محو أو كشط أو تغيير، وأن المعمول عليه هو الاستيثاق من صحة الكتابة، وعدم وجود شبهة فيها، فإن انتفت عمل بها ونفذت، وإلا فلا، فإن طعن على سند ما بالتزوير أمكن التحقيق في ذلك وليس من قواعد الشريعة ما يمنع من تطبيق النظم الحديثة إذ هي لا تخالف نصاً شرعياً، ولا تجافي ما وضعه الفقهاء من قواعد وضوابط رأوها مناسبة في أزمنتهم وأنه لا خلاف بين فقهاء المذاهب في بناء الحكم على القرينة القاطعة، والقرينة في الاصطلاح هي ما يدل على ما يطلب الحكم به دلالة واضحة بحيث تصيره في حيز المقطوع به.

لما كان ما تقدم وكانت الوصية محل النزاع مما تصرف في وجوه البر والخيرات فتكون في مجملها لمن لا يحصون. ومن ثم يكون تنفيذ الوصية لمن اختاره الموصي، فإن لم يكن فلمن تعينه المحكمة، وأن للمحكمة السلطة التامة في فهم الواقع وتقدير الأدلة ومدى صلاحية منفذ الوصية في القيام بمهامه في تنفيذها وما إذا كان أميناً قادراً على إدارة الأموال محل الوصية وفقاً لإرادة الموصي التي أفصح عنها بوصيته. وأن القاضي باعتباره صاحب الولاية العامة له مراقبة الولايات الخاصة فإذا خرج صاحب الولاية الخاصة عن حدود ولايته عزل منها أو حد من صلاحياته أو قيدها، فإذا استبان له أن الوصي المختار ينفذ الوصية وفق مقتضى الشرع وأنه ملتزم بإرادة

الموصـي حسـبما جاء بوصيته وأنـه محافظ على الأموا الموصى بها، أبقاه قائماً على تنفيذ الوصية إعمالاً لشـرط الموصي الذي اختاره لتنفيذها، ولا رقيب عليه في ذلك، طالما أقام قضاءه على أسباب سـائغة لها اصلها الثابت في الأوراق، ولا عليه من بعد ان يتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم ويرد عليها استقلالاً، مادام في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيها الرد الضمني لما يخالفها.

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف كان يدير أمـوال المورث هو وأخيه المرحوم (.....) وهو ما كشفت عنه الأوراق ومنها الشهادة الصادرة مـن شـركة (.....) المؤرخـة فـي ٢٠٠٤/٥/٢٣ والمقدمة في ضمن حافظة مسـتندات المسـتأنف بجلسـة ٢٠٠٤/٥/٣٠ وفيهـا المبالـغ التي صرفت مـن ثلث المورث بواسـطة المسـتأنف عـن الأعوام ١٩٩٧/٩٦ حتـى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ والتي لم يجحدها خصومه في الدعوى.

ومـن ثم فهو منفذ للوصية، واسـتمر على ذلك حتـى وقع الخلف بينهمـا، يؤيد ذلك ما انتهى إليه تقريـر الإدارة العامة للأدلـة الجنائية الذي أثبت صحـة توقيع المدعى عليـه الأول بالدعوى المبتدأة المرحـوم (.....) وكـذا صحـة توقيعـات الشـهود (.....) و(.....) على الشـهادة التي ركن المستأنف صدورها من المدعى عليه الأول محل النزاع. وهي مـا تطمئن إليه المحكمة وتأخذ بهـا قرينة قاطعة على صحة الوصية للمسـتأنف مـن والده (.....) وإذا أضيـف إلـى ذلـك ما يشـهد به الشـاهدان (.....) علاوة على قيام (.....) أبناء (.....) بإلغاء وكالتهمـا عن مكتب المحاماة الموكل منهما بالنزاع، وإقرارهـم بحق المسـتأنف في دعـواه. وذلك بعد وفـاة المرحوم (.....) ثم اختيار الجمعية العمومية لشركة (.....) المسـتأنف مدير عاما لها بالغالبية المطلقـة وهي شـركة مملوكـة لذويـه وأقاربه هو قرينة الأمانة وحسـن الإدارة. ولا ينال من ذلك ما ساقه المسـتأنف عليهم طعناً على أمانة المستأنف وصلاحـه، فهـو رداً منهـم على تمسـكه بدعواه، ذلـك أنهم اعتصمـوا ابتداء بعدم ثبـوت الإيصاء للمسـتأنف وعجزه على إقامـة الدليل على صحة دعـواه، وما طعنهم عليه بعد ذلك. إلا بعد أن قدم بينته وشـهوده بجلسة ٢٠٠٤/١١/٢٨، ولم يستطع مـن كلف النفي تقديم شـهوده رغم طلب الحاضر عنـه، وتأجيـل الدعـوى لذلـك السـبب، كما وأن الأحكام المحاج فيها والصادرة ضد المستأنف، فإنها وإن كانـت خارجة عن نطـاق الوصية، فإن الحكم الصادر في الجنحة رقم ٢٠٠٥/٧ واستئنافه المؤيد له، قد ابتنى حسبما هو الثابت بالأوراق على قرار لجنة سوق الكويت للأوراق المالية. وكان البين بعد صـدور ذلك الحكم أن المسـتأنف أقام دعواه رقم ٢٠٠٥/٢٥٢ أمام القضاء الإداري.

طعنـاً على قرار لجنة السـوق، فقضـى بإلغاء ذلك القرار وما يترتب عليه من آثار، تأسيساً على ما شـابه من خطأ بالإجراءات. سـند الإحالة إلى النيابـة العامـة، ولما كان الحكم بالإجراءات سـند الإحالة إلى النيابة العامة، ولما كان الحكم الجنائي سالف الذكر قد استند على تلك الإحالة حسبما هو وارد بمدوناتـه، وعلى ما انتهى إليه لجنة التحقيق في السـوق والتي قضى ببطلان إجراءاتها المتعبة، ومـن ثم لا تجـد المحكمة محلاً لما نعاه المسـتأنف عليهم على المسـتأنف من عدم الأمانة، أضف إلى ذلك أن النص في المادتين ١/١٤٨، ١٥٢ من قانون الشـركات التجارية علـى أن رئيس مجلس الإدارة وأعضـاؤه مسـؤولون تجاه الشـركة والمسـاهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإسـاءة اسـتعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون أو لنظام الشركة وعن الخطأ في الإدارة. وأن للجمعية العامة إقالة رئيـس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء هذا المجلس

بناء علـى اقتراح من المجلـس.. أو بناء على طلب موقـع من عدد من المسـاهمين يملكـون ما لا يقل عـن ربـع رأس المال، ولما كان الثابت أن المسـتأنف قائـم على إدارة شـركة (.....) فإن مجلس الإدارة والجمعيـة العموميـة ووزارة التجـارة وهـي الجهة المخولة بمراقبة الشركات لم تحرك ساكناً لإعمال المادة المشـار إليها بعد صـدور الحكم في الجنحة المنـوه عنها، ومن ثم يكـون حائزاً على ثقة مجلس إدارة الشركة وجمعيتها العمومية.

ولا يغير هذا النظر ما قضى به الحكم الصادر بالامتناع عن العقاب فـي الجنحة رقم ٢٠٠٧/٩٢ لأن القضـاء فـي تلك الجنحة على نحو ما سـلف لا ينال من شـرف المستأنف واعتباره. كما وتلتفت المحكمـة عـن الدفـاع الـذي أبـداه الحاضر في الدعـوى المضمومـة بطلـب العـدول عـن الحكم بإحالة الاسـتئناف إلى التحقيق على نحو ما أورده بمذكرتـه المقدمـة أمام هذه المحكمـة ذلك أن من المقـرر أن قاعـدة عدم جـواز الإثبـات بالبينة في الأحـوال التـي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليسـت من قواعد الإثبات الشرعية، ومن ثم فإن التمسك بتطبيـق هذه القاعدة على المنازعة الماثلة بوصفها من مسائل الأحوال الشخصية يكون جائز. الطعن ٢٠٠٤/٤٤ أحوال شخصية جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٠.

ولمـا كان المسـتأنف عليهـم عجـزوا عـن إثبات دعواهم بشـهادة الشـهود وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ومنحتهم أجلاً واسعاً لتنفيذه، وقدم المسـتأنف شـهوده، رأت المحكمة عدم جدوى سـماعها، بعـد أن عجـز مـن عليه الإثبـات إثبات دعـواه بدليل آخر، ومن ثم يكـون قد ثبت الإيصاء للمسـتأنف من والده الموصي بعد أن حيز له شرط الأمانة والصلاح على نحو ما سلف بيانه، وإذ خالف الحكم المسـتأنف هذا النظر فإنـه يتعين إلغاؤه في هذا الشق والقضاء على النحو الوارد بالمنطوق.

وحيـث إنـه مـن المقـرر أن الوصيـة إذا كانت بالمنفعـة لقوم غير محصوريـن لا يظن انقطاعهم أو علـى وجه من وجوه البـر وكانت الوصية مؤيدة أو مطلقة اسـتحق الموصى لهـم بالمنفعة على وجه التأبيد. وصار التصرف من بعد وفاة الموصي وقفاً فإذا ما مات مصراً على وصيته طبقت عليه أحكام الوقـف من جميع الوجوه حتـى وإن كانت عبارات المتوفـى قد جاءت فـي صيغة الوصية لأن الموصي أخرجهـا مخـرج الوقف. كمـا وأن مـن المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى، وتقدير الأدلة، وتفسيرها لها مما تحتمله عباراتهـا ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لها في جملتهـا باعتبارهـا وحدة متماسـكة. والعبرة في ذلـك بحقيقة ما عناه من جررها متى اسـتظهرت ذلـك وردته إلى شـواهد وأسـانيد يمكن أن تؤدي إليـه عقلاً. وكلام الوقف يجـب ان يحمل على ما يفهم منه أنه أراده من عبارات في كتاب وقفه على اعتبـار أنها تضافرت في الإفصاح عن إرادته، ولا عبـرة للدلالة في مقابلة التصريح، كما أن التحقق مـن صلاحية من يقوم علـى نظارة الوقف وإدارته على الوجه الأكمل من مسـائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع بلا معقب متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق.

وحيـث إنـه هديـاً بمـا تقـدم وكان الثابت من عبـارات الموصـي في وصيتـه أن جعلهـا تصرف وجـوه البـر والخيرات فيمـا يعود نفعـه عليه في الدنيـا والآخرة على وجه التأبيـد ومن ثم صارت الوصيـة من بعد وفـاة الموصي وقفـاً، يتعين معها تطبيق أحكام الوقف عليها، وإذ كان من الثابت ان الموصي توفـي عام ١٩٤٦ مصرا على وصيته فإنه يتعين تطبيق احتكام الامر السامي الصادر بتاريخ ٥ ابريـل ١٩٥١ بأحكام شـرعية خاصة بالأوقاف والـذي ينص بالمـادة السادسـة منـه أن الأوقاف

الخيريــة أو الأوقــاف التي للخيــرات فيها نصيب إذا لم يشــترط الواقف النظارة عليها لشــخص أو جهــة معينة يكون النظارة عليهــا الأوقاف العامة. وإن اشــترط الواقــف النظارة لأحد فتشــترك في النظــارة منضمــة إلــى الناظر المعين مــن الواقف إن كانــت المصلحــة تقتضي ذلك. ولمــا كان الثابت مــن عبارات الوصية أن الموصي قد جعل الوصاية لأولاده (.....) بإشراف عمهم (.....) ومن بعدهم للصالــح من ذريتــه ولم يجعل لأحدهــم الحق في تعيين أو الإيصاء لآخر، أو إشراكه معهم في تنفيذ الوصيــة، وكانــت المحكمة قد وقفــت على صلاح المســتأنف للأســباب التي أوردتها ســلفاً، ومن ثم يكــون طلب الأمانــة العامة للأوقــاف في دعواها الفرعية التمسك بإدارة ثلث الوصية منفردة. قائم على غير أساس يتعين رفضه.

ومــن حيث إن المالكيــة وإن لم يجيز للواقف أن يكــون ناظــراً على وقفــه إلا أنهم جعلــوا له الحق فــي أن يشــترط الولاية على الوقف لمن يشــاء وإذ اشــترط الولاية لأحد وجب اتباع شــرطه، وتعيين من شــرطت الولاية لــه، ولا يجوز العدول عنه إلى غيــره، ولا يجــوز عزلــه مــن ولاية الوقــف إلا إذا وجد ســبب يدعو إلى عزله، كعدم الأمانة، أو سوء التصرف، وليس لمن شــرط الواقــف له الولاية أن يوصــي لغيره بها إلا إذا جعل الواقف له الحق في الإيصاء لغيره.

وحيــث إن هــذه المحكمة قد انتهــت إلى ثبوت ايصــاء المرحــوم (.....) بإضافــة ابنه المســتأنف إلــى أخويه (.....) وصــل معهما على ثلث الموصى الصــادر به وثيقة الوصية محــل النزاع، ولم يثبت بوثيقة الوصية ان الموصي اعطى أيا من الاوصياء من ابنائه الحق في الإيصاء لغيره أو إشــراك أحد ســواهم في تنفيــذ وصيتــه وأنه لا يكــون لذريته الوصايــة إلا مــن بعد الأبناء، وذلــك عملاً لما نص عليه بالمادة رقم ٦ من الامر السامي سالف الذكر، ومذهب الامام مالك الواجب التطبيق.

وإذ قضــى الحكــم المســتأنف لمدعيــا الدعوى المضمومة بالاشــتراك مع الامانة العامة للأوقاف بإدارة الثلث، فإنه يكون قد اخطأ مما يتعين إلغاؤه والقضاء بما تقدم.

وحيــث إنــه عــن المصروفــات فــي الدرجتــين شاملة مقابل أتعاب المحاماة فإن المحكمة تلزم بها المســتأنف عليهــم الواردين بمنطــوق الحكم عملاً بالمادتين ١١٩، ١٤٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمــت المحكمة: فــي الدعويــين الأصلية رقم ٢٠٠٣/٦٦٢ والفرعيــة المقامــة مــن الأمانة العامة للأوقاف والدعــوى المضمومة رقــم ٢٠٠٨/١١٦٢ بإلغــاء الحكم المســتأنف والقضاء مجــدداً بثبوت إيصــاء المرحــوم (.....) بإضافــة ابنــه المســتأنف (.....) إلــى أخويــه (.....) و(.....) وصيــاً معهما علــى ثلــث الموصي الصــادر به الوصيــة رقم ٩١٦ المؤرخة في ١٦ شــعبان ١٣٦٤ هجرية بما تقتضيه الوصايــة وخاصة فيما يتعلــق بتولية صرف الثلث وألزمت المستأنف عليهم الثالث والرابع والخامسة عشــر والثامن والعشــرين والتاســع والعشرين في الاستئناف رقم ٢٠٠٩/٦٦ أحوال المصروفات ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

ملحوظة:

نطقت بهذا الحكم الهيئة المشكلة بصدره.

أما الهيئة التي ســمعت المداولة واشــتركت في المداولة ووقعت على مســودة الحكم فهي المشــكلة كالآتي:

الســيد المستشــار/ عبدالعزيــز الفضل رئيس الدائرة

وعضوية السادة المستشارين/ زيدان أبو عمره، أيمن التمار.



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية السادسة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٣٠ ذو الحجة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٦/١/٣٠م

برئاسة الأستاذ المستشار/ إبراهيم الملا

وعضوية الأستاذين

المستشار/ عزت إسماعيل والمستشار/ خالد المنديل

وحضور السيد/ جاسم الأنصاري أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - (.....)

٥ - (.....)

ضد

١ - (.....)

٢ - (.....)

٣ - (.....)

٤ - الهيئة العامة لشؤون القصر

والمقيد بالجدول برقم: ٢٠٠٥/٣٨٨ أحوال/ ٦.

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.

وحيث إن الوقائع وأسانيد الخصوم وأوجه دفاعهم سبق أن تكفل بسردها الحكم المستأنف بما يكفي للإحالة إليه بشأنها، وتوجزها المحكمة في أن المستأنف بما يكفي للإحالة إليه بشأنها، وتوجزها المحكمة في أن المستأنف عليهن الثلاثة الأول كن قد أقمن الدعوى رقم ١٢٧٠ لسنة ٢٠٠٣ أحوال شخصية ضد المستأنف عليهم طلبن فيها وفقاً لما استقرت عليه طلباتهن الختامية الحكم بعزل المدعى عليهم الخمسة الأول وتعيين الهيئة العامة لشؤون القصر وصياً على ثلث المرحوم (.....) وإلزامهم بتسليم قيمة العقارات التي تصرفوا ببيعها وكل أموال الوصية للهيئة العامة لشؤون القصر وتقديم بيان حسابي مؤيد بالمستندات عن مصروفات وإيرادات الوصية من تاريخ استلامهم لها وحتى التسليم وتولي النيابة العامة اتخاذ إجراءاتها بشأن جريمة التبديد عند توافر شروطها وقلن شرحاً لدعواهن أن مورثهم المرحوم (.....) أوصى بثلث تركته للصرف منها في وجوه الخيرات وعلى المحتاج من أولاده وأحفاده وأقاربه ثواباً له في آخرته وذلك على يد ابنه (.....) ولسوء إدارة الأخير لأموال الوصية ألغت المحكمة وصايته وعينت بدلاً منه لجنة أوصياء هم المدعى عليهم الخمسة الأول وألزمتهم بفتح حساب لدى بيت التمويل الكويتي لإيداع إيرادات الوصية به ومسك دفاتر محاسبية منتظمة وتزويد أي طرف من الورثة بالمعلومات والمستندات التي يطلبها وأن مهمتهم هي إدارة أموال الوصية والمحافظة عليها وتنفيذ شروطها طبقاً للشرع والقانون وقد استصدر الأوصياء إذناً من المحكمة لبيع عقارات الوصية لقدمها وقلة

الإيراد المتحصل منها ورغبتهم في استثمار قيمة العقارات في أصول استثمارية وعقارية جديدة تدر إيراداً أكثر. واستناداً لهذا الإذن قام الأوصياء ببيع جميع عقارات الوصية عدا عقارين فقط وتوزيع القيمة فيما بينهم وبين باقي الورثة للذكر مثل حظ الانثيين باعتباره تركة لا وصية مما يحق لهن طلب الحكم بما تقدم. وقدم الطرفان مستندات ودفاع ألم بها الحكم المستأنف وأحاطت بها المحكمة وقضت محكمة أول درجة وقبل الفصل في الموضوع بندب إدارة الخبراء لبيان أعيان الوصية وما قدره من ريع وعما إذا كان الأوصياء يتصرفون في تلك الأعيان على الوجه الذي يتفق مع رغبة الموصي من عدم وبيان أوجه صرف ريع الوصية، وقدم الخبير تقريراً خلص فيه أن أعيان الوصية المؤرخة ١٩٧٢/٦/١٩ اعتباره عن عقارات وارثهم ولم يقدم المدعى عليهم بيان أوجه صرف الريع وأن الخبرة الحاسبية استعانت بالخبرة الهندسية لبيان ريع ومصروفات عقارات الوصية إلا أن الخبير الهندسي أعاد المأمورية للمحكمة بناء على طلب المدعية لتصرف المدعى عليهم في العقارات وأنه تم تحديد تلك العقارات إلا أن المدعى عليهم لم يقدموا بيان بما تم من تصرفات بريع تلك العقارات، ويتعذر تحديد ما إذا كانت تصرفات الأوصياء تتفق مع رغبة الموصي من عدمه لعدم تقديم المدعى عليهم بيان يوضح كافة تصرفاتهم في الأعيان وقدمت نيابة الأحوال الشخصية مذكرة طلبت فيها عزل اللجنة المشكلة من المدعى عليهم الخمسة الأول عن الوصاية على ثلث خيرات الموصي، وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الثلث المذكور بدلاً من اللجنة المشكلة لإدارة أموال الثلث الخيري وإنفاقه في مصارفه وفقاً للشرع والقانون، واختصمت المدعيات الأمانة العامة للأوقاف التي طلبت تعيينها ناظراً على الثلث الخيري موضوع الدعوى. وبتاريخ ٢٠٠٥/١/٨ قضت محكمة أول درجة بعزل اللجنة المشكلة من المدعى عليهم الخمسة الأول عن الوصاية على ثلث خيرات المرحوم (.....) وتعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً على الثلث المذكور وذلك لإدارته وتنميته وإنفاقه في مصارفه وفق ما أراد به الموصي ومقتضى الشرع والقانون، وإلزام اللجنة المذكورة بتسليم أموال الوصية للأمانة العامة للأوقاف وتقديم بيان حسابي مدعم بالمستندات عن مصروفات وإيرادات الوصية منذ استلام اللجنة المذكورة لأموال الوصية وحتى تسليمها ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. وأقامت قضاءها على ما أوردته من أسباب حاصلها أن المدعى عليهم الخمسة الأول قد أخلوا ببنود عقد الصلح المؤرخ ٢٠٠٠/٤/٢٢ والتي أوجبت عليهم إمساك دفاتر محاسبية منتظمة وتزويد أي طرف بالمعلومات والمستندات التي يطلبها وأنه تعذر على الخبير المنتدب في الدعوى تحديد ما قدره أعيان الوصية من ريع لعدم تقديم المدعى عليهم بيان بأوجه صرف الريع ولم يوضحوا تصرفاتهم في الأعيان. لم يلق هذا القضاء قبولاً من المدعى عليهم الخمسة الأول فطعنوا عليه بالاستئناف الماثل وذلك بموجب صحيفة أودعت إدارة الكتاب بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٦ طلبوا في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء أصلياً برفض الدعوى واحتياطياً بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة وانتفاء المصلحة. وأقاموا استئنافهم على أسباب حاصلها القصور في التسبيب ومخالفة رغبة الموصي وانتفاء المصلحة في الدعوى ورفعها من غير ذي صفة وفي بيان ذلك يقولون إن كان يتعين على محكمة أول درجة أن تتقيد برغبة الموصي بشأن تعيين منفذ الوصية والثابت بالوصية أن

الموصي أسند تنفيذها لابنه (.....) ومن بعده (.....) ومن بعده (.....) وكان يتعين تعيين (.....) بعد (.....) وليس الأمانة العامة للأوقاف. وأن المستأنف عليهن الثلاثة هن حفيدات الموصي ولسن في حاجة إلى أموال الوصية لثرائهن ومن ثم تنتفي مصلحتهن وكذلك صفتهن في إقامة الدعوى.

وحيث إن الاستئناف نظر على النحو المبين بمحاضر الجلسات وفيها مثل الخصوم كل بوكيل عنه. وبموجب مذكرة طلب كل من (.....) و(.....) قبول تدخلهما في الاستئناف تدخلاً انضمامياً إلى المستأنفين وفي الموضوع أصلياً إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برف الدعوى واحتياطياً إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لانتفاء المصلحة وذلك على سند من القول إنهما من بين ورثة الموصي ولهم مصلحة مباشرة في التدخل في الاستئناف منضمين إلى المستأنفين في طلباتهم تأسيساً على أن الموصي صدر منفذ الوصية في ذريته ولم يترك الوصية بدون ناظراً ويكون تعيين الأمانة العامة للأوقاف ناظراً في غير محله قانوناً لمخالفته لإرادة الموصي وأن المستأنف عليهن الثلاثة الأول لسن في حاجة إلى أموال الوصية لثرائهن ومن ثم لا تكون لهن مصلحة في الدعوى وقدم طالبي التدخل مذكرة شارحة حمايتها على طلباتها - وقدما حافظة مستندات طويت على:

١ - صورة إقرار عرفي مؤرخ في ٢٠٠٥/٥/٢٠ صادر عن المستأنف عليها الأول عن نفسها وعن المستأنف عليهما الثانية والثالثة بالتنازل عن القضية رقم ٢٠٠٥/٣٨٨ أحوال / ٦ أمام محكمة الاستئناف وتفويض المحامي (.....) بالتنازل أمام المحكمة.

٢ - صورة إقرار تنازل مسجل لدى كاتب العدل ومصدق عليه بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٢ رقم ٢٦٢٧ جلد (ج) يتضمنه تنازل المستأنف عليهما الثانية والثالثة عن الدعوى رقم ٢٠٠٣/١٢٧٠ أحوال شخصية وأي دعاوى أخرى تخص ثلث المرحوم (.....) وذلك لاطلاعهما على إرادة الثلث وتبين لهما أن لجنة الوصاية تبذل قصارى جهدها لتنفيذ وصية الموصي والإنفاق على وجوه الخير.

٣ - صورة من الفتوى رقم ١٥١ ح / ٩٥ الصادرة بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ من هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٤ - صورة من الحكم الصادر في الاستئنافات أرقام ٦٨، ٧٧، ١٩٩٩/٩٧ أحوال شخصية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٣ والذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعيين الهيئة العامة لشؤون القصر وتعيين اللجنة المشكلة من كل من (.....) على ثلث الخيرات للمتوفى (.....) بالضوابط المبينة بعقد الصلح المؤرخ ٢٠٠٠/٤/٢٢ الموثق بعقد الصلح رقم ٣٧٢١ جلد ٦ على النحو الثابت بأسباب الحكم وتأييده فيما عدا ذلك.

وقدم المستأنفون حافظة مستندات طويت على إقرار عرفي غير مؤرخ صادر عن ورثة الموصي ويتضمن الإقرار بنزاهة وأمانة مجلس الوصاية على ثلث الخيرات وأن المجلس المذكور يقوم بأداء أعماله بكل أمانة وصدق وأنهم يرفضون تولي إدارة الثلث أي جهة من الجهات بما فيها الأمانة العامة للأوقاف وشؤون القصر. وبموجب صحيفة طل بكل من (.....) قبول تدخلهم تدخلاً انضمامياً للمستأنف عليه الأمانة العامة للأوقاف وفي الموضوع برفضه الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف على سند من القول إنهم من بين ورثة الموصي وأن لجنة الوصاية قد تصرف أعضائها المستأنفون في جميع عقارات الثلث بالبيع بعد حصولهم على إذن قضائي باطل وأخفوا ذلك عن الخبرة رغم بطلان هذا البيع عملاً بالحكم

الصادر من محكمة التمييز في الطعنين رقمي ١٩، ٢٢ لسنة ١٩٩٣ تجاري بين ذات الخصوم وعن ذات الموضوع وأنهم مستحقين للوصية لكونهم أيتام وأغلبهم قصر بوصاية شقيقهم البالغ من العمر ٢١ سنة ولا يعمل لكونه مازال طالباً وتوفي عنهم والدهم ولم يترك لهم مالاً أو سكناً سوى الإقامة والانتفاع بعقار النقرة منذ وفاة الموصي عام ١٩٧٩ وأن بيع العقار المذكور يهددهم بالطرد من السكن المذكور وأن الصلح بين المستأنفين والمستأنف عليهم يخالف النظام العام وأنهم يعترضون على الصلح المذكور الذي يهدف إلى تمكين لجنة الأوصياء الخمسة (المستأنفين) من الإفلات من تبديد أموال الثلث الخيري المعينين لإدارته والاستيلاء عليه وقدموا للإثبات:

١ - صورة من عقد بيع مسجل برقم ٣٨٣٣ بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٧ والمتضمن بيع عقار مملوك للثلث بمعرفة المستأنفين إلى شركة (.....) للتجارة العامة والمقاولات بمبلغ مليون وأربعمائة وعشرون ألف دينار.

٢ - صورة من الحكم الصادر من محكمة التمييز في الطعنين رقمي ١٩، ٢٢ لسنة ١٩٩٣ تجاري بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٦ والذي قضى بقبول الطعنين شكلاً وفي الموضوع بتمييز الحكم المطعون فيه وفي موضوع الاستئنافين رقمي ١٧٢، ١٩٩٠/١٧٥ تجاري برفضهما وتأييد الحكم المستأنف.

٣ - صورة من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠٠١ إفلاس مديونيات عامة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ والذي قضى بشهر إفلاس المدعى عليه الأول (.....) المستأنف الأول بالاستئناف الماثل.

٤ - صورة من الحكم الصادر في القضية رقم ٢٠٠١/٣٠ إفلاس مديونيات عامة بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١ والذي قضى بشهر إفلاس المدعى عليه الأول (.....) المستأنف الثالث بالاستئناف الماثل.

٥ - صورة من الحكم الصادر في العدوى ٢٠٠٤/١٠٠٣ مستعجل جزئي بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠ والذي قضى بصفة مستعجلة بطرد المدعى عليهم (المستأنفين عدا الثالث في النزاع الماثل) من العين المبينة بالصحيفة ووثيقة التملك المسجلة وتسليمها للشركة المدعية.

٦ - صورة من التوكيل الخاص رقم ١٣٧٤٤ جلد (ب) الصادر في ٢٠٠٤/٧/٢٠.

٧ - صورتين من الحكمين الصادرين في القضيتين ٢٠٠١/٢٧٩، ٢٠٠٣/٧٥ إفلاس مديونيات عامة وقضى الأول بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢١ بشهر إفلاس المدعى عليه الأول (.....) وقضى الثاني بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٩ بشهر إفلاس المدعى عليه (.....) وقدموا كذلك مذكرة دفعوا فيها ببطلان صحيفة الاستئناف لانقضاء وكالة الأستاذ المحامي بقوة القانون لصدور حكم بإفلاس الموكلين (.....) و(.....) (المستأنفان الأول والثالث) وأن سند الوكالة عن المستأنفين الرابع والخامس هي وكالة خاصة بالهيئة العامة للتعويضات للمطالبة بتعويضات ثلث المرحوم (.....) (الموصي) وكذلك الدعاوى التي ترفع منهما أو عليهما بهذا الخصوص ويكون تبعاً لذلك التوقيع على صحيفة الاستئناف باطلاً بالنسبة إلى المستأنفين المذكورين كما دفعوا بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي كامل صفة تبعاً لبطلان صحيفة الاستئناف بالنسبة للأربعة مستأنفين سالف البيان ودفعوا أخيراً بانتفاء شروط الوصاية بالنسبة للمستأنفين الأول والثالث للقضاء بشهر إفلاسهما وإعمالاً لنص المادة ١١١ من القانون المدني وطلبوا رفض الصلح المقدم بالاستئناف وصمموا على طلباتهم الواردة بصحيفة التدخل وقدم الحاضر عن الأمانة العامة للأوقاف

مذكرتين طلب في الأول رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والحكم بصفة مستعجلة بإلزام المستأنفين بتقديم بيان حسابي مدعما بالمستندات عن مصروفات وإيرادات الوصية منذ تسلمهم لأموال الوصية وإلزامهم بدفع غرامة تهديدية إذا امتنعوا عن ذلك. وطلب في الثانية بطلان صحيفة الاستئناف وعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير كامل صفة ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبصفة مستعجلة إلزام المستأنف عليهم بتقديم البين الحسابي المطلوب بالمذكرة الأول. وقدمت نيابة الأحوال الشخصية مذكرة بالرأي خلصت فيها إلى قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والمحكمة قررت حجز الاستئناف للحكم بجلسة ٢٠٠٦/١/١٦ وصرحت بمذكرات في أجل حددته. وقدم المستأنفون مذكرة شارحة طلبوا في ختامها الحكم بعدم قبول تدخل ورثة المرحوم (.....) لانتفاء المصلحة والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الصلح بينهم وبين المستأنف ضدهن واحتياطياً رفضه الدعوى ومن باب الاحتياط الكلي عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة. وقدمت المستأنف ضدهن مذكرة تضمنت طلب إثبات تنازلهن عن الحكم المستأنف فيما قضى به من عزل أعضاء لجنة الوصاية والحكم باستمرارهم على شرط التقيد بما أوجبه الحكم القضائي بتعيينهم. وقدم طالبي التدخل (.....) مذكرة طلبوا في ختامها قبول تدخلهم شكلاً وأصلياً إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى واحتياطياً عدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة وانتفاء المصلحة وعدم جواز تدخل الأمانة العامة للأوقاف وقدمت الأمانة العامة للأوقاف مذكرة طلبت في ختامها عدم جواز الصلح لتعلق النزاع بالنظام العام وعدم موافقتها على هذا الصلح وتمسكها بدفاعها السابق. والمحكمة قررت مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم لإتمام المداولة.

وحيث إنه عن الدفع المبدى من طالبي التدخل والأمانة العمة للأوقاف ببطلان صحيفة الاستئناف لانقضاء وكالة المحامي رافع الاستئناف بإفلاس موكله (.....) مردود بما هو مقرر من أنه لا يشترط أن يكون المحامي الذي يوقع على صحيفة الطعن موكلاً من الطاعن لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة صحيفة الاستئناف أنها موقعة من الأستاذين (.....) و(.....) المحاميان الأمر الذي يضحى معه الدفع على غير أساس وترفضه المحكمة دون حاجة إلى النعي على ذلك بمنطوق الحكم.

وحيث إن الاستئناف أقيم في الميعاد وحاز أوضاعه القانونية ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن طلب التدخل انضمامياً للمستأنفين فلما كان الثابت بالأوراق أن طالبي التدخل من بين ورثة الموصي ومن ثم تكون لهما مصلحة في التدخل ويتعين تبعاً لذلك القضاء بقبول تدخلهما شكلاً تدخلاً انضمامياً للمستأنفين عملاً بنص المادتين ٨٧، ١٤٤ مرافعات.

وحيث إنه عن طلب طالبي التدخل تدخلاً انضمامياً للمستأنف عليهم فلما كان الثابت بالأوراق أنهم من بين ورثة الموصي ومن ثم تكون لهم مصلحة في التدخل ويتعين القضاء بقبول تدخلهم شكلاً تدخلاً انضمامياً للمستأنف عليهم.

وحيث إنه عن موضوع الاستئناف فإن ما قضى به الحكم المستأنف في محله للأسباب التي أقيم عليها والتي تتخذها المحكمة أسباباً لقضائها وتضيف إليها دعماً لها ورداً على ما أثاره المستأنفين وطالبي التدخل انضمامياً لهم في أسباب الاستئناف ودفاعهم ما يلي:

أولاً: أن دعوى الوصية الخيرية هي من الدعاوى التي تمس النظام العام لأن حق الله فيها هو الغالب فالموصي بثلث ماله للخيرات

يستهدف بوصيته تدارك ما فاته من الأعمال ويرغب بها تحقيق مقاصده في البر والصدقة عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن لله تبارك وتعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم فضعوه حيث شئتم) ويجوز تبعا لذلك رفع الدعوى حيث من النيابة العامة إذا ظهر ثم انحراف في شأنه تنفيذ الوصية الخيرية وينبني على ذلك أنه متى طرحت دعوى بشأن تنفيذ الوصية الخيرية وقام الجدل حول مدى التزام الوصي برعاية الثلث الموصى به والمحافظة عليه والعمل على كل ما فيه بقاؤه صالحاً نامياً واستغلاله بكل طرق الاستغلال المشروع وإنفاق الخيرات في الوجوه التي حددها الموصي حسب اجتهاده ودون الخروج على قصد الموصي أو مخالفة لأحكام الشرعية الإسلامية كان على القضاء أن يتحرى ذلك كله ويمحصه، كي ينزل حكم الشرع والقانون صحيحاً على الواقع الذي ثبت لديه دون التقيد بطلبات الخصوم أو التعويل على صلحهما في هذا الخصوص.

ثانياً: أن الشروط التي يتطلبها الفقه المالكي في منفذ الوصية على الخيرات كلها مقررة لصالح الوصية وضمان المحافظة على أموالها، وتحقيق مقصد الموصي منها. وترتيباً على ذلك فإن اختيار الموصي منفذاً للوصية الخيرية ووجوب احترام رغبته ومشيئته في هذا الصدد ليس من شأنه أن يسلب القاضي صاحب الولاية العامة حقه في الرقابة على ذلك الوصي المختار وتتبع أحواله وقوفاً على مدى قيامه بواجب المحافظة على الأموال التي تحت يده والعمل على كل ما فيه بقاؤها صالحة نامية بحيث إذا تبين أن هناك إهمالاً أو تقصيراً في القيام بهذه الواجبات كان له أن يستبدل غيره به حفاظاً على الوصية وتحقيقاً لشرط الموصي، ويسري ذات الحكم على الوصي الذي تعينه المحكمة لما كان ما تقدم فإن الاستئناف يكون على غير أساس من الواقع أو القانون متعيناً رفضه وتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها وللأسباب الواردة بهذا الحكم.

وحيث إنه عن المصروفات شاملة أتعاب المحاماة فتلزم بها المستأنفين عملاً بنص المادتين ١١٩، ١٤٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: بقبول تدخل (.....) و(.....) خصوماً منضمين للمستأنفين، وقبول تدخل كل من (.....) خصوماً منضمين للمستأنفين عليها الأمانة العامة للأوقاف.

ثالثاً: وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وعشرة دنانير أتعاب للمحاماة.

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

محكمة الاستئناف

الدائرة: الأحوال الشخصية الخامسة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١١ رجب ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٥/٢١م

برئاسة الأستاذ المستشار/ محمد أرحمه وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المستشـــار/ عبدالفتاح عسله والمستشار/ أيمن حلمي

وحضور الســيد/ يوسف علي الهولي أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المرفوع من:

١ - (.....) عن نفسه وبصفته

٢ - (.....) عن نفسها وبصفتها أحد

ضد

١ - (.....)

٢ - الأمانــة العامــة للأوقــاف بصفتــه أحــد الأوصياء

والمقيد بالجــدول برقــم: ٢٠١٢/١٣٨٤ أحوال شخصية/ ٥.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة.

اســتصدر المطعــون ضدهمــا حكمــا بتاريــخ ٢٠١٢/٥/٧ في الدعوى رقــم ٢٠٠٥/٨٧١ أحوال شخصية/ ٧ قضى:

أولاً: بعــدل المدعــى عليهمــا (.....) و(.....) عــن إدارة ثلثي المرحومين (.....) و(.....) الثابتين بالوصيتين رقمي ١٢٦، ١٢٧ وإلزامهما بتســليم ما تحــت أيديهما من أمــوال ومســتندات تتعلق بهما للأمانة العامة للأوقاف.

ثانيــاً: بتثبيت وصاية الأمانــة العامة للأوقاف منفردة لإدارة الثلثين المبينين سلفاً.

ثالثــاً: إلــزام المدعــى عليهمــا الأول والثانيــة بالمصروفــات وعشــرة دنانيــر كويتيــة أتعــاب المحاماة.

علــى ما حصله الحكم المذكــور في مدونته من أســباب جمعــت مظاهر إهمال وقصــور في إدارة أموال الثلث الخيري في الوصيتين والتي أدت إلى عزل الوصيين على النحو الآتي:

١ - أنه رغم وفاة الموصي بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٢١ وقــد خلــف تركة كبيرة مــن أموال نقدية وأســهم ومنقــولات وعقــارات إلا أن الوصيــين لم يحصرا عناصــر التركــة إلا بتاريــخ ٢٠٠٨/١/٢٠ أي بعد مضي خمس سنوات.

٢ - وأن الوصيــين الأول والثانية تســلما مبالغ نقديــة من عناصر التركة وتم توزيعها، دون أن يتم تجنيب نصيــب الثلث الخيري مــع علمهما بوجود الوصيــة، كمــا هو ثابــت بتقرير الخبيــر المنتدب، حيــث تم بيع بعض مركبــات الموصي المتوفى وهي أحــد عناصــر التركة وحيث تم كذلك بيع الشــقق بجمهورية مصر العربية والتصرف بأراضين بدولة العراق دون تجنيب الثلث الخيري.

٣ - وتم توزيع الأنصبة الشــرعية لورثة المتوفى الموصي دون ذكر نصيب الثلث الشــرعي ولما يذكر إلا بتاريخ متأخر عنه في ٢٠٠٣/٦/٥.

٤ - وأن الوصيــين اللذيــن تم عزلهما بموجب هــذا الحكم كانا قد اســتصدرا إذنــاً من المحكمة ببيع الأســهم الموصــى بها بدولة المملكــة الاردنية الهاشــمية بموجب الحكم رقم ٢٠٠٦/١٦٦ أحوال شــخصية/ ٢٣ ولم يعلما الأمانــة العامة للأوقاف إلا بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ببيان كاف شــاف بمقدار المبلــغ النقدي الذي بيعت به تلك الأســهم، اكتفاء ببيــان مقتضــب مبهم عن وجود بعــض هذا المبلغ دون ذكر مقداره يخص نصيب الثلث الخيري.

٥ - وقــد أفــادت شــركة (.....) أن للمرحــوم الموصي أســهماً أخــرى تم توزيعها حســب أنصبة الورثة المبينة بالقســام الشرعي، ولم يثبت تجنيب نصيب الثلث الخيري.

٦ - كما أن الوصيتين الأولى والثانية قد تسلما مبالــغ وإيرادات العقــار الخاص بالثلــث الخيري

الموصى به من جدهما وقاما بإدارته وتوزيعه، دون إعلام الأمانة العامة للأوقاف، فضلاً عن اختلاف المبالغ المنصرفة على الأشخاص الواردة بالكشوف بما يثير الريبة والشبهة في تلك التصرفات.

٧ - ولم يقوما بفتح حساب بنكي خاص بالثلث الخيري لضبط ما حصل بشأنه من أموال.

٨ - كما تقاعس الوصيان عن تحصيل أعيان التركة للحفاظ على الثلث الخيري وعن سداد الديون المتعلقة بهما حتى تراكمت واستحق عنها فوائد ربوية كبيرة نظير التأخير في السداد.

٩ - كما أنهما أخفيا بقية العقارات التي كشف النقاب عنها تقرير الخبير، وهي مشتملة على الثلث الخيري الموصى به.

١٠ - كما أنهما عجزا عن إدارة الثلث الخيري إذ تقاعسا عن استيفاء وتحصيل أموال شركة (.....) والعقارات لدى الغير، فضلاً عن انشغال ذمة الأول بأموال التركة المشتملة على الثلث الخيري وهي حصيلة إيجار العقار الكائن بمنطقة أبوفطيرة، والتي بلغ مقدارها ١٩٠٠٠ تسعة عشر ألف دينار.

ومن حيث إن هذا الحكم لم يلق قبول المحكوم عليهما فقد أقاما هذا الاستئناف بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣١ طعنا على الحكم سالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٧ وذلك ابتغاء القضاء.

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى.

ثالثاً: إلزام المستأنف عليه الأول بالمصروفات وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.

وحاصل أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب، إذ عول الحكم المطعون فيه على صور أوراق عرفية لا يقر الطاعنان بها وهي عندهما معروفة الحجية، وادعيا أن الإدارة العامة للأوقاف - هي التي تدير الوقف الخيري منذ ٢٠٠٤/٣/١٣ وأنه ليس من شأنهما حصر التركة وليس من شأنهما فتح حساب للثلث الخيري، ولا سداد ديون التركة.

وحيث إنه إذ نظر الاستئناف استطلعت المحكمة رأي النيابة التي قدمت تقريرها بجلسة ٢٠١٣/٤/٢٩ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لسلامة أسبابه.

ومن حيث إنه الاستئناف قد استوفى أوضاعه الشكلية المقررة، ومن ثم فهو مقبول شكلاً.

وحيث إنه عن الموضوع فمن المقرر أن تقدير أمانة الوصي وعدم قدرته على إدارة الوصية هو من مسائل الواقع في الدعوى التي تستقل محكمة الموضوع بتقدير عناصرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها.

وبالبناء على ما تقدم، وكان الحكم المستأنف قد ابتنى على استخلاص سائغ لواقعات التداعي وحصل سديداً كافة أوجه القصور والإهمال في إدارة الطاعنين للثلث الخيري المنصوص عليهما بالوصيتين رقمي ١٢٦، ١٢٧ بما يستأهل عزلهما وانفراد الأمانة العامة للأوقاف.

فهو قضاء صحيح جدير بالتأييد ويصبح الاستئناف من ثم جديراً بالرفض.

وإذ خسر المستأنفان للاستئناف فتلزمان بمصروفاته وأتعاب المحاماة الفعلية بالقرار الوارد بعد بالمنطوق.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف.

ثالثاً: إلزام المستأنفين بالمصروفات ومبلغ

خمسمائة دينار أتعاب المحاماة الفعلية.

ملحوظة:

نطقت بهذا الحكم الهيئة المشكلة بصدره.

أما الهيئة التي سـمعت المرافعة واشـتركت في المداولة ووقعت على مسـودة الحكم فهي المشـكلة كالآتي:

السيد المستشار/ محمد ارحمه

وعضوية السادة المستشارين/ عبدالفتاح عسله، محمد صفوت هلال.



الفتاوى الشرعية

أهم الفتاوى الصادرة من اللجنة الشرعية للأمانة العامة للأوقاف

أولًا: مقاصد الوقف وأحكامه

١. السؤال : حول تأبيد وقف المقابر ؟

الجواب : إذا أذن مالك الأرض، سواء كان ولي أمر أو مالكاً خاصاً - بالدفن فيها - ودفن فيها بعض الموتى فعلاً أصبحت الأرض وقفاً لازماً ولا يجوز الرجوع فيها بعد ذلك. ولا يجوز نبش الموتى بحال، ولا يجوز تحويل هذه الأرض عن الدفن إلى مصالح أخرى في غير حالة الضرورة، وفي هذه الحال لا يجوز التحويل قبل أن تبلى أجساد الموتى جميعاً وتصبح رميماً، ومدة ذلك تختلف من بلد إلى آخر بحسب رطوبة الأرض وحرارتها، والتقدير يعود إلى أهل الخبرة في لك، فإن شك في بلى الأجساد كلها لم يجز الاستفادة منها لغير الدفن حتى يتحقق الظن ببلى أجساد الموتى كلهم وتحولهم إلى رميم [١] .

٢. السؤال: مقدم من أحد الراغبين في وقف أموالهم، حيث أنه ليس له أي ذرية فضلاً عن أنه ليس له زوجة، ويرغب في وقف جميع أمواله حال حياته على المصارف المذكورة في الصيغة المرفقة - علماً بأنه له إخوة أشقاء وآخرين من جهة الأب وآخرين من جهة الأم ولكنهم ميسوري الحال. فيسأل عن مدى جواز إجرائه التصرف المذكور.

الجواب : رأت اللجنة أن السائل مادام كامل الأهلية وصحيحاً فإن وقفه المنجز جائز ولو كان بجميع أمواله إلا أنه ليس الأولى مادام له ورثة من الإخوة والأخوات، والأولى له أن يقف الثلث ويبقي الباقي لنفسه ولورثته من بعده.

هذا كله ما لم يقصد بوقفه حرمان ورثته من حقوقهم الإرثية الشرعية، أو كانوا فقراء، فإن قصد حرمانهم من إرثهم أو كانوا فقراء حرم عليه وقف ما زاد على ثلث ماله وإن كان هذا الوقف صحيحاً. والله تعالى أعلم[٢].

٣. السؤال : إبداء الرأي في عقد بيع عقار الوقف المرفق على بعض أقارب الواقف بثمن مؤجل مقسط لمدة (١٠) سنوات ؟

الجواب : الأصل في عقارات الوقف أن تبقى أبد الدهر ولا تباع ، لأنه صدقة جارية ، وأجاز الفقهاء استثناء بيع عقار الوقف في أحوال خمسة ، وهي :

أ- أن يتهدم عقار الوقف أو يتوهن ولا يوجد في أموال الوقف ما يعمر به أو يرمم .

ب- أن لا يبقى لعقار الوقف ريع نتيجة ظروف خارجية ، مثل أن يخلو المكان الذي فيه العقار من الناس ، فلا يقدم أحد على استئجاره .

ج- أن يقل ريع العقار كثيرا ، ويصبح زهيدا جدا لا يتناسب مع قيمة العقار .

د- أن لا يقل ثمن البيع عن ثمن المثل الحال .

والأصل عدم جواز بيع أعيان الوقف بأجل ، إلا عند ظهور مصلحة راجحة للوقف ، فإذا ظهرت مصلحة راجحة للوقف في ذلك جاز ، مع مراعاة ما تعارف الناس عليه من زيادة الثمن بمقابل ذلك ، وتوثيق الثمن بالطرق المعتادة.

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٥/١١م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٦/٢م) .

هـ- أن يصدر حكم قضائي بالإذن ببيعه ، بناء على ثبوت إحدى الحالات السابقة .

فإذا باع الناظر عقار الوقف بناء على ما تقدم ، وجب عليه أن يشتري بثمنه أصلا آخر ليحل محله في شروطه ومصارفه ، ولا بأس بأن يتأخر الناظر قليلا في شراء أصل آخر بدلا من الذي باعه إذا رأى مصلحة للوقف في ذلك ، كأن يكون سوق العقار غاليا مثلا عند البيع ويرجى نزوله في وقت قريب ، فإذا لم تتوفر مصلحة من الانتظار، وجب الشراء بثمنه فورا، ويسمى هذا البيع بالاستبدال(١) .

٤. السؤال : هل يصح مشاركة الجهات الخيرية في مشروع وقفي ؟

الجواب : الجهات الخيرية هي وكيلة عن المتبرعين فهي لا تملك أموال التبرعات ، كما أن الواجب عليها أن تتقيد بشروط المتبرعين، و الظاهر أن تبرعاتهم مشروطة بإنفاقها على الطلبة المحتاجين .

وعليه لا يصح أن توقف اللجان الخيرية ما دفع لها من تبرعات إلا بإذن صريح من المتبرعين، أو بتفويض منهم مطلق، يشمل جميع صور التبرع ليدخل فيها الوقف وغيره ما لم تكن الأموال المدفوعة لهذه الجهات من الزكاة لعدم جواز وقف مال الزكاة .

فإذا تم هذا كان المتبرعون هم الواقفين ، وصندوق طالب العلم هو الناظر على الوقف يستثمره وينفق ريعه على ما شرطه الواقفون(٢).

٥. السؤال : هل يجب إخراج الزكاة عن أموال الشركة علماً بأن ٨٠ ٪ من ملكيتها ترجع إلى مؤسسات عامة هي: الهيئة العامة لشؤون القصر والأمانة العامة للأوقاف وفي حالة وجوب إخراج الزكاة هل تلزم الشركة بإخراجها أم يترك الأمر للملاك؟

الجواب : لا تجب الزكاة شرعا في أموال الأوقاف الخيرية المشاركة في شركة (.....)، ولكن تجب في أموال القصر وأموال المستثمرين الشخصيين، كل على قدر حصته فيها إذا استوفى المال شروط وجوب الزكاة فيه من الحول والنصاب ويجوز لمن وجبت الزكاة في ماله مما تقدم أن يوكل الشركة بإخراج الزكاة عنه؛ ويجوز للشركة أن تخرج الزكاة عمن وجبت عليهم من الشركاء بحسب ما تقدم إذا وكلوها بذلك(٣) .

٦. السؤال : هل يجوز للمؤسسات الخيرية وقف التبرعات التي بحوزتها؟

الجواب : إن الجهات الخيرية الراغبة في الاشتراك في المشروع هي وكيلة عن المتبرعين فهي لا تملك أموال التبرعات ، كما أن الواجب عليها أن تتقيد بشروط المتبرعين ، و الظاهر أن تبرعاتهم مشروطة بإنفاقها على الطلبة المحتاجين .

وعليه لا يصح أن توقف اللجان الخيرية ما دفع لها من تبرعات إلا بإذن صريح من المتبرعين، أو بتفويض منهم مطلق ، يشمل جميع صور التبرع ليدخل فيها الوقف وغيره ما لم تكن الأموال المدفوعة لهذه الجهات من الزكاة لعدم جواز وقف مال الزكاة.

فإذا تم هذا كان المتبرعون هم الواقفين، وصندوق طالب العلم هو الناظر على الوقف يستثمره و ينفق ريعه

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢١/٢٠٠٠م) .

(٢) محضر اجتماع اللجنة المفوضة رقم ١ للعام ٢٠٠٠م .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٤/٢٠٠١م) .

على ما شرطه الواقفون[1] .

٧. السؤال : هل يجوز للمتبرعين الرجوع في الوقف ؟

الجواب : إذا صح الوقف واستوفيت الشروط المتقدمة في إجابة السؤال الأول ، جاز للمتبرعين الواقفين الرجوع في الوقف إذا اشترطوا ذلك عند الوقف . وهو مشروط بعدم الإضرار بالموقوف عليهم وهم الطلبة المحتاجون .

كما يجوز توقيت الوقف بمدة يتفق عليها مع إدارة المشروع ، يراعى في تقديرها عدم الإخلال بمصلحة الطلبة بتعطيل أو تأخير دراستهم ، بأن تحدد مدة الوقف بمرحلة دراسية كاملة أو أكثر ، وعند الرجوع في الوقف أو انتهائه بالتوقيت يبقى ما تحقق من ريعه قبل ذلك مستحق للطلبة المحتاجين الموقوف عليهم ، و لا يلحق بالأصل[2] .

٨. السؤال : هل يجوز تحويل قيم الأعيان أو الخدمات المتبرع بها إلى أوقاف؟

الجواب : يجوز تحويل قيم الأعيان أو الخدمات المتبرع بها إلى أوقاف بشرط أن يكون ذلك بإذن أو طلب صريح من المتبرع بأن يتم إعلامه بذلك وأخذ موافقته على وقف ما استحقه من ثمن أو أجره على أن يعين الجهة التي يرغب في الوقف عليها ليصرف ريع وقفه إليها.

أما إذا لم ينص المتبرع صراحة على الوقف فتبقى القيمة من ضمن ريع الأوقاف المخصصة للجهة، ويكون متبرعاً بالعين أو بالخدمة فقط ، إلا إذا نص صراحة على أن ما قدمه من أعيان (كالأجهزة مثلاً) هي وقف فتعتبر العين هي الموقوفة

وتنبه اللجنة إلى الفرق بين التبرع ، وبين الوقف بأن التبرع يجب صرفه إلى الجهة المتبرع إليها ، أما الوقف فيجب حبس أصله وتنميته وصرف ريعه فقط على الجهة الموقوفة عليها [3].

٩. السؤال: ما حكم إيقاف أموال الزكوات أو الكفارات لمصرف الإطعام المقدم من إدارة ذرية وأقارب الواقفين؟

الجواب : بعد الاطلاع والمناقشة قررت اللجنة عدم الموافقة على إيقاف أموال الزكوات أو الكفارات لمصرف الإطعام لأن الأصل في أموال الزكوات أو الكفارات أن تصرف في الأوجه المخصصة لها لا أن توقف[4] .

١٠. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول حكم إيقاف أموال الزكاة لأغراض الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه والمشاريع الخاصة بالقرآن الكريم – (إدارة الصناديق الوقفية) :

الجواب : الأصل في أموال الزكاة أن تُصرف على مستحقيها وبناء على ما سبق فلا يجوز إيقاف أموال الزكاة لأغراض الصندوق ... والله أعلم [5].

---

(١) محضر اجتماع اللجنة المفوضة رقم ١

(٢) محضر اجتماع اللجنة المفوضة رقم ١

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/١م).

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/١١م) .

(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٦م) .

١١. السؤال : في حالة الأوقاف النقدية هل ينعقد الوقف من تاريخ إصدار سند القبض للواقف وإيداع القيمة بالبنك أم في تاريخ استلام الوقف من قبل الشئون القانونية وإرسال استمارة استلام به للشئون المالية أم في تاريخ تسجيل الحجة الوقفية بوزارة العدل ؟

الجواب: ينعقد الوقف في الأوقاف النقدية من تاريخ إصدار سند القبض للواقف وإيداع القيمة في البنك وفي حالة وجود حجة للوقف فإن الوقف ينعقد من تاريخ تسجيل الحجة الوقفية بوزارة العدل ، إذ إن الأصل في التصرفات أنها تعتبر من وقت صدورها من المكلف[١] .

١٢. السؤال : الأوقاف النقدية ذات المبالغ الصغيرة هل تسجل باسم واقفيها إن علم اسم الواقف أم تسجل كفاعل خير وفي حالة التسجيل كفاعل خير فما هو الحد الأدنى للمبلغ الموقوف الذي يسجل مقرونا باسم الواقف (يوجد قرار سابق بتسجيل جميع الأوقاف التي يقل مبلغها عن ٥٠٠٠ دينار باسم فاعل خير) ؟

الجواب : تسجل الأوقاف النقدية ذات المبالغ الصغيرة باسم واقفيها إداريا وقانونيا لا ماليا بحيث يكون لدى الأمانة سجل بأسماء الواقفين ومصارفها من الناحية الإدارية والقانونية أما من الناحية المالية فتدخل كلها في وعاء مصرفها دون الحاجة إلى معرفة أصحابها ، أما المبالغ النقدية الكبيرة فإنها تعتبر أوقافا قائمة بذاتها بحيث تدر ريعا يعتد به فإنها تسجل باسم واقفيها إداريا وقانونيا وماليا [٢].

١٣. السؤال: في حالة الأوقاف النقدية الصغيرة وطلب الواقف توزيعها علي أكثر من مصرف هل يقسم المبلغ علي تلك المصارف أم تسجل علي مصرف عموم الخيرات أو مصرف وقف الكويت الخيري – بدون تجزئة ؟

الجواب : إذا طلب الواقف في الأوقاف النقدية الصغيرة توزيعها على أكثر من مصرف فإنه يتبع شرطه ويقسم المبلغ على تلك المصارف التي حددها [٣].

١٤. السؤال: في حالة وجود شخص أوقف مبلغا لشخص آخر هل يسجل الوقف باسم الشخص الذي قام بدفع المبلغ أم باسم الشخص الموقوف لصالحه ؟

الجواب : يسجل الوقف باسم صاحب المال ولا بأس من ذكر أن ثواب الوقف يعود للشخص الذي يحدده صاحب المال [٤].

١٥. السؤال :هل يمكن تحويل المخصصات من جهات حكومية إلى أصول وقفية في الأمانة ؟ أو يشترط توجيه كتاب من تلك الجهات الحكومية في كون تلك المخصصات وقفا ؟

الجواب : لا يمكن تحويل المخصصات من جهات حكومية إلى أصول وقفية [٥].

١٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع قبول تبرع شركة إسلامية بجزء من أموال (التطهير)

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٥م) .

لديها – (إدارة الإعلام والتنمية الوقفية)

الجواب : بناء على أن تبدل السبب عند الفقهاء كتبدل العين ، فلا مانع من أخذ هذه الأموال وصرفها في غير المساجد وطباعة المصاحف ، على أن هذه الأموال لا تعتبر صدقة ولا وقفا [١].

١٧. السؤال: « هل يجوز تشريك مالك عقار يحتاج إلى ترميم أو إعادة بناء من أموال وقف معين على أن يتم تشريكة وضمه ويصبح صاحب المال مالكا للعقار أيضا علما بأن العقار (الأرض) لا يتهالك؟ « ملاحظة: مع مرور الزمن وسوف يصبح للأرض أكثر من مالك مع أن العقار أصل ثابت والبناء فوقة عرضة للهلاك، وهل يكون في هذا تقليل أو تنازل عن جأء من الوقت للغير؟

الجواب : الأصل عدم التشريك بين الأوقاف المختلفة إلا عند الضرورة أو الحاجة وذلك إذا تعذر تمويل الوقف بأحد الصيغ التمويلية فإن تم التشريك بين الأوقاف لذلك السبب وجب معرفة نسبة كل وقف والمحافظة على نسبته إلى وافقه وصرف ريعه في مصارفه التي حددها الواقف هذا وتؤكد اللجنة على ما جاء في قرارها بأجتماعها ذي الرقم ٢٠٠٩/٢٧[٢].

١٨. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه « هل يتم تحويل حصة المستحق المتوفى في حال وجود ريع متراكم إلى مصرف عموم الخيرات للأوقاف الآتية: (.....) – (.....) – (.....).

الجواب: «الريع المتراكم قبل الوفاة يدخل في ملك المستحق وينتقل إلى ورثته بعد وفاته ، وفي حال انقراض الموقوف عليهم جميعا فإن الريع الناتج بعد وفاتهم يؤول إلى مصرف عموم الخيرات»[٣] .

١٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / (.....) – القاضي بالمحكمة الكلية موجه من (نائب الأمين العام للمصارف الوقفية) :

الجواب : أن الوصي له الحق في استثمار الثلث في كافة أوجه الاستثمار المباحة شرعا بما يحقق شرط الموصي مع اعتبار أن تلك الأموال تعتبر وقفا وتعامل معاملة الأوقاف من حيث عدم جواز بيعها ورهنها والتصرف فيها تصرف الملاك[٤].

٢٠. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع دراسة مقترح « تحويل أموال من لا وارث له إلى الأمانة العامة للأوقاف». موجه من (إدارة الشئون الشرعية والقانونية)

الجواب : من المقرر فقهاً أن مال من لا وراث له يكون لبيت مال المسلمين (وزارة المالية) وهذا ما نص عليه قانونا الأحوال الشخصية ولا يصح اعتباره وقفا لعدم وجود النية من المتوفى[٥].

٢١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تسمية الأوقاف بأسماء واقفيها . موجه من (مكتب الأمين العام) .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/٦م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٣٣
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/١٦م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١١/٢٣م) .

الجواب : لا مانع من إطلاق أسماء الواقفين على عقاراتهم وكتابتها على هذه العقارات [1].

٢٢. السؤال: إشارة إلى الرأي الشرعي رقم ٢٠١٢/١٦ بأن ينتقل نصيب الموقوف عليه المتوفى من ريع الوقف إلى الموقوف عليه الآخر ممن على قيد الحياة ، فهل ينتقل نصيب المتوفى قبل وفاته مدة سبعة شهور إلى ورثته موجه من - (إدارة المصارف الخاصة)

الجواب : «ينتقل نصيبه إلى ورثته ذكورا وإناثا حسب الأنصبة الشرعية» [2] .

٢٣. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول موضوع نتائج متابعة تنفيذ توصيات التدقيق النهائية حول برنامج إدارة الشئون المالية - (إدارة الإعلام والتنمية الوقفية) .

الجواب : «الأصل أنه لا يسأل الواقف عن مصدر أمواله ، وإن كانت هناك تشريعات من قبل ولي الأمر تلزم بذلك فيجب مراعاتها والالتزام بها»[3].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٢م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٢م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١م) .

ثانيًا: تفسير شروط الواقف والتزامها

١. السؤال : متى يلزم الأخذ بشرط الواقف ؟

الجواب : شرط الواقف هو الشرط الجَعلي الذي يضمنه الواقف وقفيته ويقيدها به، كقوله: وقفت داري هذه على أولادي الذكور دون الإناث، أو على أولادي الذكور والإناث، أو على أولادي الفقراء والأغنياء، أو الفقراء فقط، أو على إمام الجامع الفلاني... وهذا الشرط لازم، ويجب الوفاء به مادام فيه مصلحة معتبرة ولا يترتب على الوفاء به إثم. قال الحصكفي: (شرط الواقف كنص الشارع في المفهوم والدلالة ووجوب العمل به). فلو ترتب عليه إثم، كما إذا قال: وقفت داري هذه على أولادي بشرط أن يصنعوا فيها الخمور.. لم يصح الشرط ولم يلزم.

فإذا شرط الواقف ما يترتب عليه مضرة، أو ما لا يترتب عليه مصلحة، مثل أن يشترط أن لا يعزل القاضي ناظره وإن خان، فإن للقاضي عزل ناظره إذا خان لما فيه من المضرة، وليس له عزله ما لم يخن، فإذا اشترط الصدقة من وقفه على فقراء أو سؤال جامع معين، فللناظر صرفها إلى غيرهم إذا كانوا أحوج منهم.. والله تعالى أعلم[١].

٢. السؤال : هل يعتبر تسبيل المياه من ضمن مصرف الإطعام، علما بأن اللجنة الشرعية اعتبرته أحد المصارف الوقفية؟

الجواب : أفتت اللجنة الشرعية أن تسبيل المياه لا يعتبر من ضمن مصرف الاطعام وإنما هو مصرف منفصل[٢].

٣. السؤال : مَن مِن الأبناء يستحق من ريع وقف السيد / ....؟

الجواب : درست اللجنة حجية وقف السيد / ..... ، وقررت أن المستحقين في هذا الوقف هم الأبناء الصلبيون للواقف ذكورهم وإناثهم ، فإن عدم الأبناء الصلبيون كلهم انتقل الاستحقاق إلى ذرية الذكور . وهم كل من لا يدخل في نسبه إلى الواقف أنثى سواء كان ذكراً أو أنثى وهؤلاء يستحقون الريع بالتساوي ، ويدخل في الاستحقاق معه كل من يولد من ذرية الذكور فتنتقض القسمة السابقة للريع وتعاد بحيث يفرض للمولود نصيب مساوي لنصيب بقية الذرية ولا يتوقف استحقاق المولود للريع على موت أبيه إذ لا يوجد في الحجة ما يدل على كون الاستحقاق مرتب الطبقات في الذرية ، ولا يستحق ذرية الإناث شيئاً مع وجود فرد من ذرية الذكور فإن عدم ذرية الذكور انتقل الاستحقاق إلى ذرية الإناث وهم نسل الواقف من الإناث . ثم من بعد عدم ما ذكر يكون الوقف على إمام مسجد السوق والدكان على إمام مسجد الحداد. والله تعالى أعلم [٣].

٤. السؤال :إذا شرط الواقف خروفا عربيا ثمنه (٥٠) والريع يتسع ل (٢٠) فهل يجوز ذبح غير العربي أو ذبحه خارج الكويت (إفريقيا) ؟

الجواب : الأصل أن تذبح الأضحية في الكويت وإذا لم يكف الريع فيوجه إلى خارج دولة الكويت وينبغي على الناظر أن ينمي الريع ويثمره[٤] .

٥. السؤال : إذا نصت الحجة على أضحيتين والريع لا يكفي إلا لواحدة أو لا يكفي لأضحيتين فهل يجوز

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٣/١٩٩٥م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٥/٢٠٠١م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٤/٢٠٠٣م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٩/٢٠٠٥م) .

الأخذ من عموم الخيرات لتنفيذ شرط الواقف؟

الجواب : يذبح بقدر المبلغ الموجود ولا يؤخذ من مصرف آخر[١] .

٦. السؤال : صرف أكثر من (٥) أضاح من ريع الوقف ؟

الجواب : الأصل في هذه المسألة الالتزام بشرط الواقف وعليه يجب على الجهة طالبة السؤال أن تلتزم بشرط الواقف نصاً [٢].

٧. السؤال :إذا تقدم الناظر المشترك أو الذرية إلى الأمانة بصرف أضاح والواقف لم ينص على ذلك هل يجوز ذلك ؟

الجواب : الأصل الالتزام بشرط الواقف فإن نص على أضاح وجب الالتزام بشرطه وإن لم ينص على ذلك فيكتفي بما شرطه في حجة الوقف[٣] .

٨. السؤال : نصت الواقفة ..... على حج لصاحب الوقف فهل شرط الواقفة هو أفراد يحجون عنهم أم أفراد يحجون حجة ؟

الجواب : بعد الاطلاع على حجة الوقف ترى اللجنة سؤال الواقفة .... بتفسير هذه الحجة حيث أنها ما زالت على قيد الحياة[٤] .

٩. السؤال : ما هي ضوابط القرابة ؟

الجواب : انتهت اللجنة إلى اعتماد مذهب المالكية في تقرير ضابط القرابة من غير الموقوف عليهم الذين يساعدون من ريع أوقاف أقربائهم وتم اعتماد الصياغة التالية :(إن صلة القرابة تشمل الوارث وغير الوارث والمحرم وغير المحرم ويستوي في ذلك أن تكون القرابة من جهة الأب أو الأم، ويقدم القرابة حسب الحاجة فيقدم الأحوج فالأحوج)[٥].

١٠. السؤال طلب الرأي الشرعي حول موضوع تفسير حجة وقف .....(إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : بعد الاطلاع على نص السؤال أجابت اللجنة بما يلي :

(يجب على الجهة المعنية في الأمانة العامة للأوقاف تنفيذ شرط الواقف من خلال صرف المبلغ الذي اشترطه الواقف في نص حجة الوقف ليستنيب به من يحج ويعتمر عنه نفلا مرة واحدة فقط وما سبق يعتبر من أعمال الخير)[٦] .

١١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الشرط الذري في نص حجة وقف المرحوم / ..... موجه

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٩م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٩م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٩م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٩م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/١٤م).
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٤٠م).

من (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : الوقف غير مرتب الطبقات ويستحق من الوقف كل هو من ذرية راشد البدي ممن هو على قيد الحياة بالتساوي [١] .

١٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الشرط الذري في نص حجة وقف ..... موجه من (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : الوقف مرتب الطبقات حيث أن الطبقة الحالية تحجب التي بعدها[٢].

١٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الشرط الذري في نص حجة وقف (.....) موجه من (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : يعتبر هذا الوقف مرتب الطبقات فقط للطبقة الأولى والثانية ومن بعدهما على مسجد سلطان[٣].

١٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الشرط الذري في نص حجة وقف (.....) – (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : على الإدارة المعنية الاستفسار عن كل من (.....) وأخوات الواقف لأبيه الغير متزوجات عن وجودهن على قيد الحياة من عدمه ؟ فإن وجد أحد منهن على قيد الحياة فهو وقف مشترك وإن توفين فالوقف خيري محض[٤] .

١٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول تفسير شروط حجة وقف المرحومة / ..... ، وعن مدى جواز استحقاق الذرية من الأموال المتراكمة من ريع الوقف، علما بأن البيان المالي يوجد فيه نسبة ٦٦,٦٧ ٪ لمصرف الأفراد موجه من (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : على الإدارة المعنية في مثل هذه الحالة تطبيق المادة الخامسة من الأمر السامي لسنة ١٩٥١م ونصها:

(تقدم قرابة الواقف المحتاجين – في الوقف على الخيرات فإن لم تسع غلته جميعهم يبدأ بولد الصلب ثم بولد الولد ثم الأقرب فالأقرب من القرابة)[٥] .

١٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول تفسير نص حجة المرحوم /(.... .....) (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : إن من احتاج السكن ممكن ذكرن في حجة الوقف فلهن حق السكنى فإن لم يحتجن يؤجر البيت ويعمل من أجرته ما شرطه الواقف ، والله أعلم [٦].

١٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول تفسير نص حجة المرحوم /(.... .....) موجه من

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٧م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٨م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٠م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٠م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٠م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٠م) .

(إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : لا تستحق (.....) من حصة ابنها المتوفى / (.....) شيئا لآن الوقف يستحقه المنصوص عليه من الواقف فقط ولا ينتقل بعد موته إلى ورثته إلا أن ينص الواقف على ذلك ، وقد نص الواقفون في حجتهم على انتقال نصيب من مات إلى أولاده فقط دون بقية الورثة ، وبما أن (.....) و (.....) المتوفين ليس لهما أولاد كما ورد في حصر الوراثة لكل منهما المرفق فإن حصتهما تنتقل إلى إخوانهما الموقوف عليهم المذكورين في حصر الوراثة للذكر مثل حظ الأُنثيين ، ..... والله أعلم [1].

١٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الشرط الذري في نص حجة وقف (.....) ، موجه من (إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين) :

الجواب : أن اللجنة لاحظت توجيه استفسار بخصوص بعض الأوقاف الخيرية هل هي مرتبة الطبقات من عدمه ؟ وحيث أن ترتيب الطبقات بالاستفادة من الوقف خاص بالوقف الذري فإنه لا محل لهذا الاستفسار على الأوقاف الخيرية [2].

١٩. السؤال : هل يجوز للناظر المعين بحكم محكمة، أو الذي عينه الواقف أن يغير بشروط صيغة الوقف بعد وفاة الواقف ؟وما حكم الشرع في حال التغيير في شروط الصيغة ؟ وما هو المعمول به بدولة الكويت ؟

الجواب : يجب على الناظر سواء أكان معينا بحكم المحكمة أم بنص من الواقف التقيد بشرط الواقف وعدم مخالفته إذا كان الشرط صحيحا والشرط الصحيح هو كل شرط لا ينافي مقتضى الوقف ولا يعطل مصلحته ولا يخالف الشرع .

وإذا خالف الناظر العمل بشرط الواقف الصحيح من غير مسوغ شرعي (ضرورة أو مصلحة راجحة للوقف) فإن ذلك موجب لعزله [3].

٢٠. السؤال: في حالة تحديد أحد الواقفين مصرفا غير موجود ضمن المصارف المعتمدة بالأمانة (٢٨ مصرف) هل يتم تسجيل الوقف علي المصرف الجديد أم يضاف إلى مصرف أصلي موجود مثل (كفالة يتيم – عموم خيرات) ؟

الجواب: إذا حدد الواقف مصرفا جديدا غير موجود ضمن المصارف المعتمدة بالأمانة ووافقت الأمانة على نظارتها للوقف فإنه يتم تسجيل الوقف على المصرف الجديد إلا إذا دخل ضمنا في أحد المصارف المعتمدة لديها ويرجع إلى اللجنة الشرعية في تحديد دخوله أو عدم دخوله على تلك المصارف [4].

٢١. السؤال: هل يجوز دمج مصرف النوافل والعشيات وولائم الإفطار في مصرف الإطعام ؟

الجواب : كان الكويتيون قديما يهتمون بالنوافل والعشيات: وهي طعام يصنع في بعض الليالي لفضيلتها ويوزع على الجيران والمحتاجين، أما الآن فقد ترك الناس هذه العادة فلا تكاد تعمل، لذا لا مانع من دمج مصرف

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٤م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٥م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .

النوافل والعشيات في مصرف الإطعام لأنها من جنسه، أما ولائم الإفطار فإنها وإن كانت من جنس مصرف الإطعام، إلا أن لها مزية عن مجرد الإطعام لقول النبي صلى الله عليه وسلم (من فطر صائما كان له مثل أجره) ﴿ أخرجه الترمذي﴾، لذا فإنها لا تدمج مع مصرف الإطعام[١].

٢٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تفسير الشرط الذري وتحديد الطبقة المستحقة فيه لوقف المرحوم (.....) على بناته الثلاث :

الجواب : إن الموقوف عليهم في هذا الوقف هن بناته الثلاثة ..... و.....و.....من احتاج منهن إلى سكنى تسكن فيه وإذا أغناهن الله يؤجر ويقسم بينهن الأجرة بالتساوي، فيه حج وعمرة للواقف نفلا ويُعمر أربع صفوف رواقا للمسجد الذي بقُرب بيت الموصي ومنارة ، وعمار الوقف مقدم على أي مصرف آخر، وما بقي يُصرف في وجوه الخير وأعمال البر من صدقة وأضحية وإطعام جائع وكسوة عار ، وتعطى الأولوية في الخيرات لمن احتاج من أقاربه وذوي أرحامه[٢] .

٢٣. السؤال : هل يتساوى نصيب الذكر مع نصيب الأنثى في موفور ريع الوقف الذري للمرحوم / (.....) موجه من (إدارة المصارف الخاصة) ؟

الجواب : يتساوى نصيب كل من الذكر والأنثى في موفور ريع المرحوم / ..... للطبقة الأولى فقط [٣].

٢٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع منزل (.....) التابع لوقف / (.....) .

الجواب: تؤكد اللجنة على عدم جواز تغيير شرط الواقف (شرط الواقف كنص الشارع) ، أما ما يتعلق بالاقتراحين المقدمين فإن اللجنة ترى لا مانع من استغلال عقار (.....) من خلال تأجيره بسعر السوق ويصرف من ريعه على شرط الواقف في (تسبيل المياه) [٤].

٢٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تحديد المستحقين من الوقف الذري/ ..... موجه من (إدارة المصارف الخاصة) :

الجواب : على الجهة المعنية في الأمانة تطبيق المادة (٩) من الأمر السامي لعام ١٩٥١م على هذا الوقف[٥].

٢٦. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع تحديد المستحقين من وقف المرحومة / موجه من (إدارة المصارف الخاصة) :

الجواب : المقصود بالأقرب الواردة في لفظ الواقف هو أقرب الناس إلى الواقف نسبا) [٦] .

٢٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من مدير إدارة المصارف الخاصة بشأن تفسير حجة وقف / ..... على ابنته ..... موجه من (إدارة المصارف الخاصة) :

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٠م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/١٦م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/١٧م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/١٠م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢٤م) .

الجواب : «أبناء الإناث لا يعتبرون من الصلب »[1] .

٢٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تحديد المستحقين وتحديد المصارف للوقف الذري/ ..... موجه من (إدارة المصارف الخاصة):

الجواب : «الريع ينقسم إلى قسمين نصف يبقى للتعمير والإصلاح والنصف الآخر يصرف للمحتاج من ذرية الواقف وذرية ذريته ما تناسلوا بالسوية ما عدا نسل الإناث من غير ..... »[2].

٢٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تحديد المستحقين من الوقف الذري للمرحومة / ..... في استمارة حجة الوقف موجه من (إدارة المصارف الخاصة)

الجواب : «الوقف غير مرتب الطبقات والمستحقون من بعد ..... ذريته وذرية ذريته ما تناسلوا »[3].

٣٠. السؤال : في حال وفاة شخص ليس له أولاد من وقف / (.....) ، وهو من المستفيدين من الوقف، كيف يتم توزيع نصيبه طبقا للحجة المرفقة وحكم المحكمة؟ موجه من (إدارة المصارف الخاصة)

الجواب : نصيبه يوزع لبقية المستحقين للذكر مثل حظ الأنثيين حسب شرط الواقف [4].

٣١. السؤال : مصطلح " أولادهم " في وقف المرحوم/ (.....) هل يشمل الذكور والإناث أم الذكور فقط؟

الجواب : نص عبارة «أولادهم» المذكورة في حجة الوقف تشمل الذكور والإناث[5] .

٣٢. السؤال : «إن ريع وقف / (.....) يصرف للذكور فقط ، ففي حال وفاة مستفيد فهل يؤول نصيبه إلى ورثته الذكور والإناث معا أم للذكور فقط ؟» موجه من (إدارة المصارف الخاصة) .

الجواب : ينتقل نصيبه إلى ورثته ذكورا وإناثا حسب الأنصبة الشرعية [6].

٣٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من وكيل ورثة / (.....) نصه :

حيث أن الواقف قد جعل نظارة هذا الوقف لكلا من (.....) وأختيه (.....) ، (.....)، ومن بعدهم ذريتهم .

وحيث أنه قد تخلف ريعا عن الوقف السالف بيانه ، ويرغب النظار في توزيع هذا الريع على جميع الشركاء .

لذا يرجى من سيادتكم موافاتنا بالرأي الشرعي ، هل تتم القسمة على الشركاء (الورثة الموقوف

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢٧م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٤٦م).
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٤٦م).
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١١/٢٩م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٢م) .

عليهم) بالسوية أم للذكر مثل حظ الأنثيين بالنسبة للموقوف عليهم بداية وكذلك الشأن بالنسبة للورثة الشرعيين لهم .

الجواب : يوزع الريع بالسوية على المستحقين من الذرية المذكورين، علما بأن هذا الوقف مرتب الطبقات[1] .

٣٤. السؤال : وقف / (.....) ، تفسير نص الحجة «يعود نفعه على الموصي بعد موته كما أوصاه على من يكون قاصرا له من أولاده حين وفاته ذكورا كانوا أو إناثا يقوم بحفظ أموالهم وتنميتها والاتفاق عليهم بالمعروف من غير سرف «. هل مقصور الصرف على أولاده القصر فقط أم ذرية ذريته ما تناسلوا من بعدهم ؟ -موجه من (مقرر لجنة الوفاء) .

الجواب: الصرف مقصورا على الأولاد الذكور والإناث من كان قاصرا حين وفاة الواقف[2].

٣٥. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه: " وقف / (.....) ، بعد أن ثبت لدينا وفاة السيد / (.....) ، إلى من يؤول نصيبه من ريع الوقف ، لورثته أم لأخوته ؟" - (إدارة المصارف الخاصة)- (نائب الأمين العام للمصارف الوقفية) - إعادة عرض

الجواب : «نصيب (.....) يؤول إلى ذريته وهم أولاده (ذكورا وإناثا) عند وفاته يُقسم بينهم بالتساوي»[3].

٣٦. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / الأمين العام بشأن وقف/ (.....) ونصه : بناء على الطلب المقدم من السيد - (.....) وهو ابن الواقف ، بشأن احتياجه لمبلغ دعم ثابت شهري بناء على الظروف المادية الصعبة ومسترشداً باشتراط الواقف في وصيته الموثقة بوزارة العدل " إذا أعسر أحد من ذريتي ذكوراً كانوا أو اناثاً فله أن يأكل بالمعروف من غير سرف ولا تقتير ... الخ .. والسؤال هو : هل يجوز تحديد مبلغ ثابت شهري للسيد - (.....) (من ريع الوقف) بناء على ظروفه المادية الصعبة - كما يقول - واحتياجه لمثل هذا المبلغ ، وهل يجوز تقديم الدعم له لبناء مسكن من ريع الوقف الخاص بالواقف المذكور. أم ينطبق عليه ما جاء بالبند الثامن من ضوابط صرف ريع الأوقاف للمحتاجين من الذرية " لا يجوز تكرار الصرف في ذات السنة لذات الشخص وذات الحاجة والسبب إلا إذا نشأت حاجة أخرى تقدرها اللجنة" - موجه من (مكتب الأمين العام)

الجواب : «إذا ثبت إعسار المذكور فأنه يستحق من وقف والده بالمعروف من غير إسراف ولا تقتير ، وعلى الجهة المعنية في الأمانة العامة للأوقاف التثبت من إعساره»[4] .

٣٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مقرر اللجنة الشرعية ونصه:

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٤م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٥م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٢٥م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٢٦م) .

« إن وقف المرحوم / (.....) ستة بيوت لسقي الماء وتسبيله وثلاثة بيوت على عمارة البيوت وجعل الناظر على ذلك الصالح الرشيد من أولاده .

وقد سبق عرض هذه الحجة على اللجنة المختصة بالتنسيب وكان هناك خطأ مطبعي في النقل حيث تم ذكر أن هناك ثلاثة بيوت لله بزيادة ذكر لفظ الجلالة ، وتم تنسيب الوقف على أن ثلثه يكون على مصرف المساجد وهذا مخالف للواقع .

الجواب : « شروط الواقف » :

توقيف هذه البيوت وتحبيسها لوجه الله تعالى وابتغاء مرضاته فأقر إقرارا صحيحا شرعيا أنه وقف حال كونه جايز التصرف ستة منها على سقايته التي أخرجها من بيت سكناه لسقي الماء وتسبيله (ستة بيوت) .

المصرف : تسبيل المياه

نسبة المصرف : ١٠٠٪

وثلاثة على عمارة البيوت وما فضل فللناظر على السقاية وتسبيل الماء فيها للشرب وعمارة البيوت .

- المصرف : عمارة البيوت

- نسبة المصرف : ١٠٠٪» [١] .

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١/٢٠١٤م) .

ثالثًا: ولاية الوقف وتصرف النظار

١. السؤال : مدى جواز ترحيل الفائض من مخصصات بند المصروفات الإدارية والعمومية لسنة مالية لاحقة ؟

الجواب : ما يفيض من النفقات الإدارية المخصصة للناظر لينفقها على مصالح الوقف يضاف في آخر العام إلى مجمل غلة الوقف ويصرف للمستحقين ولا يرحل إلى الأعوام القادمة إلى بند النفقات الإدارية لأنه حق المستحقين فلا يمنع عنهم[١].

٢. السؤال : هل يجوز تقديم قرض لتمويل كلفة بناء مجمع الهداية بالبحرين:

الجواب : لا يجوز لناظر الوقف (الأمانة العامة للأوقاف) أن تقرض أحداً من أموال الأوقاف، سواء كان ذلك من الأصول أو الريع، لأن الإقراض فيه تفويت المنافع والثمرات، إلى جانب ما يؤدي إليه من تعريض المال المقرض للضياع بعجز المقترض عن الوفاء أو غير ذلك، كما أن فيه منعا للريع عن مستحقيه في حال ما إذا كان القرض من الريع، ولا يجوز للناظر بعد ان تم الاقراض ان يسقط القرض عن المقترض، ولكن يجوز له أن يأخذ من المقترض عند عجزه عن الوفاء اي مال يملكه المقترض يعادل قيمة القرض على سبيل الشراء سواء كان ذلك عقارا أو منقولاً.

كما يجوز له أن يحسب هذا المال من ريع أوقاف مساجد الكويت، وفي حالة استغنائها عنه يمكن نقله إلى مساجد البحرين للإنفاق منه عليها في أوجه الصرف المشابهة بحسب ما يراه من المصلحة[٢].

٣. السؤال : ما شرعية التأجير لشركات التأمين في عموم عقارات الأوقاف؟

الجواب : لا يجوز للأمانة العامة للأوقاف تأجير اي من عقاراتها لأي شركة تأمين تجاري لأن شركات التأمين التجاري تقوم أعمالها على الغرر والجهالة والتعامل بالربا[٣].

٤. السؤال : ما الرأي الشرعي في مشروع تخضير ساحات خمسة مساجد بمنطقة الروضة :

الجواب : تداول أعضاء اللجنة جوانب المشروع وخلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية :

أ- أن ينص في العقد على أن ما ينفق من قبل الأمانة على المساجد يكون من ضمن أوقاف المساجد.

ب- ما تشارك به الجهات الأخرى يكون من باب التبرع وملكاً للمسجد .

جـ- كل ما ينتج من ثمرات أو غيرها من هذا المشروع يكون وقفا على المسجد مما يقتضي لزوم صرفه في مصالحه[٤] .

٥. السؤال : نرجو الإفادة حول جواز الاستفادة من مخصص إعادة الإعمار لبناء مركز الكويت للتوحد بصيغة المرابحة أو الاستصناع؟

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٧/٢م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠١/١م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠١/٦م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٢/٨)

الجواب : وبعد المداولة انتهت اللجنة إلى ما يلي :

لا مانع من تطبيق عقد الاستصناع للاستفادة من فائض مخصص إعادة الإعمار لبناء مركز الكويت للتوحد، وذلك بأن يتم البناء من مخصص إعادة الإعمار باعتباره صانعاً ثم بيعه على مركز الكويت للتوحد باعتباره مستصنعاً على أن تعرض صيغة العقد على اللجنة الشرعية .

وتشترط اللجنة الشروط الآتية لتنفيذ هذا العقد :

أ- وجود فائض من مخصص إعادة الإعمار وعدم وجود حاجة عاجلة لصرفه لإعادة إعمار عقارات الوقف القائمة .

ب- توفر ريع كاف لأوقاف مركز التوحد لسداد قيمة المنشآت بموجب عقد الاستصناع .

ج- عدم تأثير تقسيط الثمن على توفر المبالغ المطلوبة لإعادة إعمار عقارات الوقف .

لذا فإن اللجنة الشرعية تطلب من الجهات المعنية في الأمانة العامة للأوقاف إفادتها حول إمكانية تحقق هذه الشروط [١].

٦. السؤال : هل تطلب الأمانة بتسجيل رأس المال الوقف في الأوقاف التي تشترك الأمانة في النظارة عليها مع نظار آخرين مع احتفاظهم بالأصول الموقوفة تحت أيديهم ؟

الجواب : ترى اللجنة أن تستمر الأمانة بالمحافظة على اعتبارها ناظرا مشتركا مع الآخرين وأن تباشر مهام الناظر بالاشتراك معهم في إدارة الوقف وصرف ريعه مع مراقبة النظار الآخرين والإشراف عليهم ولا يمنع وضع أيديهم على الأصول الموقوفة من قيام الأمانة بواجبات النظارة ، كما ترى اللجنة أنه لا مانع من عدم تسجيل الأموال الموقوفة التي بيد الناظر المشترك الذي يتولى إدارة الوقف وجمع الريع وصرفه بدون الرجوع للأمانة من إدخالها في بند أوقاف تابعة وليس ضمن رأس المال من الناحية المحاسبية فقط كما تنبه اللجنة الأمانة إلى عدم تخصيص أي ريع من أوقاف أخرى لتصرف على مصارف هذه الأوقاف ، كما توصي اللجنة الجهات المختصة في الأمانة إلى السعي الحثيث لمطالبة هؤلاء النظار بالالتزام بأحكام النظارة المشتركة[٢] .

٧. السؤال : هناك بعض العقارات الموقوفة لا تدر ريعا فمن هي الجهة التي يمكن تحميلها المبالغ المصروفة لصالح هذه العقارات كالمصروفات القانونية مثلا ؟

الجواب : تعتبر هذه المصروفات دينا على ذمة الوقف المستفيد وتؤخذ المبالغ من مخصص إعادة الإعمار[٣] .

٨. السؤال : دعم المشروع الصيفي لملتقى السراج المنير – مقدم من نائب الأمين العام للمصارف الوقفية:

الجواب : ترى اللجنة أنه لا يجوز للناظر أن يقرض (سلفة نقدية) إلا لصالح الوقف أما ما يتعلق بالمساهمة في دعم الوسائل التعليمية فلا تمانع اللجنة من حيث المبدأ من الدعم بعد التأكد من أنه لم يسبق للأمانة أن

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٨/٢٠٠٣م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١ /٢٠٠٤م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٣ /٢٠٠٤م) .

دعمت شراء هذه الوسائل ويترك للمسئولين في الأمانة تقدير الحاجة الفعلية [1].

٩. السؤال : عند صرف الأضاحي هل يجب عند الذبح والنحر ذكر اسم الواقف أو من سموا في الحجة الوقفية ؟

الجواب : الذي يجب عند الذبح هو ذكر الله تعالي، قال تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » ويكفي تسليم كشف للجهة المعنية يوضح نوعية وعدد الأضاحي لكل شخص، بهذا تحصل القربة والله يعلم السر وأخفى[2] .

١٠. السؤال : إذا نصت الحجة الوقفية على صرف ثلاث أضاح والوقف مدين لا ريع له هل يجوز الأخذ من عموم الخيرات لتنفيذ شرط الواقف ؟

الجواب : يذبح بقدر المبلغ الموجود ولا يؤخذ من مصرف آخر، إذا نصت حجة الوقف بصرف خمسة أضاح هل يجوز للأمانة[3].

١١. السؤال : ما الرأي الشرعي في موضوع الأوقاف الخاصة على شراء وتوزيع نسخ من المصحف الشريف؟

الجواب : من الممكن تنفيذ هذا المشروع وفقا لأحدى الصيغتين التاليتين :

١- أن يتم وقف الأموال لتستثمر فيشترى من ريعها مصاحف . وبهذا تكون الأموال هي المال الموقوف.

٢- أن يتم إنفاق الأموال في شراء مصاحف ثم توقف هذه المصاحف، وبهذا تكون المصاحف هي الموقوفة[4].

١٢. السؤال : هل يعتبر ريع مخصصات إعادة الإعمار المستثمرة ريعا فيصرف في مصارف ريع الوقف أم يعتبر أصلا موقوفا يضاف إلى المخصص تحسبا إلى التغير في القوة الشرائية وعوامل التضخم في المستقبل باعتبار أنه مخصص لإعادة إعمار الأصل؟

الجواب : نصت المادة (٤) من لائحة استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف على أن كل ما نتج عن استثمار الريع والمخصصات من أرباح يعتبر ريعا ويصرف مع أصله حسب شروط الواقفين٥٠[5].

١٣. السؤال : هل يجوز صرف رواتب ومكافآت للقائمين والعاملين بالمصرف نظير الاستعانة بخدماتهم مقابل حضورهم اليومي أو الأسبوعي أو الشهري من المبالغ التي تستقطعها الأمانة العامة للأوقاف من أموال المصرف ؟

الجواب: لا يُصرف للمذكورين نظير الاستعانة بخدماتهم من المبالغ التي تستقطعها الأمانة العامة للأوقاف

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٨م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٩م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٩م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣٠م).
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٤م) .

من أموال المصرف كون هذه الاستقطاعات جزءاً من أعمال النظارة[١] .

١٤. السؤال : ما مصير الأوقاف التي لم يراجع أحد من ذريتها المنصوص عليها في حجة الوقف بعد الإعلان في الجريدة الرسمية عن حصر ذرية الوقف «

الجواب : يجوز الاستثمار في هذه الأوقاف وفي حال السؤال عنها من قبل مستحقيها فإنها تُصرف لهم خلال سنة مالية [٢].

١٥. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول مدى جواز توزيع عبوات العصير والألبان مع المياه من خلال تنفيذ مصرف تسبيل المياه بالاشتراك مع مركز العمل التطوعي - (إدارة المصارف الخاصة).

الجواب: ترى اللجنة أن توزيع عبوات العصير والألبان لا يندرج ضمن مصرف تسبيل المياه وتعد مخالفة لشرط الواقف[٣] .

١٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفتاء المقدم من مدير مصرف المساجد بشأن هدم وإعادة بناء المساجد الآيلة للسقوط أو المتهالكة واستمرارية الأجر والثواب للمتبرع الأصلي الذي قام ببناء المسجد على نفقته وذلك في حالة هدم المسجد وإعادة بنائه على نفقة متبرع أو أي جهة أخرى – موجه من (مصرف المساجد)

الجواب : أنه لا مانع من ذلك شريطة وضع لوحة استرشادية تبين من قام بالبناء الأصلي ومن قام بالترميم وإعادة البناء[٤] .

١٧. السؤال :إذا تبرع شخص لبناء أو صيانة مسجد معين وبعد إنجاز البناء أو الصيانة تبقى من قيمة التبرع مبالغ لم يتم صرفها ... هل يجوز تخصيصها لمسجد آخر ؟

الجواب: إذا كان المبلغ تبرعا فيستأذن من المتبرع ، أما إذا كان وقفا : فيصرف إلى أقرب مسجد[٥] .

١٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفتاء المقدم من السيد / (.....)

الجواب : وبعد الاطلاع على نص الاستفتاء أجابت اللجنة بما يلي :

إذا ثبت أن عزل الناظر السابق كان بسبب تفريط بالقيام بواجباته نحو الوقف فإن تخليص الوقف من هذا الناظر يعود بالنفع على الوقف ومصلحته وبالتالي لا مانع من تحمل ريع الوقف مصروفات وأتعاب الدعاوى، خاصة وأن من قام برفع الدعاوى طلب إشراك الأمانة فيها حسب ما جاء في الاستفتاء المقدم منه ولما كان صدور أحكام قضائية يجعل الأمانة العامة للأوقاف ناظرا منفردا على الوقف[٦].

١٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه « الريع الناتج عن رأس مال الوقف لثلث / ..... رحمه الله .. هل يعتبر ريعا قابل للصرف

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٦م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٢٧م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/٢٢م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .

أم يضاف إلى رأس مال الوقف ؟ ».

الجواب : بناء على لائحة ضوابط استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف والمعتمدة من اللجنة الشرعية فإن الريع الناتج عن هذا الثلث يعتبر أصلا يضاف إلى رأس المال [١].

٢٠. السؤال : هل يجوز الصرف من فائض نسبة النظارة على المصارف الوقفية خلال العام نفسه ؟ موجه من (إدارة الشئون المالية).

الجواب : « جواز الصرف من فائض نسبة النظارة على المصارف الوقفية خلال العام نفسه » [٢].

٢١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه : هل يجوز شرعا حل وقف / (.....) ؟ - موجه من (إدارة المصارف الخاصة) .

الجواب : اللجنة توصي بالرجوع إلى المادة الثامنة من الأمر السامي لعام ١٩٥١م والتي نصت على ما يلي :

« إذا تخربت أعيان الوقف الأهلي كلها أو بعضها ولم يمكن تعميرها أو الانتفاع بها انتفاعا مفيدا بأية طريقة ممكنة أو توجد طريقة للانتفاع ولكنها ضئيلة أو تأتي بعد وقت متأخر .

- إذا كان الوقف الأهلي عامرا موفور الغلة ولكن مستحقيه كثيرون أو نصيب كل منهم في غلته شيء زهيد .

ففي هاتين الحالتين ينتهي الوقف ، ويئول ملكاً للواقف إن كان حياً ولمستحقي الوقف وقت الحكم بالانتهاء وإن لم يكن الواقف وقتها حياً » [٣].

٢٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيدة / مدير إدارة عمليات الاستثمار ونصه : «عن مدى جواز أن تقوم الأمانة العامة للأوقاف بالاحتفاظ بنسبة النظارة الخاصة بها قبل تسليم مستحقات فترة ما بعد البيع إلى المالك الجديد» - موجه من (إدارة عمليات الاستثمار).

الجواب: المستحقات عن فترة ما بعد البيع يكون الريع فيها للمالك الجديد ، وللأمانة العامة للأوقاف الحق في حسم المخصصات والمستحقات والالتزامات المترتبة على عقار الوقف ذاته[٤] .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/١١م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٢م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٢م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٩م) .

رابعًا: صرف ريع الوقف

١. السؤال : الصرف على المحتاجين من الذرية في الأوقاف الأهلية، وما إذا كان يجوز للأمانة العامة أن تعمل به في الأوقاف الذرية التي لم يقصرها الواقف على المحتاج من الذرية.

الجواب : الوقف يختلف عن الصدقة على المحتاج، وأن الموقوف عليه يستوي أن يكون غنياً ومليئاً أو محتاجاً وفقيراً - على عكس الإنفاق والتصدق على المحتاج الذي اقترن استحقاقه للصدقة بالحاجة، والواجب إلتزام شرط الواقف وإتباعه، وفي حالة الوقف الخيري إذا كان مشروطاً للفقراء والمحتاجين فإنه يقدم أقارب الواقف من الفقراء والمحتاجين لدخولهم في شرط الواقف، ويكون لهم التقدم على غيرهم[١] .

٢. السؤال : كيف يصرف على المحتاجين من الذرية في الأوقاف الأهلية؟

الجواب : إذا وقف الواقف شيئاً من ماله على أولاده أو أولاد أولاده أو أولاده الذكور دون الإناث أو الإناث دون الذكور.. وجب الوفاء بهذا الشرط ولا يجوز الخروج عنه، لأن شرط الواقف كنص الشارع، وفي هذه الحال يجب التسوية بين جميع الموقوف عليهم فيه، فإن فاوت بينهم في شرط، كأن قال: للذكر مثل حظ الأنثيين، أو للأنثى مثل حظ الذكرين، أو غير ذلك لزم المفاوتة بينهم بحسب الشرط، ويستوي في ذلك فقيرهم وغنيهم.

فإذا قال لأولادي الفقراء فقط، وجب صرفه للفقراء منهم دون الأغنياء وفاء بالشرط، فإذا قال: للعلماء فقط، وجب صرف الوقف للعلماء منهم دون الجهال.

فإذا قال: للصغار منهم دون الكبار، وجب صرف الوقف للصغار منهم فقط.. وهكذا إعمالاً للشرط... والله تعالى أعلم[٢].

٣. السؤال : الأوقاف الذرية التي لا يعرف لها مستحقون كيف يُعمل بها ؟

الجواب : تؤول الأوقاف الذرية التي لا يعرف لها مستحقون إلى الخيرات، ويوجه ريعها لعموم الخيرات[٣].

٤. السؤال : كيف يصرف ريع الأوقاف المخصصة للأضاحي ؟

الجواب : إذا حدد الواقف أعداداً معينة للأضاحي، يتم الالتزام بهذه الأعداد، فإذا لم يحدد أعداداً معينة للأضاحي في وثيقة الوقف، وكان التعبير الوارد عنها في الوثيقة بصيغة المفرد كان له أضحية واحدة كل سنة، فإذا كان التعبير بصيغة الجمع، كان له ثلاث أضاحي في السنة، وتتعدد الأضاحي بعدد الأشخاص الواردة أسماؤهم أو صفاتهم في وثيقة الوقف[٤].

٥. السؤال : إذا فاض ريع الوقف على جهة معينه ، فما العمل ؟

الجواب : إذا وقف شخص مالاً على معينين من جهة معينة، وفاض الريع عن هؤلاء المعينين، صرف الفائض على سائر أفراد الجهة التي أوقفت عليها، كمن وقف على مسجد ففاض الريع عنه، فإنه يصرف على المساجد الأخرى، ولو وقف على مدرسة وفاض الريع عنها فإنه يصرف للمدارس الأخرى.

وكذلك إذا حدد الواقف شروطاً خاصة صحيحة لمصرف محدد يتعين الالتزام بهذه الشروط عند الصرف

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٥/٢م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٥/٣م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٧/٢م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٧/٣م) .

على هذا المصرف، وما فاض عنه يصرف إلى سائر أفراد الجهة نفسها كالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها[1].

٦. السؤال : عن نص الواقف في وثيقة الوقف التي كتبها قاضي الكويت في وقته: الشيخ محمد ابن عبدالله العدساني: في ٢٨ رجب سنة ١٣٢٢ هـ جاء فيها أن م.خ.: أوقفت بيتها على أولاد (.....) وأولاد (.....) ويطعمون ويضحون لها ولوالديها فما حكم هذا الوقف وما المراد بالإطعام؟

الجواب : إن الوقف إذا كان على العشيات والنوافل ولم يذكر معها مصرف آخر وجب صرف جميع الريع بالغاً ما يبلغ على هذا المصرف، ولا يصرف شيء منه إلى مصرف آخر سواء كان عموم الخيرات أو غيرها، وذلك التزاماً بشرط الواقف الصحيح الملزم، فإذا زادت غلة الوقف عن ذلك صرف إلى إطعام الفقراء بعامة لأنه أقرب المصارف إليه[2].

٧. السؤال : هل يجوز الصرف من عوائد الأوقاف على موظفي الأمانة العامة للأوقاف:

الجواب : نظرت اللجنة في موضوع الصرف من عوائد الأوقاف على موظفي الأمانة العامة للأوقاف، و انتهت إلى التالي:

١ - الأمانة العامة للأوقاف ناظر على أموال الوقف من حيث حفظها وتثميرها وتوزيعها على مستحقيها.

٢ - للناظر إن كان موقوفاً عليه من قبل الواقف أن يأخذ ما وقف عليه بالغاً ما بلغ.

٣ - إذا لم يكن الناظر موقوفاً عليه أو كان ما وقف عليه من الريع لا يبلغ أجر أمثاله فإن له أن يأخذ من ريع الوقف ما يكمل أجر أمثاله.

٤ - أجر المثل يقدر بما يأخذه أمثال هذا العامل في الكفاءة وحجم العمل من القطاعات الأخرى ويعرف ذلك الخبراء.

٥ - إذا كان الناظر يتناول أجراً من الدولة أو من قطاعات أخرى خارج نطاق الوقف فإن كان هذا الأجر يبلغ أجر مثله لم يجز له أن يأخذ من ريع الوقف شيئاً إلا أن يكون موقوفاً عليه فيأخذ ما وقف عليه، أما إذا كان ذلك الأجر الذي تمنحه الدولة له أو غيرها لا يبلغ أجر مثله فإن له أن يأخذ من ريع الوقف ما يكمل أجر المثل.

٦ - يراعى في الموظفين الذين يحتاج إليهم الناظر مقدار الحاجة دون زيادة من حيث العدد ومن حيث طبيعة الاختصاص ويعرف ذلك الخبراء.

٧ - إذا خُصص من ريع الوقف مبدئياً لأعمال الناظر أموال محددة مثل ١٠ ٪ أو أقل أو أكثر، وفي آخر العام بقيت هذه الأموال المخصصة على حالها إذ لم يحتج إليها أو بقي بعض منها وجب رد هذا الفائض إلى ريع الوقف ليصرف في مصارفه[3].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٧/٣م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٧/٥م).

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم ١٩٩٩/٢٠م ، بتاريخ(١٩٩٩/١٠/١٩م)

٨. السؤال: ما حكم طرح مشروع تخضير ساحات المساجد من أموال الوقف ؟

الجواب: تداول أعضاء اللجنة جوانب المشروع وخلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية :

أ- أن ينص في العقد على أن ما ينفق من قبل الأمانة على المساجد يكون من ضمن أوقاف المساجد .

ب- ما تشارك به الجهات الأخرى يكون من باب التبرع وملكاً للمسجد

جـ- كل ما ينتج من ثمرات أو غيرها من هذا المشروع يكون وقفا على المسجد مما يقتضي لزوم صرفه في مصالحه[١] .

٩. السؤال: إذا توفر فائض من المال في مصرف الإطعام وكذلك ماء السبيل والأضاحي عن حاجة دولة الكويت فهل الأفضل أن يتم تنفيذه خارج دولة الكويت، أو أن يتم تحويله إلى مصرف قريب منه. وأي مصرف أقرب لمصرف الإطعام وماء السبيل والأضاحي؟

الجواب : الأصل سد حاجة البلد من مصرف الإطعام والفائض يصرف خارج البلد على نفس المصرف.

وتقترح اللجنة دراسة مدى إمكانية تنفيذ مشروع الإطعام عن طريق التصنيع والتعليب والتوصيل من خلال القنوات الرسمية في الدولة مثل السفارات والجهات المعتمدة العاملة في هذا المجال[٢].

١٠. السؤال : نرجو بيان الحكم الشرعي في صرف ريع وقف الحرمين الشريفين إلى عموم المساجد نظرا لاكتفاء حاجة الحرمين ؟

الجواب : ترى اللجنة أنه ينبغي للأمانة أن تسعى لصرف ريع هذا الوقف على الحرمين الشريفين عملاً بشرط الواقفة. فإن تعذر ذلك يصرف الريع في عمارة المسجد الأقصى[٣].

١١. السؤال : طلب الرأي الشرعي لمدى جواز بناء المصليات أو المساجد بالمرافق الحكومية أو العامة المقدمة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

الجواب : ترى اللجنة أنه لا مانع من بناء المساجد في المرافق الحكومية أو العامة من ريع الأوقاف .

ولا ترى اللجنة جواز بناء المصليات من ريع الأوقاف ويقصد بالمصليات الأماكن المخصصة للصلاة في أوقات محددة ويمكن تغيير تخصصيها لتستغل في غرض آخر حسب حاجة الإدارة المعنية [٤].

١٢. السؤال : ما المستند الشرعي لمنع الصرف من ريع الأوقاف على حفلات التكريم وافتتاح الأنشطة واختتامها؟

الجواب : بعد التداول اعتمدت اللجنة الجواب التالي الذي أعده الدكتور عيسى زكي بتكليف من اللجنة :

يشترط للصرف على أي مصرف أن يكون متفقاً مع ما اشترط الوقف لأجله التزاماً بمبدأ أن (شرط الواقف كنص الشارع) في وجوب الالتزام به وفي دلالته على مراد الواقف.

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٨/٢٠٠٠م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٥/٢٠٠١م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٥/٢٠٠١م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٨/٢٠٠٣م) .

ومن المعلوم أنه يتم الصرف على أنشطة (الأمانة العامة للأوقاف) من ثلاثة أنواع من ريع الوقف :

١- ريع الأوقاف الموقوفة على النشاط نفسه تحديداً .

٢- ريع الأوقاف التي يتفق (النشاط) مع شروطها التي اشترطها الواقفون .

٣- ريع الأوقاف الموقوفة على عموم الخيرات.

ولا بد من التزام هذا الترتيب في الصرف فلا ينتقل من نوع إلى آخر إلا عند عدم كفايته وذلك حسب ضوابط الصرف المقرة من اللجنة الشرعية في الأمانة .

ولقد اشترطت اللجنة الشرعية في الصرف من ريع الأوقاف الخيرية أن تندرج جهة الصرف ضمن القرب الشرعية وذلك لأن الوقف صدقة يدل على ذلك ما رواه أبن عمر رضي الله عنهما قال : (أصاب عمر بخيبر أرضاً فأتى النبي -ﷺ- فقال : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه فكيف تأمرني به قال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول فيه) متفق عليه.

والصدقة الجارية محمولة عند الفقهاء على الوقف . وهي الواردة في قوله -ﷺ- : (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) رواه مسلم .

ولقد اشترط الفقهاء في الجملة القربة في الموقوف عليه : فذهب الحنفية إلى أن من شرط الموقوف عليه أن يكون آخره على جهة من جهات القرب لا تنقطع كالفقراء ومصالح المسجد.

ومع أن الحنفية أجازوا الوقف على الأغنياء إلا أنهم لم يجيزوا أن يقف على الأغنياء وحدهم لأنه ليس بقربة إلا أن يجعل آخره للفقراء فإنه يكون قربة في الجملة.

وذهب المالكية : إلى أن الوقف يصح وإن لم تظهر فيه القربة لأن الوقف من باب العطايات والهبات لا من باب الصدقات ولهذا يصح الوقف على الغني والفقير . إلا أن المالكية يقصدون بقيد (إن لم تظهر فيه القربة) هو نفي ظهورها لا نفي أصلها وإلا فأصل القربة حاصل في الوقف مطلقاً وهو من باب الصدقة . قال في حاشية الدسوقي (نفي المصنف ظهور القربة دون أصلها إشارة إلى أنه لا بد في الوقف أن يكون فعل خير وقربة).

وذهب الشافعية : في الأصح إلى صحة الوقف على الجهة وإن لم يظهر فيها القربة كالأغنياء لأن المرعي في الوقف على الجهة التمليك لا جهة القربة.

وفي الصحيح عند الشافعية اشتراط القربة في الوقف .

وذهب الحنابلة :إلى اشتراط أن يكون الوقف على بر وهو اسم جامع للخير وأصله الطاعة لله تعالى والمراد اشتراط معنى القربة في الصرف إلى الموقوف عليه لأن الوقف قربة وصدقة فلابد من وجودهما فيما لأجله الوقف إذ هو المقصود .

ولقد أخذت اللجنة الشرعية بما ذهب إليه الحنابلة والصحيح عند الشافعية صراحة من اشتراط القربة وهو مما لا يخالف فيه الحنفية والمالكية من حيث الجملة.

والذي يؤيد ما ذهبت إليه اللجنة هو موافقة هذا الاتجاه للعرف الكويتي المستقر والمضطرد عند إنشاء الأوقاف القديمة التي يتضح بالاستقراء اشتراط القربة في الجهات الموقوف عليها خاصة في الأوقاف التي يتفق أصل النشاط فيها مع شروط الواقفين كالقرآن والعلم ونحوهما .

وبناءً على ما تقدم فقد منعت اللجنة الصرف من ريع الأوقاف الخيرية على بعض المصارف التي لا تدخل في القرب مثل عدم جواز الصرف على الجوانب الإدارية المحضة . كما قيدت الصرف في بعض الأنشطة بما يكون قربة كاشتراط انتفاع المرضى غير القادرين على تحمل نفقات العلاج مجاناً من الأجهزة التي يتم شراؤها من ريع الأوقاف الخيرية .

أما الصرف على حفلات التكريم وحفلات افتتاح الأنشطة واختتامها فإن هذا البند من بنود ميزانية أي مشروع لا يدخل من ضمن القرب فضلاً عن أنه لا يدخل مباشرة في النشاط أو المشروع وهو أحد الشروط المعتمدة من اللجنة للاطمئنان على الالتزام بمراعاة شرط القربة المشترطة في أصل النشاط المتفق مع شروط الواقفين[1] .

١٣. السؤال : ما حكم إقامة بوفيه للدورات التي تقام للمجتمع في مركز إصلاح ذات البين المقدم من الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية؟

الجواب : وبعد الاطلاع والمناقشة قررت اللجنة التالي :- إذا كان للدورة إيراد مستقل فيصرف من هذا الإيراد على الضيافة المقدمة أثناءها، فإذا لم يكن لها إيراد فلا مانع من تقديم الضيافة من الميزانية الوقفية المخصصة للصندوق، بحيث تكون تابعة لها وفي حدود الضيافة المعتادة دون توسع أو إسراف[2].

١٤. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول تقديم دروع أو شهادات تقدير للمساهمين في إنجاح مسابقات الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية؟

الجواب : وبعد الاطلاع والمناقشة أفتت اللجنة بما يلي : الأصل أن تقدم شهادات التقدير للفائزين ولا تقدم للمساهمين في إنجاح الدورات والمسابقات[3].

١٥. السؤال: دعم النشاط السنوي للمسجد الكبير المقدم من المسجد الكبير . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية :

الجواب : بعد دراسة الموضوع ومناقشته قررت اللجنة ما يلي :

لا ما نع من صرف المبالغ المخصصة لمشاريع المسجد الكبير من الإيرادات المحصلة منه ، على اعتبار أن هذه الإيرادات هي ريع لصالح المسجد الكبير مما هو موقوف عليه من مرافق.

١٦. السؤال : ما حكم إعطاء مساعدة لأقارب الواقف لوقف مخصوص ؟

الجواب : بعد الدراسة والمداولة قررت اللجنة ما يلي :

إذا وجد فائض بعد الصرف على المصرف المعين كالمسجد المعين ووجدت مساجد أخرى محتاجة فإن

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/٨م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/٩م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/٩م) .

الفائض يصرف عليها ، فإن فاض بعد ذلك فيصرف على الفقراء والمساكين ويقدم ذرية وأقارب الواقفين بشرط الحاجة وبقدرها على أن لا يخل هذا بما يخصص بإعمار الوقف وصيانته[١] .

١٧. السؤال : تخصيص جزء من مصرف الإطعام لصالح مصرف الأضاحي وذلك لحاجة المسلمين في إفريقيا . مقدم من إدارة شئون ذرية وأقارب الواقفين .

الجواب : ترى اللجنة أنه لا مانع من الصرف على الأضاحي من مصرف الإطعام على أن لا يضر ذلك بالمصرف نفسه[٢] .

١٨. السؤال : طلب الاستفتاء بخصوص صرف المكافأة المالية للدورات العلمية والدروس والمحاضرات والندوات من أموال الوقف ؟

الجواب : أنه لا مانع من الصرف على الدورات العلمية والدروس والمحاضرات والندوات من ريع أوقاف المساجد مع التقيد بالشروط التالية :

١- أن تكون هذه الأنشطة داخل المساجد .

٢- إذا تزاحم الصرف من ريع المساجد يقدم الصرف لعمارة المسجد على الصرف لهذه الأنشطة .

٣- أن يتم الصرف على هذه الأنشطة من فائض ريع المساجد .

وقد تحفظ الدكتور / عبد العزيز البدر على رأي اللجنة حيث يرى فضيلته حصر الصرف من أوقاف المساجد على عمارتها وأن هذه الأنشطة لا يشملها شروط الواقف [٣].

١٩. السؤال : ما الرأي الشرعي في المساهمة لدعم أنشطة المسجد الكبير – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية:

الجواب : قررت الموافقة على ما يلي :

أولا : المجال الديني :

١- إحياء العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك .

٢- تعليم مبادئ الإسلام واللغة العربية لغير الناطقين بها (**كتب التدريس، أجور المدرسين، أدوات التدريس، شهادات**) .

ثانيا : مجال الخدمات والصيانة : (الطوارئ من الخدمات والصيانة الكهربائية والالكترونية والصحية) .

أما ما يتعلق بالمجالات الأخرى (الاجتماعي والثقافي ، الإعلامي ، الزيارات) طلبت اللجنة تفصيل بنود هذه المجالات كما طلبت عينات من هذه الأنشطة للاطلاع عليها[٤] .

٢٠. السؤال: ما الرأي الشرعي حول المساهمة في شراء كتب ومعدات طبية لطلبة كلية الطب ؟

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/١٧م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٣ /٢٠٠٤م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/١٦م).
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣١م).

الجواب : ترى اللجنة لا مانع من الصرف لشرائها على أن تقدم الكتب والمعدات للطلبة غير القادرين ماديا على تحمل نفقاتها فقط دون غيرهم [١].

٢١. السؤال : ما هي العلاقة المفضلة بين المصارف الوقفية في حال حدوث عجز في أحد المصارف وكيف يمكن تحديد الأولوية مع المصارف الأخرى لتغطية العجز الحاصل في أحد المصارف ؟

الجواب: الأصل أنه إذا حصل عجز في أحد المصارف فإنه يتوقف عن الصرف ولا يؤخذ من مصرف آخر لما في ذلك من مخالفة صريحة لشرط الواقف ويستثنى من ذلك مصرف عموم الخيرات فيمكن أن يؤخذ منه لسد العجز[٢] .

٢٢. السؤال : هل يمكن صرف الريع القابل للصرف في السنة المالية التالية للسنة التي تحقق فيها علي اعتبار أن الريع الفعلي لا يتحقق إلا في نهاية السنة المالية السابقة ؟

الجواب: الأصل أنه يجب صرف الريع بمجرد حصوله إذا وجد المستحق ولا يجوز تأخيره إلا لعذر، وإذا كانت الأسس المحاسبية تعتمد في إعداد الميزانيات سنة بسنة ولا تظهر الأرباح المتحققة إلا بعد إغلاق الميزانية فإن الريع يصرف بمجرد إغلاق الميزانية[٣] .

٢٣. السؤال : هل عملية صرف الريع تكون علي الواقف أم تكون علي المصرف ؟

الجواب : الأصل أن عملية صرف الريع تكون على الواقف إذ إن لكل وقف ذمة مالية يتم من خلالها بيان ريع الوقف ومصروفاته والمبالغ التي صرفت من الريع على الجهات التي حددها الواقف[٤].

٢٤. السؤال : توجد بعض الأوقاف التي تم إنشاؤها عن طريق أموال البدل ولها قضايا منظورة في المحاكم فهل يصرف الريع في مصارفه ؟ علما بأنه لم يصرف بسبب القضايا.

الجواب : ترى اللجنة إحالة السؤال إلى إدارة الشئون الشرعية والقانونية لحصر الأوقاف المنظورة أمام القضاء وترتب عليها وقف صرف الريع عن المستحقين [٥].

٢٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع وقف المرحوم / .....

الجواب : إذا كان مقدم الطلب محتاجا للمساعدة فتصرف له من مصرف عموم الخيرات « .

هذا وكلفت اللجنة كل من فضيلة الدكتور / خالد الصافي والسيد / مقرر اللجنة بالبحث في أموال البدل واستثمارها وتقديم تقرير بهذا الموضوع [٦].

٢٦. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع السؤال المقدم من إدارة المصارف الخاصة ونصه « هل يجوز جمع جميع ريع الأوقاف الصغيرة التي أوصى واقفوها على الأضاحي وصرفها دفعة واحدة .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣٩م).
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٥م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢م) .

الجواب : عدم الجواز [١] .

٢٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من إدارة المصارف الخاصة ونصه : « إذا كان الوقف مدين بسبب إعادة إعمار عقار الوقف هل يجوز إعطاء الناظر المشترك جزء من ريع الوقف لصرفه على المحتاجين من الذرية .

الجواب : يقدم سداد الدين على إعطاء الذرية ومن احتاج من الذرية فيعطى من عموم الخيرات حتى الانتهاء من سداد مديونية الوقف، وتطلب اللجنة تزويدها بالأوقاف المدينة، وتوصي اللجنة الإدارة المالية بوضع آلية فنية محاسبية بكيفية سداد الأوقاف المدينة من خلال التنسيق مع إدارة عمليات الاستثمار وموافاة اللجنة بموعد التنفيذ لهذه الآلية بأسرع وقت ممكن[٢] .

٢٨. السؤال : سيخصص قطاع المساجد عدد ٣٦ مسجدا موزعة على إدارات المساجد بالمحافظات الست لإحياء سنة الاعتكاف في العشر الأواخر من شهر رمضان الكريم بتكلفة إجمالية ٤٢٠٠٠ د.ك (فقط اثنان وأربعون ألف دينار كويتياً لا غير) بواقع ١٢٠٠ د.ك (فقط ألف ومائتان دينار كويتياً لا غير) لكل مسجد (تكاليف وجبتي الإفطار والسحور) . فهل يجوز صرف هذه المبالغ من ميزانية مصرف المساجد ؟

الجواب: لا يجوز الصرف على وجبتي الإفطار والسحور من الميزانية المخصصة لمصرف المساجد [٣].

٢٩. السؤال : يستضيف قطاع المساجد بعض القراء المتميزين من بعض الدول الإسلامية لإقامة مشروع الختمة الرمضانية بواقع خمسة قراء لكل إدارة بتكلفة إجمالية ٣٠٠٠٠ د.ك (فقط ثلاثون ألف دينار كويتياً لا غير) لعدد ٣٠ قارئ بواقع ١٠٠٠ د.ك (فقط ألف دينار كويتياً لا غير) لكل قارئ . لذا يرجى الإفادة بالحكم الشرعي عن إمكانية صرف هذه المبالغ من ميزانية الصرف

الجواب: لا يعتبر ذلك من مشمولات المساجد [٤].

٣٠. السؤال : نود الإحاطة بأن قطاع المساجد سيخصص عدد ٣٦ مسجدا موزعة على إدارات المساجد بالمحافظات الست لإحياء سنة الاعتكاف في العشر الأواخر من شهر رمضان الكريم بتكلفة إجمالية ٤٢٠٠٠ د.ك (فقط اثنان وأربعون ألف دينار كويتي لا غير) بواقع ١٢٠٠ د.ك (فقط ألف ومائتان دينار كويتي لا غير) لكل مسجد (تكاليف وجبتي الإفطار والسحور) .لذا يرجى إفادتنا عن الجهة المختصة لدى الأمانة العامة للأوقاف للصرف على مثل هذه الأنشطة ؟

الجواب : لا مانع من الصرف على وجبتي الإفطار والسحور من مصرف الإطعام وليس من مصرف المساجد[٥].

٣١. السؤال :يقوم قطاع المساجد في شهر رمضان المبارك باستضافة بعض الأئمة الحفاظ لكتاب الله كاملا من بعض الدول الإسلامية لإقامة مشروع الختمة الرمضانية بواقع (خمسة) أئمة لكل إدارة ، بتكلفة إجمالية ٣٠٠٠٠د.ك (فقط ثلاثين ألف دينار كويتي لا غير) لعدد ٣٠ إماما بواقع ١٠٠٠ د.ك

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٨م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/١٦م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .

(فقط ألف دينار كويتي لا غير) لكل إمام حافظ .لذا يرجى الإفادة بالحكم الشرعي عن إمكانية صرف هذه المبالغ من ميزانية المصرف ؟

الجواب : لا مانع من الصرف من مصرف المساجد إذا كان إماما يؤم المصلين ويختم لهم في رمضان[1] .

٣٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه : « هل يجوز التصرف في مخصص إعادة الإعمار في حال تسليم عقار وقف / ..... إلى الناظر / .....

الجواب : « يجب تسليمه للناظر المنفرد » [2].

٣٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع المساهمة في دعم مشروع مجمع التأهيل القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ومشروع المركز المعاق الصحي ومشروع الحج للمعاق – (الاتحاد السوداني الإسلامي القومي للمعوقين حركيا) – (إدارة الصناديق الوقفية

الجواب : قررت اللجنة الموافقة على الدعم حسب ضوابط الصرف من عموم الخيرات من خلال التنسيق مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية [3].

٣٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول «مدى إمكانية الصرف من مصرف عموم الخيرات للنظار المشتركين والمتعاونين وغيرهم من المذكورين في الحجج الوقفية لتنفيذ شرط الواقف ، في حال كون الوقف مديناً (بسبب إعادة الإعمار) ، أو المال البدل ، أو عدم وجود ريع كاف .

الجواب: «لا مانع شرعا من الصرف من مصرف عموم الخيرات للنظار المشتركين والمتعاونين وغيرهم من المذكورين في الحجج الوقفية لتنفيذ شرط الواقف للأعمال الخيرية، في حال كون الوقف مديناً (بسبب إعادة الإعمار) ، أو مالا بدلاً ، أو عدم وجود ريع كاف » [4].

٣٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه : (نصت المادة التاسعة من القانون الخاص بالأوقاف رقم (١٩٥١/١٥) على أنه :

« ينتهي الوقف الأهلي المؤبد بانقطاع الجهة الموقوف عليها كما ينتهي الوقف الأهلي المؤقت بانتهاء المدة المعينة له من قبل الواقف أو بانتهاء الموقوف عليهم ...، كما ينتهي في كل حصة منه بانقراض أهلها قبل المدة المعينة أو قبل انقراض الطبقة التي تنتهي الوقف بانقراضها ... ، يصبح ما ينتهي كلا أو بعضا ملكا للواقف إن كان حيا أو لورثته يوم وفاته فإن لم يكن له ورثة أو كانوا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة كان للمصلحة العامة « يرجى التكرم بموافاتنا بالرأي الشرعي حول : (هل تنتهي الأوقاف الذرية بانقراض الأفراد الموقوف عليهم أو انقطاع الجهة الموقوف عليها ؟ ومن ثم يصبح ما ينتهي من الوقف مملوكا للواقف إن كان حيا ، أو لورثته يوم وفاته ، فإن لم يكن له ورثة أو كانوا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة فيحول أصله وريعه للمصلحة العامة – للخيرات ؟) :

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٩م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٩م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢م) .

الجواب : يصرف الريع لورثة المستحقين الموقوف عليهم ، أما الأصل (أصل الوقف) فيصرف على ورثة الواقف يوم وفاته إن وجدوا وإلا للمصلحة العامة [١].

٣٦. السؤال : في حال عدم تعاون الذرية المستحقين لاستلام ريع الوقف بعد الإعلان في الصحف اليومية ، ما العمل ؟

الجواب : في حال وجود المستحقين وعدم استلامهم للمبالغ (عدم التعاون) أو عدم معرفة المستحقين نظرا لعدم تقديم الأوراق الرسمية التي تفيد باستحقاقهم من الوقف باعتبارهم من ذرية الواقف فإن تلك المبالغ ترفع أمانات لدى الأمانة العامة للأوقاف وتحفظ لهم[٢].

٣٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع المساهمة في دعم حلقات أجيال القرآن الكريم لعام٢٠١١ موجه من (إدارة الصناديق الوقفية)

الجواب: الموافقة على الدعم فقط للبند التالي : مكافأة الحفظة والمحفظين، وذلك حسب ضوابط الصرف من ريع عموم الخيرات مع إبراز اسم وشعار الأمانة العامة للأوقاف [٣].

٣٨. السؤال : هل يجوز الوقف لمصرف خارج دولة الكويت؟ مقدم من (إدارة المشاريع الوقفية)

الجواب : إذا كانت الأمانة تستطيع تنفيذ المصرف خارج الكويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا مانع من ذلك شرعا[٤].

٣٩. السؤال : هل يجوز إيداع مبالغ نقدية من مصرف الإطعام من الأمانة العامة للأوقاف للمستفيدين مباشرة بدل إيداع المبلغ في بطاقة مركز(.....) ؟ موجه من (المصارف الخاصة) .

الجواب : لا مانع شرعا من إيداع مبلغ نقدي للمستفيد مباشرة من مصرف الإطعام التابع للأمانة العامة للأوقاف بدلا من إيداعه في بطاقة مركز (.....) مع ضرورة التأكيد على أنه مصرف الإطعام [٥].

٤٠. السؤال :هل يجوز للجنة الوفاء الصرف للمحتاجين من ذرية وأقارب الواقفين باعتبار هذا الوقف ذو مصارف مختلفة مثل: مصرف الإطعام – مصرف المساجد ، علما بأن ميزانية لجنة الوفاء تصرف من عموم الخيرات ؟

الجواب : ترى اللجنة ضرورة الالتزام بما جاء بنص المادة الخامسة من الأمر السامي لعام ١٩٥١م [٦].

٤١. السؤال :هل يجوز صرف مساعدة مالية مقطوعة من لجنة الوفاء في حال عدم توفر ريع للأوقاف ؟ موجه من (إدارة المصارف الخاصة)

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٠/٢٠١٠م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٢/٢٠١١م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٦/٢٠١١م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٩/٢٠١١م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٣٧/٢٠١١م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٤٥/٢٠١١م) .

الجواب : في حالة عدم توفر الريع فلا يُعطى من ريع أوقاف أخرى [١].

٤٢. السؤال : وقف يتكون من بيت في (.....) وعقار في (.....) ، حيث أن البيت يسكنه السيدة / (.....) بموجب حكم محكمة وهي من الذرية، فهل تستحق الساكنة في بيت الوقف من ريع عقار في المباركية الذي هو تحت يد الأمانة؟ موجه من (إدارة المصارف الخاصة).

الجواب : إن كانت المذكورة من الذرية فتستحق من ريع وقف عقار المباركية [٢].

٤٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع توضيح البند «خامسا « من القرار الإداري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١١ بشأن نظام عمل لجنة الوفاء لصرف المساعدات للمحتاجين من ذرية وأقارب الواقفين - (إدارة المصارف الخاصة)

الجواب : ترى اللجنة أنه لا يوجد ما يمنع من منح مساعدة للحاصل على قرض ربوي شريطة عدم استخدام الأموال الممنوحة في سداد هذا القرض وتوجيه الأموال الممنوحة له لتغطية حاجاته الأخرى[٣] .

٤٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار عن لائحة قواعد صرف ريع الأوقاف بشأن تنسيب المصارف الوقفية. موجه من (رئيس فريق عمل تنسيب المصارف الوقفية) .

الجواب : الأصل أن كل حجة لها خصوصية في تنسيب الريع أخذا من دلالات ألفاظ الواقف لغة وعرفا ، ويرجع إلي لائحة صرف ريع الأوقاف عند الغموض في دلالات ألفاظ الواقف [٤].

٤٥. السؤال : في عام ٢٠٠٩ تم الإعلان بالصحف اليومية لحصر وقف / (.....) ولم يتقدم أحد من الذرية للتسجيل بسبب اعتراض الذرية بأن يتم صرف الريع بالتساوي، وفي ٢٠١٢/١/١٧ تقدمت السيدة / (.....) لتسجيل أبنائها القصر وهم من الذرية، فهل يمكن أن يتم الصرف لبعض من ذرية الواقف ، علما بأنه لم يتم حصر عدد المستفيدين المستحقين ولم يتم الصرف؟ - موجه من (إدارة المصارف الخاصة) .

الجواب : لا يصرف من ريع الوقف إلا بعد التأكد من حصر الذرية وفق أوراق رسمية وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء[٥] .

٤٦. السؤال : أيهما أولى بتقديم الدعم له وموافقة اللجنة الشرعية عليه: طلبات الحج المقدمة من الدول الفقيرة والتي تعاني من مجاعات وفقر شديد أم الموافقة على تقديم الإعانة والإغاثة لنفس هذه الدول سواء من الإطعام أو السكن أو حفر الآبار وما سواها من أعمال تساعد على إغاثة الفقراء الكثر؟

الجواب : الأولى تقديم الإعانة والإغاثة على ماسوا هما في مثل هذه الحالة[٦] .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١١/٤٥م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٧م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٢م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٤م) .

٤٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيدة / مدير مركز الكويت للتوحد ونصه: استخدام إيرادات المركز في الصرف على احتياجات الطلبة ومصاريف المبنى الجديد لشباب التوحد والذي تم تخصيص أرض له وجاري طرح ممارسة للتصميم والبناء والتجهيز وتعليتها مع المبالغ المرفوعة لمصاريف المبنى الجديد .

الجواب : لا مانع من استخدام إيرادات المركز في الصرف على احتياجات الطلبة ومصايف المبنى الجديد[١].

٤٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من مجلس شؤون الأوقاف باجتماعه رقم (٦١) بشأن الموازنة التقديرية التشغيلية لعام ٢٠١٣م، ونصه :سؤال للجنة الشرعية عن مدى وجوب الالتزام بالمعنى العرفي لمصرف العشيات وعن مدى إمكانية تحويله إلى مصرف الإطعام وذلك لتغير الزمان والحاجة إليه - موجه من (أمين سر مجلس شؤون الأوقاف) .

الجواب : لا مانع من تحويله إذا ترك العمل به [٢].

٤٩. السؤال : هل يجوز الصرف من مخصص العشيات في الإغاثة ؟ - موجه من (إدارة المصارف لخاصة).

الجواب : يجوز الصرف من فائض مصرف العشيات على الإغاثة على أن يكون في الإطعام »[٣].

٥٠. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة والمتعلق بوقف / (.....)؛ ونصه : « حول جواز صرف ريع الوقف على المصاريف الإدارية مثل " رواتب - تسديد فواتير ... الخ " من قبل الناظر " كما هو مذكور في التقارير التي أرسلها الناظر «- موجه من (إدارة المصارف الخاصة).

الجواب : «إذا كانت هذه المصروفات متعلقة بمصلحة الوقف فلا مانع شرعا من ذلك»[٤].

«والمقصود بالمصلحة هو أن يحقق التصرف النفع للوقف مع مراعاة الالتزام بلائحة ضوابط استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف والمعتمدة من قبل اللجنة الشرعية»[٥].

٥١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسارات المقدمة من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصها :

أولا : إمكانية صرف المساعدات المالية من لجنة الوفاء من المصارف الوقفية الأخرى غير مصرف عموم الخيرات مثل مصرف العشيات، رعاية الأسر المحتاجة، مصرف الإطعام، النوافل، المساجد، الأضاحي، الكسوة، ولائم الإفطار، الصدقات ، تسبيل المياه، الحج، كفالة الأيتام

ثانيا : تحديد درجة القرابة لمن يتم صرف مساعدات مالية لهم من ذرية وأقارب الواقفين من لجنة الوفاء من غير المشروط عليهم في حجة الوقف - موجه من (إدارة المصارف الخاصة).

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٩م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٢م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٥م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٨م) .

الجواب :

أولا : إذا كانت هذه المصارف تتفق مع المطلب الذي تقدم به ذرية وأقارب الواقفين فلا مانع من صرف المساعدات لهم .

ثانيا : تطبيق نص المادة الخامسة من الأمر السامي لعام ١٩٥١م [١].

٥٢. السؤال: مدى جواز صرف المبلغ المتبقي من مصرف العشيات على أنشطة إدارتي المشاريع والصناديق ومنها الإغاثة ومساعدة متضرري الزلال على أن تقوم الإدارتان بطلب الرأي الشرعي لكل مشروع في حينه « - (إدارة المصارف الخاصة).

الجواب: «الأصل هو صرف فائض الريع في جنسه إذا زاد عن المصرف الأصلي»[٢] .

٥٣. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مقرر لجنة مصرف المساجد ونصه: «هل يجوز دفع عمولة استئجار مقر لجنة المساجد من خلال مكتب (.....) « من ميزانية مصرف المساجد » .

الجواب : «يجوز دفع عمولة الاستئجار من ميزانية مصرف المساجد»[٣].

٥٤. السؤال: «هل يجوز الصرف من ريع مصرف المساجد على مساكن الأئمة والمؤذنين » - (مقرر لجنة مصرف المساجد) .

الجواب : «لا مانع شرعا من الصرف من ريع مصرف المساجد على مساكن الأئمة والمؤذنين»[٤] .

٥٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيد / مقرر لجنة مصرف المساجد عن جواز دفع قيمة الفواتير والمنصرفة ضمن تجهيزات مقر مصرف المساجد الكائن بمنطقة غرب مشرف « وذلك حسب طلب إدارة الشئون المالية ؟

الجواب : لا مانع شرعا من دفع قيمة الفواتير والمنصرفة ضمن تجهيزات مقر مصرف المساجد الكائن بمنطقة غرب مشرف « وذلك حسب طلب إدارة الشئون المالية[٥].

٥٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع المساهمة في دعم مشروع نداء سمو أمير البلاد « حفظه الله ورعاه « لإغاثة الشعب السوري - (الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية) -(نائب الأمين العام للمصارف الوقفية)

الجواب: لا مانع من الصرف عليه من مصرف الإطعام فإن لم يكف فيصرف عليه من مصرف عموم الخيرات ولا يصرف عليه من فائض المساجد إلى حين موافاة اللجنة بكتاب من مصرف المساجد مبينا فيه عدم حاجة

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٦م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٦م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٢٠م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٢٠م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣م) .

المصرف لهذا الفائض[1] .

٥٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الكتب الواردة من السيد / ـــ.....) والخاصة بالاستفسار عن بعض الأمور المتعلقة بوقف / (.....) - (.....) – (مكتب الأمين العام)

الجواب : بناء على نص المادة الخامسة من الأمر السامي لعام ١٩٥١م والتي تنص على» تقدم قرابة الواقف المحتاجون – في الوقف على الخيرات- فإن لم تسع غلته جميعهم يبدأ بولد الصلب ثم بولد الولد ثم الأقرب فالأقرب من القرابة « فلا مانع من تقديم المساعدة للمحتاج من ذرية الواقف [2].

٥٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسارين المقدمين من السيدة / مدير إدارة التطوير الإداري والتدريب بشأن : « الإفادة حول عملية رجوع الواقف على النحو التالي :

١- هل يحق أخذ الريع في حال توفره عند عملية الرجوع ؟

٢- هل يحق للواقف أخذ مخصص إعادة الإعمار عند عملية الرجوع ؟ «

الجواب :

١- يصرف الريع قبل الرجوع في مصارفه الوقفية .

٢- الريع المخصص لإعادة الإعمار يصرف في مصارف الوقف لأنه أصلٌ مأخوذ من الريع والذي يجب صرفه في مصارف الوقف[3] .

٥٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة بشأن اتفاقية مصرف ولائم الإفطار – لجنة ساعد أخاك المسلم ونصه : « جواز تقديم اللجنة لمواد غذائية غير مطبوخة بدلا من توفير الوجبات المطبوخة للأسر والعمال المحتاجين من مصرف الإطار من عدم جوازه ؟ »

الجواب : «أن الأصل أن تقدم وجبات جاهزة من مصرف إفطار الصائم ، كما جرى العرف عليه التزاما بتنفيذ شرط الواقف»[4].

٦٠. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع مساهمة الأمانة في حل الإشكالية الاجتماعية من خلال دعم إسكان حديثي الزواج غير القادرين من ريع عموم الخيرات – (مكتب الأمين العام) .

الجواب : ترى اللجنة أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام وفيه مساعدة للمقبلين على الزواج وتشجيعهم، إلا أن اللجنة ترى ضرورة وضع ضوابط من الجهة المعنية في الأمانة العامة للأوقاف وعرضها على اللجنة لإبداء الرأي الشرعي حوله [5].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٤م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٥م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٠م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٠م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣٦م) .

خامسًا: إستثمار الأصول الوقفية

١. السؤال : ما مشروعية أيداع أموال والوقف في بنوك ربوية ؟

الجواب : لا يجوز إيداع أموال الأمانة العامة للأوقاف لدى مؤسسات ربوية ، أوصت اللجنة بضرورة أن تعتمد الأمانة العامة للأوقاف في استثماراتها مع مؤسسات قائمة بأعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وأن تكون بعيدة عن الأعمال الربوية، وذلك كله نظراً لما يتمتع به المال الوقفي من نقاء، وأن يظل متنزهاً عن الفوائد والعمليات الربوية، ولو كانت تشكل في حقيقتها نسبة ضئيلة، كما يجب العمل على ضرورة تنشيط تلك المؤسسات الاستثمارية الإسلامية من خلال التعاقد معها والاستثمار من خلالها، وأن لا تستثمر المال النقي في مؤسسات ربوية[١].

٢. السؤال : هل يجوز للأمانة العامة للأوقاف شراء حصة في شركة تم تقييمها على أساس ما سيتوقع حصوله من فرص استثمارية في المستقبل ، وعلى أساس تدفقات مالية مستقبلية غير مضمونة الحصول ، مما أدى إلى رفع قيمة الشركة إلى (١١) مليون دينار بينما تم تقييمها على أساس موجوداتها الحالية الفعلية بما لا يتجاوز (٥) مليون دينار فقط .

الجواب : استثمار ناظر الوقف (الأمانة العامة للأوقاف) مال الوقف يجب أن يكون موافقا للأعراف التجارية المستقرة ، ولا يخرج عنها ، وعليه فالواجب عرض الموضوع على نخبة مأمونة من التجار المتمرسين ذوي الخبرة ، فإذا رأوا أن لهذه التوقعات المستقبلية أثرا في ثمن الحصة في السوق التجاري ، جاز للناظر ملاحظتها عند الشراء على قدرها دون زيادة ، وإن رأوا أنها لا تؤثر في ثمن الحصة في السوق التجاري فلا يجوز للناظر ملاحظتها[٢] .

٣. السؤال : هل يجوز للأمانة العامة للأوقاف استثمار ريع الأوقاف باستثمارات تكون درجة المخاطرة بها عالية ؟ وهل يجوز للأمانة العامة للأوقاف تحويل ريع الأوقاف إلى أصول وإعادة استثمارها ؟ وهل يجوز استثمار ريع الأوقاف ؟

الجواب: ريع الوقف كله يجب صرفه في مصارفه التي بينها الواقف في شرطه ، وذلك بعد اقتطاع النسبة المخصصة عادة منه لإعمار أعيان الوقف ، ولا يجوز تحويل الريع إلى أصول ، لأن ذلك سوف يؤدي إلى تعطيل شرط الواقف الذي هو كنص الشارع ، وبالتالي حرمان بعض المستحقين من حصتهم في الريع ، وهو ممنوع شرعا ، ولكن إذا لم يتوفر للوقف مصرف في وقت من الأوقات ، فإنه يجوز استثمار الريع المتبقي في استثمارات قصيرة الأجل يسهل تسييلها بسرعة ، وبأساليب شرعية مأمونة تقل فيها المخاطر ، على أن يبقى هذا الريع مع أرباحه ريعا لا أصلا ، وأن يصرف مع الأرباح إلى مستحقيه متى وجدوا[٣] .

٤. السؤال : إبداء الرأي في عقد المضاربة المقيدة المرفق ، وما الحكم الشرعي إذا كان المضارب (الطرف الثاني) قد استعمل مال المضاربة في غير ما قيده به رب المال ، وهو تنفيذ مشروع قاعدة بيانات الفقه الإسلامي ؟

الجواب : المضاربة مشروعة بشروطها الشرعية ، ولا بأس بأن يستثمر ناظر الوقف بعض أموال الوقف بطريق المضاربة المستوفية لشروطها ، ومن شروط صحة المضاربة أن تكون حصة كل من المضارب ورب المال في

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٩٩٥/٥م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٠/٢١م).

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٠/٢١م) .

الربح موضحة في عقد المضاربة ، ولا يجوز أن يشترط لرب المال نسبة محددة من رأس المال بصرف النظر أتحقق ربح أم لا ، كما لا يجوز أن يشترط رب المال على المضارب أن يتحمل الخسارة أو جزءاً منها عند تحقق خسارة ما ، كما لا يجوز تحميل المضارب خسارة ما - إذا حصلت خسارة - إذا لم يخرج المضارب في استثماراته عن حدود الأعراف التجارية المستقرة بين التجار ، فإذا خرج عن ذلك ضمن ما تسبب فيه هذا الخروج من خسارة .

والمضارب إذا قيده رب المال بأنواع معينة من الاستثمار لم يجز له الخروج عنها ، فإذا خرج عنها وترتبت خسارة على ذلك الخروج ضمنها ، وإذا أطلق له التصرف ولم يحده بنوع أو أنواع منه ، كان له أن يتصرف بكل الطرق المعروفة بين التجار ، وأن لا يخرج عنها ، فإذا خرج عنها ضمن ما نتج عن تصرفه من خسائر[1] .

٥. السؤال : هل يجوز إيداع متراكم الأجرة الشهرية في حسابات توفير تعود أرباح هذه الحسابات في نهاية العام إلى الشركة؟

الجواب : الأصل في متراكم الأجرة الشهرية أنها ملك لملاك العقارات ولا يجوز لشركة (.....) استثمارها إلا بإذنهم فإن أذنوا جاز استثمارها بالطرق المعتادة المأمونة والمشروعة ويكون ربحها للملاك وخسارتها عليهم. ويمكن لشركة (.....) عند استثمار المبالغ أن تحسب لنفسها نسبة معينة من هذه الأرباح على سبيل المضاربة بشرط اتفاقها معهم على ذلك مسبقا[2].

٦. السؤال : هل يجوز للأمانة العامة للأوقاف شراء حصة في شركة تم تقييمها على أساس ما سيتوقع حصوله من فرص استثمارية في المستقبل ، وعلى أساس تدفقات مالية مستقبلية غير مضمونة الحصول، مما أدى إلى رفع قيمة الشركة إلى (١١) مليون دينار بينما تم تقييمها على أساس موجوداتها الحالية الفعلية بما لا يتجاوز (٥) مليون دينار فقط .

الجواب: استثمار ناظر الوقف (الأمانة العامة للأوقاف) مال الوقف يجب أن يكون موافقا للأعراف التجارية المستقرة ، ولا يخرج عنها ، وعليه فالواجب عرض الموضوع على نخبة مأمونة من التجار المتمرسين ذوي الخبرة ، فإذا رأوا أن لهذه التوقعات المستقبلية أثرا في ثمن الحصة في السوق التجاري ، جاز للناظر ملاحظتها عند الشراء على قدرها دون زيادة ، وإن رأوا أنها لا تؤثر في ثمن الحصة في السوق التجاري فلا يجوز للناظر ملاحظتها .

٧. السؤال : هل يجوز للأمانة العامة للأوقاف استثمار ريع الأوقاف باستثمارات تكون درجة المخاطرة بها عالية ؟ وهل يجوز للأمانة العامة للأوقاف تحويل ريع الأوقاف إلى أصول وإعادة استثمارها ؟ وهل يجوز استثمار ريع الأوقاف ؟

الجواب: ريع الوقف كله يجب صرفه في مصارفه التي بينها الواقف في شرطه ، وذلك بعد اقتطاع النسبة المخصصة عادة منه لإعمار أعيان الوقف ، ولا يجوز تحويل الريع إلى أصول ، لأن ذلك سوف يؤدي إلى تعطيل شرط الواقف الذي هو كنص الشارع ، وبالتالي حرمان بعض المستحقين من حصتهم في الريع ، وهو ممنوع شرعا ، ولكن إذا لم يتوفر للوقف مصرف في وقت من الأوقات ، فإنه يجوز استثمار الريع المتبقي في استثمارات قصيرة الأجل يسهل تسييلها بسرعة ، وبأساليب شرعية مأمونة تقل فيها المخاطر ، على أن يبقى

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢١/٢٠٠٠م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٤/٢٠٠١م) .

هذا الريع مع أرباحه ريعا لا أصلا ، وأن يصرف مع الأرباح إلى مستحقيه متى وجدوا .

٨. السؤال : إبداء الرأي في عقد المضاربة المقيدة المرفق ، وما الحكم الشرعي إذا كان المضارب (الطرف الثاني) قد استعمل مال المضاربة في غير ما قيده به رب المال ، وهو تنفيذ مشروع قاعدة بيانات الفقه الإسلامي ؟

الجواب : المضاربة مشروعة بشروطها الشرعية ، ولا بأس بأن يستثمر ناظر الوقف بعض أموال الوقف بطريق المضاربة المستوفية لشروطها ، ومن شروط صحة المضاربة أن تكون حصة كل من المضارب ورب المال في الربح موضحة في عقد المضاربة ، ولا يجوز أن يشترط لرب المال نسبة محددة من رأس المال بصرف النظر أتحقق ربح أم لا ، كما لا يجوز أن يشترط رب المال على المضارب أن يتحمل الخسارة أو جزءاً منها عند تحقق خسارة ما ، كما لا يجوز تحميل المضارب خسارة ما - إذا حصلت خسارة - إذا لم يخرج المضارب في استثماراته عن حدود الأعراف التجارية المستقرة بين التجار ، فإذا خرج عن ذلك ضمن ما تسبب فيه هذا الخروج من خسارة .

والمضارب إذا قيده رب المال بأنواع معينة من الاستثمار لم يجز له الخروج عنها ، فإذا خرج عنها وترتبت خسارة على ذلك الخروج ضمنها ، وإذا أطلق له التصرف ولم يحده بنوع أو أنواع منه ، كان له أن يتصرف بكل الطرق المعروفة بين التجار ، وأن لا يخرج عنها ، فإذا خرج عنها ضمن ما نتج عن تصرفه من خسائر .

٩. السؤال: بحث الجوانب الشرعية لمدى جواز إمكانية معاملة بعض العقارات الخاصة بالأئمة والمؤذنين على أنها عقارات استثمارية ويمكن صرف ريعها :

الجواب: بعد الاطلاع والمناقشة تؤكد اللجنة على قرارها السابق في الاجتماع رقم ٢٠٠٣/١ باعتماد الفتوى رقم ٢٢ هـ/٢٠٠٢ المؤرخة ٢٠٠٢/١١/١١م الصادرة من هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، وتضيف اللجنة الآتي للنوع الرابع الوارد في الفتوى المذكورة أعلاه :

إذا كانت هذه البيوت والعمارات قد تم تخصيصها للأئمة والمؤذنين وفاضت عن حاجتهم فيجوز استثمارها وتأجيرها وتأخذ حكم النوع الثاني من نفس الفتوى ، أما إذا لم تكن مخصصة فللأمانة تأجيرها لغير الأئمة والمؤذنين بحسب المصلحة [١].

١٠. السؤال الموجه من مجلس شئون الأوقاف المتعلق بأسهم المنحة .

الجواب : أن أسهم المنحة تتبع رأس المال المستثمر فإن كان المال أصلا موقوفاً أو أموال الاستبدال فتعتبر أصلاً ، أما إن كان المال المستثمر من الريع فتعتبر ريعاً يصرف إلى مستحقيه حسب شروط الواقفين على أن يكون بيع « تسييل « هذه الأسهم حسب الحاجة إليها ويترك تقدير ذلك للمعنيين في الأمانة العامة للأوقاف[٢].

١١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع عمولة الدلالة لشراء عقار هل تعتبر مصاريف رأس مالية أم مصروفات - (إدارة عمليات الاستثمار ومتابعتها) :

الجواب : ترى اللجنة ما يلي : (لما كان من مصلحة الوقف اعتبار عمولة الدلالة لشراء عقار للوقف مصاريف رأس مالية بناء على الشرح المقدم من السيد / نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار ، فإن اللجنة تؤكد

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/١٤م).

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (١٨ /٢٠٠٤م) .

على ذلك شريطة عدم أخذ مخصص في حال انخفاض قيمة العقار ورأس ماله في المستقبل)[1] .

١٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع مدى جواز (المتاجرة بعقارات الأوقاف) التي يزيد سعرها السوقي عن تكلفتها الدفترية – (إدارة الاستثمار العقاري):

الجواب : ترى اللجنة ما يلي: (من حيث المبدأ عدم جواز المتاجرة بعقارات الأوقاف لمصلحة الوقف وللمحافظة على أصوله وفي حال وجود حالات خاصة ومشابهة تعرض على اللجنة في حينها) [2].

١٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع المساهمة في شركة ..... :

الجواب : ترى اللجنة أن هيكلة هذا الاستثمار حسب الضوابط والمستندات المرفقة موافق لأحكام الشريعة الإسلامية ويجوز الدخول فيه [3].

١٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع التخارج من شركة .....العقارية :

الجواب : نظرا لقيام شركة ..... العقارية برهن أصولها مقابل قروض بنكية ربوية، ترى اللجنة وجوب خروج الأمانة العامة للأوقاف من الشركة لمخالفتها الضوابط الشرعية، وطلبت اللجنة موافاتها عن سبب التأخير في طرح وعرض هذه المخالفة على اللجنة حال ارتكابها[4].

١٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع التمويل من أحد البنوك الإسلامية لشراء أرض عقارية، موجه من (نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار) :

الجواب : رأت اللجنة أن المشروع جدير بالاهتمام ولا ترى من حيث المبدأ مانعا من الدخول وفق الضوابط والشروط الآتية :

١- تحقق الجدوى الاقتصادية من خلال إقرار واعتماد لجنة الاستثمار العقاري .

٢- في حالة الدخول في المشروع عدم استخدام وسيلة الاقتراض أو الشراء بالأجل بسبب المخاطر التي توقع الوقف في إشكالات شرعية وقانونية .

٣- عدم استحواذ المشروع على أموال إعادة الإعمار بحيث لا ينقطع المصرف .

٤- ترتيب الأولويات بحيث يبدأ بصيانة وإعمار أعيان الوقف القائمة.

٥- في حال استخدام أسلوب المشاركة المتناقصة فيجب وضع آلية واضحة المعالم لكيفية المشاركة والتخارج ثم عرضها على اللجنة لاعتمادها .

٦- عدم استخدام ريع مصارف الأوقاف الأخرى لتمويل المشروع [5].

١٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع مساهمة الأمانة العامة للأوقاف في شراء حصص في

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣٧م).
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣٧م).
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٨م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/١٩م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٢٦٨م) .

الشركات المتوافقة إسلاميا موجه من (نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار) :

الجواب : ترى اللجنة وجوب الالتزام بما جاء في المادة (٣) – البند (٨) من لائحة استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف حتى تجنب أموال الوقف الشبهات الشرعية[١] .

١٧. السؤال : في حال استلام أوقاف استثمارية لأدوات إسلامية « كالأسهم مثلا « هل يجوز معاملتها في المعالجة كأوقاف نقدية ؟

الجواب : لا مانع من معاملتها كأوقاف نقدية مع أهمية توجيه الواقف إلى الوقف، وترك الأمور الفنية للأمانة العامة للأوقاف[٢] .

١٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع جواز بيع أسهم شركات مملوكة للأمانة العامة للأوقاف قيمتها الدفترية أو السوقية أقل من التكلفة. موجه من (مكتب نائب الأمين العام لتنمية المواد والاستثمار)

الجواب : لا مانع من بيع أسهم شركات مملوكة للأمانة العامة للأوقاف قيمتها الدفترية أو السوقية أقل من التكلفة إذا خشي من نزول سعر ولا أمل في عودته إلى السعر الذي تم الشراء به وأن الشركة في طريقها إلى الإفلاس والتصفية ، ولا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية بحسب الإجراءات واللوائح المتبعة والمعتمدة لدى قطاع الاستثمار[٣] .

١٩. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع ملاحظة التدقيق الداخلي حول الرقابة الشرعية على العقارات التابعة للأمانة العامة للأوقاف موجه من (إدارة الرقابة والتدقيق)

الجواب : ترى اللجنة أن الضوابط التي تحكم عملية تأجير العقارات هو الالتزام بعقد الإيجار المبرم ما بين الأمانة العامة للأوقاف والمستأجرين [٤].

٢٠. السؤال : أولا : ما حكم استرجاع قيمة الوقف النقدي بعد أن استثمر في أسهم وحقق خسارة ؟

ثانيا : ما حكم الصرف للذرية من لجنة الوفاء بمبالغ :

أ- تزيد عن الريع

الجواب : أولا : ترى اللجنة أهمية تقييم المحفظة السوقية الحالية وتوزيع قيمتها على المشاركين بحسب نسبة مشاركتهم .

ثانيا :

أ- عدم جواز صرف مبالغ نقدية من لجنة الوفاء تزيد عن الريع.

٢١. السؤال : الرجاء التكرم بإفادتنا بالرأي الشرعي حول الآتي : بادرت احدى الشركات القطاع الخاص

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (١/٢٠٠٧م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٦/٢٠٠٩م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٤٥/٢٠١٠م).

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٦/٢٠١١م) .

بعرض تمويل المشاريع العقارية وذلك على الأراضي الفضاء الخاصة بالأمانة العامة للأوقاف وبشكل أفضل من التعاون مع البنوك الإسلامية من حيث العائد ونسبة المرابحة ، فما هو الرأي الشرعي بالتعاون مع تلك الشركات بهذا الصدد ؟ (مكتب الأمين العام)

الجواب : لا مانع شرعا من التعامل مع هذه الشركات شريطة أن يكون نظامها الأساسي وفق أحكام الشريعة الإسلامية [١].

٢٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار ونصه : « بناءا على موافقة مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي على زيادة رأس ماله بنسبة٢٠ ٪ وعلى موافقة لجنة الاستثمار بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣ على الاكتتاب في زيادة رأس المال ، يرجى موافاتنا بجواز الاكتتاب بزيادة رأس المال على أن تكون قيمة الاكتتاب من بيع أسهم بيت التمويل الكويتي ، علما بأن المبلغ المطلوب لسداد حصة الأمانة ٢٣ مليون دينار كويتي"- (نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار)

الجواب : «لا مانع شرعا من ذلك إذا كان هناك مصلحة للوقف»[٢] .

٢٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع التكييف الشرعي لأسهم بيت التمويل الكويتي - (نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار).

الجواب : «التكييف الشرعي ينبني على معرفة نوع المال الذي تمت المساهمة به في رأس مال بيت التمويل الكويتي»[٣].

٢٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الشروط الخاصة بفتح حساب ودائع استثمارية لدى بيت التمويل الكويتي - موجه من (إدارة الاستثمار)

الجواب: لا مانع شرعا من فتح حساب ودائع استثمارية لدى بيت التمويل الكويتي حسب شروط الواقفة ، وتوصي اللجنة بأن يتم توجيه الواقف إلى الجهات التي تستثمر كامل مبلغ الوقفية وذلك لمصلحة الوقف [٤].

٢٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسارين المقدمين من السيد / مستشار قطاع الإدارة والخدمات المساندة المتعلقين بأموال البدل ونصهما:

أ- هل يعتبر المال الناتج من بيع العقارات الموقوفة مالا بدلا للأصول التي أوقفها أو كذلك العقارات التي تم شراؤها أو إنشائها من قبل الناظر ؟

ب- ما هي القيمة المعتبرة لتصنيف المالي الناتج من أصل معين مالا بدلا ، حيث يوجد أموال بدل مبالغها بسيطة ولا يمكن عمليا اشراكها في عقارات مشتراة أو تم بنائها ، فهل يمكن اعتبار أن المال الناتج من بيع أصل يعتبر مالا بدلا أو جزء منه والذي لا يمكن أن يصل إلى نسبة ١ ٪ من أي عقار ليس مال بدل، بحيث يستثمر ويصرف ريعه على مصارف الواقف؟

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٢م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٥م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٦م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٦م) .

الجواب:

أ- العقارات الموقوفة أصلا من قبل الواقف وبيعت فالمال الناتج من هذا البيع مال بدل يشترى به عقارا بدلا منه حكمه كحكمه وشرطه كشرطة ، أما العقارات التي تم شراؤها من قبل الناظر ولم تكن أصولا عقارية من قبل وبيعت فالمال الناتج عنها يعتبر وقفا ويستثمر استثمارا مأمونا بما هو أصلح وأنفع للوقف بما يراه الناظر على الوقف .

ب- تؤكد اللجنة على ما جاء في قرارها السابق في اجتماعها ذي الرقم ٢٠١٤/٣ بشأن الاستفسار المقدم من قبل إدارة الشئون المالية والذي نص على ما يلـي :

«بعد شراء عقار من مال البدل بدلا من العقار المُباع فإن المبلغ الفائض المتبقي يعتبر وقفا ويستثمر ويُصرف ريعه حسب شرط الواقف» [١].

٢٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار ونصه :

« في مرحلة التصفية تقوم الأمانة ببيع جميع المقتنيات الخاصة بالوقف « ذهب -سيارات – عقار » ردا على ما يلي :

١- هل تعتبر تلك الأموال الناتجة من عمليات البيع في حالة العقار رأس مال أم أموال بدل ؟

٢- أن فترة التصفية قد تمتد أحيانا إلى سنوات ، خاصة إذا وجدت بعض القضايا المتعلقة بالوقف ، وعليه هل يمكن للأمانة استثمار هذه الأموال المتوفرة من عملية التصفية أو جزء منها لحين الانتهاء من التصفية النهائية ؟»

الجواب :

تؤكد اللجنة على ما جاء في قرارها السابق في اجتماعها ذي الرقم ٢٠١٤/٣ الذي نص بما يلي:

الاستفسار الأول :

« **أولا** : لا يعتبر المال الموقوف والناتج من بيع الذهب أو من بيع السيارات مال بدل ، وإنما يعتبر وقفا ويستثمر استثمارا مأمونا ويُصرف ريعه حسب شروط الواقف ويراعى عند الاستثمار ضرورة الالتزام بلائحة استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف والمعتمدة من اللجنة الشرعية .

ثانيا : لا يعتبر المال الموقوف والناتج من بيع الأسهم أو ما شابهه مال بدل ، وذلك في حالة وقف عفاف الصالح ، وتوُصي اللجنة على عرض كل حالة على حدة في مثل حالة هذا الوقف .

الاستفسار الثاني :

كل ما تحوزه الأمانة أثناء فترة التصفية من أموال وقفية فإنها تستثمر ويصرف ريعها حسب شرط الواقف[٢].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٩م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣٤م) .

سادسًا: حفظ الأموال الوقفية وحمايتها

١. السؤال : طلب الإفادة عن الرأي الشرعي بشأن رغبة الأمانة إبرام عقود خدمات (صيانة تكييف مركزي) مع الشركات المتخصصة تتضمن شرطاً يلزم الشركة المتعاقد معها بتحمل ثمن قطع الغيار التي يتم استبدالها لتشغيل الأجهزة كلما دعت الحاجة على أساس أنها جزء من مقابل الأتعاب المحددة بالعقد.

الجواب : المبدأ العام للتعاقد في الشريعة الإسلامية هو الرضائية وانتفاء الجهالة الفاحشة وعليه فإن اللجنة ترى أنه يجوز أن تشتمل قيمة عقد الصيانة المراد الاتفاق عليه على ثمن قطع الغيار الاعتيادية التي يمكن للشركات المتخصصة وضع حد أعلى لاستهلاكها خلال مدة العقد وبالتالي تقدير كميتها وقيمتها وقت التعاقد بحيث تحتسب أثمانها ضمن القيمة الإجمالية المتعاقد عليها على أن تقوم الأمانة بدفع قيمة قطع الغيار الأخرى حسب التركيب[١].

٢. السؤال: هل تعتبر الزيادة في سعر الأوراق المالية (الأسهم والصكوك الإسلامية) ، ريعاً أم هي زيادة في رأس المال بالتالي تعتبر أصلا موقوفا ؟

الجواب : أن الأوراق المالية (الأسهم والصكوك الإسلامية) تتبع رأس المال المستثمر فإن كان المال أصلا موقوفا أو أموال الاستبدال فتعتبر أصلا ، أما إن كان المال المستثمر من الريع فتعتبر ريعا يصرف إلى مستحقيه حسب شروط الواقفين على أن يكون بيع (تسييل) هذه الأسهم حسب الحاجة إليها ويترك تقدير ذلك للمعنيين في الأمانة العامة للأوقاف[٢] .

٣. السؤال : هناك أصول خيرية موقوفة مثل (مبنى مركز التوحد) و (مبنى مركز السنة) وهذه المباني تحتاج إلى مصروفات فكيف يمكن توفير هذه المصروفات باعتبار أنها غير مدرة للريع وهل يمكن حجز مخصص إعادة الإعمار لهذه الأصول ؟

الجواب : يخصم مخصص إعادة إعمار هذه الأصول من إيرادات الأنشطة التي تقوم بها هذه المشاريع ، فإن لم يكن هناك إيرادات أو لم تكن كافية فيوفر المخصص من مخصص إعادة الإعمار الخاص بعقارات الوقف[٣].

٤. السؤال : ما حدود مشمولات المسجد ؟

الجواب: ترى اللجنة أن مشمولات المسجد تنحصر في الآتي :

١- العمارة بناء وصيانة .

٢- رواتب الأئمة والمؤذنين والملاحظين والمنسقين الإداريين الذين يقومون بالإشراف والرقابة على أعمال المسجد .

٣- المستلزمات الداخلية للمسجد مثل الفرش والتدفئة والتبريد والإضاءة ومكبرات الصوت.

٤- لوازم الوضوء والطهارة ودورات المياه .

٥- الرعاية السكنية والصحية والتعليمية للعاملين في المساجد وعائلاتهم .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢/١٩٩٦م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٦/٢٠٠٥م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٦/٢٠٠٥م) .

٦- الأنشطة العلمية التي تقام في المساجد[١] .

٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع استقطاع مساحة ٣,٥ م × ٣,٥م من كل عقار من عقارات مشروع تطوير محفظة الوقف والبالغ عددها ٤٢ عقار لصالح وزارة الطاقة (الكهرباء والماء) – إدارة الاستثمار العقاري :

الجواب : ترى اللجنة أنه لا يجوز التنازل عن الوقف شرعاً إلا بتعويض ببدل وتقترح اللجنة إحالة الموضوع إلى معالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية لمخاطبة الجهات المعنية في وزارات الدولة واتخاذ اللازم بشأنه لما عرف عنه الحرص الشديد والمحافظة على أصول وأموال الوقف [٢].

٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الإفادة عن مدى شمول الثلث الخيري الموصى به لقسائم أملاك الدولة التي تقع ضمن تركة الموصي :

الجواب : ترى اللجنة ما يلي : لما كانت قسائم أملاك الدولة تقع ضمن تركة الموصي فإنها تدخل ضمن الثلث الخيري الذي أوصى به حال حياته [٣].

٧. السؤال : ما كيفية وأسلوب استثمار أموال البدل؟

الجواب : ترى اللجنة وجوب التزام قطاع الاستثمار بلائحة استثمار الأموال الموقوفة المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف خاصة المادة (٤) – البند ثانيا ، هذا وطلبت اللجنة توجيه السؤال الآتي إلى إدارة الشئون المالية بشأن تزويد اللجنة عن العقارات التي لها أموال للبدل لدى الأمانة ولم تشتر الأمانة عقارات بدلا منها[٤] .

٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع وقف المرحومة / (.....) موجه من (مكتب الأمين العام) :

الجواب : رأت اللجنة بأنه لا يوجد ما يمنع من هدم وإعادة بناء العقار المذكور لسكن ..... و.....على أن يتم تنفيذ شرط الواقفة ويسجل العقار باسم الوقف وتؤول حيازته للأمانة بعد وفاتهما[٥] .

٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع ملكية الأجهزة الالكترونية والحاسب الآلي التي تم دعمها من قبل الأمانة العامة للأوقاف (إدارة المشاريع الوقفية) :

الجواب: ترى اللجنة أن فيما سبق دعمه فإنه يملك للجهة طالبة الدعم دون الأفراد، أما الطلبات التي ترد إلى الأمانة في المستقبل فتنظر المصلحة في ذلك إن كانت تأجير فتؤجر وإن كانت تمليك فتملك للجهات التي تطلب الدعم دون الأفراد[٦].

١٠. السؤال : هل يتم تحميل تكاليف الموجودات الثابتة التي تقوم الأمانة العامة للأوقاف بشرائها من

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/١٦م).
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣١م).
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣٥م).
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/٣٩م).
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٢٧م) .
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٦/٢٨م) .

الريع الوقفي كمصروف علي السنة المالية التي يتم فيها شراء الموجود أم يتم توزيع تكاليف شراء الموجود علي عدد السنين المتوقع استخدام الموجود فيها ؟

الجواب : يتم تحميل تكاليف الموجودات الثابتة التي تقوم الأمانة بشرائها من الريع الوقفي كمصروف على السنة المالية التي يتم فيها شراء تلك الموجودات ، وذلك لأنه يتم شراء تلك الموجودات من الريع والريع يصرف عند تحققه ولا يؤجل إلى السنوات التالية وفي توزيع تكاليف شراء الموجود على عدد السنين المتوقع استخدام الموجود فيها تأجيل لصرف الريع [١].

١١. السؤال : في حالة تحقيق أرباح من بيع عقارات وقفية هل يتم رسملة جميع الأرباح المتحققة من البيع بحيث يتم رفع رأس مال الواقف بالأرباح المتحققة نتيجة بيع العقار ؟

الجواب : عند بيع الوقف فإن جميع الأرباح المتحققة تعتبر رأس مال الوقف أي أن الزيادة الحاصلة في قيمة العقار هي زيادة رأسمالية فلو تم شراء عقار في الستينيات بمبلغ ٣٠ ألف دينار وقيمته الآن ٣٠٠,٠٠٠ ألف دينار فإن الفارق بين السعرين ليس ربحاً وإنما يعتبر من أصل الوقف [٢].

١٢. السؤال: في حالة هدم عقار واقف ما وإعادة بنائه مرة أخري وكانت تكلفة البناء تزيد عن مال البدل ومخصص الاستهلاك الموجود برصيد الوقف هل يمكن استدانة من وقف آخر علي أن يتم سداد الزيادة في التكلفة من ريع ذلك العقار بعد بنائه وفي هذه الحالة هل يتم زيادة رأس مال الواقف بالمبالغ التي سيتم سدادها من الريع أم تسجل كمصروف ؟

الجواب: تجوز الاستدانة من ريع آخر لهدم عقار الوقف وإعادة بنائه إذا كانت تكلفة البناء تزيد عن مال البدل ومخصص الاستهلاك ومخصص إعادة الإعمار الخاصة بالوقف المراد بنائه (المتهدم) ويكون رأس مال الوقف هو مجموع المبالغ التي صرفت إلى انتهاء البناء ومن ثم فإن المبالغ التي يتم سدادها من ريع الوقف بعد بنائه (الوقف المدين) إلى الوقف الدائن تسجل من رأس مال الوقف[٣] .

١٣. السؤال : متى يفضل مشاركة أكثر من وقف لشراء عقار ؟

الجواب : إذا كان مال الوقف يكفي لشراء عقار يدر ريعا يتناسب مع رأس ماله حسب عرف السوق فإنه لا يشارك غيره ، وتستحسن المشاركة إذا كان فيها زيادة للريع عما لو انفرد بشرط أن تكون زيادة معتبرة [٤].

١٤. السؤال : هل يمكن اعتبار التبرعات العينية وقيم الخدمات والخصومات على السلع والمباني أوقافا أو أصولاً وقفية ؟

الجواب : تعتبر التبرعات العينية والخدمات والخصومات على السلع والمباني وقفا ما لم توجد قرينة تدل على عكس ذلك[٥] .

١٥. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع الديون المستحقة على المستأجرين الكويتيين في العقارات

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٣م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٥م) .

العائدة للأمانة العامة للأوقاف – (مكتب الأمين العام):

الجواب : ترى اللجنة أن من مصلحة الوقف الاستجابة للطلب المقدم من بيت الزكاة مع وجوب إتباع الإجراءات القانونية اللازمة [١].

١٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي في الأعمال المتعلقة بالمساجد ولم يتم إدراجها بالمادة الرابعة من الاتفاقية المشار إليها .

الجواب : الأعمال المتعلقة بمشتملات المساجد ولم يتم إدراجها ضمن المادة الرابعة من الاتفاقية المبرمة بين الأمانة العامة للأوقاف ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ترى اللجنة وجوب عرضها عليها في حينه حتى يتسنى لها اتخاذ اللازم بشأنها [٢].

١٧. السؤال : ما الرأي الشرعي في السؤال المقدم من لجنة مراجعة وتحديث استمارة حجة الوقف ونصه « هل يجوز احتساب رأس مال الأوقاف التي بيد النظار المنفردين أو المشتركين وهل تدخل ضمن ميزانية الأمانة للسنوات المالية (العقار والمال)؟

الجواب : إن احتساب رأس مال الأوقاف (العقار والمال) ضمن ميزانية الأمانة للسنوات المالية يختص بالأوقاف التي بيد النظار المشتركين دون الأوقاف التي بيد النظار المنفردين[٣] .

١٨. السؤال : « هل من الممكن تسجيل رأس مال الأوقاف بناء على القيمة السوقية الحالية أو بناء على القيمة الدفترية القديمة المتوفرة لدى إدارة الشئون المالية ، علما بأن هناك فرقا شاسعا بين القيمتين ؟ . مثال : وقف / ..... مسجل بمبلغ (٣١٠٠٠ د.ك) لدى إدارة الشئون المالية بناء على القيمة الدفترية ، أما القيمة السوقية تقدر بـ (٩٠٠٠٠٠٠ د.ك) .

الجواب : يجب على الإدارة المعنية إتباع الأصول المحاسبية في مثل هذه الحالة[٤].

١٩. السؤال :في حالة حل أو سحب وقف عقاري لصالح نظار آخرين ، هل يتم تسليم العقار وبمجمع إعادة الإعمار محملا بالعوائد المتحققة أم يتم توزيع العوائد على المصارف ؟

الجواب : في مثل هذه الحالة يسلم عقار الوقف فقط دون مجمع إعادة الإعمار محملا بالعوائد المتحققة ويتم توزيع العوائد على مصارف الوقف ما لم يكن هناك حكم قضائي فالواجب في الأحكام القضائية تنفيذها حال صدورها [٥].

٢٠. السؤال : هل يجوز للإدارة الشؤون المالية فتح حسابات توفير لدى البنوك المختلفة علما بأننا لسنا الإدارة المسئولة عن استثمار الأموال الوقفية.

الجواب : عدم الموافقة على فتح حسابات توفير في المصاريف التقليدية ما عدا المصاريف الإسلامية فإنه

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٥م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/١٦م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٧/٢٧م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/١٧م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٦م) .

يجوز فتح حسابات توفير فيها[١].

٢١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه « مدى جواز صرف ربح وديعة مال البدل الخاص بوقف .....

الجواب : بناء على لائحة ضوابط استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف والمعتمدة من اللجنة الشرعية فإن أرباح الودائع المستثمرة تتبع رأس المال المستثمر فإن كان المال أصلا موقوفا من أموال الاستبدال فيعتبر أصلا ، أما إن كان المال المستثمر من الريع فيعتبر ريعا يصرف لمستحقيه حسب شرط الواقفين[٢] .

٢٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع ثلث المرحوم / ..... موجه من (مقرر لجنة الاستثمارات العقارية) :

الجواب : ترى اللجنة أن تقييم العقارات المراد التخارج منها يكون بإعادة تقييمها بالقيمة السوقية الحالية[٣].

٢٣. السؤال : الريع الناتج عن رأس مال الوقف لثلث / ..... ، هل يعتبر ريعا قابلا للصرف أم يضاف إلى رأس مال الوقف علما بأن رأس المال (أموال موقوفة وليست مال بدل) :

الجواب : « كل ما نتج عن وقف النقود يعتبر ريعاً يصرف في مصارفه حسب شرط الواقف» [٤].

٢٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع قطع الغيار التالفة للتكييف والمصاعد في بعض عقارات الأمانة – (إدارة الاستثمار العقاري) :

الجواب : إذا تعذر معرفة قيمة قطع الغيار لكل وقف فإنها توزع على الأوقاف التي أخذت منها بالتساوي[٥].

٢٥. السؤال : ما الرأي الشرعي حول موضوع استثناء من زيادة إيجارية موجه من (مكتب الأمين العام)

الجواب : ترى اللجنة أنه لا مانع شرعا من إبقاء الحال على ما هو عليه نظرا لخدمات المذكور في المحافظة على الوقف[٦].

٢٦. السؤال : هل يجوز ترميم منزل الوقف الذري / (.....) ١٠٠٪ ؟ علما بأن الوقف بيد الذرية، موجه من (إدارة المصارف الخاصة)

الجواب : الأصل أن الترميم في الوقف الذري يتولاه المستحقون عن الوقف ويحافظون عليه بالصورة التي أوقفها الواقف، فإن كانوا لا يستطيعون ترميمه لقلة الدخل، فيجوز إعطائهم ما يكفي للترميم من مصرف عموم الخيرات باعتبارهم محتاجين [٧].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٤٠)
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/١١م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/١٣م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢٦م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٥٠م).
(٦) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١١/١٦م) .
(٧) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١١/٢١م) .

٢٧. السؤال: أولاً : في حال كان المال الموقوف عقار وقام الموصي بكتابة وصية بوقف الثلث وتم بيع العقار من قبل الورثة وتوريد الثلث إلى الأمانة العامة للأوقاف ، فهل يعتبر هذا المال أموال نقدية أم أموال بدل ؟

ثانياً : في حال كان المال الموقوف عقار وقام الموصي بكتابة وصية بوقف الثلث وتم بيع العقار من قبل الورثة وتوريد الثلث إلى الأمانة العامة للأوقاف ، ووصى الواقف بوضع هذا المال في عقار، فهل يعتبر هذا المال مال بدل ؟

ثالثاً : إذا أوقف شخص مبلغ معين (مثلا) ٣٠٠٠٠ د.ك وشرط أن يتم عقار بهذا المال أو تشريكه في عقار مع آخرين ، فهل يتم اعتباره مثل مال البدل ؟

موجه من (إدارة الشئون المالية)

الجواب :

أولا: إذا كان المال الموقوف عقارا وقام الموصي بكتابة وصية بوقف الثلث وتم بيع العقار من قبل الورثة وتوريد الثلث إلى الأمانة العامة للأوقاف فيعتبر المال مالا بدلا.

ثانيا: إذا كان المال الموقوف عقارا وقام الموصي بكتابة وصية بوقف الثلث وتم بيع العقار من قبل الورثة وتوريد الثلث إلى الأمانة العامة للأوقاف ، ووصى الواقف بوضع هذا المال في عقار فيعتبر المال مالا بدلا.

ثالثا : إذا أوقف شخص مبلغ معين (مثلا) ٣٠٠٠٠ د.ك وشرط أن يتم شراء عقار بهذا المال أو تشريكه في عقار مع آخرين ، فيعتبر المال مالا نقديا ويراعى تحقيق شرط الواقف[١].

٢٨. السؤال: هل يجوز استقطاع جزء من الريع الوقفي لإعادة الإعمار إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هو الحد الأقصى الذي من الممكن توفيره لإعادة الإعمار من ريع الوقف بشكل سنوي ، حتى تنتهي الحاجة الفعلية المطلوبة لإعادة الإعمار؟ - موجه من (مكتب الأمين العام).

الجواب : نعم يجوز ذلك ، ويترك تقدير الحاجة إلى تقدير الناظر[٢] .

٢٩. السؤال : لما كانت الأمانة العامة للأوقاف هي المسئولة عن ملف الدولة المنسقة للوقف في العالم الإسلامي، وتمثل المرجعية العلمية والمهنية لملف الوقف في العالم الإسلامي ، فإنني أرى كأمين عام لهذه الأمانة المسئولة عن كل من شأنه دعم الوقف والأوقاف في العالم الإسلامي أجمع .

- أن يتم تخصيص ميزانية (ولتكن من خمسة إلى عشرة آلاف د.ك سنوياً) تخصص من ميزانية لجنة دعم المشاريع الوقفية الخارجية أو أي مصدراً ولهذه الميزانية بحيث تستوعب كل الحالات المشابهة على أن تراعى الضوابط التالية :

١- أن يكون موضوع البحث المدعوم مشاركة صاحبه في هذا المؤتمر متعلق بالوقف بشكل مباشر.

٢- أن يرفق سيرته الذاتية التي تعكس اهتمامه بالوقف أو جدول دعمه للمشاركة في المؤتمر.

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٧م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٢م) .

٣- أن تعتمد اللجنة الشرعية محتوى البحث بشكل مبدئي بديلاً عن عملية التحكيم الدقيق التي تحتاج إلى وقت وجهد وميزانية.

٤- أن يقتصر الدعم على تذكرة السفر فقط دون أي تكاليف أخرى وأن يكون الحجز على الدرجة السياحية في جميع الحالات - موجه من (مكتب الأمين العام)

الجواب : لا مانع من تخصيص ميزانية تستوعب كل الحالات المشابهة وفق الضوابط المذكورة أعلاه ، شريطة أن يُعرض النشاط المراد دعمه على اللجنة في حينه[١] .

٣٠. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة والمتعلق بوقف / (.....) ونصه :

« يرجى موافاتنا بالرأي الشرعي حول رغبة النظار بتسديد مديونية الوقف من خلال الاستقطاع من ريع الوقف لمدة سنوات حسب توفر الريع ».

الجواب : «لا مانع شرعا من استقطاع جزء من الريع لسداد قيمة مديونية الوقف حيث أن الأولوية تكون لسداد دين الوقف وذلك لتخليص رقبة الوقف من الدين»[٢].

٣١. السؤال: طلب الرأي الشرعي بشأن التعاقد مع شركة الخدمات العامة - موجه من (إدارة الإعلام والتنمية الوقفية) .

الجواب : «لا مانع شرعا من تقديم الخدمة للفئات المذكورة من خلال التعاقد مع شركة الخدمات العامة شريطة أن تؤخذ من قيمة مصاريف النظارة ».

٣٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الفوارق الوقفية

الجواب : ترى أن ما صرف لموظفي الأمانة من ريع الوقف سواء كان راتباً كاملاً لمن لا يتقاضى من الدولة راتباً أو راتباً مكملاً لما يتقاضاه من الدولة من راتب جائز إذا كان وفقاً للضوابط السابقة وإلا لم يكن جائزاً . والله تعالى أعلم .

هذا وتوصي اللجنة الجهات المعنية في الأمانة العامة للأوقاف بتشكيل لجنة مختصة من الخبراء من خارج الأمانة للتحقق والتثبت في وضع الأسس العادلة لتطبيق صرف الفوارق الوقفية للعاملين بالأمانة العامة للأوقاف في ضوء أجر المثل[٣] .

٣٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الأسئلة المقدمة من قبل السيد / مدير إدارة الشئون المالية والمتعلقة بأموال البدل وهي كالتالي :

السؤال الأول : هل يعتبر المال الموقوف والناتج من بيع الذهب أو من بيع السيارات مال بدل ؟ وهل يُشترى بهذا المال ذهب أو سيارات ويتم استثماره ؟

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٢م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٨م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٣٤م) .

السؤال الثاني : هل يعتبر المال الموقوف والناتج من بيع الأسهم أو ما يشابهه مال بدل ؟ وهل يُشترى بهذا المال أسهم ؟

الجواب :

أولا : لا يعتبر المال الموقوف والناتج من بيع الذهب أو من بيع السيارات مال بدل ، وإنما يعتبر وقفا ويستثمر استثمارا مأمونا ويُصرف ريعه حسب شروط الواقف ويراعى عند الاستثمار ضرورة الالتزام بلائحة استثمار الأموال الوقفية المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف والمعتمدة من اللجنة الشرعية .

ثانيا : لا يعتبر المال الموقوف والناتج من بيع الأسهم أو ما شابهه مال بدل ، وذلك في حالة وقف عفاف الصالح ، وتوُصي اللجنة على عرض كل حالة على حدة في مثل حالة هذا الوقف [١].

٣٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة الشئون المالية بشأن أموال البدل البالغ قيمة كل منها ١٠٠ د.ك « مائة دينار كويتي « أو أقل ، هل اعتبار ريعها إيراد ولا يضاف إلى رأس المال ؟

الجواب : بعد شراء عقار من مال البدل بدلا من العقار المُباع فإن المبلغ الفائض المتبقي يعتبر وقفا ويستثمر ويُصرف ريعه حسب شرط الواقف [٢].

٣٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع ضوابط إسقاط الديون المشكوك في تحصيلها – (إدارة الاستثمار العقاري)

الجواب : أجابت اللجنة بما يلي : عدم جواز شطب المديونيتين المعروضتين عليها، كما قررت أن مثل هذه الديون المتعثرة لا مانع من وضع مخصص لها حسب ما تقتضيه الأعراف المحاسبية على أن تُعرض على اللجنة سياسة وضع مخصصات هذه الديون ، وعرض كل حالة على حدة [٣].

٣٦. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيد / نائب الأمين العام لتنمية الموارد والاستثمار ونصه : « يرجى إفادتنا بالرأي الشرعي حول كيفية تغطية مصاريف تقييم العقارات التي ليست ضمن محفظة الأمانة العامة للأوقاف والتي يتم تقييمها بناء على طلب (السيد / الأمين العام – إدارة الشئون الشرعية والقانونية – إدارة الإعلام والتنمية الوقفية) ليتم الصرف من قبل إدارة الشئون المالية بالشكل الصحيح ».

الجواب : ترى اللجنة ما يلي :أن تحمل هذه التكاليف ضمن النسبة المقررة من قيمة مصاريف النظارة [٤].

٣٧. السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع ضوابط إسقاط الديون المشكوك في تحصيلها – (إدارة الاستثمار العقاري) .

الجواب : خلصت اللجنة إلى النتائج التالية:

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٦م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٣م) .

أولاً : التأكيد على أن أموال الوقف وحقوقه قبل الغير لا يجوز التنازل عنها ، ولا يجوز إسقاطها ، ولا تجيز القواعد الشرعية لناظر الوقف ، أو لغيره ، اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى شيء من ذلك.

ثانياً : إن أهم واجبات ناظر الوقف ، يتمثل في المحافظة على أموال الوقف وحماية حقوقه ، وبالتالي فإن عليه أن يبادر بصفة مستمرة بتتبع أموال الوقف وحقوقه وتحصيلها واتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية في الوقت المناسب وكل ما من شأنه حماية حقوق الوقف .

ثالثاً : على ناظر الوقف تكوين مخصصات لديون الوقف المشكوك في تحصيلها حفاظا على أصله وحماية لاستمراره على أن يتم ذلك حسب الأسس الآتية :

أ- أن يتم تخصيص المخصص وفق القواعد المحاسبية المتعارف عليها .

ب- أن تتم مراجعة هذا المخصص على ضوء المستجدات للديون .

جـ- على الناظر السعي الحثيث نحو تحصيل الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها ، ولا يكتفي بوضع مخصص لها .

رابعاً : بالنسبة للحالات المشار إليها التي ضمنتها الأمانة كتابها ذي الرقم ٢٠١٤/٤٣٠ المؤرخ في ٢٠١٤/٤/٢٢م ، فإن اللجنة ترى تشكيل فريق قانوني من المتخصصين في الأمانة يضاف إليهم أحد أعضاء اللجنة الشرعية بالأمانة ، تكون مهمة الفريق دراسة كل حالة من الحالات الواردة في كتاب الأمانة ، وإبداء الرأي القانوني في مدى جواز تحريك الدعوى القضائية للحصول على حكم بإلزام المدينين بدفع هذه الحقوق وذلك في ضوء القواعد القانونية المعمول بها، ورفع تقارير للجنة بكل حالة حتى يتسنى للجنة اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وبناء على الدراسة المقدمة من قبل الفريق المشكل فينظر في مدى جواز إسقاط الدين من عدمه لكل حالة على حدة وذلك من قبل اللجنة الشرعية و يرفع الأمر للقضاء للتصديق على إسقاط الدين إذا افتت بجواز ذلك [1].

٣٨. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / الأمين العام (رئيس لجنة الإدارة العليا) ،ونصه :

« يرجى التكرم بإفادتنا بالرأي الشرعي بشأن خصم مبلغ تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى القضائية لصالح السيد/ ..... » وقف (.....) من ريع عموم الخيرات .

الجواب : «حسم مبلغ التعويض المحكوم به من ريع الوقف نفسه»[2] .

٣٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تحويل فائض المبلغ المعتمد لبند شراء النظام الآلي « كشف حساب واقف » من بند المصاريف الإدارية والعمومية إلى بند مصرف عموم الخيرات – موجه من (نائب الأمين العام للمصارف الوقفية)

الجواب : أن المبالغ الفائضة من المصاريف الإدارية فإنها ترجع إلى المصارف الوقفية بالنسبة والتناسب لأنها

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٣م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٤م) .

في الأصل مأخوذة من تلك المصارف [1].

٤٠. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع أموال البدل - (إدارة الشئون الشرعية والقانونية)

الجواب :

أولا : أموال البدل :

١- الأصل في مال البدل أن يشترى به عقار مدر حكمه كحكمه وشرطه كشرطه .

٢- إذا لم يف مال البدل لشراء العقار فإذا أمكن تمويل الشراء بأي صيغة من صيغ التمويل الشرعية صار إليه ولا يلجأ إلى التشريك في تلك الحالة .

٣- إذا تعذر تمويل الشراء فإنه يلجأ إلى التشريك بين أموال البدل ويشترى بها عقار مدر مع مراعاة ضوابط التشريك التي أقرتها اللجنة الشرعية في اجتماعها ذي الرقم (٢٠١٠/٢٧) .

٤- يجوز للناظر أن يشترى بمال البدل أرض فضاء وإقامة مشروع مدر إذا رأى المصلحة والجدوى الاقتصادية متحققة في ذلك .

٥- لا يلجأ الناظر إلى التشريك في شراء أراضي الفضاء بأموال البدل وإقامة المشاريع عليها إلا إذا تعذر تمويلها بصيغ التمويل الشرعية .

ثانيا : أراضي الوقف الفضاء :

١- إذا كان تحت يد الناظر أراضي وقف فضاء لا تدر ريعا فإنه يبذل ما في جهده من أجل إقامة عقارات استثمارية عليها وله في ذلك أن يمول البناء بصيغ التمويل الشرعية .

٢- إذا تعذر تمويل البناء بصيغ التمويل الشرعية فإنه يجوز أن يستخدم أموال البدل التي لا تفي بشراء عقار مستقل في البناء على أن تحدد نسبة وقف صاحب الأرض ووقف مال البدل وتطبيق سياسات استثمار أموال البدل على هذه الحالة [2] .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٨م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣٦م) .

سابعًا: إنشاء المشاريع الوقفية وحسن رعايتها

١. السؤال : مصلى النساء بالمساجد التراثية ، مقدم من مدير مشروع المساجد التراثية .

الجواب : ترى اللجنة أنه لا مانع من إضافة مبنى ملاصق للمسجد لمصلى النساء على النحو الوارد في المخطط على أن يراعى تأخير الصف الأول فيه عن الإمام في مصلى الرجال .

كما تؤكد على قرارها السابق بشأن إعادة إعمار المساجد التراثية الذي انتهت فيه إلى عدم تحميل أموال الوقف أية كلفة إضافية بسبب المحافظة على الشكل التراثي للمسجد .

ملاحظة : رأي الدكتور / عيسى زكي أن يكون موضع مصلى النساء خلف مصلى الرجال بحيث تكون صفوف النساء خلف صفوف الرجال في الصلاة[١] .

٢. السؤال : رأي اللجنة في التبرع للمبنى الجديد لمركز الكويت للتوحد ؟

الجواب : قررت اللجنة الموافقة على تبرع الأمانة والمساهمة في بناء المبنى الجديد لمركز الكويت للتوحد وأن تراعى الضوابط الشرعية التي وضعتها اللجنة الشرعية في اجتماعها ذي الرقم ٢٠٠٤/١١ والمتعلقة بصيانة وإنشاء المباني من ريع الأوقاف وهي :

أ- أن يكون الغرض من استعمال المبنى ضمن المصارف الوقفية .

ب- أن تتعهد الجهة المستفيدة وذلك من أعلى مستوي إداري بحيث لا يقل المستوى الإداري عن درجة وكيل وزارة بعدم تغيير الاستخدام الذي من أجله جهز المبنى لمدة توازي العمر الافتراضي على الأقل للتعمير الذي تم

ج- عدم وجود ميزانية أو مخصصات كافية لتعمير المنشأة أو صيانتها .

وترى اللجنة أن يصرف لمركز التوحد ابتداء من ريع الأوقاف الخاصة به فإذا لم تكف يصرف من ريع الأوقاف التي تتفق أغراض مركز التوحد مع شروطها فإذا لم تكف يصرف من ريع عموم الخيرات[٢] .

٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة ، هل تعتبر عوائداً أم أصولاً ؟ .. وهل يجوز إنفاقها على التكاليف التشغيلية لمشروع مركز الكويت للتوحد ؟

الجواب : أن الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة تُعد إيرادات تشغيلية للمركز وما مضى يعتبر وقفاً، وترى اللجنة ضرورة تغيير سند القبض الصادر من إدارة الشئون المالية في الأمانة العامة للأوقاف والخاص باستخدام مركز الكويت للتوحد[٣] .

٤. السؤال : هل يجوز تخصيص إيرادات السكن الوقفي التي يتم تحصيلها من الأئمة والمؤذنين لبناء وإنشاء وحدات سكنية جديدة على الأراضي التي خصصتها بلدية الكويت للوزارة (سكن للأئمة والمؤذنين) حيث لا يمكن تنفيذها على ميزانية الدولة والوزارة بحاجة إلى بناء وحدات سكنية جديدة؟

الجواب: لا مانع من بناء وإنشاء وحدات سكينة جديدة من فائض بند الصيانة[٤].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٥ /٢٠٠٤م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٥/١١م).

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/١م) .

(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .

٥. **السؤال : هل يجوز تأسيس مبرة خيرية وتأسيس شركة قابضة ملكيتها بورثة المرحوم / ..... حسب القسام الشرعي من ملكية الشركة وبنسبة (٩٠٪) وتكون (١٠٪) الأخيرة مملوكة لمبرة ..... تنفيذا للوصية ؟**

الجواب : لا مانع شرعا من تأسيس مبرة خيرية من وقف / ..... ، أما ما يتعلق بتأسيس الشركة القابضة فتوصي اللجنة بالرجوع إلى جهات الاختصاص في القضاء الكويتي ووزارة التجارة والصناعة [١].

٦. **السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع طلب بناء مسجد من وقف..... موجه من (إدارة لمصارف الخاصة) :**

الجواب : (لا يجوز بناء مسجد من قيمة الأرض التي استملكت من قبل الدولة والموقوفة بالأصل على مسجد (.....) ويشترى بهذا المبلغ عقارا استثماريا يكون ريعه للمسجد المذكور) [٢].

٧. **السؤال : هل يجوز بناء مساجد خارج الكويت بدلا من داخل الكويت من ميزانية بند مصرف المساجد خصوصا ما زاد عن ٦٢ مسجد الموقوف عليها ؟ موجه من (إدارة المصارف الخاصة) .**

الجواب : الأصل في أوقاف المساجد أنها موقوفة على المساجد بمعنى صيانتها وفرشها وعمارتها .. الخ، والأولى صرفها داخل الكويت والفائض يصرف إلى أقرب مسجد داخل الكويت[٣].

٨. **السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع وقف الشيخة / (.....) لعقارها الكائن بمنطقة (.....) لمبرة الكويت للحضارات . موجه من (إدارة الإعلام والتنمية الوقفية) .**

الجواب : أولا : لا مانع من قبول الأمانة وقف القصر المذكور أعلاه على مبرة الكويت للحضارات وأعمالها فقط، مع ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية في المتاحف والمعارض والتعليم .

ثانيا : يجوز تأقيت هذا الوقف ويعود إلى الورثة الشرعيين بعد انقضاء المدة المحددة[٤] .

٩. **السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع طلب بناء مسجد من ريع وقف موجه من (مكتب الأمين العام)**

الجواب : لا مانع من بناء مسجد من ريع الوقف المذكور [٥].

١٠. **السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة المصارف الخاصة ونصه : مدى إمكانية إنشاء وقفية باسم طلبة المنح الدراسية ؟ – (إدارة المصارف الخاصة)**

الجواب : ترى اللجنة أنه لا يوجد مانع شرعي من إنشاء وقفية خاصة بطلبة المنح الدراسية وذلك حسب اللوائح والنظم المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف ، شريطة عرض مسودة الاتفاقية المزمع إبرامها على

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/١٨م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢٤م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١١/٤٥م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٢م) .

اللجنة الشرعية[1].

١١. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسارات المقدمة من السيد / الأمين العام .

أولاً: تخصيص وقفية إحياء تراث أعلام المسلمين وأئمتهم مثل الأئمة: مالك أحمد بن حنبل، وأبي حنيفة الشافعي، والبخاري ومسلم، النسائي وابن تميمة، وابن القيم... ألخ.

ثانياً: تخصيص وقفية لحفظ تراث الإمام البخاري من كتب، وتصنيفات ومراجع، وتراجم وشروح، سواء كانت صادرة منه أو عنه إو تتعلق بكتبه ومصنفاته

الجواب :

أولا: لا مانع شرعا من تخصيص وقفية خاصة لإحياء تراث أعلام المسلمين حسب اللوائح والنظم المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف .

ثانيا: لا مانع شرعا من تخصيص وقفية لحفظ تراث الإمام البخاري حسب اللوائح والنظم المعمول بها في الأمانة العامة للأوقاف[2] .

١٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول إمكانية استخدام أموال التطهير «الأموال المجنبة « في دعم الوقف من خلال إنشاء أوقاف جديدة بناء أو إعادة بناء أو ترميم الأوقاف أو أي صورة تطويرية أو استثمارية متاحة – موجه من (مكتب الأمين العام)

الجواب : «أموال التطهير إذا قيدت في الحسابات البنكية للأمانة العامة للأوقاف وتملكتها الأمانة يجوز وقفها في المصالح العامة ما عدا طعام الإنسان ومشربه وملبسه والمساجد والمصاحف»[3].

١٣. السؤال : الرجاء التكرم بإفادتنا بالرأي الشرعي حول الآتي :

انطلاقا من الرسالة الخالدة للوقف في الإسلام بتقديم الخدمات للمجتمعات الإسلامية ، ومن ضمنها وقف المرابط والحمامات وسبيل المياه والخانات التي تخصص لعابري السبيل ومستخدمي الطرق والمسافرين .

ومن ترشيد فكرة محطات الانتظار للحافلات والمنتشرة بطول البلاد وعرضها ، وخاصة في العاصمة وحرصا على أداء هذه الرسالة في المجتمع الكويتي الحبيب ، نتشرف بطرح السؤال الآتي :

تعتزم مجموعة من أبناء الكويت بعمل وقف مخصص لعمل محطات خاصة لمنتظري حافلات النقل العام ، ذات شكل جميل وحضاري ومكيفة وتحتوي على بقالة ودورتين مياه للجنسين كما تحتوي على خدمات أخرى فهل :

١- يعتبر هذا مصرف من مصارف الوقف الجائزة ؟

٢- يجوز صرف إيراد المحطة " من تأجير البقالة وإيراد الإعلان على واجهة المحطة " على صيانة

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٧م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/١٧م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٠م) .

المحطة وأعمال الخير بشكل عام ؟

نرفق لكم صورة لمخطط المحطة كما هو مقترح مع استعدادنا الكامل للرد على أي استفسار من قبلكم - موجه من (مكتب الأمين العام)

الجواب :

١- نعـم ، يعتبر هذا المصرف من مصارف الوقف الجائزة .

٢- نعم ، وذلك حسب شرط الواقف [١].

١٤. السؤال : لما كانت الأمانة العامة للأوقاف وإبان إنشائها في القرار السامي رقم (٢٧٥) لسنة ١٩٩٣م الذي يهدف من خلاله دعم جهود التنمية ذات الصلات المباشرة بالمجتمع الكويتي من خلال انشطتها وبرامج عملها ومشاريعها الوقفية وبما يحقق رغبات وشروط الواقفين وبما يتفق والجوانب الشرعية للعمل الوقفي . وحيث أن الأمانة بصدد حث الحكومة الكويتية بإنشاء وقفيات تدار من قبل الأمانة ويصرف ريعها على العمليات التشغيلية لتلك المشاريع التنموية ومن ضمنها المشروع الوطني لتكريس الهوية الكويتية وتعزيز المواطنة وتطويق الطائفية، وكذلك على مستوى دول مجلس التعاون حيث ستطرح الأمانة على وزراء الأوقاف والشئون الإسلامية في اجتماعهم القادم في مطلع ديسمبر المقبل نفس الفكرة على مستوى دول الخليج العربية.

وعليه ..فما مشروعية هذه الفكرة ومشروعية الصرف على هذه الوقفية الجديدة والخاصة بتعزيز المواطنة وتكريس الهوية الكويتية وتطويق الطائفية وكذلك الوقفية الخاصة بتعزيز المواطنة وتكريس الهوية الخليجي وتطويق الطائفية في بلاد الخليج. (مكتب الأمين العام)

الجواب : لا مانع من إنشاء هذه الوقفيات حسب الشرح المذكور في الاستفسار المذكور أعلاه [٢].

١٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيد / الأمين العام ونصه : « لما كانت العامة للأوقاف هي الجهة المناطة بمفهوم الوقف وهي الجهة التي عادة ما تدعو إلى إيجاد أوقاف جديدة وذلك تنفيذا لسنة النبي صلى الله عليه وسلم فقد جاءنا سؤال من المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بالتبرع والمساهمة لإقامة وقفية متعددة الأغراض يصرف ريعها على أعمال المجلس الخاصة بالدعوة والإغاثة فما مدى جواز هذا الدعم من عدمه " - (مكتب الأمين العام)

الجواب : لا مانع شرعا من إنشاء وقفية متعددة الأغراض يصرف ريعها على أعمال المجلس الخاصة بالدعوة والإغاثة [٣].

١٦. السؤال : لقد تقدمت جمعية خيرية في دولة الكويت بطلب إنشاء وقفية تديرها الأمانة بحيث يصرف ريعها على مشروع نشر العلم الشرعي الصحيح على جميع المراحل العمرية بدءاً من مرحلة الطفولة وذلك من خلال إعطائهم دورات شرعية متخصصة وتحفيظهم كتاب الله عز وجل.فما هو المصرف الخاص بهذه الوقفية إن كانت الإجابة (بلا) فهل يجوز إيجاد هذا المصرف حتى يتسنى

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٢٥م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٤م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٤٠م) .

للجهة تسجيل الوقفية وإبرام الاتفاقية مع الأمانة بهذا الخصوص- موجه من (مكتب الأمين العام).

الجواب: المصرف الخاص بهذه الوقفية هو: نشر العلم الشرعي ويدخل ضمن طالب العلم[1].

١٧. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع تأصيل ريع الأوقاف ونصه : «هل المقصود به تقديم الدعم المادي للمشاريع الاستثمارية فقط والتي يعود ريعها لصالح خدمة معينة تلبي احتياجات المجتمع أم يشمل أيضاً المشاريع التنموية المستشفيات أو المدارس والتي يعود ريعها لتوفير احتياجات تلك المشاريع وتشغيلها ، وهل هناك ضوابط معينة يجب مراعاتها في هذا الشأن «- موجه من (نائب الأمين العام للمصارف الوقفية) .

الجواب : «المقصود بتأصيل الريع هنا أن لا ينشأ بالريع وقف أو أصل مدر حتى وإن لم يكن وقفا ، أما المشاريع التنموية كبناء المستشفيات ودور الأيتام والمدارس ... الخ ، فلا تدخل في تأصيل الريع»[2].

١٨. السؤال: « هل يجوز شراء أو بناء مقر دائم للجنة مصرف المساجد من ريع مصرف المساجد، وذلك بناء على قرار لجنة مصرف المساجد باجتماعها رقم ٢٠١٣/٢)»- (مقرر لجنة مصرف المساجد) .

الجواب : «يجوز شراء أو بناء مقر دائم للجنة مصرف المساجد من ريع مصرف المساجد»[3].

١٩. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيد / الأمين العام ونصه :

«نود الإحاطة بأن الأمانة لديها بعض الأوقاف الخيرية التي تسلمتها من ذرية وأقارب الواقفين حيث عقارات هذه الأوقاف قديمة جدا ومتهالكة ولا يتوفر لها أرصدة مالية تسمح بإعادة إعمارها أو صيانتها لتصبح أوقافاً مدرة ذات جدوى .

والسؤال : هل يجوز إنشاء أوقاف جديدة مصرفها إعمار الأوقاف القديمة وإعادة تأهيلها لتصبح أوقافاً ذات جدوى مادية أو نفعية؟

كما نود الإحاطة بأن الأمانة بصدد التوجه لإحياء سنة الوقف في الدول غير الإسلامية لإيجاد دعم للمشاريع الإسلامية التي تنفع الجالية الإسلامية.

والسؤال/ هل يجوز إنشاء أوقاف جديدة يكون مصرفها إنشاء أوقاف جديدة في الدول غير الإسلامية لهذا الغرض» ؟

الجواب : لا مانع شرعا من إنشاء وقفيات جديدة وتسبيل ريعها لصيانة أوقاف أخرى متعثرة وليس لها مدخرات لصيانتها ، بل هو أولى من غيره بالنظر إلى المصالح العامة التي ينتج عنها الوقف .

كما يجوز إنشاء أوقاف جديدة يشترط فيها أن يصرف ريعها في وقفيات أخرى ، عملا بشرطه ، والأصل أن تكون في ديار المسلمين وإذا دعت الحاجة لإنشاء أوقاف في ديار غير المسلمين فيجوز ذلك بشرط أن يُؤمن

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٦م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٧م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٨م) .

عليها[1] .

٢٠. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع مقترح إنشاء وقفية « المدارس الوقفية « - (إدارة المكتب الفني)

الجواب : أن فكرة هذا المشروع جيدة إلا أنها مبنية على تأصيل الريع وترى اللجنة عدم الموافقة عليه[2].

٢١. السؤال: طلب الرأي الشرعي حول موضوع الصرف على العاملين بقطاع المساجد على بند الإيرادات من بند عموم مساجد « بند مصرف المساجد - بميزانية إدارة المصارف الخاصة «- (مقرر لجنة مصرف المساجد) - (نائب لأمين العام للمصارف الوقفية) - إعادة عرض :

- طلب الرأي الشرعي حول الاستفسارات المقدمة من السيد/ مقرر لجنة مصرف المساجد ونصها :

١- هل يجوز التعيين في هذه الوظائف أو غيرها على الايراد الخيري (ريع وقف المساجد) ؟ وهل يعتبر من مشتملات المسجد؟ وما هي الوظائف التي يجوز التعيين فيها؟

٢- هل يجب أن يكون مقر العمل للمعينين في المسجد؟

٣- هل يجوز أن يكون العمل في إدارات المساجد أو الإدارات المساندة للمساجد في قطاع المساجد أو مقر قطاع المساجد نفسه؟

٤- كيف يتم التعامل مع من سبق تكليفه على هذا البند والذي من شأن إلغاء التكليف الاضرار به؟

٥- هل يستحق من صح تعيينه بهذا البند ما يقدم للعاملين بالوظائف الدينية من دعم (مدارس وبدل إيجار ومساعدات عامة)؟

٦- هل يجوز حساب نهاية الخدمة في حالة جواز التعيين بهذا البند؟ وهل يستحق المعين إجازة براتب؟

الجواب :

١- ترى اللجنة أن الوظائف الآتية والتي وردت في الكشف المرفق ضمن مذكرة السيد / مقرر لجنة مصرف المساجد المؤرخة ٢٠١٤/٣/٢٣ تدخل ضمن مشتملات المساجد ما عدا البند رقم (٦) المتعلق بوظيفة باحث (اجتماعي، إعلامي، خدمة اجتماعيه دراسات إسلامية) فترى اللجنة تأجيل البت فيه إلى حين موافاتها بتفصيل مهام الأعمال الموكلة لهم وهي على النحو التالي :

٢- لا يجب أن يكون مقر العمل للمعينين في المسجد .

٣- يجب أن يكون العمل في إدارات المساجد أو الإدارات المساندة للمساجد في قطاع المساجد أو مقر قطاع المساجد نفسه .

٤- الأصل الالتزام بالعقد المبرم بين القطاع وهؤلاء الموظفين .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٣٢م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٧م) .

٥- أن هذا البند يقتصر فقط على الأئمة والمؤذنين .

٦- الأصل الالتزام بالعقد المبرم بين الطرفين .

هذا وترى اللجنة أهمية الالتزام بالضوابط الآتية لصرف وقف المساجد وهي على النحو التالي:

١- الأصل في الأنشطة والبرامج الخاصة بقطاع المساجد أن يصرف عليها من الميزانية الحكومية.

٢- يجوز صرف الريع الوقفي لدعم الأنشطة والبرامج الثقافية في المساجد للمحاضرين والكتب والإعلانات فقط، في ضوء القرارات الصادرة عن اللجنة الشرعية بهذا الخصوص.

٣- يجوز صرف ريع الوقف للعاملين الذين يدخلون في مشمولات المسجد في ضوء أجرة أمثالهم بحسب ما يقدره أهل الخبرة، إذا لم تكن لهم رواتب تبلغ أجرة أمثالهم من الميزانية الحكومية .

٤- لا يجوز شرعاً تعيين موظف على الريع الوقفي إذا أمكن تعيين مثيل له على الميزانية الحكومية.

٥- لا يجوز شرعاً تعيين موظف على الريع الوقفي، وللقطاع موظف يماثله في الاختصاصات إلا بعد موافقة مجلس إدارة صندوق المساجد.

٦- لا يجوز تعيين موظف لا يدخل في مشمولات المسجد على الريع الوقفي إلا بعد موافقة اللجنة الشرعية على تعيينه.

٧- يلتزم قطاع المساجد بالتخلص من جميع العاملين المعينين على الميزانية الوقفية الذين لا يحتاج لأعمالهم في فترة معينة متفق عليها بين قطاع المساجد والأمانة العامة للأوقاف [١].

٢٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول الاستفسار المقدم من السيد / الأمين العام ونصه : لما جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية تلبية لتطلعات الأمة العربية ، وعمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية من خلال إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، منها « اتحاد الأوقاف العربية »،ومن أهداف هذا الاتحاد تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل الأوقاف ومؤسسات الوقف بالدول العربية والمشاركة في إعداد قانون الوقف وإدارة أمواله واستثماراتها والتصرف بها على أسس اقتصادية وفق الضوابط الشرعية ، وانطلاقاً من دور الأمانة العامة للأوقاف كدولة منسقة لملف الأوقاف الإسلامي ، فإنها تكفلت بجميع تكاليف تأسيس اتحاد الأوقاف العربية الذي أعلن خلال الاجتماع التأسيسي وبحضور وزراء الأوقاف للدول العربية (وفق الميزانية المرفقة)- شريطة موافقة اللجنة الشرعية بالأمانة العامة للأوقاف - دعما لتأسيس الاتحاد ليكون رافداً عربياً جديداً يحقق المفهوم الحقيقي للتكامل الاقتصادي العربي .

والسؤال : هل يجوز الصرف على الميزانية (المرفقة) لاتحاد الأوقاف العربية كونها تكاليف تأسيس الاتحاد العربي للأوقاف وفقاً لبنودها المبينة في المرفق ؟ - (مكتب الأمين العام)

الجواب : لا مانع شرعا من الصرف عليه من مصرف عموم الخيرات حسب ضوابط الصرف من ريع عموم

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٩م) .

الخيرات مع إبراز اسم وشعار الأمانة العامة للأوقاف [1].

٢٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / مدير إدارة الإعلام والتنمية الوقفية ونصه: هل يجوز تسمية الوقف باسم الوالدين المتوفيين أو أحدهما وليس باسم صاحب مال الوقف نفسه ؟

الجواب : « لا مانع شرعا من تسمية الوقف لمن يرغب الواقف تسميته من والدين أو قرابته أو غيرهم » [2].

٢٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع شراء عقار وقفي يحوي محلات بيع الشيشة والتبغ – (إدارة الاستثمار العقاري) .

الجواب : الأصل عدم الشراء التزاما بمبدأ تجنيب استثمار أموال الوقف فيما يدخله الشبهات ويغلب فيه احتمال الوقوع في المحظور شرعا ، وفي حال رغبة الأمانة شراء هذا العقار نظرا للجدوى الاقتصادية وفيه مصلحة أنفع للوقف ولا يوجد بديلا عنه ، فلا مانع من ذلك شريطة تطهير إيجار هذا المحل وعدم صرفها كريع وقف مع ضرورة التفاوض مع المؤجر لإخلاء العين المؤجرة حال انتهاء العقد أو تغيير النشاط [3].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٨م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٠م) .

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٣٣م) .

ثامنًا: فتاوى عامة ومتنوعة في الوقف

١. السؤال : توزيع جوائز للمشاركين في وقف الكويت الخيري يتم السحب عليها، مدى جواز تلك العملية؟ وما هي المحظورات الشرعية في حالة الجواز؟

الجواب : يرى الدكتور / أحمد الحجي الكردي والدكتور / محمد عبد الغفار الشريف أنه لا يجوز رصد الجوائز للمتبرعين للأوقاف سواء كان ذلك من مال الوقف، لما في ذلك من إنفاق مال الوقف في غير ما رصد له، والمقامرة، لأن العلاقة بين المتبرع والأوقاف علاقة معاوضة، وثبوت أحد العوضين لصاحبه على خطر. أو كان راصد الجوائز جهة ثالثة، فالحكم كذلك عدم الجواز - أيضاً - إلا أنه أقل حرمة من الأول. وسبب المنع في هذه العملية ما فيها من الاعتماد على الحظ، وهو ممنوع قياساً على لعبة النردشير، فإنها ممنوعة مع المقامرة وعدمها.

بينما يرى الدكتور عيسى زكي جواز إعطاء الجوائز للواقفين هبة إذا كانت الجوائز موهوبة من غير الأمانة ومن غير الواقفين بل من طرف ثالث.

إلا أن هذا الأمر يشوبه نوع كراهة بسبب ما قد يقع في نية المتبرع (الواقف) من رغبة في الجائزة في حين إن الأصل في نية المتبرع (الواقف) أن تكون خالصة من هذه الرغبة فكرهت لهذا المعنى، وعليه رأت اللجنة عدم جواز تقديم جوائز للمتبرعين في وقف الكويت الخيري يتم السحب عليها[١].

٢. السؤال : طلب إبداء الحكم الشرعي في مشروع الجمع الرابع للقرآن الكريم، والذي يزمع الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه اطلاقه باسم «مشروع الجمع الرابع للقرآن الكريم» ويتمثل في تسجيل القراءات العشر المتواترة، وكل قراءة في ختمة ثم طرحها للمختصين ومراكز البحث ولمن أراد أن يتعلم ويدرس القراءات.

الجواب : درست اللجنة المشروع، وأثنت ثناءً عطراً على فكرته، وأشادت بأهميته، واعتبرته عملاً علمياً رائداً يستهدف استخدام الوسائل العصرية في حفظ ونشر وتسهيل تعلم قراءات القرآن الكريم العشر، فضلاً عن أهمية هذه القراءات في استخلاص الأحكام الشرعية بالإضافة إلى أهميتها اللغوية.

لذلك، فإن اللجنة انتهت إلى الموافقة على المشروع وتزكيته ودعت إلى توفير كافة المتطلبات التي تضمن سلامة جودته وإتقانه وتوفير وسائل وأدوات التدقيق الكاملة والشاملة التي تضمن لهذا العمل الرائد أكبر قدر من الجودة والثقة، مع تغيير مسمى المشروع[٢].

٣. السؤال : مقدم من المكتب الهندسي، والمتعلق بقبلة مسجد ..... والانحراف الموجود فيها، وأثر ذلك على توسعته وهل تتحرى القبلة في الجزء المضاف أم تبنى على نفس الانحراف القائم في المسجد القديم؟

الجواب : مادامت جهة القبلة أصبحت معروفة بشكل دقيق بواسطة الأجهزة الحديثة لتحديد جهة الكعبة، فالواجب بناء التوسعة على وفق القبلة بدقة ما امكن، ثم ان امكن تعديل صفوف المصلين في الجزء القديم في المسجد على اتجاه القبلة الدقيقة مع إبقاء بنائه على حاله بحيث يتجه المصلون في صلاتهم فيه نحو هذا الاتجاه الدقيق فبها، وإذا تعذر ذلك فلا بأس بأن تبقى الصفوف في القسم القديم على حالها[٣].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٣/١٩٩٥م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢١/١٩٩٨م)

(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٦/٢٠٠١م) .

٤. **السؤال : طلب الرأي الشرعي حول استخدام الأصوات الموسيقية المصممة بالكمبيوتر في مطبوعات الصندوق للتنمية العلمية والاجتماعية.**

الجواب : رأت اللجنة عدم جواز استخدام الآلات الموسيقية أو الأصوات المصممة بالكمبيوتر التي تشبه صوت الموسيقى في مطبوعات الأمانة العامة للأوقاف المرئية والسمعية[١].

٥. **السؤال :طلب الرأي الشرعي حول موضوع سحب على جوائز مجانية من خلال التبرع «الوقف» بالرسائل القصيرة SMS .**

الجواب: وبعد الاطلاع السؤال أجازت اللجنة السحب شريطة إضافة العبارة التالية «كل متبرع بالوقف مشارك بالسحب»[٢] .

٦. **السؤال : الرأي الشرعي حول موضوع الاستفادة من الرسوم المترتبة على الدورات التدريبية لمشروع وقف الوقت**

الجواب : أن الرسوم المترتبة على الدورات التدريبية للمشروع تعتبر مصاريف تشغيل على المشتركين دون المشرفين أو الإداريين القائمين على المشروع[٣].

٧. **السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع إضافة أسماء مجموعة من الباحثين اليهود لمعجم تراجم أعلام الوقف- (إدارة المعلومات والتوثيق) :**

الجواب : لا مانع من إضافة إعلام في مجال الوقف من غير المسلمين[٤].

٨. **السؤال : « هل يجوز تصنيع أكواب مياه بلاستيك بعنوان- (وقف / .....) ، ومدى مخالفة وضع اسم الجلالة على تلك الأكواب التي مآلها الإلقاء في سلات المهملات ؟موجه من (إدارة المصارف الخاصة) :**

الجواب : إذا كانت الكاسات تستعمل لمرة واحدة وترمى فلا يجوز وضع لفظ الجلالة عليها ويمكن التعريف بالواقف عن طريق وضع الإعلان على البراد نفسه [٥].

٩. **السؤال : حرصاً على تقديم خدمة خاصة لبعض الشرائح المرتبطة بالوقف مثل ذرية كبار الواقفين والنظار المشتركين وقدامى العاملين بالأمانة الذين أمضوا أكثر من ٢٩ سنة في العمل.ونظراً لمشاركة الأمانة العامة للأوقاف مع شركة الخدمات العامة بنسبة ٢٠٪ من رأسمال الشركة .**

وبما يمكن أن تقدمه هذه الشركة من خدمة لكبار الواقفين ، بحيث تقوم الشركة بتقديم خدمة متكاملة بإنهاء جميع المعاملات الخدمية (هجرة. مرور .. الخ) بواقع ٣,٥ د.ك لكل خدمة ، في حين أنها كشركة أو شركات أخرى تقدم نفس الخدمة ولكن بمبلغ (٥) د.ك ، وكذلك أعضاء مجلس شئون الأوقاف واللجان المنبثقة عنه .

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٣/٨م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٨/٣٦م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠٠٩/٢٠م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٢٧م).
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٠/٥٠م).

فهل يجوز التعاقد مع هذه الشركة لتقديم خدمات لكبار الواقفين من شريحة الـ (VIP) والشرائح المشار إليها أعلاه " - موجه من (مكتب الأمين العام) .

الجواب : جواز التعاقد مع هذه الشركة لتقديم الخدمة ولمدة سنة واحدة[١] .

١٠. السؤال : ما الرأي الشرعي في إمكانية سفر رحلة عمرة لمرافق الموظفات دون مقابل مادي أو إمكانية تقديم خصم ٥٠٪ من تكاليف الرحلة- موجه من (إدارة الإعلام والتنمية الوقفية) .

الجواب : ترى اللجنة لا مانع من تقديم خصم ٥٠ ٪ من تكاليف الرحلة لمرافق موظفات الأمانة العامة للأوقاف ولمرة واحدة فقط على أن تكون الأولوية لمن لم يسبق لها أداء مناسك العمرة عن طريق الأمانة[٢].

١١. السؤال : مصلى (مسجد) الأمانة تقام به جميع الصلوات أذان وإقامة وليس به إمام دائم ولا يصلى به صلاة الجمعة، وحرصا على توضيح الصورة للإخوة الذين يؤمون المصلين في فرض صلاة الظهر، الرجاء التكرم بإفادتنا بالرأي الشرعي حول الآتي : ما مدى مشروعية جمع صلاة العصر مع صلاة الظهر وقت نزول المطر في مصلى (مسجد الأمانة العامة للأوقاف) ؟ موجه من (مكتب الأمين العام)

الجواب : «جواز جمع صلاة العصر مع صلاة الظهر في مسجد الأمانة عند نزول المطر و توفر شروط الجمع»[٣].

١٢. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيد / نائب الأمين العام للمصارف الوقفية ونصه : «جواز الصرف على المشاريع الوقفية من أموال الزكاة» - (نائب الأمين العام للمصارف الوقفية)

الجواب : «لا مانع من أخذ أموال الزكاة وصرفها في نفس المصارف المتوافقة مع مصارف الزكاة وبما لا يتعارض مع مرسوم إنشاء الأمانة العامة للأوقاف »[٤].

١٣. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع منح قروض حسنة لموظفي الأمانة العامة للأوقاف - (إدارة الشئون الإدارية) .

الجواب : عدم جواز إقراض الموظفين من مال الوقف وتوصي اللجنة الجهات المعنية بالأمانة العامة للأوقاف بالدعوة إلى إنشاء أوقاف جديدة للإقراض [٥].

١٤. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الورقة المقدمة من فضيلة الدكتور / جمعان العازمي بشأن ضوابط رحلة العمرة لموظفي الأمانة العامة للأوقاف .

الجواب : اعتماد الضوابط التالية :

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٢م) .
(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٢/٣٩م) .
(٣) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/٤م) .
(٤) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٣/١٥م) .
(٥) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/١٢م) .

١- عدم التبذير والإسراف في نفقات الرحلة.

٢- أن تكون فترة أداء العمرة مناسبة .

٣- عدم إعطاء الهدايا للموظفين.

٤- عدم أداء العمرة للموظف من قبل على الوقف [١].

١٥. السؤال : طلب الرأي الشرعي حول موضوع الاستفسار المقدم من السيدة / مدير إدارة عمليات الاستثمار نصها :»فوز حساب وقف (.....) بمبالغ جوائز بنكية بلغت إجمالياً وقدره ٥١,٧٩٩,٠٠٠ د.ك تقريبا:

١- فهل هذه المبالغ تعد مبالغ ربوية ؟

٢- كيف يتم التصرف في هذه المبالغ ؟

٣- هل يتم اعتبارها ريعاً يصرف على مصارف الوقف ؟ «

الجواب :

١- هذه أموال محرمة يجب التخلص منها .

٢- يجب صرفها في عموم الخيرات باستثناء المصاحف والمساجد .

٣- لا تعتبر ريعا [٢].

---

(١) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢٠م) .

(٢) محضر اللجنة الشرعية رقم (٢٠١٤/٢١م) .

الملاحق

النظام الداخلي للجنة الشرعية

المشكلة بقرار مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه الثالث والعشرون المنعقد في ٢١ رمضان ١٤٢٠ هـ الموافق: ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ م.

مادة (١)[1]

تشكل اللجنة الشرعية من قبل مجلس شئون الأوقاف من خمسة أعضاء من المتخصصين في العلوم الشرعية لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة (٢)

تختص اللجنة الشرعية بإبداء الحكم الشرعي في جميع المسائل التي تعنى بها الأمانة العامة للأوقاف لدى مباشرتها لاختصاصاتها المشار إليها بالمرسوم رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٩٣ ، وبالرقابة الشرعية على ما تؤديه الأمانة العامة للأوقاف من أعمال وتصرفات بصفتها قائمة بأعمال النظارة على الوقف .

مادة (٣)

على الأمانة أن تطلب من اللجنة المشار إليها إبداء الحكم الشرعي في الأمور التالية :

- جميع مشروعات القوانين واللوائح المنظمة لشئون الوقف والتعديلات التي تقترح عليها .
- العقود والاتفاقيات التي تزمع الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية إبرامها .

مادة (٤)

تبدي اللجنة الحكم الشرعي في الموضوعات التي يطرحها عليها مجلس شئون الأوقاف أو الأمين العام أو أحد نوابه أو الصناديق والمشاريع الوقفية ، وكذلك وحدات العمل في الأمانة بطريقة التسلسل الإداري كما تبدي الحكم الشرعي في الموضوعات التي تراها اللجنة .

مادة (٥)

تقوم اللجنة بالتثبت من شرعية ما تقوم به الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية من أعمال في المجالات الوقفية ، وللجنة حق الاطلاع على أعمال الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية ، وإبداء ما تراه من ملاحظات بشأنها.

وللجنة أن تكلف أحد أعضائها أو أكثر بمهمة الاطلاع على أعمال الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية.

مادة (٦)

يعرض الأمين العام على اللجنة التقارير الدورية والإدارية والمالية التي تساعد اللجنة في أداء مهامها .

مادة (٧)

للجنة أن تطرح على مجلس شئون الأوقاف رأيها في أساليب تطبيق الاجتهادات الشرعية المستحدثة التي تراها محققة لمصالح الوقف.

---

(١) ❖ قرار مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه ذي الرقم ٢٠١٠/٥٤ .

مادة (٨)

ترفع اللجنة إلى مجلس شئون الأوقاف تقريراً سنوياً عن نتائج متابعتها وتدقيقها الشرعي أعمال الأمانة ، وللجنة أن ترفع إلى المجلس تقارير أخرى في الحالات التي تستوجب ذلك .

مادة (٩)[١]

يرأس جلسات اللجنة عضوُ يعينه مجلس شئون الأوقاف من أعضاء المجلس ويحق له التصويت وصوته يرجح في حالة تساوي الأصوات ، وفي حالة غيابه يتولى رئاسة الجلسة أكبر أعضاء اللجنة سناً .

مادة (١٠)

يعين الأمين العام مقرراً للجنة ومساعداً له عند الحاجة لتلقي وحفظ جميع وثائق ومستندات اللجنة وتنظيم اجتماعاتها .

ويعد مقرر اللجنة محاضر اجتماعاتها ويضمنها أسماء الحاضرين والموضوعات التي نظرتها والقرارات التي خلصت إليها بالنسبة لكل موضوع .

مادة (١١)

ينشأ باللجنة سجل يدون فيه المقرر جميع الموضوعات المحالة إليها أو التي تقرر اللجنة النظر فيها خلال اجتماعاتها .

مادة (١٢)

يعد مقرر اللجنة بالاتفاق مع رئيسها جدول أعمال كل اجتماع .

مادة (١٣)

تجتمع اللجنة ست مرات في السنة على الأقل أو كلما اقتضت الحاجة، بناء على طلب من رئيسها أو عضوين من أعضائها أو الأمين العام .

مادة (١٤)

توجه الدعوة لحضور اجتماع اللجنة مرفقاً بها المذكرات والوثائق المتعلقة بالموضوعات التي ستنظرها اللجنة قبل وقت كاف من موعد الاجتماع .

مادة (١٥)

يشترط لصحة اجتماعات اللجنة حضور ثلاثة من أعضائها الشرعيين .

مادة (١٦)

تصدر اللجنة توصياتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين .

مادة (١٧)

يُعد الامتناع عن التصويت رفضاً للموضوع محل التصويت.

---

(١) ❖ قرار مجلس شئون الأوقاف في اجتماعه ذي الرقم ٢٠٠٧/٣٩ .

مادة (١٨)

تعد اللجنة تقريراً عن كل موضوع من الموضوعات المحالة إليها وذلك خلال مهلة لا تتجاوز شهرين من تاريخ إحالته عليها .

ويجب أن يتضمن تقرير اللجنة بياناً بالحكم الشرعي الذي تراه ، ويوقع كل تقرير من قبل الأعضاء المشاركين في نظر الموضوع .

مادة (١٩)

للقرارات التي تصدر عن اللجنة صفة الإلزام ، وعلى الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية أن تتقيد بها، وللأمين العام أن يطلب من اللجنة إعادة النظر في أي مما يصدر عنها بكتاب مسبب ، وللجنة في هذه الحالة إعادة بحث الموضوع أو تأكيد ما صدر عنها .

مادة (٢٠)

للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من تراه كما أن للأمانة أن تنتدب من تراه لحضور جلسات اللجنة لتوضيح جوانب الموضوعات المعروضة عليها ومناقشتها دون أن يكون لهؤلاء المشاركة في التصويت .

مادة (٢١)

تعتمد محاضر اجتماعات اللجنة بتوقيعها من قبل كل من رئيس الاجتماع ومقرر اللجنة وجميع الأعضاء الحاضرين بعد التصديق عليها في الجلسة التالية وترسل صورة عنها إلى الأمين العام .

مادة (٢٢)

يقوم الأمين العام بتوزيع نسخ من محاضر اجتماعات اللجنة بعد اعتمادها على رئيس وأعضاء مجلس شئون الأوقاف .

نظام الرقابة الشرعية على الأعمال المتعلقة بالوقف
(الأمانة العامة للأوقاف)

مادة (١)

تباشر اللجنة الشرعية الرقابة الشرعية على أعمال الأمانة وعلى أعمال الصناديق والمشاريع الوقفية وفقا للقواعد الواردة في هذا النظام .

مادة (٢)

تمارس اللجنة الرقابة الشرعية على الأعمال المتعلقة بالوقف التي تباشرها الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية .

مادة (٣)

تهدف الرقابة الشرعية التي تمارسها اللجنة ، في الإطار المحدد لها في المادة السابقة ، إلى ما يلي:

أ- التأكد من مطابقة العمل للقواعد والأحكام الشرعية .

ب- بيان الحكم الشرعي في القضايا والمسائل المستحدثة في ضوء القواعد والضوابط الشرعية .

مادة (٤)

تمارس اللجنة رقابة مسبقة في الحالات التالية :

أ- مشروعات القوانين المتعلقة بالوقف التي تعدها الأمانة أو يستطلع رأيها فيها.

ب- اللوائح المتعلقة بالوقف وأي قرارات خاصة به تتضمن قواعد عامه تزمع الأمانة إصدارها .

ج- التصرفات الناقلة لملكية عقارات الوقف

د- أي تصرف أو عمل يترتب عليه إسقاط حق من حقوق الوقف .أي تصرف أو عمل يؤدي إلى تحميل الوقف بالتزامات على خلاف النظم واللوائح التي سبق أن أقرتها اللجنة .

هـ-العقود التي تنوي الأمانة إبرامها المتعلقة بالوقف باستثناء العقود النمطية التي سبق للجنة الموافقة عليها .

و- قواعد تحديد الأولويات في الإنفاق من ريع الوقف وفقاً لشروط الواقفين .

مادة (٥)

تكون رقابة اللجنة رقابة لاحقة في غير الحالات الواردة في المادة السابقة.

مادة (٦)

للجنة أن تكلف عضوا أو أكثر من أعضائها أو المراقب الشرعي أو أحد معاونيه بأن يطلع لدى وحدات العمل في الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية على الوثائق والمستندات المتعلقة بأموال الوقف وأنشطته ، كما أن للجنة أن تطلب صورا من هذه الوثائق والمستندات .

ولها على وجه الخصوص ، حق الاطلاع وطلب صور من الوثائق والمستندات التالية :

أ- خطط وبرامج العمل .

ب-الميزانيات التقديرية والحسابات الختامية وتقارير مراقبي الحسابات .

ج- محاضر اجتماعات مجلس شئون الأوقاف ومجالس إدارات الصناديق والمشاريع الوقفية واللجان العاملة في الأمانة .

د- التقارير المالية التي يعدها قطاع الاستثمار .

هـ-المشاريع والأنشطة والأعمال التي تزمع الصناديق والمشاريع الوقفية واللجان القيام بها .

و- المطبوعات والنشرات والأفلام والتسجيلات الصوتية وغيرها .

مادة (٧)

يجوز للجنة أن تكلف عضوا أو أكثر من أعضائها أو أن تكلف المراقب الشرعي أو أحد معاونيه بزيارة إدارات ومكاتب ووحدات العمل في الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية واللجان للتأكد من مطابقة العمل فيها للقواعد والأحكام الشرعية ، وترفع إلى اللجنة تقارير بنتائج هذه الزيارات .

مادة (٨)

تدعو اللجنة لحضور اجتماع أو أكثر من اجتماعاتها من ترى من المسئولين والموظفين في الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية واللجان للحصول منهم على المعلومات التي تعين اللجنة في مباشرة المهام المناطة بها ، والتعرف على رؤيتهم وآرائهم في الموضوعات التي تدرسها .

مادة (٩)

لا يجوز مباشرة أى عمل من الأعمال التالية إلا من قبل اللجنة الشرعية:

أ- دراسة الموضوعات ذات الطبيعة الشرعية وإبداء الحكم الشرعي فيها.

ب-دراسة التقارير التي يرفعها لها المراقب الشرعي وإبداء الرأي فيها .

ج- تكليف المراقب الشرعي ، أو عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة ، بإجراء الزيارات الميدانية لوحدات العمل وموافاة اللجنة بنتائج هذه الزيارات .

د- تكليف المراقب الشرعي ، أو عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة ، بدراسة موضوع أو أكثر ورفع تقرير إلى اللجنة بنتائج هذه الدراسة .

مادة (١٠)

تعين الأمانة ، بناء على اقتراح اللجنة ، مراقبا شرعيا أو أكثر وذلك وفقا لاحتياجات العمل .

وعلى المراقب الشرعي مباشرة المهام التالية :

أ- الاطلاع على الوثائق والمستندات المتعلقة بمجالات العمل الوقفي التي تحددها له اللجنة ،وفحصها،

ورفع تقارير إلى اللجنة بنتائج هذا الفحص.

ب-زيارة وحدات العمل في الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية واللجان وذلك وفقا لبرنامج توافق عليه اللجنة الشرعية ، ويرفع تقارير إلى اللجنة بنتائج هذه الزيارات .

ج- يكون حلقة الاتصال بين اللجنة والأمانة في الأمور المتعلقة بالرقابة الشرعية التي تمارسها اللجنة.

د- نشر الوعي الشرعي بين العاملين في الأمانة والصناديق والمشاريع الوقفية واللجان .

مادة (١١)

يعمل بهذا النظام اعتبارا من تاريخ صدوره ويلغى ما يتعارض معه من قرارات سابقة .

ضوابط الصرف من ريع عموم الخيرات
(الأمانة العامة للأوقاف)

١- أن يكون النشاط أو المشروع داخلا في عموم الخيرات حسب التعريف الوارد في لائحة قواعد صرف ريع الأوقاف وهو :

(عموم الخيرات : يقصد بهذا المصرف كل عمل خير يعود على الواقف بالثواب الأجر وعلى المجتمع وأفراده بالنفع ويقدم في ذلك الأهم فالمهم) .

ووفقا لهذا التعريف فيشترط لإقرار النشاط أو المشروع أن يكون نافعا وأن يندرج ضمن القربات التي يقصد بها الأجر مع مراعاة تقديم أوجه الصرف حسب أهميتها.

قال في كشاف القناع : (الشرط الثاني أن يكون الوقف على بر وهو اسم جامع للخير وأصله الطاعة لله تعالى والمراد اشتراط معنى القربة في الصرف إلى الموقوف عليه لأن الوقف قربة وصدقة فلا بد من وجودها فيما لأجله الوقف إذ هو المقصود) انتهى ٢٤٦/٤ .

٢- ألا يتوفر للنشاط أو المشروع جهة أخرى ـ غير الوقف ـ للصرف عليه.

٣- عدم الصرف على النشاط نفسه أو المشروع من جهتين في الأمانة .

٤- أن يكون الصرف بقدر الحاجة دون تبذير .

وفي ضوء هذه الضوابط (٢، ٣،٤) ترى اللجنة أن الصرف من ريع الوقف ينبغي أن يراعى فيه الاقتصار على قدر الحاجة وألا يتوسع فيه بما يعرضه للإهدار والتضييع .

وتفوض اللجنة أجهزة الأمانة المعنية بتقدير مقدار الحاجة والكفاية وتطلب منها أن تعتمد في تقديرها للحاجة على نظام وأسس واضحة وأن تتقدم بعرضها على اللجنة ضمن لوائحها ونظمها لإقرارها حيث إنها داخلة في الرقابة السابقة حسب اللائحة المنظمة لعمل اللجنة .

٥- ألا يصرف من ريع الوقف على الجهات التجارية أو التجهيزات الإدارية .

وذلك لعدم دخول هذين النوعين في معنى القربة التي يقصد بها الأجر والثواب كما هو وارد في تعريف عموم الخيرات .

٦- إذا كان النشاط أو المشروع داخلا في شرط الواقف في وقف ما ، أو كان له وقف خاص أو جمعت له تبرعات خاصة فتكون أولوية الصرف من هذا الوقف أو من التبرع ولا يلجأ إلى عموم الخيرات إلا عند الحاجة وبقدرها ، ويعتبر ما يخصص له من ريع عموم الخيرات دينا يسترد من الوقف الخاص .

٧- أن يكون البند المدرج في الميزانية ذا علاقة في أغراض النشاط أو المشروع .

٨- الجهات الإدارية في الأمانة ذات العلاقة بعمل الناظر تحسب ميزانيتها . بعد استنفاد ما خصص لها من ميزانية الدولة ـ من النسبة المخصصة للناظر من ريع الوقف (١٢,٥) .

٩- يراعى في صرف ريع عموم الخيرات في الأنشطة والمشاريع المختلفة ترتيب الأولويات وتقديم الأهم فالمهم ، وثقة من اللجنة في أجهزة الأمانة المعنية فإنها تفوضها في تحديد الأولويات . و تطلب اللجنة منها أن تعتمد في تحديدها للأولويات على نظام وأسس واضحة وأن تتقدم بعرضها على اللجنة ضمن اللوائح والنظم لإقرارها .

لائحة
قواعد صرف ريع الأوقاف
(الأمانة العامة للأوقاف)

مادة (١)

يوجه ريع كل وقف إلى المصارف التي حددها الواقف في حجة الوقف وفقاً للقواعد الواردة في هذا القرار.

مادة (٢)

تصنف مصارف الأوقاف التي تتولى الأمانة النظارة عليها على النحو المبين بالجدول المرفق وتتولى الأمانة العامة للأوقاف إضافة أية مصارف جديدة له كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

مادة (٣)

يوجه ريع الوقف الذي صدرت بشأنه أحكام قضائية إلى المصارف المحددة في هذه الأحكام .

مادة (٤)

يحدد بقرار من اللجنة الشرعية أوجه صرف ريع الوقف الخيري ويخصص ريع الوقف لعموم الخيرات إذا لم يرد في حجته بيان لأوجه إنفاق الريع أو اتسمت عباراتها بالغموض الشديد الذي يصعب معه التعرف على إرادة الواقف .

مادة (٥)

تعتبر أوقافاً خيرية ويوجه ريعها لعموم الخيرات ، الأوقاف التي لا يعرف لها مستحق .

مادة (٦)

يؤول إلى عموم الخيرات حصة المستحق بعينه في الوقف المشترك في حالة وفاته ، إذا لم يشترط الواقف انتقالها إلى غيره وبما لا يتعارض مع نص المادة التاسعة من الأمر السامي لعام ١٩٥١م .

مادة (٧)

يوجه لعموم الخيرات ريع الأوقاف التي ينقرض فيها المستحقون الذين حددهم الواقف .

مادة (٨)

تصبح ديوناً في ذمة الأمانة العامة للأوقاف حصص المستحقين الذين لا يتقدمون لتسلمها خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ إخطارهم بموجب كتاب رسمي مسجل أو النشر في الجريدة الرسمية أو إحدى الصحف اليومية وذلك ما لم تقم قرينة قاطعة تدل على رغبتهم في التنازل عنها فتؤول إلى عموم الخيرات .

مادة (٩)

يوجه إلى عموم الخيرات ريع الوقف الذي يجعل الواقف للمحتاج من ذريته نصيبا فيه إلى أن تبرز الحاجة في أحدهم وتقدر بقدرها من قبل الجهة المختصة بالأمانة وتستقطع قيمتها من ريع الوقف الموجه إلى عموم الخيرات .

مادة (١٠)

يوجه إلى عموم الخيرات ريع الوقف الذي يجعل الواقف للمحتاج من ذريته السكن فيه ، فإذا برزت حاجة لأحد أفراد الذرية في السكن يخصص له وحدة سكنية في عقار الوقف ، فإذا حالت ظروف من السكن في العقار أو كانت كل وحداته السكنية مشغولة يستحق مقابل استئجار يحدد من الجهة المختصة بالأمانة .

مادة (١١)

الأوقاف التي لا يعرف كامل مستحقيها على الأمانة أن تعلن في الجريدة الرسمية أو إحدى الصحف اليومية عنها وتطلب ممن يدعي أنه مستحق فيها أن يتقدم بطلبه إلى الأمانة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ الإعلان ، وتوزع الأمانة كامل موفور الريع على من يثبت حقه فيه ، أما من لم يتقدم بطلبه أو تقدم ولم يثبت حقه فلا يعتبر مستحقا حتى يثبت حقه فيه ، فإذا أثبت حقه فيه بعد ذلك استحق في الريع من تاريخ ثبوت حقه .

مادة (١٢)

إذا كان الوقف مشتركاً ذرياً وخيرياً ، ولم تحدد حجة الوقف نصيب كل منهما في ريعه، يقسم صافي الريع بنسبة الثلث (للخيرات) والثلثين (للمستحقين الذين حددهم الواقف) .

مادة (١٣)

يحدد بقرار من اللجنة الشرعية بالأمانة أوجه صرف الوقف إذا لم تكن عبارات حجته ظاهرة الدلالة في تحديد طبيعته .

مادة (١٤)

تعتبر وقفا ذريا خالصا الأوقاف التي تشير إلى مستحقين من الذرية أو من غيرهم دون ذكر جهة خيرية.

مادة (١٥)

إذا حدد الواقف أعداداً معينة لمصارف الوقف مثل العشيات والنوافل والأضاحي، يتم الالتزام بهذه الأعداد.

مادة (١٦)

يحدد ثَمَنُ الأضحية أو الوجبة الواحدة بقرار من الأمين العام بناء على اقتراح من الوحدة المختصة .

مادة (١٧)

الزائد من ريع الوقف على أي مصرف من مصارفه بعد تنفيذ شرط الواقف المبين في حجة الوقف يحول إلى أقرب مصرف إليه بحسب ما تراه اللجنة الشرعية .

مادة (١٨)

إذا تعددت المصارف الخيرية الموقوف عليها دون تحديد نصيب كل منها من ريع الوقف ، يوزع الريع عليها بالتساوي .

مادة (١٩)

إذا حدد الواقف شروطاً خاصة لمصرف محدد ، يتعين الالتزام بهذه الشروط في توزيع الريع .

مادة (٢٠)

ما يفيض من ريع أوقاف مسجد معين ينقل للصرف على أقرب مسجد محتاج إليه .

مادة (٢١)

اللجنة الشرعية هي المرجع في تفسير نصوص هذه القواعد .

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل ،،،

لائحة
ضوابط استثمار الأموال الوقفية
المدارة من قبل الأمانة العامة للأوقاف

(١) : التعريفات :

يقصد بالاصطلاحات المعنى الموجود قرين كل منها :

١. الأمان:	الأمانة العامة للأوقاف .
٢. المجلس :	مجلس شئون الأوقاف .
٣. اللجنة :	اللجنة الشرعية .
٤. الاستثمـــار :	تعاهد الأصول الوقفية لزيادة ريعها وتنمية هذا الريع .
٥. الأموال الوقفية :	هي جميع الأموال المتداولة في الأمانة ولها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالأصول الموقوفة .
٦. الأصول الموقوفة :	هي جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يوقفها أصحابها بنظارة الأمانة ابتداءً أو مآلا .
٧. أموال الاستبدال:	أثمان العقارات الموقوفة التي بيعت بقصد شراء بدلها من العقارات .
٨. فائض أموال الاستبدال:	الفائض المتبقي من أثمان العقارات الموقوفة التي بيعت بعد شراء بدلها من العقارات .
٩. الريع :	جميع الأموال المتحصلة كإيرادات من الأصول الموقوفة .
١٠. الريع القابل للصرف:	جميع الأموال المتحصلة كإيرادات من الأصول الموقوفة مخصوماً منها المخصصات والمصروفات .
١١. فائض الريع :	المبالغ الفائضة من الريع القابل للصرف بعد استنفاد واستكمال الأمانة الصرف على شروط الواقفين .
١٢. المخصصات :	ما يتم حجزه من الريع في مقابل إعادة الإعمار أو الديون المعدومة للوقف على الغير .
١٣. التأمينات :	الأموال المأخوذة من مستأجري عقارات الوقف للتعويض عن إتلاف العقار المستأجر أو التخلف في دفع الأجرة .

(٢) : أنواع الأموال الوقفية (المدارة من قبل الأمانة) :

١- الأصول الموقوفة :

أ- أصول عقارية .

ب- أموال الاستبدال وفائض أموال الاستبدال .

ج- الأموال النقدية :

- أموال نقدية مشروطة .
- أموال نقدية غير مشروطة .

د- الأوراق المالية (الأسهم) .

٢- أموال الريع :

أ- عموم الريع .

ب- الريع القابل للصرف .

ج- فائض الريع القابل للصرف .

د- المخصصات .

- مخصص إعادة الإعمار .
- مخصص الديون المعدومة .

٣- التأمينات .

(٤) : الضوابط الشرعية العامة لاستثمار أموال الوقف :

يلتزم قطاع الاستثمار في الأمانة بالضوابط التالية في إدارة عمليات الاستثمار :

١- يكون الاستثمار وفق القواعد وصيغ الاستثمار الشرعية .

٢- تلتزم الأمانة بمراجعة واعتماد الصيغ والعقود المختلفة والاتفاقيات من اللجنة الشرعية قبل تنفيذها وفق نظام الرقابة الشرعية المعتمد في الأمانة .

٣- يجب مراعاة الأعراف المستقرة الصحيحة في أساليب الاستثمار وتوزيع المخاطر وفي اختيار الصيغ المأمونة ، ويرجع في ذلك إلى عرف المستثمرين في كل نوع من أنواع الاستثمار .

٤- الاستثمار مقصور على الأصول الموقوفة ولا يستثمر الريع أو أموال الاستبدال إلا وفقا للشروط والضوابط الخاصة الواردة في هذه اللائحة .

٥- استثمار الأصول الموقوفة يحدد بحسب الأصل الموقوف ابتداءً من الواقف .

٦- يجب تقييم الأصول المستثمرة وذلك لتوقف معرفة مقدار المال الموقوف ومقدار الريع على تقييم الأصول الوقفية المستثمرة .

٧- العقار المخصص من الدولة ويتم تمويل استثماره من الأصول الموقوفة يلتزم في تمويل الاستثمار بالشروط المتفق عليها مع الدولة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة حسب ما تقرره اللجنة الشرعية في الأمانة .

٨- لا يجوز الاستثمار المباشر في الشركات أو الصناديق التي يدخل في نشاطها الإقراض أو الاقتراض بفائدة أو التي لا ينص نظامها الأساسي على أن أغراض الشركة أو الصندوق تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٩- لا يجوز الاستثمار في السندات باعتبارها أدوات دين ربوية .

١٠- يجب التقيد بأوجه الاستثمار التي حددها الواقف ما لم يثبت عدم جدوى الاستثمار ويكون ذلك بقرار من لجنة تنمية الاستثمارات الوقفية بعد أخذ رأي اللجنة الشرعية .

١١- يعرض الأمين العام أو نائب الأمين العام المسئول عن قطاع تنمية الموارد والاستثمار موضوع الاستثمار المزمع الدخول فيه على اللجنة موضحاً فيه نوع المال المطلوب استثماره حسب التصنيف الوارد في مادة (٢) من هذه اللائحة مع شرح واضح وكاف عن موضوع الاستثمار، وكذلك تقديم جميع العقود المتعلقة به باللغة العربية والإجابة على استفسارات اللجنة بشأنها مع توضيح نسبة المخاطرة المتوقعة، على أن يقدم للجنة بواسطة مقررها جميع ما سبق قبل وقت كافٍ.

مادة (٤) : ضوابط وشروط استثمار ريع الوقف والمخصصات وأموال الاستبدال وأموال التأمينات:

أولاً : (أموال الريع) :

لا يستثمر الريع إلا وفق الضوابط التالية :

١ - عدم وجود مستحقين أو جهة خيرية يتوجب صرف الريع عليهم على أن يكون الاستثمار فقط من فائض الريع القابل للصرف.

٢- عدم جواز تأخير صرف الريع متى وجد مصرفه أو مستحقوه بقصد استثمار الريع لتحقيق أرباح .

٣ - أن يكون الاستثمار مأمونا عرفا ملتزما بضوابط الاستثمار الشرعية .

٤ - أن يكون الاستثمار قصير الأجل يمكن تسييل أصوله فور وجود المستحقين .

٥ - لا يجوز تحويل أموال الريع المذكورة في المادة (٢) البند (٢) من اللائحة إلى أصل .

٦- كل ما نتج عن استثمار الريع والمخصصات من أرباح يعتبر ريعا ويصرف مع أصله حسب شروط الواقفين .

ثانياً : (أموال الاستبدال) :

١ - كل ما نتج عن استثمار أموال الاستبدال من أرباح يعتبر أصلا موقوفا ويصرف في شراء البدل ويكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه.

٢- لا تستثمر أموال الاستبدال في حال وجود عقار بديل أو ممكن توفره قريبا .

٣ - أن يتم شراء البدل في مدة أقصاها ستة أشهر وفي حالة عدم التمكن من ذلك يتم مخاطبة اللجنة الشرعية بطلب التمديد مع إبداء الأسباب التي حالت دون شراء البدل.

ثالثاً : (أموال التأمين) :

يلتزم عند استثمار أموال التأمينات عن عقارات الوقف المستأجرة موافقة المستأجرين على الاستثمار على أن يتفق في العقد على مستحق الأرباح من طرفيه : الأمانة أو المستأجرين .

رابعاً : مخصص إعادة الإعمار :

١- يجب تقديم الإعمار على الاستثمار حيال ظهورا لحاجة إليه .

٢- لا يجوز تأخير الإعمار إذا ترتب على ذلك ضرر على الوقف .

النظائر
AL-NAZAER

مطبعة النظائر
هاتف: ٢٤٧٤٤٧٤٠ - فاكس: ٢٤٧١٦٩٩٣
www.nazaer.com